تنبيه الباحث السري

إلى ما في رسائل وتعليق الكوثري

تأليف

العالم العلامة

محمد العربي بن التباني بن الحسين المغربي

المدرس بمدرسة الفلاح والمسجد الحرام

الطبعة الأولى

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

تنبيه الباحث السري

إلى ما في رسائل وتعاليق الكوثري

تأليف

العالم العلامة

محمد العربي بن التباني بن الحسين المغربي

المدرس بمدرسة الفلاح والمسجد الحرام

الطبعة الأولى

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمة

الحمد لله مولى عباده جلائل النعم ، وملهمهم الصواب ودقائق الحكم ، والصلاة والسلام على محمد المبعوث رحمة لكل الأمم ، وعلى آله وأصحابه الرافعين بالبرهان والسنان مجد صرح الإســلام فوق هامات العرب والعجم ، وأئمته وأتباعه ماذب عن السنة ورجالها لسان وقلم

وبعد فقد اطلعت على ثلاث رسائل للشيخ محمد زاهد الكوثرى نزيل مصر الآن

إحداها : [التأنيب فى رد أكاذيب الخطيب] يعنى الخطيب البغدادى فيما ذكره فى تاريخ بغــداد فى ترجمة الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه ، من طعن بعض الناس فيه.

والثانية : [إحقاق الحق فى الرد على رسالة مغيث الخلق] المرجحة لمذهب الإمام الشافعى على سائر المذاهب المنسوبة لإمام الحرمين .

والثالثة [بلوغ الأمانى فى ترجمة الإمام محمد بن الحسن الشيبانى] تلميذ الإمامين أبى حنيفــة ثم أبى يوسف

ثم اطلعت أيضا على مقدمة جعلها لكتاب « نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية » للمحدث الزيلعى ، فوجدت الغاية التى يرمى إليها فى رسائله الأربع واحدة ، هى التعصب للإمام أبى حنيفة وأتباعه ؛ ومن لازم ذلك عند حضرته ، الغض من أئمة الإسلام وعلمائه ، وإن اختلفت العناوين فيرى المطلع عنوان الرد على الخطيب ، فيظن أنه اقتصر فى نقده على المردود عليه ، حسبما هو النهج المسلوك لحملة العلم ، فإذا تصفح صفحاته يجده ضرب يمينا وشمالا ، تناول فيه الشافعية وغيرهم ، وهكذا فى إحقاق الحق ، لم يقتصر فى رده على الجوينى ، بل ترقى إلى الطعن فى نسب الشافعى وفى مذهبه ، وفى أعيان أتباعه ، من محدثين وفقهاء ، وفى غــيرهم ، ويرى دعائم ترجمة محمد بن الحسن أقيمت على التصريح بغباوة مالك وتصغير مذهبه ،

ولمز كبار أصحابه ، والمبالغة فى رفع مقام محمد بن الحسن على جميع الأئمة المصنفين والمتبوعين، بأساليب من التمويهات. وإذا نظر الطالع إلى مقدمة نصب الراية، يجده أفرغ أقصى جهد تعصبه فى موضوعها، الذى هو مناقب فقهاء الكوفة ، وخاصة النعمان بن ثابت رحمهم الله تعالى . فصرحها لم يرفع إلا على دعائم التحقير لمذهب الإمامين مالك والشافعى وأتباعهما إلى أقصى درجة مزرية، بل ترقى فيها عن هؤلاء فجاء بالدهيم المعضل تناول سادات التابعين من علماء الحجاز طاووسا ومجاهدا ونافعا وربيعة شيخى مالك وقتادة بن دعامة البصرى تعيينا بطريق الحكاية عمن تكلم فيهم وغيرهم بطريق العموم ليرفع بذلك من شأن الإمام أبى حنيفة ومشايخه ، وعقبها بقائمة لحفاظ أتباعه أدرج فيهم الإمام الليث بن سعد المصرى تعصبا، وحشر فيها من ليس من أهل الرواية فضلا عن كونه حافظا، ومع هذا كله ختمها بقائمة أخرى تحت « كلمة فى كتب الجرح والتعديل » غمز فيها قناة جماعة من أئمة الحديث أجلهم الإمام عبد الرحمن بن مهدى وشيخ حفاظ الأمة محمد بن اسماعيل البخارى؛ وحيث إن كثيرا من الأبحاث يكررها فيذكرها هنا وهناك وأن الفروع التى ذكرها وجلها فى [إحقاق الحق] ظنية تتجاذبها أنظار المجتهدين ـ فالخطب فيها سهل والتعصب لها ضرب من الجنون

لم أكتب إلا على أهم المباحث فى الرسائل الأربع وعلى بعض تعاليقه ، وقد سقت كلامه برمته فى كل بحث تعقبته فيه ليظهر للقارىء جلية أمره فيعذرنى ، وبعد كتابتى جل التعقب اطلعت على كتاب [الانتقاء فى مناقب الأئمة الثلاثة أبى حنيفة ومالك والشافعى] للحافظ ابن عبد البر فوجدت ناشره القدسى كتب كلمة فى أوله عن الكوثرى خلاصتها : أنه لايؤمن على العلم وأنه متعصب جدا لكل دم جركسى وذكر لذلك أمثلة وأنه كان مغرما به وبتعاليقه جدا ثم أوقفه عن التعليق على كتاب الانتقاء عند صفحة ٨٨ لما انكشفت له حقيقته

ولقد كان مفتوحا أمامه أبواب كثيرة من نواحى الإصلاح تغنيه عن التكلم فى الماضين يجب أن تستخدم فيها الأقلام ، ولا أضمن للقراء عدم خطئى فى هذا التعقب فإنى قليل البضاعة فقير من مادة الكتب، فرحم الله من تأمله بإنصاف وأصلح مافيه من الخطأ بدون اعتكاف ، وسميته :

تنبيه الباحث السرى إلى ما فى مسائل وتعاليق الكوثرى

والله أعلم بمقصدى ، وهو حسبى ومعتمدى

المراجع التى نقل منها معظم هذه الرسالة

١) الإنصاف فى أسباب الخلاف لشاه ولى الله الدهلوى .

٢) جامع بيان العلم وفضله للحافظ ابن عبد البر .

٣) تذكرة الحفاظ للذهبى.

٤) الفوائد البهية فى تراجم الفقهاء الحنفية للعلامة المحدث عبد الحى اللكنوى .

٥) الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب لابن فرحون .

٦) معالم الإيمان فى تراجم علماء القيروان.

٧) خلاصة أسماء الرجال للخزرجى.

وما نقلته من غير هذه عزوته لمحله ، والله أعلم

مبالغته فى إطراء الزيلعى وتحامله على أعيان من الشافعية ومناقشته فى ذلك

قال فى صدر مقدمة [نصب الراية] مثنيا على المحدث الزيلعى ثناء بليغا راميا غيره من الحفاظ بالجهل والتقصير فى البحث والتعصب المذهبى مانصه فاذا وجد المتفقه من هو واسع العلم غوّاص لايتغلب عليه الهوى بين حفاظ الحديث فليعضّ عليه بالنواجذ فان ذلك الكبريت الأحمر بينهم، والحافظ الزيلعى هذا جامع لتلك الأوصاف حقا ولذلك أصبحت أصحاب التخاريج بعده عالة عليه فدونك كتب البدر الزركشى وابن الملقن وابن حجر وغيرهم من الذين يظن بهم أنهم يحلقون فى سماء الإعجاب ويناطحون السحاب، وقارنها بكتب الزيلعى حتى تتيقن صدق ماقلنا، بل إذا فعلت ذلك ربما تزيد وتقول إن سدى تلك الكتب ولحمتها كتب الزيلعى إلا فى التعصب المذهبى اهـ.

قلت: إن صح ماقاله فى أن أصحاب التخاريج الذين ذكرهم من الشافعية عالة على الزيلعى فكيف هذا، والزيلعى نفسه كثير من مشايخه الذين استفادمنهم شافعية وغيرهم وكتابه هذا منقول عن الشافعية والمالكية والحنابلة، ولازال الناس ينقل المعاصر عن معاصره والمتأخر عن المتقدم، ولا ينقص ذلك من قيمة وقدر الناقل؟ فان طرزه بالعزو إلى المنقول عنه كما فعل الزيلعى فى تخريجه فقد أدى أمانة العلم كاملة ثم إن هذه دعوى وما المانع أن يكون الزيلعى قد استمد فى تخريجه من الزركشى وابن الملقن والحافظ العراقى وهم معاصروه وإن تأخروا عنه فى الوفاة قليلا؟ أو يكونوا على أقل تقدير استفادوا منه واستفاد منهم كما هو شأن الأقران الأفاضل، وكل واحد منهم فى الشهرة والتفنن فى العلوم وكثرة التآليف أكثر من الزيلعى رحمه الله عند من أنصف، ويدل لهذا وذاك تراجع الكوثرى بعد كلامه هذا بأسطر وقربه من الاعتدال قال ولا أريد بهذا الثناء على كتابه تثبيط العزائم وتخدير الهمم ولا إنكار أنه لانهاية لما يفيض الله سبحانه على أهل العزيمة الصادقة من خبايا العلوم ولاننفى أن فى كتب من بعده بعض فوائد يشكر مؤلفوها عليها ويزداد استقاء أمثالها من ينابيعها الصافية عند مضاعفة السعى وصدق العزيمة وإنما قلت ما قلت إعطاء لكل ذى حق حقه وإجلالا للعلم واستنهاضا للهمم نحو محاولة الاستدراك على مثل هذا العالم الجليل اهـ كلامه، والتعليق عليه موكول الى الناظر اللبيب

ترجمة البنوري للزيلعي ونقله لكلامي الكوثري واللكنوي

قال محمد بن يوسف البنوري الهندي في مقدمة نصب الراية مترجما المحدث الزيلعي مانصه : قال البحاثة الكبير الأستاذ المحقق الشيخ محمد زاهد الكوثري طال بقاؤه في حواشيه على ذيل ابن فهد: واستمد ابن حجر نفسه في تخاريجه كذلك وقال الفاضل المحقق عبد الحي اللكنوي في الفوائد البهية به استمد من جاء بعده من شراح الهداية بل به استمد كثيرا الحافظ ابن حجر في تخاريجه كتخريج أحاديث [شرح الوجيز] للرافعي وغيره اه .

وقال أيضا قال الأستاذ الكوثري: والزيلعي أعلى طبقة من العراقي وعمله هذا معه أي مرافقته في التخاريج يدل على ما كان عليه من الأخلاق الجميلة والتواضع ، وتخاريجه شهود صدق على تبحره وسعة اطلاعه في علوم الحديث من معانيه وأسماء رجاله ومتونه وطرقه ، وقد رزقها الله الانتفاع بها والتداول بأيدي أهل العلم بالحديث على مدى القرون، وكان بعيدا عن التعصب المذهبي يحشد الروايات وقد لايتكلم فيما له كبير مجال اه كلامه

شرح البنوري لبعض كلام الكوثري هذا وبغيهما على الحافظ ابن حجر

قال الراقم: وكان الأستاذ الكوثري يعرض إلى كثير من الحفاظ الشافعية ولاسيما حامل لوائهم في المتأخرين الحافظ ابن حجر فانه بضد الحافظ الزيلعي يبحس الحنفية حقهم في أمثال هذه المواضع، ويتكلم فيما لايكون للكلام فيه مجال، ومن دأبه في كتبه ولاسيما [فتح الباري] أنه يغادر حديثا في بابه يكون مؤيدا للحنفية مع علمه ثم يذكره في غير مظانه لئلا ينتفع به الحنفية اه .

الموازنة بين كلام اللكنوي والبنوري والكوثري

قلت : فليوازن القارئ اللبيب بين كلام هؤلاء الأحناف الثلاثة اللكنوي والبنوري والكوثري أيهم أقرب إلى جادّة الصواب وأبعد عن مهامه التعصب؟ ولاشك أنه يجد فارسهم المجلي اللكنوي ثم البنوري فقد اعترف هذا على كل حال بأن ابن حجر حافظ حامل لواء أهل مذهبه المتأخرين، ولم يتعرض الهنديان ولاغيرهما من فضلاء الهند للزركشي وابن الملقن والحافظين العراقي وتلميذه ابن حجر وغيرهم من فضلاء الشافعية المعاصرين للزيلعي والمتقدمين والمتأخرين عنه بسوء، ومانبشوا قبور قوم قد أفضوا إلى ماقدموا منذ دهر

لافائدة ولامصلحة تعود على الإسلام والمسلمين اليوم من هذا الهراء

ولاخير ولافائدة ولامصلحة تعود على الأمة الإسلامية وعلى السنة الغراء اليوم من هذا الهراء؟ فالإسلام لاتزال رايته قائمة إلى قيام الساعة برغم ضعفه وقلة المتمسكين به كما نص على ذلك صلى الله عليه وسلم، والأئمة محترمون محفوظ مكانهم فى قلب كل مسلم سلم من نزغات الشيطان .

حاجة المسلمين اليوم إلى زعماء علماء ذوى إخلاص ودين يجمعون رابطتهم

والمسلمون اليوم فى حاجة شديدة إلى زعماء وعلماء ذوى دين متين وإخلاص يجمعون رابطتهم ويوحدون صفوفهم، فقد ظهر مصداق قوله عليه السلام « يقل العلم ويكثر الجهل » فأين العلم والعلماء اليوم؟ فقد أقفرت منهم الديار، وانتشرت الفوضى فى المسلمين فى كل شىء ، فلا حول ولاقوة إلا بالله. والسنة الغراء قد سلمها إلينا جيلا بعد جيل وطبقة بعد طبقة أئمتنا وعلماؤنا الذين لانحترمهم كما يجب لهم دينا ومروءة بيضاء نقية، وهيأتها لنا المطابع، فماعلينا إلاالعمل بها (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون، وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون) ومن تتبع تاريخ الإسلام يجد من جملة المصائب على المسلمين النزعات المذهبية من المتغالين فى متبوعيهم والأئمة رضى الله عنهم يبرءون من كل من يتغالى فيهم فوق ماأعطاهم الشرع الشريف من الاحترام ، وكانوا يحفظون بعضهم بعضا بظهر الغيب بالثناء والاعتراف بالفضيلة قولا وفعلا كما هو مسطر فى مناقبهم، وهكذا العلماء بعدهم من جميع المذاهب يستفيد بعضهم من بعض ويعترف بعضهم لبعض ويتتلمذ هـذا لهذا ، ويتناصفون عند المناظرة والمذاكرة غيبا ومشهدا ، ولعلنا لم نعدم هذا الطراز فى زمننا هذا وإن قل، فان الأمة الاسلامية على خير إن شاء الله تعالى

رجوعا إلى تمام البحث .

ادعاؤه أن الزيلعى أعلى طبقة من العراقى والجواب عن ذلك

قال فيما نقله عنه البنورى (والزيلعى أعلى طبقة من العراقى الخ كلامه الذى ذكرناه) هذا الحكم عنده هو فقط، وفضلاء الحنفية لم يدعوا هذا بل يعترفون بمكانة العراقى فى الحديث حتى بعض المتعصبين منهم ممن أدرك الزيلعى وتتلمذ للحافظ العراقى كالبدر العينى ، فما كان يعبر عن شيخه العراقى إلا بشيخ الإسلام ومارفع راية إسناده فى صدر عمدته إلى البخارى إلا بشيخه العراقى الشافعى، فإن كان يريد أعلى طبقة منه فى الإسناد

والقرب من مقام النبوة فممكن من بعض الطرق أو بالوفاة فصحيح، فإن العراقى توفى فى أول المائة التاسعة ، وإن كان يريد فى الفن والاستفادة منه فغير صحيح والمسألة بالعكس فقد تخرج على العراقى أعيان من الفضلاء مشارقة ومغاربة مترجمون فى كتب الطبقات ولم يعلم ذلك للزيلعى وعلى التنزل والتسامح يكونان متقاربين يستفيد كل منهما من صاحبه شأن الأقران عادة

تهكمه بالإمام الشافعى فى عدم قوله بالاستحسان وسوقه حكاية سخيفة

قال أيضا فى مقدمة نصب الراية صفحة ٢٤ متهكما بالإمام الشافعى رضى الله عنه فى عدم قوله بالاستحسان : ومن الحكايات الطريفة فى هذا الباب ما يروى عن إبراهيم بن جابر أنه لما سأله أحد كبار القضاة فى عهد المتقى لله العباسى عن سبب انتقاله من مذهب الشافعى إلى مذهب أهل الظاهر جاوبه قائلا إنى قرأت إبطال الاستحسان للشافعى فرأيتـــه صحيحا فى معناه إلا أن جميع ما احتج به فى إبطال الاستحسان هو بعينه يبطل القياس فصح عندى بطلانه اه قال الكوثرى معلقا عليه كأنه لم يرد أن يبقى فى مذهب يهد بعضه بعضا فانتقل إلى مذهب يبطلهما معا اه. قلت: نلفت نظر القارئ إلى قوله من الحكايات الطريفة وإلى قوله ما يروى بدون إسناد الرواية إلى ذاكرها أو راويها حتى ينظر فى ذلك .

كلام شاه ولى الله الدهلوى فى مدح مذهب الإمام الشافعى وترجيحه على سائر المذاهب

قال الإمام الحنفى المحقق المحدث المحترم عند جميع أهل الهند على اختلاف أهوائهم وغيرهم مجدّد القرن الثانى عشر الشيخ شاه ولى الله الدهلوى المتوفى سنة ١١٨٠ فى رسالته المسماة بالإنصاف فى أسباب الخلاف صفحة ٩ ما نصه: ونشأ الشافعى رحمه الله تعالى فى أوائل ظهور المذهبين وترتيب أصولهما وفروعهما فنظر فى صنيع الأوائل فوجد فيه أمورا كبحت عنانه عن الجريان فى طريقهم وقد ذكرها فى أوائل كتابه [الأم] منها أنه وجدهم يأخذون بالمرسل والمنقطع فيدخل فيهما الخلل فإنه إذا جمع طرق الحديث يظهر أنه كم من مرسل لا أصل له وكم من مرسل يخالف مسندا فقرر أن لا يأخذ بالمرسل إلا عند وجود شروط وهى مذكورة فى كتب الأصول. ومنها أنه لم تكن قواعد الجمع بين المختلفات مضبوطة عندهم فتطرّق بذلك خلل فى مجتهداتهم

فوضع لها أصولا ودوّنها فى كتاب وهذا أوّل تدوين كان فى أصول الفقه . مثاله مابلغنا أنه دخل على محمد بن الحسن وهو يطعن على أهل المدينة فى قضائهم بالشاهد الواحد مع اليمين ويقول هذا زيادة على كتاب الله ، فقال الشافعى أثبت عندك أنه لايجوز الزيادة على كتاب الله بخبر الواحد؟ قال: نعم، قال فلم قلت إن الوصية للوارث لاتجوز لقوله صلى الله عليه وسلم « ألا لاوصية لوارث » وقدقال الله تعالى (كتب عليكم إذا حضرأحدكم الموت) الآية وأورد عليه أشياء من هذا القبيل، فانقطع كلام محمد بن الحسن. ومنها أن بعض الأحاديث الصحيحة لم تبلغ علماء التابعين ممن وسد إليهم الفتوى فاجتهدوا بآرائهم واتبعوا العمومات واقتدوا بمن مضى من الصحابة فأفتوا حسب ذلك ثم ظهرت بعد ذلك فى الطبقة الثالثة فلم يعملوا بها ظنا منهم أنها تخالف عمل أهل مدينتهم وسنتهم التى لا اختلاف لهم فيها وذلك قادح فى الحديث أوعلة مسقطة له؛ أولم تظهر فى الثالثة وإنما ظهرت بعد ذلك عند ما أمعن أهل الحديث فى جمع طرق الحديث ورحلوا إلى أقطار الأرض وبحثوا عن حملة العلم، فكثير من الأحاديث لايرويه من الصحابة إلا رجل أورجلان ولايرويه عنه أوعنهما إلا رجل أورجلان وهلمّ جرّا، فخفى على أهل الفقه وظهر فى عصر الحفاظ الجامعين لطرق الحديث، وكثير من الأحاديث رواه أهل البصرة مثلا وسائر الأقطار فى غفلة منه، فبين الشافعى رحمه الله أن العلماء من الصحابة والتابعين لم يزل شأنهم أنهم يطلبون الحديث فى المسألة ، فإذا لم يجدوا تمسكوا بنوع آخر من الاستدلال ثم إذا ظهر عليهم الحديث بعد رجعوا عن اجتهادهم إلى الحديث، فإذا كان الأمر على ذلك لا يكون عدم تمسكهم بالحديث قدحا فيه ، اللهم إلا إذا بينوا العلة القادحة ، مثاله حديث القلتين فإنه حديث صحيح روى بطرق كثيرة معظمها ترجع إلى الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير أو محمد ابن عباد بن جعفر عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عمر ثم تشعبت الطرق بعد ذلك، وهذان وإن كانا من الثقات لكنهما ليسا ممن وسد إليهم الفتوى وعوّل الناس عليهم، فلم يظهر الحديث فى عصر سعيد بن المسيب ولافى عصر الزهرى ولم يمش عليه المالكية ولا الحنفية فلم يعملوا به وعمل به الشافعى، وحديث خيار المجلس فإنه حديث صحيح روى بطرق كثيرة وعمل به ابن عمر وأبو برزة من الصحابة ولم يظهر على الفقهاء السبعة ومعاصرهم فلم يكونوا يقولون به ، فرأى مالك وأبوحنيفة هذا علة قادحة

فى الحديث وعمل به الشافعى . ومنها أقوال الصحابة جمعت فى عصر الشافعى فتكثرت واختلفت وتشعبت ، ورأى كثيرا منها يخالف الحديث الصحيح حيث لم يبلغهم ، ورأى السلف لم يزالوا يرجعون فى مثل ذلك إلى الحديث فترك التمسك بأقوالهم مالم يتفقوا وقال هم رجال ونحن رجال . ومنها أنه رأى قوما من الفقهاء يخلطون الرأى الذى لم يسوّغه الشرع بالقياس الذى أثبته فلا يميزون واحدا منهما من الآخر ويسمونه تارة بالاستحسان وأعنى بالرأى أن ينصب مظنة حرج أو مصلحة علة لحكم وإنما القياس أن يخرج العلة من الحكم المنصوص ويدار عليها الحكم فأبطل هذا النوع أتم إبطال وقال من استحسن فانه أراد أن يكون شارعا حكاه العضد فى شرح مختصر الأصول . مثاله رشد اليتيم أمر خفى فأقاموا مظنة الرشد وهو بلوغ خمس وعشرين سنة مقامه وقالوا إذا بلغ اليتيم هذا العمر سلم اليه ماله قال هذا استحسان والقياس أن لا يسلم إليه .

وبالجملة فلما رأى فى صنيع الأوائل مثل هذه الأمور أخذ الفقه من الرأس فأسس الأصول وفرّع الفروع وصنف الكتب فأجاد وأفاد واجتمع عليها الفقهاء وتصرفوا اختصارا وشرحا واستدلالا وتخريجا ثم تفرقوا فى البلدان فكان هذا مذهب الشافعى رحمه الله اهـ كلام ولى الله الدهلوى وهو كما يرى القارىء يقضى على جميع ما شغب به الكوثرى فى مقدمة نصب الراية وغيرها من رسائله على الامام الشافعى رضى الله عنه ، والامام الدهلوى هذا أعلم وأفقه وأحق بمذهب الامام أبى حنيفة رضى الله عنه وأدرى أيضا بعلوم الكتاب والسنة وأعلا إسنادا وأقرب إلى عصور الخير من الكوثرى ، وبعد هذا نقول إن ذلك الجاهل الطاعن فى مذهب الشافعى المنتقل إلى مذهب أهل الظاهر لم يتعزز به الشافعية من ذلة ولم يتكثروا به من قلة وكم من علماء فحول انتقلوا من مذهب إلى مذهب آخر ولم يستطرف الناس حكاياتهم

إطراؤه للشعبى لثنائه على النخعى شيخ شيخ أبى حنيفة

قال فى صفحة ٢٢ من مقدمة نصب الراية أيضا مانصه : وعامر بن شراحيل الشعبى الذى يقول عنه ابن عمر لما رآه يحدث بالمغازى لهو أحفظ لها منى وان كنت قد شهدتها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يفضل أبا عمران ابراهيم النخعى هذا على علماء الأمصار كلها إلى أن قال كما أخرجه أبو نعيم بسنده اليه اهـ . أقول : أما ثناء ابن عمر على الشعبى فهو من تواضعه رضى الله عنه وهو شأن أحبار الأمة ولا سيما سادات السلف

الصالح ولايعرف الفضل لأهل الفضل إلاذووه ، وقد أثنى ابن عمر أيضا على سعيد بن المسيب ، وقال مجاهد: أخذ ابن عمر بركابى وقال وددت أن ابنى سالما وغلامى نافعا يحفظان حفظك ، وسئل أنس بن مالك رضى الله عنه عن مسئلة فقال سلوا عنها مولانا الحسن فانه سمع وسمعنا فحفظ ونسينا. وقال أنس أيضا إنى لأغبط أهل البصرة بهذين الشيخين الحسن وابن سيرين، وأثنى جابر بن عبد الله رضى الله عنه على التابعى المشهور أبى الشعثاء جابر بن زيد، وهو شئ كثير يجده من يتتبع كتب الطبقات. وأما تفضيل الشعبى لإبراهيم على علماء الأمصار كلها فهو مجازفة بعيدة من الصحة إسنادا ومن ورع السلف وتحريهم سيرة ويدل له أنه قدثبت أن كلا منهما كان يطعن فى صاحبه وقدتعود حضرته ركوب طريق الإبهام فى عدم عزو المسألة إلى محلها تعيينا وعدم الاستقصاء فى البحث عنها وقد قال هنا كما أخرجه أبونعيم بسنده اليه فلم يبين فى أى كتاب أخرجه أبونعيم فى كتبه والظاهر إن صح إخراج أبى نعيم له أنه فى كتابه الحلية وقد يقال المناقب يتساهل فيها فنقول ليس على إطلاقه ومعلوم من سيرة السلف الاعتدال فى الثناء، وكيف اعتمد حضرته على أبى نعيم وصح سنده عنده وهو شافعى لاقيمة له من عادته رواية الأخبار الكاذبة ؟

أبو نعيم يروى الأخبار الكاذبة فلا يقبل هو وجميع حفاظ الشافعية ما لم يرووا شيئا يوافق حضرته

قال فى التأنيب على الخطيب صفحة ١٨ (ومن المعروف أن عادة أبى نعيم سوق الأخبار الكاذبة بأسانيده بدون تنبيه على كذبها اه) ولكن السر فى ارتياحه لرواية أبى نعيم هنا ظاهر وهو أنه روى منقبة منحها الشعبى لبلديه بعد موته والمثنى عليه شيخ شيخ الإمام أبى حنيفة رضى الله عن الجميع وهكذا دأب حضرته مع أعيان الشافعية عموما فتراه ينقل فى رسائله وتعاليقه مثلا عن الساجى وأبى نعيم والخطيب والبيهقى وعن المتأخرين كالذهبى والعسقلانى مايوافق هواه فان ضعف واحد منهم حنفيا أو ذكر منقبة للامام الشافعى أو غلط فى تاريخ أو كان غير محدث فنسب الحديث إلى غير محله فهنالك تثور حفيظته فلا يملك عنان قلمه فيجعل المنتقد كله سيئات وهذا من كفران النعم التى ينتقد بها الشافعية ولا يقتصر حينئذ فى انتقامه والأخذ بثأره إن كان له ثأر على ذلك المغضوب عليه فقط بل يأخذ الجار بذنب جاره فيحشر جميع من ذكرنا

مع إمامهم ويتجاوزهم إلى غيرهم من أئمة التابعين وغيرهم .

أمثلة من تناول حضرته لبعض سادات التابعين

وإلى القارئ أمثلة من ذلك طعنه فى قتادة وطاووس ومجاهد انظر صفحة ٢٥ من مقدمته ، ولا يقال إنه لم يطعن فى هؤلاء السادة وإنما حكى طعنهم عن حماد شيخ أبى حنيفة نقول كما فى المثل : ماسبك إلا من بلغك ، وهو قد نشره مفسرا له بتفسير مرضى عنده . ومنها طعنه فى ربيعة ونافع شيخى مالك الأول نقله عن الحلية لأبى نعيم عن الليث ، وأبو نعيم لاقيمة له عنده ولكنه فى مثل هذه المواقف ثقة مقبول وعند مراجعة القارئ ترجمة ربيعة فى الحلية يجد الأمر دون ماجسمه وأنه جعل الحبة قبة ، وابن أبى العوام الذى نقل عنه طعن أبى حنيفة فى نافع متغال فى تعصبه للامام أبى حنيفة كما يظهر ذلك لمن تأمل جميع مانقله عنه الكوثرى ، وأبو حنيفة رحمه الله معروف فى زهده وتقواه وكان من أملك الناس للسانه من الوقيعة فى أعراض المسلمين عموما فضلا عن أعيانهم وإن صح عنه ذلك فلا يسوغ لنا نحن التبجح بما صدر من بعضهم فى حق بعض فانهم بشر ليسوا بمعصومين

طعنه فى بعض سادات علماء الحجاز من التابعين
وفى قتادة بن دعامة البصرى

قال فى رأس صفحة ٢٥ من مقدمة نصب الراية مانصه (قال حماد بن أبى سليمان : لقيت قتادة وطاووسا ومجاهدا فصبيانكم أعلم منهم بل صبيان صبيانكم أعلم منهم اهـ) ساق حضرته طعن حماد هذا فى مساق التبجح به وتعداد مناقبه يدل عليه أيضا تفسيره بتفسير عجيب مرضى عنده قال (إنما قال حماد هذا تحدثا بالنعمة وردا على بعض شيوخ الرواية ممن لم يؤت نصيبا من الفقه حيث كان يفتى فى مسجد الكوفة غلطا) ثم ساق حضرته بعد ذلك إسنادين يقتضيان رفعة حماد أحدهما رواه ابن عدى فى كامله والآخر رواه العقيلى ، وسيأتى إدراجه ابن عدى والعقيلى فى قائمة المجروحين وتصديره القائمة بهما وطعنه فيهما طعنا فاحشا لم يقله فيهما أحد من علماء الرواية وهاهنا عنده إمامان ثقتان حيث رويا مايقتضى رفعة حماد شيخ أبى حنيفة ولو كان خنا أو طعنا فى المسلمين أو كذبا ، هكذا ثقته وأمانته وحفظه لكرامة العلماء ، وهكذا الغرض النزيه محله عاما ويحرمه آخر ، وهكذا يجب أن تداس كرامة أى عالم كان فى سبيل تشييد صرح مناقب

علماء الكوفة وخاصة النعمان وشيخه حماد، أو هكذا يفسر الطعن المحض والتزكية للنفس والتحقير لزمرة من سادات العلماء بالتحدث بالنعمة وسقط الكلام. فانا لله وإنا إليه راجعون .

لا يقبل كلام العلماء بعضهم فى بعض فيمن ثبتت إمامته وعدالته من كلام ابن عبد البر

ثم إن كلام حماد هذا ذكره الحافظ ابن عبد البر فى كتابه جامع بيان العلم وفضله فى باب حكم قول العلماء بعضهم فى بعض وذكر عطاء بدل قتادة وصدر الباب بحديث قوله عليه الصلاة والسلام «دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء، والبغضاء هى الحالقة لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين؛ والذى نفس محمد بيده لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولاتؤمنوا حتى تحابوا» إلى آخر الحديث، ثم ساق باسناده إلى ابن عباس أنه قال : استمعوا علم العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض، فوالذى نفسى بيده لهم أشد تغايرا من التيوس فى زربها ثم قال هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس وضلت به نابتة جاهلة لاتدرى ماعليها فى ذلك، والصحيح فى هذا الباب أن من صحت عدالته وثبتت فى العلم أمانته وبانت ثقته وعنايته بالعلم لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتى فى جرحته ببينة تصح بها جرحته إلى آخر كلامه. وهو نفيس جدا وقد قرره أحسن تقرير ووضح قاعدة الجرح العلامة التاج السبكى فى طبقاته الكبرى فى ترجمة أحمد بن صالح المصرى ثم ساق ابن عبد البر باسناده إلى مغيرة عن حماد أنه ذكر أهل الحجاز فقال قد سألتهم فلم يكن عندهم شىء والله لصبيانكم أعلم منهم بل صبيان صبيانكم ثم ساق أيضا إسنادا آخر عن مغيرة قال قال حماد : لقيت عطاء وطاووسا ومجاهدا فصبيانكم أعلم منهم بل صبيان صبيانكم قال مغيرة هذا بغى منه قال ابن عبد البر صدق مغيرة ؛ وليعلم القارىء أن قتادة من تابعى البصرة فلا أدرى من أين أتى به حضرته فدسه مع أهل الحجاز تلاميذ ابن عباس. قال أبو عمر وقد كان أبو حنيفة وهو أقعد الناس بحماد يفضل عطاء عليه ، ثم ساق إسنادا إلى الضحاك بن مخلد قال سمعت أبا حنيفة يقول: مارأيت أفضل من عطاء بن أبى رباح ثم ساق إسنادا ثانيا إلى يحيى الحمانى يقول سمعت أبا حنيفة يقول: مارأيت أحدا أفضل من عطاء بن أبى رباح ولا أحدا أكذب من جابر الجعفى، ثم ذكر تكلم الزهرى فى أهل مكة وطعن الشعبى فى إبراهيم النخعى وإبراهيم فى الشعبى

وتكذيبه له. قال أبو عمر معاذ الله أن يكون الشعبي كذابا بل هو إمام جليل والنخعي مثله جلالة وعلما ودينا وأظن الشعبي عوقب بقوله في الحارث الهمداني ـ حدثني الحارث وكان أحد الكذابين ولم يبن من الحارث كذب وإنما نقم عليه إفراطه في حب علي وتفضيله له على غيره، وقد كان بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلة العلماء كلام عند الغضب هو أكثر من هذا ولكن أهل الفهم والميز لايلتفتون إلى ذلك لأنهم بشر يغضبون ويرضون والقول في الرضا غير القول في الغضب قال ومن أشنع شيء روى في هذا الباب وأشده نوكا وساق بإسناده إلى الضحاك بن مزاحم أنه كان يكره المسك فقيل له إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يتطيبون به فقال نحن أعلم منهم، وذكر تكلم عكرمة في الحسن البصري وعروة بن الزبير في ابن عباس والحسن بن علي في ابن عمر وابن الزبير وعكرمة أيضا في سعيد بن المسيب وسعيد بن المسيب في عكرمة ومالك في ابن إسحاق وابن أبي ذئب وابراهيم بن سعد الزهري وعبد العزيز بن أبي سلمة وغيرهم في مالك والأعمش في أبي حنيفة وأبو حنيفة في الأعمش وربيعة في الزهري والزهري في ربيعة وأبي الزناد وقتادة في يحي بن أبي كثير ويحي في قتادة ويحي بن معين في الشافعي إلى أن قال فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات بعضهم في بعض فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بعضهم في بعض فان فعل ذلك ضل ضلالا بعيدا وخسر خسرانا مبينا وكذلك إن قبل في سعيد ابن المسيب قول عكرمة وفي الشعبي والنخعي وأهل الحجاز وأهل مكة وأهل الكوفة وأهل الشام على الجملة وفي مالك والشافعي وسائر من ذكرنا في هذا الباب ماذكرنا عن بعضهم في بعض فان لم يفعل ولن يفعل ان هداه الله وألهمه رشده فليقف عند ماشرطنا في أن لايقبل فيمن صحت عدالته وعلمت بالعلم عنايته وسلم من الكبائر ولزم المروءة والتعاون وكان خيره غالبا وشره أقل عمله فهذا لايقبل فيه قول قائل لابرهان له به فهذا هو الحق الذي لايصح غيره إن شاء الله اهـ . وقال أبو عمر أيضا في آخر الباب الذي قبل هذا ما نصه: وكان يقال يستدل على نباهة الرجل من الماضين بتباين الناس فيه قالوا ألا ترى إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه هلك فيه فتيان محب أفرط ومبغض أفرط وقد جاء في الحديث أنه يهلك فيه رجلان محب مطر ومبغض مفتر وهذه صفة أهل النباهة ومن بلغ في الدين والفضل الغاية، والله أعلم.

طعنه في ربيعة ونافع شيخي مالك

قال حضرته طاعنا في ربيعة شيخ مالك والليث وغيرهما من الأئمة مانصه (وقول الليث في ربيعة تجده) في الحلية اهوبتبيين ماقاله الليث لشيخه ربيعة يظهر للقارئ أن حضرته جعل الحبة قبة. قال الليث لشيخه ربيعة ياأبا عثمان لو أصلحت من لسانك فقال ربيعة ياأبا الحارث لأن ألحن كذا وكذا لحنة أحب إلى من أن ألبس مثل جبتك هذه وإن صح هذا فأى شىء يحط من مقدار ربيعة رضى الله عنه وقد أجاب تلميذه بجواب محكم عند من يفهم ورفع شأن الإمام أبي حنيفة لايتوقف على الطعن في أئمة الدين قال وقول أبي حنيفة في نافع تجده في كتاب ابن أبي العوام اه. قلت: إن صح قول أبي حنيفة في نافع لايلتفت إليه كالايلتفت إلى قول من تكلم في أبي حنيفة وغيره من أئمة الدين كائنا من كان

ادعاؤه تلمذة الإمام الليث لأبي حنيفة وإبطال ذلك

ومما هو لاحق بالطعن وإن كان ناعم الملمس جعله الإمام الليث بن سعد رضى الله عنه تلميذا للإمام أبي حنيفة رحمه الله وثالثا في قائمة الحفاظ من أصحابه قال في صفحة ٤٠ من مقدمته: الإمام الليث بن سعد المتوفى سنة ١٧٥ عده كثير من أهل العلم حنفيا وبه جزم القاضى زكريا في شرح البخارى وأخرج ابن أبي العوام بسنده عن الليث أنه شهد مجلس أبي حنيفة بمكة وقد سئل في ابن يزوجه أبوه بصرف مال كثير فيطلقها ويشترى له جارية فيعتقها فأوصى أبو حنيفة السائل أن يشترى لنفسه جارية تقع عليها عين الابن ثم يزوجها أباه فان طلقها رجعت مملوكة له وإن أعتقها لم يجز عتقه قال الليث فوالله ماأعجبنى صوابه كماأعجبنى سرعة جوابه وكان الليث من الأئمة المجتهدين اه. نلفت نظر الناظر في كلامه هذا إلى قوله عده كثير من أهل العلم حنفيا ولم يذكر ذلك الحنفية في طبقات فقهائهم ولا غيرهم من فقهاء الطوائف ولا المؤرخون فأين هذا الكثير وإلى قوله وبه جزم القاضى زكريا في شرح البخارى .

توسعه في هذه الدعوى

قال في تعليقة له على كتاب تبيين كذب المفترى صفحة ٢٦٠ مانصه (تفقه على ربيعة وأبي حنيفة وجمع بين الطريقتين الحجازية والعراقية وأنه لم يكن له مسائل انفرد بها في الفقه ولعل هذا من أسباب الاستغناء عن تدوين مذهبه وجزم القاضى

زكريا فى شرح البخارى بأنه حنفى ، ونقل ابن خلكان فى وفياته مثل ذلك عن مجموعة، وذكر ابن أبى العوام قبلها أنه ممن أخذ عن أبى حنيفة، والحق أنه استقل فى الاجتهاد اهـ) قلت لمتنبه القراء هنا إلى جزم حضرته بأنه تفقه على ربيعة وأبى حنيفة وجمع بين الطريقتين وأنه لم يكن له مسائل انفرد بها وأن القاضى زكريا فى شرحه على البخارى جزم بأنه حنفى وأن ابن خلكان فى وفياته نقل مثل ذلك عن مجموعة وابن أبى العوام قبلهما ذكر أنه ممن أخذ عن أبى حنيفة وأن الحق أنه استقل فى الاجتهاد فان هذه كلها دعاو باطلة لجميع من ترجمه من أهل الطبقات والمؤرخين لم يذكروا أنه تفقه على أبى حنيفة وأنه جمع بين الطريقتين الخ دعاويه بل أثنوا عليه بالسعة فى العلم والإمامة العظمى ولم يعين حضرته موضع جزم القاضى زكريا بأنه حنفى من شرح البخارى فى هذه الدعوى أيضا حتى تمت إلى الصحة بصلة بل أردفها بأخرى أشد توغلا فى الإبهام منها فقال ونقل ابن خلكان فى وفياته مثل ذلك عن مجموعة ، وبنقل كلام ابن خلكان يظهر الابهام للقارئ قال فى حرف الأم بعد نقله ثناء الأئمة على الإمام الليث (ورأيت فى بعض المجاميع أن الليث كان حنفى المذهب وأنه ولى القضاء بمصر) فظهر جليا أن المثلية لجزم القاضى زكريا فى كلام ابن خلكان هى قوله ورأيت فى بعض المجاميع الخ ، وظهر أيضا أن أس هذه الدعاوى كلها هو ابن أبى العوام وهذا الرجل متعصب للإمام أبى حنيفة يظهر ذلك للقارئ فى كل مانقله عنه الكوثرى معجبا به ثم هو مجهول غير معروف بين الدهماء فى العلماء فضلا عن خواص أهل الرواية وقوله والحق أنه استقل فى الاجتهاد يقتضى أن المقابل له قول من قال إنه لازال منتسبا للامام أبى حنيفة وكلاهما باطل من أصله ، ونحن نجزم بأن شيخ الإسلام زكريا الأنصارى لايجهل إمامة الليث وأنه ليس من أصحاب أبى حنيفة بل هو مثله فى الامامة وهو بحر فى العلم كما هو بحر فى السخاء فإن قيل اعتراف الكوثرى فى آخر كلامه بقوله وكان الليث من الأئمة المجتهدين يدل على اعتباره مثل إمامه لاتلميذا له أوحافظا من حفاظه قلت ينقض هذا نص الترجمة (وهى بعض الحفاظ وكبار المحدثين من أصحابه وأهل مذهبه) فإدراجه فى قائمة كبار المحدثين من أصحابه وأهل مذهبه تدل دلالة صريحة على أنه جعله على أكبر تقدير مجتهدا منتسبا كالصاحبين ولايصح جعل الاضافة فى أصحابه وأهل مذهبه لأدنى ملابسة أى صحبة

لغوية أى جالسه ولو مرة واحدة لحكاية ابن أبى العوام التى قصها فانه ممنوع عرفا فان الإضافة المطلقة إنما تنصرف للخصوص وخصوصا هنا، ولعله أراد أن الإمام الليث روى عن أبى حنيفة وهو غير صحيح أيضا فان أهل الطبقات لم يذكروا أنه روى عنه ولو حديثا واحدا ولو صح ذلك لازم أن تكون رواية الأقران المتعاصرين بل رواية الأكابر عن الأصاغر عن بعضهم بعضا تلمذة خاصة ، ولا يقول بهذا من حصل طرفا من العلم . وأما المسألة المحكية التى أجاب أبو حنيفة عنها سريعا فأعجبت الليث فهى لاتدل على شىء من دعواه إن صحت وليست من دقائق الفقه حتى تستدعى الإعجاب ومقام الإمام أبى حنيفة أجل من ذلك والغرض من سوقها التنبيه على رفعة مقام الإمام أبى حنيفة. فان قيل قد ترجم المالكية الإمام الشافعى فى طبقات أصحاب مالك ، والشافعية الإمام أحمد بن حنبل فى طبقات أصحاب إمامهم فقد حطوا مقام الإمامين بذلك قلت شتان مابين المقامين فان تلمذة الشافعى لمالك وأحمد للشافعى أشهر من الغزالة ومع ذلك فقد ترجموهما ترجمتين حافلتين يليقان بمقامهما السامى مع اعتراف المالكية للامام الشافعى بمقامه الرفيع واحترام أتباعه وكذلك الشافعية مع الإمام أحمد وتصانيفهم شاهد صدق على ذلك؛ والإمام الليث مصرى لاصلة له بالإمام العراقى ومجالسته له مرة أو مرات فى الحج لاتسجل عليه التلمذة الخاصة ولاتبرر لحضرته إدراجه فى أصحاب أبى حنيفة بكلام ضائع وقصة واحدة الله أعلم بصحتها بترجمة لاتزيد عن ستة أسطر .

الحكم على حضرته بما حكم به على ابن السبكى خصوصا وأهل الطبقات عموما

وعليه فنحكم عليه بكلامه الذى حمل به على ابن السبكى خصوصا وأهل الطبقات عموما . قال فى رسالته « إحقاق الحق » صفحة ٤٢ مانصه (على أن طريقة التاج السبكى فى طبقاته حشد كل من سلم على شافعى أو تلقى كلمة من شافعى فى عداد الشافعية كما لايخفى على الباحث فليكن ذكره لابن سبكتكين لادنى مناسبة من هذا القبيل . هذا ثم عد الرجل فى مذهب لمجرد تلقيه بعض العلوم من بعض شيوخ ذلك المذهب تصرف قبيح لأنه مامن عالم إلا وقد تلقى العلم عمن تقدمه كائنا ما كان مذهبه، فما جرى بعض أصحاب كتب الطبقات عليه من حشد مثله فى عداد أهل مذهبه تخليط شنيع اه كلامه) وهو حكم صائب وكلام نفيس، وقد أنصف القارة من راماها

هضم حضرته لمقام الامام أبي يوسف في مراتب الحفاظ من أصحاب أبي حنيفة

صدّر حضرته قائمة الحفاظ من أصحاب أبي حنيفة بزفر ، وهذا وإن كان ثقة عند أئمة الحديث يتمسك بالأثر ماوجد إليه سبيلا إلا أنه أشدّ أصحاب الإمام أبي حنيفة توغلا في القياس، وقد ناظره عبدالله بن فروخ الفارسي القيرواني صاحب الإمامين أبي حنيفة ومالك في مجلس أبي حنيفة فازدراه زفر للمغربية فلم يزل ابن فروخ يناظره حتى قطعه بالحجة ، فقال أبو حنيفة لزفر لاخفف الله مابك، معاتبة له لكونه ازدرى ابن فروخ وجعل الإمام في الأثر حقا أبايوسف خامسا في القائمة، وكان الواجب عليه أن يصدر به لأنه أعلم أصحاب الإمام أبي حنيفة رحمه الله بالأثر .

توثيق الخطيب لابن قانع الحنفي وهو دليل على اعتراف الحفاظ من الشافعية لكل فاضل حنفي

قال في صفحة ٤٤ من مقدمته نمرة ٣٤ من قائمة حفاظ أصحاب الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه « الحافظ أبو الحسين عبد الباقي بن قانع القاضي صاحب التصانيف المتوفى سنة ٣٥١ قال الخطيب عامة شيوخنا يوثقونه قال الحسين بن الفرات حدث به اختلاط قبل وفاته بسنتين اه » ليس غرضنا الطعن في هذا الإمام القاضي نحن مؤمنون بتوثيق الخطيب وبالأصل في المسلمين ولكن كيف أعوزت مسألة توثيق هذا القاضي الكوثري الذي جاب كثيرا من نواحي الأرض واطلع على كثير من مكتبات العالم الإسلامي إلى شافعي ، أما وجد فيها حافظا حنفيا مبرزا يوثق به ابن قانع الحنفي حتى اضطر إلى الخطيب الذي عفت آثاره من الوجود سهام عيسى بن أيوب وابن فرغلي وأبو المؤيد الخوارزمي وجاء حضرته في الرابع عشر رابعة الأثافي وهذا يدل كل منصف يعترف بالجميل على أن راية الحديث في ذلك العصر بالمشرق كانت بأيدي الشافعية ، كما أنها بالمغرب بأيدي المالكية ، كما يدلنا أيضا على اعتراف حفاظ الشافعية بالفضيلة لكل فاضل من الحنفية وعلى انقطاع رواية السنة والاعتناء بها في أتباع الإمام أبي حنيفة من بعد الثلاثمائة كما نص على ذلك شاه ولى الله الدهلوى في عقد الجيد وكتب الطبقات والتاريخ شاهدة بذلك .

بيان أن الجصاص ليس بمحدث بل هو معتزلى مناوئ لأهل الحديث متقول على الأئمة فى أحكامه

قال فى الصفحة نفسها نمرة ٣٥ « من الحفاظ الإمام الحافظ أبو بكر بن على الرازى الجصاص المتوفى سنة ٣٧٠ كان إماما فى الأصول والفقه والحديث ، كان جيد الاستحضار لأحاديث أبى داود وابن أبى شيبة وعبد الرزاق والطيالسى يسوق سنده ماشاء منها فى أى موضع شاء ، وكتابه الفصول فى الأصول وشروحه على مختصر الطحاوى والجامع الكبير وكتابه فى أحكام القرآن مما يقضى له بالبراعة التى لاتلحق، وقوّة معرفته بالرجال تظهر من كلامه فى أدلة الخلاف اه » .

قلت:قوله كان إماما فى الأصول والفقه الخ، إن سلم له ذلك فى الأصول والفقه فلا يسلم له فى الحديث فلم يكن محدثا فضلا عن كونه حافظا،ومجرد استحضاره لأحاديث من ذكره لايصيره حافظا،وقوله وقوّة معرفته بالرجال تظهر من كلامه نعم يعرفهم بثلب أعراضهم بألوان التحقير والتهكم ونبز أئمة الحديث بالحشوية وأحكام القرآن التى نوّه بها شاهد عدل على ماقلناه فليتأملها من أراد حتى يصدّقنا فى ذلك أو يكذبنا ،فتراه يصحح أحاديث ضعيفة لموافقتها لهواه ويطعن فى أحاديث صحيحة أو يحملها على محامل بعيدة ويتقول على أئمة الدين مالم يقولوه ولا يقبل قول الخاصة الثقات من أصحابهم ثم هو معتزلى فى العقيدة ولا يخفى أن المعتزلة أبعد فرق المسلمين بعد الخوارج عن السنة وأشدهم احتقاراً لأهل الحديث،وإلى القارئ نماذج من ذلك . ذكر فى الجزء الثانى من أحكامه صفحة ١١٦ فى سورة النساء مناظرة وقعت لبعض الناس مع الإمام الشافعى على زعمه الله أعلم بصحتها ، وكيف كانت فعبث قلمه بأنواع من التجهيل والتهكم للسائل والمسئول وأطال فى ذلك ، وأخيرا قال ولو كلم بذلك المبتدئون من أحداث أصحابنا لما خفى عليهم عوار هذا الحجاج وضعف السائل والمسئول فيه اه .

وقال أيضا فى سورة البقرة عند قوله تعالى «نساؤكم حرث لكم» المشهور عن مالك إباحة ذلك ، يعنى وطء الزوجة فى دبرها ، وأصحابه ينفون عنه هذه المقالة لقبحها وشناعتها وهى عنه أشهر من أن تندفع بنفيهم عنه اه

فلينظر القارئ إلى قول الباهت وأصحابه ينفون عنه الخ فقد طعن طعنا صريحا لايقبل المواربة فى طائفة كبيرة من حملة الشريعة مالك وثقات أصحابه بكتمهم ونفيهم عن

شيخهم ماصح عند الجصاص الذى بينه وبين مالك مائتا سنة تقريبا

غمز الكوثرى لحديث الأئمة من قريش ، وطعنه فى الامامين مالك وإبراهيم بن سعد بحكاية مكذوبة

وقريب منه ماقال حضرته فى حديث «الأئمة من قريش» فى صفحة ١٨، ١٩ من رسالته [إحقاق الحق] «أمثل أسانيده رواية إبراهيم بن سعد الزهرى عن أبيه عن أنس مرفوعا » ثم استدرك عليها برواية قصة مجونية مطولة مكذوبة ذكرها الخطيب البغدادى فى تاريخه « ٦ — ٨٣ » لايليق بمن يحمل وقار العلم والورع والتحرى فى صدره أن يشير إليها فضلا عن سوقها كلها مستحسنا ومعتمدا هنا على الخطيب واثقابه وبرجال إسناده بدون بحث عن عدالتهم، نعم مادام أسّ الموضوع إحقاق الحق والرد على أمام الحرمين فكل مصيبة فيه مغتفرة عند حضرته، فالحديث لابأس بتضعيفه وإبراهيم بن سعد لابأس بغمزه وقبول طعنه فى مالك بلديه وعصريه والخطيب مرضى عنه مقبولة روايته مهما كانت فى مثل هذه المواقف ، وبعد تمام سوقه القصة الهوجا أراد أن يرى القارىء تورّعه وأمانته وثقته بأئمة الدين فوكل شأنه اليه متماصا بقوله (فأنت وشأنك فى مثله). ونحن نقول له شأننا وعقيدتنا فى إبراهيم بن سعد أنه إمام من أئمة الدين وحملة السنة روى عنه أئمة فحول منهم عبد الصمد بن عبد الوارث ويزيد بن هرون ويحي بن يحي وخلق غيرهم،ووثقه أئمة السنة أحمد بن حنبل ويحي ابن معين وأبو حاتم والعجلى، وطعنه فى مالك بلديه مشهور لم يلتفت إليه العلماء وقد قررناه أحسن تقرير نقلا عن الحافظ ابن عبد البر فى غيرهذا الموضع من رسالتنا هذه، توفى إبراهيم بن سعد رحمه الله ببغداد سنة ١٨٣ انظر ترجمته فى التذكرة والخلاصة وغيرهما .ومن ذلك أيضا إنكار الجصاص رؤية الله تعالى فى الآخرة على قاعدة المعتزلة فى سورة الأنعام عند قوله تعالى« لا تدركه الأبصار » وفى سورة الأعراف أيضا،قال والأخبار لو صحت لحملت على العلم الضرورى الذى لاتشوبه شبهة اه.وشيخه الكرخى قال ابن كثير فى بدايته كان رأسا فى الاعتزال .

انتشار مذهب الاعتزال فى العراق والمعتزلة فى الحنفية أكثر وأقدم منهم فى الشافعية وهم أصل كل بلية فى الدين

وكتب التاريخ والطبقات ناطقة بأن مذهب الاعتزال انتشر فى العراق وانقلب

من حرب الضرب والقتل والسجن إلى حرب تصانيف ومناظرات ، ومعتزلة البصرة ومعتزلة بغداد مسطرة تراجمهم وآراؤهم فى دواوين الكتب وقد ظهر منهم أعيان فضلاء من الفريقين الشافعية والحنفية كالقاضى عبد الجبار الهمذانى من الشافعية ومحمد ابن شجاع الثلجى وأبى عبد الله البصرى ومحمود الزمخشرى وغيرهم من الحنفية تراجمهم فى الفوائد البهية فى تراجم الحنفية ، والمعتزلة فى الحنفية أكثر وأقدم منهم فى الشافعية وهم أصل كل بلية جدل فى الدين وأهله أصولا وفروعا وطعنا فى أئمته الصحابة فمن بعدهم ، وقد اعترف الكوثرى بشىء من ذلك على دعوى النزاع بينهم وبين أهل الرواية قال فى صفحة ٦ من تأنيبه : ومما زاد فى الشقاق بين الفريقين انتداب قضاة فى تلك البرهة لامتحانهم فى مسألة القرآن وغالب هؤلاء القضاة كانوا يرون رأى أبى حنيفة وأصحابه فى الفقه ويميلون إلى المعتزلة فى مسائل الامتحان ثم علق هنا بقوله من المعتزلة طائفة يتابعون أحد الأئمة المتبوعين فى الفروع على شذوذهم فى المعتقد ، ومنهم طائفة يستقلون فى الفروع وفى المعتقد كما أشرت إلى ذلك فيما علقت على مراتب الإجماع لابن حزم .

يذمه شيخه أبو يوسف ويتفق العلماء على الطعن فيه ويدافع عنه الكوثرى

وهذا بشر المريسى المتوفى سنة ٢١٨ الذى ناظره الإمام الشافعى من خواص تلامذة الإمام أبى يوسف قالوا كان أبو يوسف رحمه الله يذمه بعد ما ظهر له خبثه وهو الذى وسع دائرة عقيدة الاعتزال عموما والقول بخلق القرآن خصوصا ، وقد دافع الكوثرى عن هذا الضال المضل فى تعليق له على تبيين كذب المفترى صفحة ٣٤٥ زعم أن محله فى الفقه كبير وأن أقوال العلماء فيه لا تخلو عن اضطراب يحتاج إلى تمحيص مترجم فى الفوائد البهية أيضا ، وهل كان أحمد بن أبى دؤاد رئيس محنة العلماء ببغداد بالقول بخلق القرآن إلا جذوة من نار فتنته وذنبا من أذنابه ، ولم تخب فتنهم ويكبح جماحهم إلا فى أواخر المائة الرابعة على أيدى أعيان المالكية والشافعية كالقاضى أبى بكر الباقلانى والأستاذ أبى إسحاق الاسفرايني وابن فورك وأبى سهل الصعلوكى وتلامذة هؤلاء كالأستاذ أبى القاسم القشيرى وأبنائه وإمام الحرمين وتلامذته الكثيرين كالخوافى والأنصارى والغزالى وهم من حماة الإسلام الذين يحقر الكوثرى

شأنهم بكل مايمكنه ومشايخ ماوراء النهر وعامة أهل خراسان من الحنفية والشافعية كانوا سنية لم تعلق بهم سموم الاعتزال .

تكلمه فى الباقلانى وابن الجوينى والغزالى والفخر الرازى

قال فى صفحة ١٧ من رسالته إحقاق الحق مانصه (لكن من كان غالب أحواله الرد على فرق الزيغ إذا كتب فى الفقه ساء كلامه فى مخالفيه فى الفقه ،وهذا مما يجب التوقى منه رغم ماسلكه الباقلانى وابن الجوينى والغزالى والفخر الرازى فىردودهم على مخالفيهم فى الفقه مع قلة بضاعتهم فى معرفة الأخبار الصحيحة حاشا الباقلانى واكتفائهم بأنظار عقلية تعودوها فى بحوثهم مع أهل الزيغ اه)

نترك التعليق على هذا الكلام للقارىء اللبيب

الطعن فى زكريا الساجى وإبطاله وإثبات أنه إمام من أئمة السنة

قال فىالتأنيب صفحة ١٨ فى حق زكريا الساجى (إنه شيخ المتعصبين ، ونضال الذهبى عنه من تجاهل العارف) وقال أيضا قال أبو الحسن بن القطان مختلف فيه فىالحديث وثقه قوم وضعفه آخرون قال أبو بكر الرازى لم يكن مأمونا وقال أيضا فى تعليقه على رسالة إحقاق الحق صفحة ٦ ولم نر أحدا قبل زكريا الساجى رفع نسب شافع إلىعبدمناف والساجىممن تكلم فيهمالناس كما ذكرهالجصاص وابن القطان اه .

قوله: إنه شيخ المتعصبين دعوى مبنية على أخرى لا أساس لهما معا وذلك لأن حضرته لم يبرهن على قواعد أهل الفن على إثبات كونه من أفراد المتعصبين فضلا عن كونه شيخا لهم إلا دعوى أن نضال الذهبى عنه من تجاهل العارف وهى ثالثة الأثافى ، والذهبى خبير فىفنه فنضاله هنا معتبر، قال فى ميزان الاعتدال فى حق الساجى مانصه: قال أبو الحسن : ابن القطان مختلف فيه وثقه قوم وضعفه آخرون اه قال الذهبى وما علمت فيه جرحا أصلا اه قال الحافظ ابن حجر فى لسان الميزان مانصه: ولايغتر أحد بقول ابن القطان فقد جازف بهذه المقالة وما ضعف زكريا الساجى هذا أحد كما أشار إليه المؤلف اه يعنى به الذهبى فى ميزانه اه . قلت : وكلام الحافظين الذهبى وابن حجر فى المدافعة عن الساجى ظاهر لاغبار عليه لأن كلام ابن القطان متوغل فى الإبهام مرتين كما لايخفى لم يبين فيه من الذى ضعفه وكيفية ضعفه ولا يقبل الجرح المبهم عند أئمة الحديث وقوله قال أبو بكر الرازى لم يكن مأمونا جرح مبهم أيضا

والرازى هذا هو الجصاص المتقدم، وقوله ولم نر أحدا قبل زكريا الساجى رفع نسب شافع إلى عبد مناف حجة واهية فعدم رؤية حضرته لايستلزم العدم المطاق وسنذكر من أثبت نسب شافع إلى عبد مناف من النسابين قبل وجود الساجى فى محله،وقوله والساجى ممن تكلم فيهم الناس كما ذكره الجصاص وابن القطان ،من هم هؤلاء الناس ألا سميت لنا منهم ولو واحدا حتى ينظر فى كلامه . أما عزوه إلى لجصاص المعتزلى فالله أعلم بصحته ولو صح لاعبرة به ، فليس هو من أهل هذا الشأن حتى يعتبر تجريحه . وأما عزوه إلى ابن القطان فقد تقدم تزييفه؛ والساجى إمام من أئمة السنة له ترجمة حافلة فى العاشرة من تذكرة الحفاظ، والسر الذى من أجله حنق عليه الكوثرى هو تكلمه فى محمد بن الحسن وإثباته نسب الشافعى فى بنى عبد مناف وهذان الأمران ذنب لايغفر عند حضرته.فإن قال قائل قد تكلم فى محمد رحمه الله جمهور أئمة الرواية كما فى ترجمته فى لسان الميزان وتوارد الناس على إثبات نسب الشافعى فى بنى عبدمناف كما سيعترف به حضرته بعد هذا ، فمن الحيف إذا تخصيص الساجى بالحنق على هذا الذنب فيحنق حضرته على عامة العلماء الذين نسبوا الشافعى إلى المطلب بن عبد مناف وجعلوا القرشية من مناقبه . قلت نعم هو كذلك فمن يتتبع رسائله وتعاليقه يجد ذلك

تحقيق نفيس للدهلوى فى أصول ومسائل مخرجة على مذهب الإمام أبى حنيفة ، وبيان أن المحاورات الجدلية المذكورة فى الكتب المشهورة كالمبسوط والهداية والتبيين من توليد المعتزلة وليس عليها بناء مذهب أبى حنيفة

قال الإمام حكيم الهند مجدد القرن الثانى عشر شاه ولى الله الدهلوى أيضا فى رسالته المذكورة سابقا صفة ٢٥ (باب حكاية ماحدث فى الناس بعد المائة الرابعة) ثم بعد هذه القرون كان ناس آخرون ذهبوا يمينا وشمالا وحدث فيهم أمور منها الجدل والخلاف فى علم الفقه . وتفصيله على ماذكره الغزالى أنه لما انقرض عهد الخلفاء الراشدين المهديين أفضت الخلافة إلى قوم تولوها بغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفتوى والأحكام فاضطروا إلى الاستعانة بالفقهاء وإلى استصحابهم فى جميع أحوالهم، وقد كان بقى من العلماء من هو مستمر على الطراز الأول وملازم صف الدين فكانوا

إذا طلبوا هربوا وأعرضوا،فرأى أهل تلك الأعصار غير العلماء اقبال الأئمة عليهم مع إعراضهم فاشتروا طلب العلم توصيلا إلى نيل العز ودرك الجاه،فأصبح الفقهاء بعدأن كانوا مطلوبين طالبين ، وبعد أن كانوا أعزة بالإعراض عن السلاطين أذلة بالاقبال عليهم إلا من وفقه الله ، وقدكان من قبلهم قد صنف ناس فى علم الكلام وأكثروا القال والقيل والإيراد والجواب وتمهيد طريق الجدال وقع ذلك منهم بموقع من قبل أن كان من الصدور والملوك من مالت نفسه إلى المناظرة فى الفقـه وبيان الأولى من مذهب الشافعى وأبى حنيفـة فترك الناس الكلام وفنون العلم وأقبلوا على المسائل الخلافية بين الشافعى وأبى حنيفة على الخصوص وتساهلوا فى الخلاف مع مالك وسفيان وأحمدبن حنبل وغيرهم ،وزعموا أن غرضهم استنباط دقائق الشرع وتقرير علل المذاهب وتمهيد أصول الفتاوى وأكثروا فيها التصانيف فى الاستنباطات ورتبوا فيها أنواع المجادلات والتصنيفات وهم مستمرون عليه إلى الآن لسنا ندرى ما الذى قدرالله تعالى فيما بعدها من الأعصار اه حاصله. ثم قال العلامة الشاه من عنده واعلم أنى وجدت أكثرهم يزعمون أن بناء الخلاف بين أبى حنيفة والشافعى على هذه الأصول المذكورة فى كتاب البزدوى ونحوه وإنما الحق أن أكثرها أصول مخرجة على قولهم. وعندى أن المسألة القائلة بأن الخاص مبين لا يلحقه البيان وأن الزيادة نسخ وأن العام قطعى كالخاص وأن لا ترجيح بكثرة الرواة وأنه لا يجب العمل بحديث غـير الفقيه إذا انسد باب الرأى ولا عبرة بمفهوم الشرط والوصف أصلا ،وأن موجب الأمر هو الوجوب البتة وأمثال ذلك أصول مخرجة على كلام الأئمة وأنها لا تصح بها رواية عن أبى حنيفة وصاحبيه،وأنه ليست المحافظة عليها والتكلف فى جواب ما يرد عليها من صنائع المتقدمين فى استنباطهم كما يفعله البزدوى وغـيره أحق بالمحافظة على خلافه . والجواب عما يرد عليه مثاله أنهم أصلوا أن الخاص مبين ولا يلحقه البيان وخرجوه من صنيع الأوائل فى قوله تعالى(اركعوا واسجدوا) وقوله صلى الله عليه وسلم « لا تجزىء صلاة الرجل حتى يقيم ظهره فى الركوع والسجود » وحيث لم يقولوا بفرضية الاطمئنان ولم يجعلوا الحديث بيانا للآية فورد عليهم صنيعهم فى قوله (وامسحوا برءوسكم) ومسحه صلى الله عليه وسلم على ناصيته حيث جعلوه بيانا وقوله تعالى (الزانيـة والزانى فاجلدوا) الآية وقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا) الآية وقوله تعالى (حتى تنكح زوجا

غيره) وما لحقه من البيان بعد ذلك فتكلفوا للجواب كما هو مذكور فى كتبهم وأنهم أصلوا أن العام قطعى كالخاص وخرجوا من صنيع الأوائل فى قوله تعالى (فاقرءوا ماتيسر من القرآن) وقوله صلى الله عليه وسلم « لاصلاة إلا بفاتحة الكتاب » حيث لم يجعلوه مخصصا وفى قوله صلى الله عليه وسلم «فيما سقت السماء العشر» الحديث وقوله صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » حيث لم يخصصوه به ونحو ذلك فى المواد ثم ورد عليهم قوله تعالى (فما استيسر من الهدى) وإنما هو الشاة فما فوقه ببيان النبى صلى الله عليه وسلم فتكلفوا فى الجواب وكذلك أصلوا أن لاعبرة بمفهوم الشرط والوصف وخرجوا من صنيعهم فى قوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا) الآية ثم ورد عليهم كثير من صنائعهم كقوله صلى الله عليه وسلم « فى الغنم السائمة الزكاة » فتكلفوا فى الجواب وأصلوا أنه لايجب العمل بحديث غير الفقيه إذا انسد باب الرأى وخرجوه من صنيعهم فى ترك حديث المصرّاة ثم ورد عليهم حديث القهقهة وحديث عدم فساد الصوم بالأكل ناسيا فتكلفوا فى الجواب وأمثال ماذكرنا كثير لايخفى على المتتبع ومن لم يتتبع لاتكفيه الإطالة فضلا عن الإشارة ، ويكفيك دليلا على هذا قول المحققين فى مسألة لايجب العمل بحديث من اشتهر بالضبط والعدالة دون الفقه إن انسد باب الرأى كحديث المصراة إن هذا مذهب عيسى بن أبان واختاره كثير من المتأخرين وذهب الكرخى وتبعه كثير من العلماء إلى عدم اشتراط فقه الراوى لتقدم الخبر على القياس وقالوا لم ينقل هذا القول عن أصحابنا بل المنقول عنهم أن خبر الواحد مقدم على القياس ؟ألا ترى أنهم عملوا بخبر أبى هريرة رضى الله عنه فى الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا وإن كان مخالفا للقياس حتى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لولا الرواية لقلت بالقياس ، ويرشدك أيضا اختلافهم فى كثير من التخريجات أخذا من صنائعهم ورد بعضهم على بعض ووجدت بعضهم يزعم أن جميع مايوجد فى هذه الشروح الطويلة وكتب الفتاوى الضخمة فهو قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وصاحبيه ولا يفرق بين القول المخرّج وبين ماهو قول فى الحقيقة ولايحصل معنى قولهم على تخريج الكرخى كذا وعلى تخريج الطحاوى كذا ولا يميز بين قولهم قال أبو حنيفة كذا وبين قولهم جواب المسألة على قول أبى حنيفة وعلى أصل أبى حنيفة كذا ولا يصغى إلى ماقاله المحققون كابن الهمام وابن نجيم فى مسألة العشر

فى العشر، ومسألة اشتراط البعد من الماء ميلا فى التيمم وأمثالهما أن ذلك من تخريجات الأصحاب وليس مذهبنا فى الحقيقة ، ووجدت بعضهم يزعم أن بناء المذهب على هذه المحاورات الجدلية المذكورة فى مبسوط السرخسى والهداية والتبيين ونحو ذلك ولا يعلم أن أول من أظهر ذلك فيهم المعتزلة وليس عليـه بناء مذهبهم ثم استطاب ذلك المتأخرون توسعا وتشحيذا لأذهان الطالبين أو لغير ذلك والله أعلم . وهذه الشبهات والشكوك ينحل كثير منها بما مهدناه فى هـذا الـكتاب ، ووجدت بعضهم يزعم أن هناك فرقتين لاثالث لهما الظاهرية وأهل الرأى وأن كل من قاس واستنبط فهو من أهل الرأى، كلا بل ليس المراد نفس الفهم والعقل فان ذلك لاينفك عن أحد من العلماء، ولا الرأى الذى لايعتمد على سنة أصلا فانه لاينتحله مسلم البتة ولا القدرة على الاستنباط والقياس ، فان أحمد وإسحاق بل الشافعى أيضا ليسوا من أهل الرأى بالاتفاق وهم يستنبطون ويقيسون، بل المراد من أهل الرأى قوم توجهوا بعد المسائل المجمع عليها بين المسلمين أو بين جمهورهم إلى التخريج على أصل رجل من المتقدمين وكان أكثر أمرهم حمل النظير على النظير ، والرأى أصل من الأصول دون تتبع الأحاديث والآثار ، والظاهرى من لايقول بالقياس ولا بآثار الصحابة والتابعين كداود وابن حزم وبينهما المحققون من أهل السنة كأحمد وإسحاق؛ ومنها أنهم اطمأنوا بالتقليد ودب التقليد فى صدورهم دبيب النمل وهم لايشعرون، وكان سبب ذلك تزاحم الفقهاء وتجادلهم فيما بينهم فانهم لما وقعت فيهم المزاحمة فى الفتوى كان كل من أفتى بشىء نوقض فى فتواه ورد عليـه فلم ينقطع الكلام إلا بالمصير إلى تصريح رجل من المتقدمين فى المسألة ؛ وأيضا جور القضاة فان القضاة لما جار أكثرهم ولم يكونوا أمناء لم يقبل منهم إلا مالايريب العامة فيـــه ويكون شيئا قد قيل من قبل ؛ وأيضا جهل رءوس الناس واستفتاء الناس من لاعلم له بالحديث ولا بطريق التخريج كما ترى ذلك ظاهرا فى أكثر المتأخرين وقد نبه عليه ابن الهمام وغيره، وفى ذلك الوقت يسمى غير المجتهد فقيها، وفى ذلك الوقت ثبتوا على التعصب. والحق أن أكثر صور الخـلاف بين الفقهاء لاسيما فى المسائل التى ظهر فيها أقوال الصحابة فى الجانبين كتكبيرات التشريق وتكبيرات العيدين ونكاح المحرم وتشهد ابن عباس وابن مسعود والإخفاء بالبسملة وبآمين والإشفاع والإيتار فى الإقامة ونحو ذلك إنما هو فى ترجيح أحد القولين .

وكان السلف لايختلفون فى أصل المشروعيــة وإنما كان اختلافهم فى أولى الأمرين؛ ونظيره اختلاف القراء فى وجوه القراآت، وقد عللوا كثيرا من هذا الباب بأن الصحابة مختلفون وأنهم جميعا على الهدى ولذلك لم يزل العلماء يجوّزون فتاوى المفتين فى المسائل الاجتهادية ويسلمون قضاء القضاة ويعملون فى بعض الأحيان بخلاف مذهبهم، ولا ترى أئمة المذاهب فى هذه المواضع إلا وهم يصححون القول ويبينون الخلاف يقول أحدهم هذا أحوط وهذا هو المختار وهذا أحب إلىّ ويقول مابلغنا إلا ذلك وهــذا أكثر فى المبسوط وآثار محمد رحمه الله تعالى وكلام الشافعى ثم خلف من بعدهم خلف اختصروا كلام القوم فتأولوا الخلاف وثبتوا على مختار أئمتهم والذى يروى عن السلف من تأكيد الأخذ بمذهب أصحابهم وأن لايخرج منها بحال ، فان ذلك الأمر جلى فان كل إنسان يحب ماهو مختار أصحابه وقومه حتى فى الزى والمطاعم أو لصولة ناشئة من ملاحظة الدليل ونحو ذلك من الأسباب فظن البعض تعصبا دينيا حاشاهم من ذلك . وقد كان فى الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ البسملة ومنهم من لايقرؤها ومنهم من يجهر بها ومنهم من لايجهر بها ومنهم من كان يقنت فى الفجر ومنهم من لا يقنت فى الفجر ومنهم من يتوضأ من الحجامة والرعاف والقئ ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من يتوضأ من مس الذكر ومس النساء بشهوة ومنهم من لايتوضأ من ذلك ومنهم من يتوضأ مما مسته النار ومنهم من يتوضأ من أكل لحم الإبل ومنهم من لايتوضأ من ذلك، ومع هذا فكان بعضهم يصلى خلف بعض مثل ما كان أبو حنيفة وأصحابه والشافعى وغيرهم رضى الله عنهم يصلون خلف أئمة المدينــة من المالـكية وغيرهم وإن كانوا لايقرءون البسملة لاسراً ولاجهرا وصلى الرشيد إماما وقد احتجم فصلى الإمام أبو يوسف خلفه ولم يعد وكان أفتاه الإمام مالك بأنه لاوضوء عليــه ؛ وكان الإمام أحمد بن حنبل يرى الوضوء من الرعاف والحجامة فقيل له فان كان الإمام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ هل تصلى خلفه ؟ فقال كيف لاأصلى خلف الإمام مالك وسعيد بن المسيب وروى أن أبا يوسف ومحمدا كانا يكبران فى العيدين تكبير ابن عباس لأن هرون الرشيد كان يحبّ تكبير جده ،وصلى الشافعى رحمه الله تعالى الصبح قريبا من مقبرة أبى حنيفة رحمه الله تعالى فلم يقنت تأدبا معه وقال أيضا ربما انحدرنا إلى مذهب أهل العراق وقال مالك رحمه الله تعالى للمنصور وهرون الرشيد ماذكرنا عنــه سابقا؛ وفى

البزازية عن الإمام الثانى وهو أبو يوسف رحمه الله تعالى أنه صلى يوم الجمعة مغتسلا من الحمام وصلى بالناس وتفرقوا ثم أخبر بوجود فأرة ميتة فى بئر الحمام فقال إذا نأخذ بقول اخواننا من أهل المدينة إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا اه . ومنها أن أقبل أكثرهم على التعمقات فى كل فن ؛ فمنهم من زعم أنه يؤسس علم أسماء الرجال ومعرفة مراتب الجرح والتعديل ثم خرج من ذلك إلى التاريخ قديمه وحديثه؛ومنهم من تفحص عن نوادر الأخبار وغرائبها وإن دخلت فى حد الموضوع،ومنهم من أكثر القيل والقال فى أصول الفقه واستنبط كل لأصحابه قواعد جدلية وأورد فاستقصى وأجاب فتقصىّ وعرّف وقسم فحرر وطوّل الكلام تارة وتارة أخرى اختصر؛ومنهم من ذهب بفرض الصور المستبعدة التى من حقها أن لايتعرض لها عاقل وسحب العمومات والإيماآت من كلام المخرجين فمن دونهم مما لا يرتضى استماعه عالم ولا جاهل، وفتنة هذا الجدال والخلاف والتعمق قريبة من الفتنة الأولى حين تشاجروا فى الملك وانتصر كل رجل لصاحبه ، فكما أعقبت تلك ملكا عضوضا ووقائع صما عميا فكذلك أعقبت هذه جهلا واختلاطا وشكوكا ووهما مالها من أرجاء فنشأت بعدهم قرون على التقليد الصرف لايميزون الحق من الباطل ولا الجدل من الاستنباط فالفقيه يومئذ هو الثرثار المتشدق الذى حفظ أقوال الفقهاء قويها وضعيفها من غير تمييز وسردها بشقشقة شدقية ، والمحدث من عدّ الأحاديث صحيحها وسقيمها وهرّأها كهراء الأسماء بقوة لحييه ، ولا أقول ذلك كليا طرديا فان لله طائفة من عباده لايضرهم من خذلهم وهم حجة الله فى أرضه وإن قلوا ، ولم يأت قرن بعد ذلك إلا وهو أكثر فتنة وأوفر تقليدا وأشد انتزاعا للأمانة من صدور الناس حتى اطمأنوا بترك الخوض فى أمر الدين وبأن يقولوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون.وإلى الله المشتكى وهو المستعان انتهى كلام شاه ولى الله الدهلوى وهو آخر رسالته نقلته كله مع طوله لتحقيقه وحسنه ، وهو كلام حنفى محقق محدث منور ، سيد النهضة الاصلاحية العلمية فى الهند ينهار به جعجعة كل متعصب غال كائنا من كان .

طعنه فى أعيان من المحدثين فى القائمة التى جعلها للجرح والتعديل والجواب عن ذلك إجمالا وتفصيلا وذكر مقدمة فى الجرح والتعديل ملخصة من كلام المحققين

ثم إن حضرته رأى أنه لم يكتف بمن تناوله فى هذه المقدمة وفى غيرها من رسائله مفرقا، فنصب نفسه فى منصب أئمة الحفظ والدين الذين يعرفون مراتب الحفاظ الأثبات والضعفاء المتروكين، فجعل فى صفحة ٥٧ من مقدمته قائمتين قائمة لحفاظ الحنفية وأخرى للذين لم يتناولهم فى متفرقاته : الأصل فى المسلمين العدالة وقولهم الجرح مقدم على التعديل فى الشخص المختلف فيه بين أئمة الحديث المبرزين ليس على اطلاقه عند المحققين من أهل هذا الشأن كما سيأتى فى تحقيق كلام الحافظ ابن عبد البر، وحققه المتأخرون أيضا منهم العلامة تاج الدين السبكى فى طبقاته الكبرى وغيره. وخلاصته أن الجرّح إذا لم يفصل ويبين جهة التجريح بل أجملها لايلتفت إلى تجريحه وقد كانت الضرورة فى صدر الإسلام دعت حتما إلى حماية السنة الصحيحة بتفحص أحوال الرواة حينما كان جمهور الناس إذ ذاك نهضوا لحملها بجد ونشاط وهم متفاوتون فى الذكاء وقوة الدين ، فدخل فيهم الصالح المغفل الذى ربما يمر عليه الكذب فيرويه ولا يشعر به، ودخل فيهم الضعفة والكذبة وهم أصناف أشدهم ضررا طائفة الزنادقة الذين أرادوا محو الدولة الإسلامية بضروب من الكيد فظهروا فى مظاهر صالحة مقبولة عند عامة المسلمين، فمنهم من تجرد لأخذ العلم وحمل الرواية ودسّ فى السنة من الأباطيل ماقد يروج على أهل العلم فضلا عن العامة ، ومنهم من تظاهر بالزهد فى الدنيا والتقشف وكثرة العبادة حتى إذا اعتقد فيه العامة ووثقوا به شرع يبث لهم أنواع التشكيك فى دينهم شيئا فشيئا ؛ وما جمعية إخوان الصفا التى تأسست فى المائة الرابعة تقريبا إلا مظهر من مظاهر تلك الطائفة الخبيثة إذ ذاك فى آخر عصر التابعين ابتدأ حملة الرواية المبرزون جمع الآثار والنظر فى تخليصها وفى أحوال رواتها للمصلحة العامة الواجبة وهى الذب عن السنة الصحيحة لئلا يدخل فيها ماليس منها فنهضت طائفة ذو خبرة تامة فنقدوا الأخبار والرجال بمعرفة وتثبت وميزوا الجيد من الزائف ، وما جاء رأس المائة الثالثة تقريبا إلا وقد فرغوا منها فلم يتركوا مقالا

لقائل وخلصوها ونقحوها وسلموها إلينا بيضاء نقية فتلقيناها عنهم جيلا بعد جيل جزاهم الله عنا خيرا .

طعنه فى العقيلي وابن عدى ، والجواب عن ذلك تفصيلا

صدّر حضرته قائمة تجريحه بالعقيلي وابن عدى ورمى الأول بفساد معتقده على طريقة الحشوية والثانى لتعصبه المذهبي عن جهل مع سوء معتقده أيضا وزاد حضرته فقال وسار من بعدهما سيرهما إما جهلا أو تعصبا ، وهو مؤاخذ من وجوه : الأول أن السنة قد فرغ من تنقيحها والذبّ عنها كما قررنا ذلك منذ قرون فلا خوف عليها اليوم ومن قبل فالطعن فى هذين الرجلين أو غيرهما اليوم عبث وشتم محض لامبرر لهما . الثانى على فرض أنه بقى شئ من السنة يحتاج إلى التنقيح هل وثق حضرته من نفسه ووثق أهل العلم الموجودون بأنه وصل إلى منزلة أولئك الأئمة دينا وورعا وتبريزا حتى ينافح عن السنة. الثالث على التنزل فى ذلك وتسوّره على منزلة أولئك كيف ساغ له تجريحهما استقلالا بدون استناد إلى كلام إمام من أئمة الحديث السابقين فيهما مع أنه لم يكن معاصرا لهما حتى يتحقق مواضع الضعف فيهما وبينه وبينهما نحو ألف سنة كما سنذكره فى تاريخ وفاتهما. الرابع على غض النظر عن ذلك كله جرحه مبهم لايلتفت إليه ، فقوله فى العقيلي لفساد معتقده على طريقة الحشوية لم يبين كيفية فساد عقيدته إلا كونه على طريقة الحشوية وهو مبهم نبز قديم لأئمة الحديث من رؤوس الاعتزال ورثه عنهم أتباعهم على أن البدعى عند المحققين تقبل روايته إذا كان مبرزا مالم يكن داعية الى مذهبه أو يستحل الكذب على غيره كما قالوا ذلك فى عمران بن حطان الخارجي لأنه لاملازمة بين عقيدته وبين صدقه أو كذبه كما لايخفى . وقال فى ابن عدى لتعصبه المذهبي عن جهل مع سوء معتقده أيضا ولم يبين أيضا كيفية تعصبه المذهبي ولا لمن يتعصب على أنه كما قيل فى المثل « رمتنى بدائها وانسلت » والجواب عن سوء معتقد هذا هو الجواب عن سوء معتقد العقيلي، على أن حضرته ليس فى استطاعته أن يضمن للناس بقاء عقيدته سالمة الى وفاته والقلوب بيد الله يقلبها كيف شاء ، فكيف يهيمن على عقائد الناس بدون برهان ، وإذا فرض أنهما كانا كما يقول فمن يكفل له أنهما استمرا على ذلك الى وفاتهما ، وإذا كان أئمة الدين وأهل النقد من السلف الصالح على تقواهم وورعهم وإخلاصهم فى أعمالهم ونصحهم

لإخوانهم المسلمين يلحقهم مايلحق البشر وقت الغضب فربما يقول بعضهم فى بعض فلا يلتفت العقلاء الى ذلك لأنهم ليسوا بمعصومين من الخطأ كما سيأتى لنا الإفاضة فى هذا الموضوع عند المناسبة بنقل كلام الحافظ ابن عبدالبر فكيف بغيرهم من أهل القرون الوسطى والمتأخرين ، وقد صار الناس من القرن الخامس تقريبا فما بعده الى وقتنا هذا يطعن بعضهم فى بعض لمجرد الهوى وهذه كتب التاريخ مشحونة بذلك فإنا لله وإنا إليه راجعون . ظهر مصداق قوله عليه السلام « وسألته أن لايجعل بأس أمتى بينها فمنعنيها » وقوله «مامن يوم يمضى إلا والذى بعده شر منه» ومن أجل ذلك عاب الحافظ المحدث ابن المرابط الأندلسى على الذهبى وهو من المتأخرين تكلمه فى الناس . ثم إن طعنه فى العقيلى وابن عدى لكونهما شافعيين صنف كل واحد منهما كتابا كبيرا فى الضعفاء والمتروكين ولكونهما أيضا ضعفا محمد بن الحسن رحمه الله تعالى وتضعيفه فى الرواية ذنب لايغفر عنده ، ولتضعيف ابن عدى أيضا للإمام أبى حنيفة رحمه الله ولابنه حماد وحفيده إسماعيل قال المحدث عبد الحى اللكنوى فى الفوائد البهية فى تراجم الحنفية فى ترجمة اسماعيل بن حماد حفيد الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه مانصه: وفى ميزان الاعتدال للذهبى:اسماعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت الكوفى عن أبيه عن جده قال ابن عدى ثلاثتهم ضعفاء،ثم قال عبدالحى بعد أسطر قلت قول ابن عدى إن كان مقبولا فى اسماعيل وحماد إذا بين سبب الضعف لعدم اعتبار الجرح المبهم فهو غير مقبول قطعا فى أبى حنيفة وكذا كلام غيره ممن ضعفه كالدارقطنى وابن القطان كما حققه العينى فى مواضع من البناية شرح الهداية وابن الهمام فى فتح القدير وغيرهما من المحققين اه. قلت هو كلام بالغ فى التحقيق فلأجل تضعيف ابن عدى للإمام أبى حنيفة وابنه وحفيده ومحمد بن الحسن والعقيلى لمحمد بن الحسن حنق حضرته عليهما فرماهما بما أملته عليه نفسه وسلبهما كل فضيلة بغيا ولايخفى أنه لايضمن لهما الصواب فى كل من تكلما فيه فإذا تناولا من هو مشهور بالإمامة كأبى حنيفة رحمه الله أو جرحا شخصا تجريحا غير مضر فلا يلتفت لقولهما، وخطؤهما فى تضعيف بعض الثقات مغتفر فى جانب أصابتهما فى الكثير فلا يسلبهما ذلك إمامتهما وتبريزهما فى هذا الفن كما لم يسلب خطأ يحيى بن معين فى طعنه فى بعض الأئمة الثقات كالإمام الشافعى إمامته وتبريزه فيه

ترجمة العقيلي من تذكرة الحفاظ

والعقيلي هو الحافظ أبوجعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي صاحب كتاب الضعفاء الكبير. قال مسلمة بن القاسم كان العقيلي جليل القدر عظيم الخطر ماراأيت مثله كان كثير التصانيف وقال فيه الحافظ أبو الحسن بن سهل القطان : أبوجعفر ثقة جليل القدر عالم بالحديث مقدم في الحفظ اه توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة ، انظر ترجمته في حرف العين

ترجمة ابن عدى من تذكرة الحفاظ

هو الحافظ الكبير أبو أحمد عبد الله بن عدى الجرجاني ويعرف أيضا بابن القطان صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل، ولد سنة ٢٧٧ وسمع سنة تسعين وكان عارفا بالعلل. قال الحافظ ابن عساكر فيه: كان ثقة على لحن فيه. وقال السهمى: سألت الدارقطني أن يصنف كتابا في الضعفاء فقال أليس عندك كتاب ابن عدى؟ فقلت بلى قال فيه كفاية لايزاد عليه. وقال حمزة السهمى أيضا فيه: كان حافظا متقنا لم يكن في زمانه أحد مثله . وقال الخليلي : كان عديم النظير حفظا وجلالة سألت عبد الله بن محمد الحافظ أيهما أحفظ ابن عدى أو ابن قانع ؟فقال زر قميص ابن عدى أحفظ من عبد الباقي بن قانع وقال الخليلي أيضا. سمعت أحمد بن أبي مسلم الحافظ يقول: لم أر أحدا مثل أبي أحمد بن عدى فكيف بمن فوقه في الحفظ اه. توفي سنة خمس وستين وثلاثمائة انظر ترجمته في حرف الهمزة

طعنه في الامام البخاري وشيخه الامام الحميدى وفي نعيم ابن حماد والجواب عن ذلك

ثم ترقى الى الإمام المجمع على جلالته وإتقانه حافظ الأمة محمد بن إسماعيل البخاري قال في آخر الصفحة نفسها (وأما كتب البخاري في الرجال فليس ثبوتها منه كثبوت الجامع الصحيح) على أن النظر في أسانيدها هو الطريق الوحيد لتعرف دخائلها فإذا رأيته يروى عن نعيم بن حماد تذكر قول الدولابي وأبي الفتح الأزدى فيه وإذا رأيته يروى عن الحميدى تذكر كلمة محمد بن عبد الله بن عبد الحكم الى أن قال وهكذا تفعل في باقي الكتب اه . قوله (وأما كتب البخاري في الرجال فليس

ثبوتها منه كثبوت الجامع الصحيح) كلام معمى وطعن ملفوف ، فإن كان يعنى بقوله فليس ثبوتها منه كثبوت الجامع الصحيح الثبوت الذى يفيد العلم أى الظن القوى والتقديم فى الاحتجاج عند العلماء به فى الجملة عليها فهو من الواضحات ولامعنى لتخصيص كتبه على هذا الوجه بل كونه أصح كتاب على الإطلاق بعد كتاب الله محل اتفاق عند جمهور الأمة الإسلامية التى تلقته بالقبول، وإن كان يعنى بقوله فليس ثبوتها منه كثبوت الجامع الصحيح ثبوت كثرة يعنى به أن الرواة الذين تلقوا عنه الجامع الصحيح أكثر من الذين تلقوا عنه بقية كتبه فصحيح ممكن ولكن هذه الكثرة نسبية لاتدفع صحة نسبة بقية كتبه اليه فلا معنى لإرادة هذا الوجه أيضا، وإن كان يعنى بقوله فليس ثبوتها منه كثبوت الجامع الصحيح رجاله فى جميع كتبه فيكون على حذف مضاف يعنى فليس ثبوت أحوال رجال بقية كتبه كثبوت أحوال رجال الجامع الصحيح من حيث العدالة والضبط وضدهما ويدل لهذا الوجه بقية كلامه وهو قوله معبرا بصيغة الترقى فى الطعن (على أن النظر فى أسانيدها هو الطريق الوحيد لتعرّف دخائلها) وهذا الوجه لاحاصل له أيضا لأن أئمة الحديث خدموا كتب الرواية كلها صحاحا ومسانيد ومعاجم وغيرها من حيث الرجال وغيرها فما تركوا فيها نظرا لناظر فتخصيصه كتب البخارى فى الرجال الآن لافائدة فيه ولامعنى له ولامبرر له إلا مجرد الطعن فيه ولاينفعه صوغه فى هذا الكلام المموه الموجه فإدراجه تحت قائمة (كتب فى الجرح والتعديل) قد كشف الغطاء ولا يلام حضرته على تجريحه لحافظ الأمة وفتاها فى عصره فقد ورث ذلك عن مشايخه أعداء حفاظ السنة غلاة المتعصبة والأسطورة الملصقة بهذا الإمام فى نشر الحرمة برضاع البهائم التى تناقلها بعض من لاحظّ له فى الرواية من فقهاء الحنفية مقلدين لمن افتعلها ونسبها لأبى حفص الكبير ولم يتنبه لها أحد من فضلائهم حتى جاء المحدث المحقق عبد الحى اللكنوى فاستبعدها ودافع عن حافظ الأمة شاهدة على ذلك فهل ترك أئمة الرواية فنا من فنونها لم يقتلوه بحثا ولم يفرغوا منه حتى يأتى آخر الزمان من يتكلم فى ذلك ويجرح محمد بن إسماعيل البخارى ولايقيم وزنا للأمة الإسلامية التى أجمعت على إمامته والثناء عليه مشايخه الأئمة أحمد بن حنبل وابن المدينى وابن راهويه وقتيبة بن سعيد وابن نمير وغيرهم ويكتب اليه أهل بغداد

المسلمون بخير ماحييت لهـم   وليس بعدك خير حين تفتقد

وأقرانه فمن بعدهم كأبوى حاتم وزرعة الرازيين والدارمى ومسلم بن الحجاج ، والترمذى وابن خزيمة والعجلى وهلم جرّا . ولو تتبعت ماقالوا فيه من الثناء البليغ لطال الكلام ، فتلك ترجمته ينفح شذاها من كتب الطبقات والتاريخ الإسلامى وقوله : (فاذا رأيته يروى عن نعيم بن حماد تذكر قول الدولابى وأبى الفتح الأزدى فيـه) يعنى البخارى قالوا لم يرو رحمه الله عن نعيم استقلالا لم يرو عنه إلا مقرونا بغـيره ، وعليه فإطلاقه فى الرواية عنه تدليس . وأما نعيم بن حماد فوثقه الإمامان أحمد بن حنبل ويحي بن معـين والعجلى أيضا ، وضعفه النسائى . وقال ابن يونس روى أحاديث منا كير عن الثقات . وقال الأزدى : كان يضع الحـديث فى تقوية السنة ، وحكايات مزوّرة فى ثلب النعمان وطعن فيه الدولابى بنحو ذلك ، هذا خلاصة ماقيل فيه وهو طرفان وواسطة: الموثقون له ثلاثة، والواسطة المضعفان له النسائى وابن يونس، والطرف الثانى المجازفان فى الطعن فيه وهما الدولابى والأزدى ، ولاشك أن كل واحد من أحمد ويحي أجـل من النسائى وابن يونس ، فـكيف وقد انضم إليهما فى توثيقه العجلى وكل واحد من النسائى وابن يونس أجل من الدولابى والأزدى ، وعليه فلا يلتفت لقول هذين ، وغاية أمره بعد ثبوت إمامته عند أئمة الحديث أنه لين لايحتج به . انظر ترجمته فى الثامنة من تذكرة الحفاظ ، ومن أقبح الظلم لهذا الإمام والغش للقراء الاقتصار على ذكر من طعن فيه دون ذكر من وثقـه ، ومن الغش أيضا الطعن فيه بهذا الأسلوب المبهم وهو (تذكر قول فلان فيـه) وقد ظهر أن الأزدى والدولابى إنمـا طعنا فيـه للمخالفة فى المذهب وهما حنفيان ، وقد وضع نعيم كتبا فى الرد على الحنفية ، كما وضع كتبا فى الرد على الجهمية قاله العباس بن مصعب فى تاريخه وهما متكلم فيهما أيضا . قال ابن عدى فى الدولابى إنه متهم فيما قاله فى نعيم ابن حماد لصلابته فى الرأى . وقال ابن يونس كان يضعف . وقال الدار قطنى تكلموا فيه لما تبين من أمره الأخير اه وأبو الفتح الأزدى له كتاب كبير فى الجرح والضعفاء قالوا عليه فيه مؤاخذات وضعفه البرقانى ووهنه أهل بلده الموصل ولم يعدوه شيئا . وقال الخطيب فى حديثه منا كير اه هذا ما قالوه فيهما والله أعلم بهما ، والدولابى فى العاشرة من تذكرة الحفاظ ، وأبو الفتح الأزدى فى الثانية عشرة ، وقد أثنى الحافظ

الذهبي على هذا فقال له : وصنف كبير فى الضعفاء وهو قوى النفس فى الجرح ، وهاه جماعة بلا مستند طائل اه قال (وإذا رأيتــه يروى عن الحميدى تذكر كلمة محمد بن عبد الله بن عبد الحكم) قلت الحميدى متفق على إمامته لم يجرحه أحد أثنى عليه الإمام أحمد وأبو حاتم وغيرهما وكلمة ابن عبد الحكم وقعت منه فى مشاجرة بينهما كما يقع بين البشر فلا عبرة بها عند كل من له أدنى إلمام بالعلم فضلا عن العقلاء . وذلك أن الإمام الشافعى رضى الله عنه لما مرض جلس فى محله تلميذه البويطى فنازعه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وقال أنا أحق بهذا المجلس منك ، فقام الحميدى وقال : قال الشافعى ليس أحد أحق بمجلسى من البويطى ، وليس أحد من أصحابى أعلم منه . فقال له ابن عبد الحكم كذبت ، فقال له الحميدى كذبت أنت وأبوك وأمك ، فهذه هى الكلمة التى أشار إليها حضرته ، وقد كذب كل منهما صاحبه فى حال الغضب ، ولا يترتب على ماقالا لبعضهما شىء ، فكل واحد منهما إمام ثقة عند أئمة الحــديث ؛ انظر ترجمة الإمام الحميدى مصدرا به الثامنة من تذكرة الحفاظ ، وذنب هذا الإمام الذى استحق به التجريح عند حضرته فقط كونه قرشيا ومن خواص أصحاب الإمام الشافعى رضى الله عنه ، وابن عبد الحكم روى عنه الأئمة النسائى وابن خزيمة وابن أبى حاتم وخلق وأثنوا عليه . قال ابن خزيمة فيه : ما رأيت فى فقهاء الإسلام أعــلم بأقاويل الصحابة والتابعين منه ؛ انظر ترجمته أيضا فى التاسعة منها ، وبعد أن تمخض حضرته فى نقد كتب الإمام البخارى عن مثالين حث القارىء على النسج على منواله فى باقى كتب الحديث فقال (وهكذا تفعل فى باقى الــكتب) فــكتب الرواية على هذا عند حضرته لم يفتح غلقها بعد ولم تزل أرضا بورا حتى يأتى قراء رسائله فينقدونها ، ويبينون دخائلها ، فياويح كتب أهمل نقدها مئات من السنين حتى وسدت إلى أهل هذا العصر .

الطعن فى ابن حبان وبيان تلوّن حضرته فى النقل عن العلماء

قال فى صفحة ٥٨ من مقدمته (وأما كتاب ابن حبان فتنظر حال مؤلفه فى معجم البلدان) وقال أيضا وقد قال الذهبي عن ابن حبان فى ترجمة أيوب بن عبد الســلام من الميزان (إنه صاحب تشنيع وتشغيب) اه حضرته ؛ كثيرا مايرشد قراء رسائله إلى مواضع النقل من الــكتب ليؤدى أمانة العلم فى ظنه ويعظم قدره عند الناس ، ولــكن

يا للأسف إذا اطلع اللبيب على مواضع التحويل يجده فى بعضها جعل الحبة قبـة ، وفى بعضها بتر الكلام المرتبط بعضه ببعض ، فنقل منه ما يوافق هواه ، وفى بعضها اقتصر على ذكر المثالب وسكت عن المناقب ، وفى بعضها وثق من اتفق الناس على تجريحه كالحسن بن زياد ، وفى بعضها مدح من اتفق الناس على ذمه كبشر المريسى ، وفى بعضها جرّح ، ونال ممن وثقه الناس كالإمام الساجى لـكونه نسب الشافعى إلى الساجى وتكلم فى محمد بن الحسن ولم يقبل مدافعة الذهبى عنه كما تقدم فى قوله ونضال الذهبى عنه من تجاهل العارف ، وهنا قبل كلام الذهبى فى ابن حبان فقال ، وقد قال الذهبى عن ابن حبان إلى آخر كلامه فقوله (إنه صاحب تشنيع وتشغيب) جرح مبهم غير مفسر كما هو ظاهر ، وقد نقل الذهبى فى ترجمة ابن حبان هـذا فى الميزان طعنا فيه لاعلاقة له بصنعة الحديث وناقش الطاعن فيه ، وعقب عليه الحافظ ابن حجر أيضا فى لسان الميزان فدافع عنه وأثبت إمامته ، ولما لم يجد حضرته مغمزا فى قناة ابن حبان فى ترجمته فى الـكتاب عدل إلى هذه الجمـلة التى فى ترجمة أيوب بن عبد السلام تطويحا بالقراء ولا حجة فيها كما قررنا ؛ ويسر جـدا بطعن ابن الجوزى وحكاياته الجونية فى الخطيب ولا يقبله إذا روى ما يخالف هواه بل يقول إنه متعصب للامام أحمد ، ويقبل الخطيب فى جميع مايرويه فيما يتعلق بوصم إمام غير أبى حنيفة كمالك أو بتوثيق حنفى ، وهكذا يرتاح لطعن يحيى بن معين فى الإمام الشافعى ، ولا يصدق طعنه فى أصحاب الإمام أبى حنيفة

إثبات أن يحيى بن معين ليس بحنفى ولم يرمه أحد بالتعصب وطعنه فى جماعة من أصحاب أبى حنيفة ثابت

قال فى كتابه التأنيب صفحة ١٥٧ (وابن معين حنفى تلقى الجامع الصغير من محمد ابن الحسن يرمى بالتعصب للحنفية إذا تكلم فى الشافعى ثم ينسب الرواة إليه ماشاءوا من الأقوال فى أبى حنيفة وأصحابه وهو من ذلك براء وهذا هو العجب العجاب) اهـ أقول : ليس يحيى بن معين بحنفى ، والدليل على ذلك أن الحنفية لم يترجموه فى طبقاتهم وعلى فرض صحة حنفيته ماذا ينفعه ؟ والعذر له أنه لم يجد محدثا مبرزا من تلامذة محمد رحمه الله أمثال عبد الرحمن بن مهدى أحد تلامذة مالك الـكثيرين المبرزين الذين سيأتى إدراجه فى قائمة المجروحين وأحمد بن حنبـل وابن المدينى وأشكالهم فتجمل

بيحي والناس كلهم يعلمون أن يحى لاناقة له فى الفقه ولا جمل ، وأنه مبرز فى نوع من أنواع الحديث وهو معرفة الرجال كما قالوا على مافى ذلك من انتقادهم له فى كثير من تحامله ، وقوله تلقى الجامع الصغير من محمد بن الحسن دعوى ؟ وفى لسان الميزان فى ترجمة محمد بن الحسن مانصه : وقال عباس الدورى عن ابن معين كتبت الجامع الصغير عن محمد بن الحسن اه وهذا إن صح فالفرق بين تلقيه عنه وكتابته عنه يعرفه صغار الطلبة ، وكيف صح عند حضرته طعنه فى الشافعى ويزيد فيقول يرمى بالتعصب للحنفية وإثبات تعصبه للحنفية فرع عن إثبات حنفيته وهـذه لم تثبت ، ومن الذى رماه بذلك فليبينه لنا حضرته إن كان الأمر حقا ، وكيف لم يصح عنده ما نسبه إليه الرواة من الطعن فى أبى حنيفة وأصحابه وصح عنده طعنه فى الشافعى ، وما جاز على أحد المثلين جاز على الآخر وكيف أبهم الأصحاب ولم يذكر أعيانهم ؟ وقد ثبت طعنه فى جماعة من أصحاب أبى حنيفة منهم نوح الجامع الذى جمع كما قل ابن حبان كل شىء إلا الصدق والحسن بن زياد اللؤلؤى ويوسف بن خالد السمتى وأبو مطيع البلخى انظر تراجمهم فى الفوائد البهية فى تراجم الحنفية ، وقد نقله الحنفية وأقروه ، وطعن أيضا فى محمد بن الحسن ، انظر ترجمة محمد فى لسان الميزان أما عقيدتنا نحن فان صح طعنه فيمن ثبتت إمامته فى الرواية من أصحاب أبى حنيفة كوكيع وأبى يوسف فطعنه مردود وطعنه فى الإمامين أبى حنيفة والشافعى من باب أولى ، وما مثل طعنه فى الإمامين إلا ☆ كناطح صخرة يوماً ليوهيها ☆

انتقاد العلماء لابن معين فى تكلمه فى الأئمة الثقات من كلام ابن عبدالبر

قال الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر فى كتابه جامع بيان العلم وفضله فى باب حكم قول العلماء بعضهم فى بعض مانصه (وقد كان ابن معـين عفا الله عنه يطلق فى أعراض الثقات الأئمة لسانه بأشياء أنـكر عليه منها قوله عبد الملك بن مروان أبخر الفم وكان رجـل سوء ، ومنها قوله كان أبو عثمان النهدى شرطيا ، ومنها قوله فى الزهرى إنه ولى الخراج لبعض بنى أمية ، وأنه فقد مرة مالا فاتهم به غـلاماً له فضربه فمـات من ضربه وذكر كلاماً خشنا فى قتله على ذلك غلامه تركت ذكره لأنه لايليق بمثله ، ومنها قوله فى الأوزاعى إنه من الجند ولا كرامة ، وقال حـديث الأوزاعى عن الزهرى ويحيي بن أبى كثير ليس يثبت ، ومنها قوله فى طاووس إنه

كان شيعيا ، ذكر ذلك كله الأزدى محمد بن الحسين الموصلى الحافظ فى الأخبار التى فى آخر كتابه فى الضعفاء عن الغلابى عن ابن معين وقد رواه مفترقاً جماعة عن ابن معين منهم عباس الدورى وغيره ، ومما نقم على ابن معين وعيب به أيضا قوله فى الشافعى إنه ليس بثقة ، وقيل لأحمد بن حنبل إن يحيى بن معين يتكلم فى الشافعى فقال أحمد ومن أين يعرف يحيى الشافعى ؟ هو لا يعرف الشافعى ، ولا يقول ما يقول الشافعى أو نحو هذا ، ومن جهل شيئا عاداه . قال أبو عمر بن عبد البر صدق أحمد ابن حنبل رحمه الله إن ابن معين كان لا يعرف مايقول الشافعى ، وقد حكى عن ابن معين أنه سئل عن مسألة من التيمم فلم يعرفها ، ولقد أحسن أكثم بن صيفى فى قوله : ويل لعالم أمر من جاهله ، من جهل شيئا عاداه ، ومن أحب شيئا استعبده) اه .

رجاء ورجوع إلى إتمام المدافعة عن ابن حبان

وبعد هذه الجولة نرجو القارىء أن يراجع « بست » فى معجم البلدان حتى يجد ياقوتا أطنب فى ترجمة ابن حبان فذكر نسبه مطولا ، وذكر محاسنه وثناء العلماء عليه ، وسرد تآليفه الكثيرة البليغة فى نحو ثلاثة أوراق ، ثم ذكر من طعن فيه فى نحو صفحة ليحكم بما شاء على ياقوت والكوثرى أيهما أقرب فى ابن حبان إلى جادة الاعتدال

طعنه فى الإمام أبى الحسن على بن المدينى

ثم ترقى حضرته إلى جبل من جبال الحديث وهو على بن المدينى شيخ الإمام البخارى وغيره من حفاظ الأمة قال فى صفحة ٥٨ من مقـــدمة نصب الراية أيضا يوصيك أيها القارىء ويحثك على عدم نسيان الطعن فى هـذا الإمام الجليل بقوله « ولا تنس كلمة ابن الجوزى فى مناقب أحمد فى ابن المدينى » اه . أقول : قد صرح حضرته بأن ابن الجوزى متعصب فى كتابه مناقب أحمـد أى لا يقبل قوله قال فى صفحة ٤ من تأنيبه (ولو سلكنا فى تفضيل الإمام أبى حنيفة هنا ماسلكه صاحب « المدارك » القاضى عياض فى تفضيل إمامه أو ما سلكه صاحب « مغيث الخلق » فى تفضيل الشافعى أو ابن الجوزى فى « مناقب الإمام أحمد » فى تفضـيل قدوته ، لكان مجال الكلام فى ذلك متسعا جدا لكن لا نبتعد عن الحكمة مع المبتعدين ،

ولا نخوض فى المفاضلة مع الخائضين) قلت ابن الجوزى قلّ من سلم منه من العلماء على اختلاف طوائفهم حتى أهل مذهبه وتلبيسه الذى نقل عنه الكوثرى فى صفحة ٥٩ من مقدمته شاهد صدق لما قلنا .

ترجمة الإمام على بن المدينى ملخصة من تذكرة الحفاظ وغيرها

وابن المدينى إمام من حملة راية السنة شهد له مشايخه بالبراعة . قال شيخه بن عيينة يلومونى على حب على بن المدينى والله لما أتعلم منه أكثر مما يتعلم منى ، وكان ابن عيينة أيضا يسميه حية الوادى ، وقال يحي القطان كنا نستفيد منه أكثر مما يستفيد منا ، وقد روى عنه وأثنى عليه أئمة كبار البخارى قال : ما استصغرت نفسى عند أحد إلا عند على بن المدينى ، وقال أبو حاتم : كان ابن المدينى علما فى الناس فى معرفة الحديث والعلل وما سمعت أحمد بن حنبل سماه قط إنما كان يكنيه تبجيلا له وأبو داود وقال فيه ابن المدينى أعلم من أحمد باختلاف الحديث ، وقال النسائى كأنّ على بن المدينى خلق لهذا الشأن والقاضى إسماعيل وأبو يعلى والبغوى وخلق كثيرون ، وقال أبو داود أيضا : ابن المدينى خير من عشرة آلاف مثل الشاذكونى قالوا وهو أعلم أقرانه : أحمد وابن معين وزهير بن حرب وأضرابهم بعلل الحديث وهى أدق شىء فى علم الرواية كانوا يعترفون له بذلك ، وعلاوة على ذلك عنده فقه ، وكان أحمد يتناظر معه كثيرا ويتحاوران ويحترمه جدا وكلامه فيه بعد المحنة إن صح لايضره والمسألة غامضة بينهما الله أعلم كيف كانت من القيل والقال ، ومع ذلك فقد قالوا قد تاب وأناب وقال من قال إن القرآن مخلوق فهو كافر وباب التوبة مفتوح ، وقد اتفق أهل الحديث على قبول رواية ما تحمله الشخص فى حال كفره وأداه بعد إسلامه كحديث جبير بن مطعم رضى الله عنه فكيف بهذا

محنة العلماء بفتنة القول بخلق القرآن فى بغداد وعجزهم عن إيقافها بالبرهان وقطعها بسيف حجة فارس الإسلام

أبى محمد عبد الله بن عبد الرحمن الأزرمى

وطوفان تلك الفتنة شملهما كما شمل أهل العراق وغيرهم فقهاء ومحدثين ، وقد عجز أعيان الناس ببغداد إذ ذاك وهم المحدثون عن إيقاف تيار تلك الفتنة عند حده

بالحجج الحاسمة لها ، وقد مات أئمة في الحبس كالبويطي صاحب الشافعي ونعيم بن حماد الخزاعي ، ومحمد بن نوح المروزي رفيق أحمد بن حنبل وقتل آخرون كأحمد ابن نصر الخزاعي المحدث الذي قتله الواثق بيده ، وبقي المعتزلة يجولون في الميدان بقية حياة المأمون ومدة خلافة المعتصم ، وفي أيام الواثق برز لهم ذلك الامام فارس الإسلام أبو محمد عبد الله بن عبدالرحمن الأزرمي من أهل أذنة ، وليس بمشهور عند العامة في العلماء أتي به إلى بغداد مكبلا في الحديد ، فصرع باطلهم ، وقطع ألسنتهم بمناظرة مختصرة في ثوان بثبات جأش وشجاعة فائقة .

فأدركهن ثانيا من عنانه　　يمر كمر الرائح المتحلب

لون آخر من الطعن في الامام ابن المديني

قال في التأنيب صفحة ١٧٠ ما نصه　(وقال الخطيب في ٤٢٣ و ٤٥٤) أخبرنا ابن الفضل أخبرنا عبد الله بن جعفر ، حدثنا يعقوب بن سفيان حدثنا عبد الرحمن قال سمعت علي بن المديني قال : قال لي بشر بن أبي الأزهر النيسابوري رأيت في المنام جنازة عليها ثوب أسود وحولها قسيسون ، فقلت جنازة من هذه ؟ فقالوا جنازة أبي حنيفة ، فحدثت به أبا يوسف فقال لا تحدث به أحدا (أقول به ختم الخطيب ترجمة أبي حنيفة بدون أن يتهيب الخاتمة ، وعبد الله بن جعفر في سندها هو ابن درستويه الذي ضعفه البرقاني واللالكائي وهو متهم برواية مالم يسمعه إذا دفع إليه درهم ، والخطيب يختار أن يشتم الناس على لسانه بعد أن سعى في تبرئته مما رمي به ، لكن أكتاف الخطيب تضعف عن حمل التهم الموجهة إليه بحق ، وليس بقليل ما ذكره الخطيب عن ابن المديني في تاريخه ، ومن جملة ذلك صلته الوثيقة بأحمد بن أبي دؤاد في محنة أهل الحديث ومما قيل فيه

يابن المديني الذي شرعت له　　دنيا فجاد بدينه لينالها
ماذا دعاك إلى اعتقاد مقالة　　قد كان عندك كافرا من قالها

إلى آخر الأبيات المذكورة في (١١ — ٤٦٩) وقد ترك أبوزرعة وأحمد الرواية عنه بعد المحنة ، وبشر بن أبي الأزهر من أخص أصحاب أبي يوسف وكان إمام الفقهاء الحنفية بنيسابور في عصره ومن أتبع أهل العلم لأبي حنيفة وأرعاهم لجانبه فلا أشك في أن هذه الرؤيا مختلقة على لسان بشر بن أبي الأزهر كما اختلقوا أشياء على لسان

أصحاب أبي حنيفـة مباشرة ، فلا نشتغل بأكثر من ذلك فى الكلام على رجال السند) اهـ رأى القارئ رجال السند سبعة بالخطيب فانتقد حضرته ابن جعفر الذى يرتشى بدرهم واحد فى رواية مالم يسمعه ثم وقع فى الخطيب ثم حمل على ابن المدينى حملة خارجية فقال : وليس بقليل ماقاله الخطيب فيه فى تاريخه وقد تقدم فى ترجمته أنه تاب وأناب ، والله جل جلاله يقبل إسلام الكافر وتوبة العاصى من عباده ويأبى حضرته إلا التشنيع بهـذا الإمام بذكر مافى تاريخ الخطيب من الهراء ، ثم كال الاطراء لابن أبى الأزهر حتى جعله كأنه معصوم من الزلل ، وقد آمن بسيد الرسل قوم ثم ارتدوا وطعنوا فى الوحى ، وتشيع بعض العرب لبعض الصحابة ، ثم انقلبت محبتهم إلى عداوة ، والقلوب بيد الله يقلبها كيف شاء ، ثم جزم بأن هـذه الرؤيا مختلقة على لسان ابن أبى الأزهر ونحن نوافقه على اختـلاقها ، ولـكن حصر ذلك على لسان ابن أبى الأزهر لادليل عليه ، وما المانع أن تكون مختلقة على لسان ابن المدينى وهو أشهر وأعلم من ابن أبى الأزهر ، ولم يعلم من سيرته أنه كان ينال من الأئمة حتى يجعل التبعة فى اختلاق هذه الرؤيا عليه بغيا أو مختلقة من غيرهما من بقية رجال السند ونسبت إليهما لشهرتهما كل ذلك محتمل ، وقوله كما اختلقوا أشياء على لسان أصحاب أبى حنيفة مباشرة دعوى ، وكان على حضرته أن يذكر الأشـياء التى اختلقت على لسان أصحاب أبى حنيفة ثم كأنه سئم فقال فلا نشتغل بأكثر من ذلك فى الكلام على رجال السند ، ثم نشط فـكر على الخطيب بعد ذلك بألوان الوصم ، هكذا النقد الفنى النزيه ثلاثة من رجال السند منتقدون الخطيب الساقط وابن جعفر المرتشى بدرهم وابن المدينى الذى تركه أحمد وأبو زرعة والأخير مقدس ، والثـلاثة الباقون من رجال السند مسكوت عنهم ، ولا ندرى أهم عنده من أهل الأعراف أم من الأحناف ، وبعد فانها رؤيا لو فرض صحتها لا يثبت بها دليل ولا حكم شرعى ، والشيطان يجوز أن يتمثل بغير الأنبياء فحملها على تقدير صحتها على الشياطين : القائل والمحمول ، والمشيع هو المتيقن عندنا لا على الإمام رضى الله عنه .

طعنه فى الامام عبد الرحمن بن مهدى

وفى صحيفة ٥٨ طعن فى إمام كبير من أئمة الحديث وهو الإمام عبد الرحمن بن مهدى شيخ ابن المدينى وأحد تلامذة الإمام مالك ، فأراد أن يصك الجبل برأسه

بهراء أبي طالب المكي في قوته ونكتفي بتزكية إمامين عظيمين من تلامذته وهما ابن المديني وأحمد بن حنبل قال علي بن المديني مرات أحلف بالله بين الركن والمقام إني لم أر أحدا قط أعلم بالحديث من ابن مهدى وقال هو أعلم الناس ، وقال الإمام أحمد ابن مهدى من معادن الصدق ، وكان الإمام الشافعي يقول له ولأحمد بن حنبل ما صح عندكما من الحديث فأعلماني به لأتبعه لأنكما أعلم بالحديث مني .

ختم قائمة الجرح والتعديل بالمكيال الأوفى من الثلب للحافظ ابن حجر العسقلاني

وختم مقدمته بالعسقلاني فكال له الجرح بالمكيال الأوفى ولم يسامحه في غلطاته لأجل المنقبة التي اعترف له بها وهي التنبيه على اختلاق رحلة الإمام الشافعي المطولة . ولقد كان عصريه البدر العيني رحمه الله على تعصبه الذي اعترف به له أهل مذهبه أحسن أدبا واعترافا بفضل ابن حجر من الكوثري حتى في مناقشاته له لا يعبر عنه إلا بقال بعضهم وإذا لم يكن لابن حجر عنده كرامة يحفظه بها في قبره ولا قيمة فليمتثل أمر السنة التي ينتسب إليها وهي الإمساك عن الماضين « تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسئلون عما كانوا يعملون » وما هي الفائدة التي يجنيها المسلمون الآن من هذه البعثرة وقد حفظت الشريعة كتابا وسنة ، وانقطعت سلسلة الحفاظ فضلا عن المجرحين ، وبقى العلم في بطون الكتب ، فان كان حضرته لا يستطيع إمساك عنان قلمه ، ولا بد له من نهش أعراض الماضين ، فلا يبعد كثيرا عن جادة الإنصاف وفضلاء الحنفية حتى لا يسجل على نفسه التعصب المفرط الذي رمى به علماء المسلمين (وحتى لا يبتعد عن الحكمة مع المبتعدين ولا يخوض في المفاضلة مع الخائضين) كما قال في كلامه السابق المنقول من تأنيبه في نقد القاضي عياض وابن الجوزي وإمام الحرمين

وقوعه في المتفق على صلاحه وعلمه الشيخ النووي رحمه الله

ثم لمز الشيخ الصالح المتفق على علمه وصلاحه بين جميع الطوائف من الفقهاء وهو الإمام أبو زكريا النووي . قال في صفحة ١٢ من رسالته إحقاق الحق ما نصه (وللنووي أغلاط مكشوفة في المجموع وفي تهذيب الأسماء ليس هذا موضع شرحها) اه (وغلطه أيضا في صفحة ٢١ منها أيضا) في استطاعة كل ذرب اللسان

أن يقول فى كل فاضل (له أغلاط مكشوفة فى كذا وكذا ليس هذا موضع شرحها) ولكن ليس فى استطاعته أن يضمن الصواب لكل مايقوله هو ، والنووى رحمه الله توفى قبل أن يصل إلى سن الكهولة ، وقد ترك آثارا خالدة من تآليفه النفيسة ، ولو لم يكن له إلا المجموع الذى ليس للفقهاء المعاصرين له على اختلاف مذاهبهم مثله فيما علمناه لكفى كتاب جمع فنونا كثيرة دعم مسائل الفقه بالحديث واحتوى على مذاهب أئمة السلف ، وعلى قسط عظيم من اللغة والأنساب وأسماء الرجال ، فاذا وجدت فيه أغلاط كثيرة فهى مغمورة فى سعة بحره وكثرة صوابه ، ومن الذى يسلم من الغلط إلا المعصوم ، وقد كتب حضرته تعاليق على ذيول طبقات ابن فهد ، فجاءت مملوءة بالأغلاط فى التاريخ والأنساب وأسماء الرجال ، وقد تعقبه فيها كلها العلامة المحدث السيد أحمد رافع الطهطاوى بأدب ، وكتب حضرته كلمة فى مقدمة تعقب السيد ليشكره على ذلك ، فما باله يبصر القذاة فى أعين أخيه ولا يبصر الجذع فى عينه .

طعنه فى الإمام أبى عوانة الوضاح وبهته بما لم يقله فيه أئمة الجرح والتعديل

كما وقع فى الإمام الحافظ أبى عوانة الوضاح بن خالد قبله فى الصفحة نفسها ، وبهته بما لم يقله فيه أئمة الجرح والتعديل قال (ثم أبو عوانة وإن كان ممن ينتقى الصحيح من أحاديثه ، إلا أنه كان أميا يستعين بمن يكتب له كما يقول ابن معين وكان لا يصلح إلا أن يكون راعى غنم فى نظر سليمان بن حرب ويقولون كتابه صحيح ، وربما يقرأ من كتاب غيره ، فلا يحتج به وما يكتب عنه بعد سنة (١٧٠هـ) إلى وفاته سنة (١٧٦ هـ) ، فليس بشىء ، ومن هذا شأنه تكون غربلة مروياته متعبة جدا) اهـ . فجل كلامه فى هذا الإمام من عندياته لم يقله أئمة الجرح ولم يذكر فى كتب الطبقات بعضه قاله فيه أئمة النقد على سبيل الإخبار ، ولكن حضرته ساقه مساق الطعن ، فقوله إلا أنه كان أميا يستعين بمن يكتب له كما يقول ابن معين صحيح قاله ابن معين لكن على سبيل الإخبار بدليل أنه أثنى عليه وإلى القارىء الثناء على هذا الإمام قال الذهبى فى الميزان الوضاح أبو عوانة الواسطى صاحب قتادة مجمع على ثقته وكتابه متقن بالمرة قال أبو حاتم ثقة يغلط كثيرا إذا حدث من حفظه اهـ . وقال

أيضاً فى الخامسة من تذكرة الحفاظ ما نصه أبو عوانة الوضاح بن خالد مولى يزيد ابن عطاء اليشكرى الواسطى البزاز الحافظ أحد الثقات رأى الحسن وابن سيرين ، وحدث عن قتادة والحكم بن عيينة وزياد بن علاقة وأبى بشر وسماك وطبقتهم وأكثر وأطاب ، حدث عنه حبان بن هلال وعفان وسعيد بن منصور ومسدد ومحمد بن أبى بكر المقدمى وقتيبة وشيبان بن فروخ وخلق ، قال عفان هو أصح حديثاً عندنا من شعبة ، وقال أحمد بن حنبل هو صحيح الكتاب وإن حدث من حفظه ربما يهم . وقال عفان أيضاً كان كثير الضبط والتيقظ . وقال يحى القطان ما أشبه حديثه بحديث شعبة وسفيان . وقال عفان أيضاً قال لنا شعبة إن حدثكم أبو عوانة عن أبى هريرة فصدقوه ، وقال تمتام سمعت ابن معين يقول كان أبو عوانة أميا يستعين بمن يكتب له ، وكان يقرأ الحديث . وقال حجاج بن محمد قال لى شعبة الزم أبا عوانة . وقال جعفر بن أبى عثمان سئل ابن معين من لأهل البصرة مثل سفيان قال شعبة قيل من لهم مثل زائدة. قال أبو عوانة قيل من لهم مثل زهير بن معاوية .قال وهيب وقال ابن مهدى أبو عوانة وهشام كابن أبى عروبة وهمام . وقال يحي بن سعيد أبو عوانة من كتابه أحب إلى من شعبة من حفظه . اهـ كلام الذهبي . ونقل الخزرجى فى خلاصته نحوا منه هذا أقصى ما قال أئمة الجرح والتعديل فى هذا الإمام ، وليتنبه القارىء إلى كلام ابن معين فيه ، فإن الكوثرى بتره وساق القدر الذى أبقاه منه مساق الطعن وجملته كما يرى (قال تمتام سمعت ابن معين يقول كان أبو عوانة أميا يستعين بمن يكتب له وكان يقرأ الحديث) أى كان يقرأ ولا يكتب فحذف حضرته الشق الثانى من كلام ابن معين كما حذف كلامه الثانى فى الثناء عليه حين سئل من لأهل البصرة مثل زائدة فقال أبو عوانة وباقى طعنه فيه وتفصيلاته العجيبة من حضرته ليعجب القارىء من هذا المغربل الطعان يقول بملء شدقيه ، ومن هذا شأنه تكون غربلة مروياته متعبة جدا حنقاً عليه وما ذنب أبى عوانة هذا عنده الذى تستحق به مروياته الغربلة إلا كونه روى حديث «الأئمة من قريش» وحضرته لا يرضى أن يجعل الله الأئمة من قريش وعليه فيطعن فى الحديث نفسه بكل لون وتارة يتناقض فيعترف به ، ولكن يحمله على أئمة الخلافة ويطعن فى كل من يذكره من العلماء محتجا به لمنقبة عالم من علماء قريش ولأجل ذلك يطعن فى نسب الشافعى وفى علمه ، ووالله لو فرض أن هذا

الحديث ضعيف وفرض شخص يؤمن بالنبي القرشي إيماناً صادقاً ولكنه يقف من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حملة شريعته موقف المناوئ إلى هذه الدرجة لحكم عليه كل من شاد طرفا من العلم بأنه شعوبي يكيد للإسلام وأهله ، فكيف به وهو يدعى أنه فى الذروة من حملة الرواية والمدافعين عن الإسلام وأى شيء يضره الآن ومن قبل فى ثبوت هذا الحديث حتى حمله على ارتكاب البهتان فى أبى عوانة .

التعصب المكشوف

اتفق أئمة الجرح والتعديل على توهين الحسن بن زياد اللؤلؤى صاحب الامام أبى حنيفة رحمه الله ونقل ذلك فضلاء الحنفية فى ترجمته وأقروه ، يخالف حضرته فيه الناس جميعاً ويتكلف ترقيعه قال فى آخر كتابه التأنيب على الخطيب فى ترجمة الحسن ابن زياد هذا صفحة (١٨٧) مانصه (أخرج عنه الحافظ أبوعوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرايني فى الصحيح المسند المستخرج على صحيح مسلم وهذا توثيق منه اه) ، فمجرد إخراج أبى عوانة هذا المتأخر المتوفى سنة ٣١٦ يكون توثيقاً للحسن بن زياد عند حضرته مهزلة لم يقلها مبتدئ فى طلب الحديث فيما غبر فضلا عن محدث وكيف يكون مجرد إخراج أبى عوانة عن اللؤلؤى توثيقاً له وأبو عوانة هذا شافعى المذهب وهو أول من أدخل مذهب الشافعى وكتبه إلى بلده اسفراين قالوا أخذ ذلك عن الربيع والمزنى وحضرته لا يقيم للشافعية وزنا فكيف يوثق بصاحبه الواهى ، فالإمام أبو عوانة المتقدم ساقط عنده وغربلة مروياته ضعيفة جداً لأجل روايته حديث الأئمة من قريش واللؤلؤى المتفق على سقوطه عدل (تعصب مكشوف)

بيان تواتر حديث « الأئمة من قريش » وسرد بعض الأحاديث فى مناقبهم

وقد روى حديث الأئمة من قريش من عدة طرق نص الحافظ ابن حجر فى فتح البارى فى كتاب العلم فى شرح قوله صلى الله عليه وسلم «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» على أنه متواتر كأحاديث المسح على الخفين ورفع اليدين فى الصلاة والحوض ورؤية الله فى الآخرة ومن بنى لله مسجداً وغيرها ، وهذه عدة أحاديث تدل على فضل قريش ، وسنذكر فى محل آخر أيضاً طائفة منها: فمنها ما أخرجه الحاكم والبيهقى بإسناد حسن عن على رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

«الأئمة من قريش أبرارها أمراء أبرارها وفجارها أمراء فجارها ، وإن أمرت عليكم قريش عبداً حبشياً مجدعا فاسمعوا له وأطيعوا مالم يخير أحدكم بين إسلامه وضرب عنقه فإن خير بين إسلامه وضرب عنقه فليقدم عنقه » وأخرج الحاكم أيضاً عن أنس رضى الله عنه بإسناد حسن عنه عليه السلام أنه قال «الأمراء من قريش ما عملوا فيكم بثلاث ما رحموا إذا استرحموا وقسطوا إذا قسموا وعدلوا إذا حكموا» ، وأخرج الحاكم أيضاً فى الكنى بإسناد حسن عن كعب بن عجرة رضى الله عنه عنه عليه السلام أنه قال «الأمراء من قريش من ناوأهم أو أراد أن يستفزهم تحات "تحات" الورق» ، وأخرج الشيخان عن أبى هريرة بإسناد صحيح عنه عليه السلام أنه قال «قريش والأنصار وجهينة ومزينة وأسلم وأشجع وغفار موالى ليس لهم مولى دون الله ورسوله» ، وأخرج الإمام أحمد فى المسند والترمذى بإسناد صحيح أيضاً عن عمرو بن العاص رضى الله عنه ، عنه عليه السلام أنه قال «قريش ولاة الناس فى الخير والشر إلى يوم القيامة» وأخرج الإمام أحمد فى مسنده أيضاً عن أبى بكر وسعد رضى الله عنهما بإسناد صحيح عنه عليه السلام أنه قال « قريش ولاة هذا الأمر فبر الناس تبع ابرهم وفاجرهم تبع لفاجرهم » وأخرج ابن عدى بإسناد ضعيف عن جابر رضى الله عنه ، عنه عليه السلام أنه قال « قريش على مقدمة الناس يوم القيامة ، ولولا أن تبطر قريش لأخبرتها بما لمحسنها عند الله تعالى من الثواب »

تحامله على إمام الحرمين وتلميذه الغزالى

قال فى أول صحيفة من رسالته إحقاق الحق ما نصه (أردّ بها على كتيب يعزى إلى أبى المعالى عبدالملك الجوينى ويسمى «مغيث الخلق فى ترجيح القول الحق » كان مثارفتن فى منتصف القرن الخامس فى خراسان وما والاها إلى أن اضطر مؤلفه إلى مغادرة تلك الجهات لينجو بنفسه من عاقبة ما زرعه من الفتن فى بلاد آمنة مطمئنة حتى أقام مدة طويلة فى الحرمين الشريفين إلى أن قال لكن لم يخل تلميذه الخاص أبو حامد الغزالى من التأثر من منهج شيخه فى مبدإ أمره فأساء إلى نفسه فى مقتبل عمره حيث دوّن فى هذا الصدد ما هو سبة دهره) اه . أقول : نلفت نظر القارئ إلى قوله أردّ بها على كتيب يعزى إلى أبى المعالى وإلى قوله كان مثارفتن فى منتصف القرن الخامس فى خراسان وما والاها إلى أن اضطر مؤلفه إلى مغادرة تلك الجهات

لينجو بنفسه من عاقبة مازرعه من الفتن فى بلاد آمنة مطمئنة قال أولا أرد بها على كتيب يعزى لأبى المعالى ومجرد العزو إليه لايدل عند الألباء على إثباته له ثم ناقض نفسه فحقق نسبته إليه بقوله كان مثار فتن الخ ونحن لا يهمنا ذلك الكتيب سواء ثبتت نسبته أم لم تثبت فإنه لم يتحرك له الدهماء من المسلمين فضلا عن عقلائهم ، وإنما يؤاخذ حضرته بدعواه أن ذلك الكتيب كان مثارفتن فى منتصف القرن الخامس فى خراسان وما والاها وسببا لمغادرة ابن الجوينى تلك البلاد خوفا على نفسه فلا يليق بمثله وهو الراوية الرحالة البحاثة أن يرسل هذه الدعوى بلا خطام ولا زمام بدون أن يعكزها ولو بالنقل عن مؤرخ واحد ، ونحن نقول : إن هذه الدعوى ربما تمت إلى الصحة بحبل رث لو انفرد أبو المعالى بمغادرة خراسان ، ولكن أظهر التاريخ أن هناك جماعة كبيرة من أعيان علماء الشافعية بخراسان غادروها مهاجرين إلى العراق والحرمين بسبب لاصلة بينه وبين ما ادعاه حضرته . قال الإمام الحافظ ابن الأثير فى كامله مانصه : فى سنة ٤٥٦ قتل عميد الملك الكندرى وزير السلطان طغرليك السلجوقى ، وكان شديد التعصب على الشافعية كثير الوقيعة فى الإمام الشافعى رضى الله عنه ، وكان حمل السلطان المذكور على لعن الرافضة على منابر خراسان وأضاف إليهم الأشعرية ، فأنف من ذلك كثير من أئمة خراسان ففارقوها منهم الإمام أبو القاسم القشيرى والإمام أبو المعالى الجوينى والحافظ أبو بكر البيهقى وغيرهم ، فلما قتل وجاءت الدولة النظامية أحضر نظام الملك جميع من نزح منهم وأكرمهم اهـ . وقوله ولكن لم يخل تلميذه الخاص أبو حامد الغزالى من التأثر من منهج شيخه فى مبدإ أمره فأساء إلى نفسه فى مقتبل عمره حيث دوّن فى هذا الصدد ما هو سبة دهره ، وكتب هنا تعليقة قال وكان ذلك فى عهد شبابه ولقى جزاء عمله هذا حيث اتهمه أهل مذهبه بالزندقة فكاد أن يقتل لولا سعى بعض الحنفية عند الأمير سنجر السلجوقى والى خراسان بعهد والده ملكشاه فى تخليصه كما ذكره شمس الأئمة الكردرى ثم تاب وأناب وحسن رأيه فى أبى حنيفة عند تأليفه الإحياء عفا الله عما سلف اهـ

قوله ولقى جزاء عمله حيث اتهمه أهل مذهبه إلى آخر القصة مفتعل من الكردرى وليس هذا من أهل الرواية الأمناء بل هو من المتفقهة متغاليا فى تعصبه على الشافعى والشافعية وغيرهم ، وإذا كان الغزالى تاب وأناب وحسن رأيه فى أبى حنيفة باعترافك

وقد صنف ذلك فى عنفوان شبابه كما أن شيخه باعترافك أيضاً ربما ندم على ما قدم كما يستفاد مما ألفه من الكتب فيما بعد فما هى الفائدة التى تعود على المسلمين اليوم دينا وإصلاحا من ذكر ما تاب منه وندم على الناس ، ألا نتأدّب بآداب كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام والله سبحانه الغفار لعباده الستار لذنوبهم يقول لنبيه عليه السلام « قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ماقد سلف» وقدنهى عليه السلام عن سب أبى جهل مع كونه فرعون هذه الأمة وأشد المشركين عداوة لله ولرسوله لتأذى ولده عكرمة بذلك فقال يا أيها الناس لا تسبوا الأموات فتؤذوا الأحياء وقال لابن أبى لهب لما شكا إليه أن بعض المسلمين يعيرونه بأبيه سب من سبك فهل تعد زلة الغزالى فى حق الإمام أبى حنيفة مثلا تاب منها أو لم يتب أشد من كفر الكافر حتى يعير ويشمت فيه بقوله ولقى جزاء عمله هذا حيث اتهمه أهل مذهبه إلى آخر الشين والمين وعلى فرض صحة ما ذكره الكردرى من محنته فهى منقبة له تدل على أنه من أهل النباهة والفضل وشأن الأخيار الابتلاء بالحسدة والأشرار وهى عادة الله فى الأكابر ، وهؤلاء الأئمة الأربعة والإمام سفيان الثورى وزمرة كبيرة من الأئمة الأخيار مسطرة محنهم فى التاريخ الصحيح .

تشنيع الكردرى فى رده على الغزالى بمذهب الإمام الشافعى برواية خيالية مفتعلة ومنزلة الغزالى عند أهل الإسلام

وقد قابل الكردرى هذا السيئة التى فعلها الغزالى فى حق الإمام أبى حنيفة وتاب منها بأسوأ منها فى حق الإمام الشافعى وأتباعه ، وأوغل فى التعصب إلى أقصى غاية ، ونزل إلى أحط درجة فى العامة وأهل المجون فى رده على الغزالى مما دل على أنه لاحظ له فى رواية العلم وأمانته . قال فى رسالته إحقاق الحق صفحة ٢٣ ناقلا عنه ما نصه ومن طريف ما يحكى فى هذا الصدد ماذكره محمد بن عبد الستار الكردرى فى رده على المنخول أن طالبا رحل للتفقه فى مذهب الشافعى وطال أمد تفقهه فى القديم والجديد وفى مسائل يقال فيها ـ فيها قولان عن الشافعى إلى أن طلبه أهل بلده لحاجتهم إليه فتشوش خاطر الطالب حيث لم يعلق بخاطره شىء ثابت من الفقه فاستشار شيخه فأشار إليه أنهم إذا فاجئوه بالسؤال عن مسئلة يجاوبهم بأن فيها قولين عن الشافعى ليتمكن من مراجعة كتب المذهب فيما بعد فعاد ففعل لكن

أهل بلده لما رأوا إكثاره من الجواب بقوله (فيهــا قولان عن الشافعى) ارتابوا في أمره ، فسأله أحدهم أفي الله شك ؟ فأجاب من غير تعقل لما ينطق به (فيها قولان عن .) فافتضح وبان جهله اهـ (قلت هكذا يكون الرد العلمى طالب وشيخ وبلد وأهله وأسئلة كثيرة الجميع مجاهيل لا توجد إلا فى مخيلة الراد ، والمستطرف لذلك وقبله فى رأس الصفحة نقل قريبا من هذه الرواية الخيالية عن مجهول من أصحابهم ، مستشهدا بكلام الجاحظ المبتــدع معجبا به ، قال وقد أبدع بعض أصحابنا حيث قال هنا ، وما مثل القائل بالقولين ، إلا كما قال الجاحظ: لايزال علم الغيب فى بيتنا لأنى أقول شيئا وتقول امرأتى ضــد ذلك ، فلابد أن يصح أحدهما) اهـ وعلماء المسلمين قاطبة يعلمون مكانة أبى حامد الغزالى العلمية بتصانيفه العامية فى مختلف الفنون التى بلغت الخافقين ، وقد اعتنوا باقتنائها والـكتابة عليها ، وخاصة علماء العجم والروم ، وقد شرح السيد مرتضى الزبيدى الحنفى الإحياء .

وصمه لإمام الحرمين أيضا بالجهل فى الرواية والدراية

قال فى رسالته إحقاق الحق صفحة ٤ و٥ ومؤلف الـكتاب (يعنى إمام الحرمين) على جــلالة قدره بين الشافعية وكثرة مؤلفاته فى الفقه وأصوله ، لا خبرة له بالحديث مطلقا حتى تراه يقول فى « البرهان » إن حـــديث معاذ فى اجتهاد الرأى مخرج في الصحاح وهذا خلاف الواقع لأنه لم يخرج فى واحد من الصحاح وإن كان الحديث صحيحا عند الفقهاء على الطريقة التى شرحتها فيما علقت على النبذ لابن حزم ثم هو لم يذكر فى « نهاية المطلب فى دراية المذهب » التى هى أضخم مؤلفاته حديثا واحداً ينسبه إلى البخارى إلا حديث الجهر بالبسملة ، وليس هو فى البخارى كما أشار إلى هــذا وذاك الذهبى تشهيراً له بجهــله فى الحديث ، بل قال أبو شامة المقدسى الشافعى فى « المؤمل » عند ذكره استدلال أهــل مذهبه بالأحاديث الضعيفة ، وتصرفهم فى الأحاديث نقصا وزيادة (وما أكثره فى كتب أبى المعالى وصاحبه أبى حامد) ، وهما كما ترى مضرب مثل عند أبى شامة فى الجهل بالحديث ، ويذكرنا هذا ما قاله ابن الجوينى حينما غلب عليه فخر الإسلام البزدوى فى مناظرة (إن المعانى قد تيسرت لأصحاب أبى حنيفة لــكن لا ممارسة لهم بالحديث) كأن له شأنا فى الحديث وإن أصبح مغلوبا فى النظر ، وهذا ما يتسلى به المفلسون ، فاذا كان حال ابن الجوينى والغزالى

هكذا ، فماذا يكون حال الفخر الرازى فى ذلك ، فلا يكون هؤلاء من رجال هـذا الميدان كما سيظهر ذلك بأجلى من هذا فى مناقشاتنا معـه ، ولسنا ننكر أن لإمام الحرمين فضلا جسيما فى مؤلفاته فى علم أصول الدين وهو إمام من أئمة هذا العلم ثم قال ومع ذلك له وهلة فظيعة أتعبت مدافعيه فى الجواب عنها ، وهى مسئلة علـم الله بالمحدثات المتجددة وصيغته مما لا يصدر ممن يعرف الله سبحانه ، وقد أطال التاج السبكى فى الإجابة عنها بما لم يقنع هو به فضلا عن أن يقنع الآخرين ، وعلى كل حال هى غلطة خطرة نسأل الله الصون)اهـ . قلت يتلخص هذا الكلام الطويل فى أمرين وهما أن إمام الحرمين لا نصيب له فى الرواية ولا فى الدراية ، أما عيبه له من الناحية الأولى فان كان يقصد أنه ليس بمحدّث ، وأنه لا يحسن عزو الحديث إلى مخرجه من أئمة الحديث كالبخارى فتلك شكاة ظاهر عنه عارها وهى سبيل ليس فيها بأوحد ، فجلّ طوائف الفقهاء الذين صنفوا فى الفقه وأصوله من نمطه وهم فى الحنفية أكثر وأبعد عنها من غيرهم ، وقلّ من يجمع الله له بين الفقه والحديث بهذه الطريقة ثم العلم ليس بكثرة الرواية ، ولـكن العلم نور يقذفه الله فى قلب من يشاء من عباده كما قال الإمام مالك رضى الله عنه ، ولو كانت قلة الرواية فى العالم عيبا فيه لكان سادة علماء الصحابة رضى الله عنهم أولى به قبل كل أحد ، ولا خلاف بين عقلاء المسلمين أن الخلفاء الأربعة ومعاذ بن جبل وابن مسعود رضى الله عنهم أعلم من أبى هريرة وأبى سعيد الخدرى وعبد الله بن عمرو بن العاص وأنس بن مالك رضى الله عنهم مع قلة رواية أولئك وكثرة رواية هؤلاء ، وهكذا فى الغالب يوجد ذلك فى طبقات التابعين ، فمن بعدهم من أئمة الاجتهاد وأتباعهم ، وعليه فتبريز الشخص فى علم أو علمين كاف فى إمامته ونبله ☆ كفى المرء نبلا أن تعد معايبه ☆ وإمامة أبى المعالى فى الفقه والأصلين لا تحتاج إلى دليل ولا يدفعها عنه إلا مكابر . وأما انتقاد أبى شامة له ولتلميذه أبى حامد إن صح ، فهو يدل على فضل الشافعية حيث ينتقد بعضهم بعضا فى التقصير من الانهماك فى حفظ السنة لتدعيم مسائل فقههم بحججها ، ومن حفظ الحديث قويت حجته كما قال الإمام الشافعى رضى الله عنه ، ولا يوجد مثل هذا الطراز فى الحنفية ، بل فيهم من يجعل المذهب أصلا يرد الأحاديث إذا خالفته إليه بالتأويلات البعيدة ، والذى يجرى منهم مجرى فحول المجتهدين الذين لا يراعون المذهب إذا خالف صريح السنة قليل ؛

كالإمام المحقق الكمال بن الهمام . على أن أبا شامة قد انتقد جميع طوائف الفقهاء الذين يتعصبون لأئمتهم . قال العلامة شاه ولى الله الدهلوى فى رسالته « عقد الجيد فى أحكام الاجتهاد والتقليد » مانصه : وقال الإمام أبو شامة ينبغى لمن اشتغل بالفقه أن لا يقتصر على مذهب إمام ، ويعتقد فى كل مسئلة صحة ما كان أقرب إلى دلالة الكتاب والسنة المحكمة ، وذلك سهل عليه إذا أتقن معظم العلوم المتقدمة ، وليجتنب التعصب والنظر فى طرائق الخلاف فانها مضيعة للزمان ولصفوه مكدرة ، فقد صح عن الشافعى أنه نهى عن تقليده وغيره ، ثم نقل أبو شامة عن المزنى فى أول مختصره كلاماً فى هذا المعنى اه على أن أبا شامة أيضا معترف بفضل إمام الحرمين والغزالى والرازى ، وأنه مع فضله لا يحسن مايحسنونه ، وأما إمامة إمام الحرمين فى الدراية فهى أوضح من الغزالة برهن عليها كثرة تلامذته الفحول المتخرجين على يده .

وليس يصح فى الأذهان شىء إذا احتاج النهار إلى دليل

وقول حضرته إن فخر الإسلام البزدوى غلبه فى مناظرة متوقف على النقل الصحيح ولم يعزه حضرته لأى كتاب فضلا عن التدليل على صحته ولو حصل ذلك لنقله فضلاء الحنفية فى طبقاتهم فى ترجمة البزدوى لاسيما على القارى . على أنه لو صح لا يحط من قدر إمام الحرمين بل يزيده رفعة لأن العالم إنما يفضل عليه عالم مثله .

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل هذا السيف خير من العصا

وقول حضرته فلا يكون هؤلاء من رجال هذا الميدان كما سيظهر ذلك بأجلى من هذا فى مناقشاتنا معه كلام ذهب فى الإعجاب كل مذهب ، فالتعليق عليه موكول إلى الألباء من القراء ، وقوله له وهلة فظيعة أتعبت مدافعيه فى الجواب عنها إلى آخر كلامه كلام خطابى لم يشرح فيه وجه غلطه فى هذه المسألة ، وما هو الجواب السديد عن هذه المعضلة التى وقع فيها أبو المعالى حتى نستفيد ذلك سوى أنها أتعبت المدافعين عنه فى الجواب ، وأن التاج السبكى أطال فى الإجابة عنها بما لم يقنع هو به فضلا عن إقناع الناس ، وأنه يسأل الله تعالى أن يصونه

وقوعه فى الجوينى أيضا وتبرئته للقفال الشاشى وعيبه له من جهة حرفته

اعترف حضرته لإمام الحرمين والغزالى والرازى بأنهم لا يتعمدون الكذب ، ولكن يجهلون أدلة الأحكام فى المسائل الخلافية فى صفحة ثلاثة من رسالته إحقاق الحق ثم قال فى صفحة ٤٣ من الرسالة المذكورة عند ذكر القصة المنسوبة للقفال المروزى فى المفاضلة بين المذهبين مذهب أبى حنيفة ومذهب الشافعى عند السلطان محمود بن سبكتكين بصلاته ركعتين بهيئة مزرية على زعم أنها على مذهب الإمام أبى حنيفة ، وركعتين بهيئة جيدة على مذهب الإمام الشافعى (ولم نر مطلقاً هذه الحكاية لأحد قبل ابن الجوينى فالآن أسحب كلامى فيما سبق « إنى لا أظن به أن يتعمد الكذب » وأقول لعل ابن الجوينى هو الذى اصطنع هذه الأقصوصة ثم تناقلتها عصبة التعصب على توالى القرون ليجعل الله افتضاحهم بها) اهـ وقد برأ القفال الشاشى من تلك الأسطورة فى صفحة ٤٠ من إحقاق الحق . قال : (والحكاية كلها مختلقة لا القفال المروزى رئيس الطريقة الخراسانية فى المذهب الشافعى صلى هذه الصلاة ولا السلطان انتقل عن مذهبه بسببها) اهـ ثم كر على القفال فعابه من جهة حرفته فى تعليقة صفحة ٤١ فقال : (وهذا القفال أفنى ريعان شبابه فى صناعة الأقفال ، وبعد أن بلغ من العمر ثلاثين سنة ابتدأ التعليم فتفقه على مذهب الشافعى ، فكان شأنه فى الطيش والعنف شأن من يغتنى بعد عدم ، ونشأ بين السندان والمطرقة ، ولم يكن ممن شب فى العلم حتى يشيب على أخلاق أهل العلم من السكينة واللطف) اهـ . قلت التعلم فى الكبر والاحتراف ليسا بعيب فى الشخص عادة عند عامة الناس فضلا عن عقلائهم ، وكم من عالم نسب إلى حرفة كان يحترف بها كالجصاص والقدورى ، وكم من فاضل نبغ بعد ما طعن فى السن ، ولو كان القفال هذا حنفيا لذهب فى إطرائه كل مذهب ، وقال إنه نبغ فى الفقه كما نبغ زياد الذبيانى فى الشعر

وقوعه فى أبى حامد الإسفراينى وزعمه أنه أثار فتنة المزاحمة على القضاء واعتماده على كلام المقريزى الحنفى وإبطال ذلك من عدة وجوه

قال فى رأس صفحة ٤٢ من إحقاق الحق (إن فتنة المزاحمة على القضاء أثارها أبو حامد الأسفراينى فى أواخر القرن الرابع كما شرحه المقريزى فى الخطط)اهـ . ونقل

كلام المقريزى فى ذلك برمته فى صفحة ٩ من تأنيبه ملبسا على بسطاء القراء بأن المقريزى شافعى المذهب فقال : وقال المؤرخ تقى الدين المقريزى الشافعى فى الخطط (٤ — ١٤٥) إن أبا حامد الاسفراينى لما تمكن من الدولة فى أيام الخليفة القادر بالله أبى العباس أحمد قرر معه استخلاف أبى العباس أحمد بن محمد البارزى الشافعى عن أبى محمد بن الاكفانى الحنفى قاضى بغداد فأجيب إليه بغير رضا الاكفانى وكتب أبو حامد إلى السلطان محمود بن سبكتكين وأهل خراسان (إن الخليفة نقل القضاء عن الحنفية إلى الشافعية فاشتهر ذلك بخراسان وصار أهل بغداد حزبين ، وقدم بعد ذلك أبو العلاء صاعد بن محمد قاضى نيسابورو رئيس الحنفية بخراسان فأتاه الحنفية فثارت بينهم وبين أصحاب أبى حامد فتنة ارتفع أمرها إلى السلطان فجمع الخليفة القادر الأشراف والقضاة وأخرج إليهم رسالة تتضمن أن الاسفراينى أدخل على أمير المؤمنين مداخل أوهمه فيها النصح والشفقة والأمانة وكانت على أصول الدخل والخيانة . ، فلما تبين له أمره ووضح عنده خبث اعتقاده فيما سأل فيه من تقليد البارزى الحكم بالحضرة من الفساد والفتنة والعدول بأمير المؤمنين عما كان عليه أسلافه من إيثار الحنفية وتقليدهم واستعمالهم صرف البازرى وأعاد الأمر إلى حقه وأجراه على قديم رسمه وحمل الحنفيين على ما كانوا عليه من العناية والكرامة والحرمة والإعزاز وتقدم إليهم بأن لا يلقوا أبا حامد ولا يقضوا له حقا ولا يردوا عليه سلاما وخلع على أبى محمد الاكفانى وانقطع أبو حامد عن دار الخلافة وظهر السخط عليه والانحراف عنه) اهـ

أقول : هذا الكلام ينادى جهارا بأن صاحبه حنفى متعصب متحامل على علماء الدين متهجم على ما لا يحسنه وبنقل كلامه السابق على هذا المتصل به مباشرة وتحليلهما معا تزداد البراهين على ما قلناه نصوعا . قال المقريزى فى الجزء الرابع من خططه صفحة ١٤٤ ما نصه (وكانت أفريقية الغالب عليها السنن والآثار إلى أن قدم عبد الله بن فروخ الفارسى القيروانى بمذهب أبى حنيفة ثم غاب أسد بن الفرات قاضى أفريقية بمذهب أبى حنيفة ثم لما ولى سحنون بن سعيد التنوخى قضاء أفريقية بعد ذلك نشر فيهم مذهب مالك وصار القضاء فى أصحاب سحنون دولا يتصاولون على الدنيا تصاول الفحول على الشول إلى أن تولى القضاء بها بنو هاشم وكانوا مالكية فتوارثوا القضاء كما تتوارث الضياع إلى أن قال فرجع أهل أفريقية وأهل الأندلس كلهم إلى مذهب

مالك إلى اليوم رغبة فيما عند السلطان وحرصا على طلب الدنيا إذ كان القضاء والإفتاء في جميع تلك المدن وسائر القرى لا يكون إلا لمن تسمى بالفقه على مذهب مالك فاضطرت العامة إلى أحكامهم وفتاواهم ففشا هذا المذهب هناك فشوّا طبق تلك الأقطار كما فشا مذهب أبي حنيفة ببلاد المشرق حيث إن أبا حامد الاسفرايني لما تمكن من الدولة في أيام الخليفة القادر بالله أبي العباس قررمعه إلى آخر كلامه الذي نقله الكوثري) اهـ

أقول: قد اشتمل كلامه السابق واللاحق على تعصب ظاهر وجهل فادح كثير ابلدان الإسلام وعلمائه وطعن قبيح فيهم وهو باطل من وجوه : الأول قوله إلى أن قدم عبد الله بن فروخ الفارسي بمذهب أبي حنيفة ، وعبد الله بن فرخ هذا وإن صحب الإمامين مالكا وأبا حنيفة وروى عنهما قالوا وكتب عشرة آلاف مسئلة من فقه أبي حنيفة إلا أنه لم يثبت أنه كان ينشر في القيروان مذهب أبي حنيفة خاصة بل كان يجرى مجرى المجتهدين في فتواه الثاني قوله ثم غلب أسد بن الفرات قاضي أفريقية بمذهب أبي حنيفة غير صحيح، فمذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله لم يخرج عن سور مدينة القيروان ولم يكن عليه في داخل القيروان إلا أقلية فلم ينشره أسد في أكثر سكان القيروان فضلا عن كونه غلب به غيره على أنه لم ينفرد بنشر مذهب أبي حنيفة فيها بل كان هناك رجال شاركوه في ذلك الثالث قوله قاضي أفريقية يقتضي أنه كان منفرداً بذلك وهو غير صحيح بل كان أبو محرز الكناني مشاركا له في ذلك وكان أبو محرز أيضا يفتى ويقضى بمذهب الإمام أبي حنيفة ويبثه ، قالوا وكان أسد رحمه الله أوسع من أبي محرز علما وأغزر فقها وكان أبو محرز أقل فقها وأكثر صوابا في كثير من الأوقات ، ولما عين أسد قائدا لجيش صقلية وقاضيا عليها استقل أبو محرز بوظيفة قضاء القيروان فوضوح تعصب المقريزي لأبي حنيفة رحمه الله في هذا الوجه وفي اللذين قبله ظاهر بداهة ، وقد تولى بعد أبي محرز ابنه أحمد وكان سنيا علامة زاهدا سيفا مجردا على أهل الأهواء والبدع قامعا لهم شديدا في الله . الرابع قوله ثم لما ولى سحنون بن سعيد التنوخي قضاء أفريقية بعد ذلك نشر فيهم مذهب مالك. يدل كلامه هذا على ثلاث جهالات الأولى قضاء أفريقية لم يتوله مالكي قبل سحنون الثانية مذهب مالك لم ينشره أحد قبل سحنون . الثالثة لم ينشره سحنون إلا بعد أن تولى القضاء، وكلها باطلة ، فقد ولى قضاء أفريقية عبد الله بن غانم

الرعينى صاحب مالك قبل أسد وأبى محرز عشرين سنة ، وولى أيضا أحمد بن أبى محرز المتقدم ذكره أيضاً قبل سحنون وكان سنيا على مذهب أهل المدينة حافظا للسنن، وقد نشر مذهب مالك قبل ارتحال أسد وسحنون إلى المشرق أكثر من ثلاثين رجلا من رجال أفريقية رحلوا إلى مالك ، وأخذوا عنه ، منهم على بن زياد التونسى والبهلول بن راشد وعبد الله بن غانم وعبد الله بن أبى حسان اليحصبي وغيرهم ، وقد تخرج على يد الإمام سحنون أمة عظيمة من الناس فى علوم السنة ومذهب مالك ، وارتحل الناس إليه من الأندلس ونواحى المغرب أربعا وأربعين سنة قبل توليته قضاء أفريقية من سنة إحدى وتسعين ومائة إلى سنة أربع وثلاثين ومائتين ، وفى هذه ولى القضاء فبقى فيه نحو ستة سنين ، وفى سنة أربعين ومائتين توفى رحمه الله. وبهذا ظهر شدة تعصب المقريزى رحمه الله وجهله بالتاريخ وبالرجال . الخامس قوله وصار القضاء فى أصحاب سحنون دولا يتصاولون على الدنيا تصاول الفحول على الشول إلى أن تولى القضاء بها بنوهاشم وكانوا مالكية فتوارثوا القضاء كما تتوارث الضياع اه غير صحيح فقد كان فى وظيفة القضاء قبل سحنون ابن أبى الجواد ، وكان هذا متغاليا فى مذهب الاعتزال حنفيا فى الفروع ، وبعد وفاة سحنون تولى القضاء سليمان بن عمران ، وهذا أيضا حنفى فى الفروع وكان صنيعة لسحنون كاتبا له وولاه فى أيامه قاضيا على باجة ، فشكاه أهلها إلى سحنون بأنه يحكم فيهم بمذهب أبى حنيفة ، فقال لهم سحنون ماوليته عليكم إلاوأنا أعلم أنه يحكم فيكم بمذهبه ، وهذا يدل على فضل سحنون وعدم تعصبه لمذهب شيخه مالك ، وكان جزاء إحسان سحنون لسليمان أنه لما تولى رياسة قضاء أفريقية بعد سحنون ـ الإساءة إلى ولده محمد بن سحنون وإرادة إهلاكه ، وقد تولى رياسة القضاء بها أيضا بعد سليمان هذا وبعد عبد الله بن طالب صاحب سحنون ـ ابن عبدون ، وكان هذا أشدهم غلوا فى مذهب الاعتزال ، وبغضا لمذهب أهل المدينة والسنة ، وأقبحهم أذى المسلمين ضرب كثيراً من صلحاء وفقهاء أصحاب سحنون وشهرهم على الجمال فى مدينة القيروان ينادى عليهم بأنهم أشرار فمات بعضهم من ذلك ، ومن تتبع التاريخ يجد أكثر من تولى قضاء أفريقية بعد سحنون من الحنفية فى الفروع المعتزلة فى الأصول لهوى أمراء أفريقية من بنى الأغلب فى أهل العراق من زمان جدهم إبراهيم بن الأغلب أيام القاضى أبى يوسف رحمه الله تعالى.

وممن تولى منهم أيضا الصديني وكان هذا أيضا معتزليا جافيا ثم عزله الأمير زيادة الله وولاها الإمام حماس بن مروان صاحب ابن عبدوس تلميذ سحنون فأراد زيادة الله أن يستحمد إلى العامة بولاية حماس ، فكتب إليهم إني عزلت عنكم الجافي الجلف المبتدع ، ووليت حماس بن مروان لرأفته ورحمته وطهارته ، وعلمه بالكتاب والسنة فرضيت الخاصة والعامة وسروا بذلك ، ثم سعى ابن الصائغ رئيس دولة زيادة الله بحماس لمخالفته له في المذهب وموافقته للمعتزلة عند زيادة الله فولى زيادة الله محمد بن أحمد بن جمال المعتزلي القضاء مع حماس ورفع من شأنه ، ونادى مناديه إذا تداعى الخصمان إليه وإلى حماس صارا إليه دون حماس فطلب حماس الإعفاء فأعفى وبقي المعتزلي مدة وجيزة فجاءت دولة الشيعة الفاطميين وملكوا أفريقية كلها في برهة يسيرة ، وهرب منهم زيادة الله ووزيره ابن الصائغ إلى المشرق ، ولم يول هؤلاء منصب القضاء بأفريقية ومصر والشام والبلدان التي كانت تحت حكمهم إلا شيعيا ، وقضوا على المعتزلة بالقيروان ومصر ، ولم يستطيعوا القضاء على أهل السنة ومذهب مالك فلم تنكس لهم راية رغم بطشهم وقتلهم لكثير من علماء أفريقية وصلحائها ، وبهذا تحقق للقارئ بطلان قول المقريزي : وصار القضاء في أصحاب سحنون دولا ، وقوله يتصاولون على الدنيا إلى قوله كما تتوارث الضياع تعصب ممقوت وبهتان ظاهر ، وطعن في أمة كبيرة من علماء المسلمين لا يحتاج إلى تعليق . السادس قوله فرجع أهل أفريقية وأهل الأندلس كلهم إلي مذهب مالك إلى اليوم رغبة فيما عند السلطان وحرصا على طلب الدنيا ، إذ كان القضاء والإفتاء في جميع تلك المدن وسائر القرى لا يكون إلا لمن تسمى بالفقه على مذهب مالك - يقتضي بظاهره أنهم كانوا أولا على مذهب مالك ثم تركوه ثم رجعوا إليه مرة ثانية ، ومقصوده أنهم تمذهبوا كلهم بهذا المذهب وأهل الأندلس كانوا قبل مذهب مالك على مذهب الإمام الأوزاعي ، وأهل أفريقية كانوا قبله متمسكين بالأثر وأقوال التابعين الداخلين في الفتح . وقوله رغبة فيما عند السلطان ، وحرصا على طلب الدنيا ، إذ كان القضاء الخ تعصب ظاهر وحكم جائر ، وطعن خاسر على ملايين من الأمة الإسلامية ، فهل اطلع على سرائر أفئدتهم كلهم حتى تحقق أنهم رغبوا فيما عند السلطان ، وحرصوا على طلب الدنيا . أما كان في المغرب كله إذ ذاك وسكانه عدة ملايين كلهم مسلمون ولا في شبه جزيرة

الأندلس وهى كذلك ـ رجل واحد زاهد فى الدنيا مجانب للسلاطين، إن الواقع والتاريخ يناديان على هذا الكلام بأنه بهتان عظيم . السابع : قوله فاضطرت العامة إلى أحكامهم وفتاواهم ، ففشا هذا المذهب هناك فشواً طبق تلك الأقطار ـ يقتضى أن العامة لا يحبون مذهب مالك ، وكانوا إذ ذاك على مذهب غيره ، ولكن ألجئوا إليه كرها مرغمين وهو باطل ، فالمذاهب كالعقائد ليس فى استطاعة الملوك والأمراء والقضاة والمفتين إلزام العامة بما يشتهونه من المذاهب اعتقادا اختياريا إلا من كتب عليه ذلك أومال إلى ماعندهم من زخرف الدنيا الزائل ، ولو كان ذلك صحيحا لصار عامة أهل أفريقية والمغرب إذ ذاك معتزلة على مذهب الإمام أبى حنيفة فى الفروع ، لأن أمراءها الأغالبة كانوا على مذاهب أهل العراق ، وأكثر القضاة فى مدتهم كانوا كذلك، وقد تقدم أن مذهب الإمام أبى حنيفة لم يخرج عن سور مدينة القيروان، ولصار أيضا أهل المغرب قاطبة فى مدة الدولة الفاطمية روافض غلاة، والواقع بخلاف ذلك وقد نشروا مذهبهم بالترهيب والترغيب بالمال والدعاة المحنكين ، ومع ذلك زال فى المغرب ومصر بزوال دولتهم ولم يؤثر فى الأقليمين فى أيامهم إلا فى النزر وقد ملك الخوارج الأباضية جل المغرب مدة ولم يؤثروا إلا فى النزر أيضا ، وملك بنو عثمان الأتراك الشام ومصر والمغرب الأدنى والأوسط وولاتهم وقضاتهم ومفاتيهم على مذهب الإمام أبى حنيفة ولم يؤثروا فى المذهبين المالكى والشافعى إلا فى النزر أيضا الثامن قوله كما فشا مذهب أبى حنيفة ببلاد المشرق ـ المشرق معتبرة حدوده إذ ذاك من العريش إلى حدود الصين فيدخل فيه الشام والعراق العربى والعجمى وفارس وخراسان وما وراء النهر والتركستان الشرقية وكابل وأطراف الهند وهو أوسع المعمور الإسلامى وأكثره مدنا وعمرانا يشتمل على مئات المدن العظيمة ، وقد كان سكان هذه الأقاليم الواسعة فى صدر الدولة العباسية يتمسكون بالأثر وبمذاهب اندرس أكثرها كمذهب الأوزاعى فى الشام وإسحاق ابن راهويه وابن المبارك وأحمد ابن حنبل فى خراسان وانتشر مذهب الشافعى بعد المائتين فى هذا المعمور بسرعة هائلة فغطى على جميع المذاهب إلا مذهب أبى حنيفة ومذهب أحمد بخراسان والعراق ومذهب مالك بالعراق والشام فنهض بجمهرة كبيرة فى أعيان الفقهاء برزوا على غيرهم فى عراق العجم وفارس وخراسان وتفردوا فى هذه الأقاليم

بعلم الرواية . (التاسع قوله حيث إن أبا حامد الاسفراينى لما تمكن من الدولة إلى آخر الأقصوصة) هجوم على الحط من الإمام أبى حامد بدون مناسبة فأى مناسبة بين فشو مذهب الإمام أبى حنيفة فى المشرق وبين هذه الحكاية لولا التعصب وقد ظهر أن مراده بالمشرق بغداد فقط وقد ضيق بهذه الحكاية واسعا فليس مذهب أبى حنيفة محصوراً فى بغداد ولا بغداد مقصورة عليه ونسبة مدينة بغداد إلى مدائن المشرق كله جزء ضئيل جداً ومع ذلك فقد كان فيها إذ ذاك المذاهب الأربعة ومذهب الشيعة أيضا ، وكانت محلة الكرخ سكنى الشيعة وهى أعظم محلات بغداد وكان كثير من عامة بغداد المسنين حنابلة وحينئذ ظهر بطلان قوله (وهو الوجه العاشر : وصار أهل بغداد حزبين) لأن الحنفية فيها خمس المذاهب فلا يصح تقسيم أهلها إلى حزبين على مقتضى هذه الحكاية على أى احتمال فرضه المتأول (الحادى عشر : قوله فى منشور الخليفة القادر بالله المحكى : والعدول بأمير المؤمنين عما كان عليه أسلافه فى إيثار الحنفية) يقتضى أن منصب القضاء ببغداد ونواحيها لا زال متصلا مستمرا فى الحنفية من عهد الإمام أبى يوسف رحمه الله إلى زمن الخليفة القادر بالله وهو غير صحيح فقد أطفئت فتنة المعتزلة على يد الإمام الأزرمى فى أيام الخليفة الواثق وتم القضاء عليها بإظهار منار أهل السنة فى خلافة المتوكل على الله فتنبه ولاة الأمر من الخلفاء وغيرهم لفضل علماء أهل السنة الكثيرين بالعراق فتداركوا ما أهملوه من حقهم وأقبلوا عليهم من تلقاء أنفسهم وانصرفوا عن المعتزلة فاضمحل أمرهم شيئا فشيئا بدون عامل فتنة وانضاف إلى ذلك انتشار مذهب الشافعى واندفاع تياره بسرعة هائلة فى العراق والمشرق كله، فما جاء رأس القرن الرابع إلا وقد ذاب مذهب الاعتزال بالعراق وانغمر فى مذاهب أهل السنة ، وقد تولى قضاء القضاة ببغداد من أئمة السنة يحيى بن أكثم وجعفر بن عبد الواحد الهاشمى العباسى والقاضى إسماعيل بن إسحاق المالكى ومكث فيه نحو خمسين سنة ووليه بعد وفاته بنو عمه حماد وبه يبطل الوجه الثانى عشر وهو قوله فى المنشور المحكى (وأعاد الأمر إلى حقه) . الثالث عشر قال المقريزى فى آخر هذه الحكاية : وقد اتصل هذا بالشام ومصر يعنى به غضب الخليفة القادر بالله على الشيخ أبى حامد الاسفراينى فى الحكاية المزعومة ولم يذكر الكوثرى هذه الجملة وهى تدل على أن هذه القصة شاعت وذاعت عند الخاص والعام حتى فى الشام ومصر وعين المقريزى

وقتها قال كانت سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة ، وقد راجعت حوادث هذه السنة فلم يذكرها ابن الجوزى فى منتظمه ، ولا ابن الأثير فى كامله ولا أبو الفدا ملك حماة ، ولا ابن كثير فى بدايته ولا ابن خلكان فى وفياته فى ترجمة أبى حامد الاسفراينى ولا ابن السبكى فى طبقاته الكبرى فى ترجمته أيضا ، ومحال أن تشيع فى هذه الأقطار كلها ولا يذكرها واحد من هؤلاء ولو بإشارة فدل هذا على أنها وليدة التعصب ويؤيده أيضا عدم عزوها لمؤرخ مشهور والخليفة القادر كان رحمه الله سنيا ذابا عن مذهب أهل السنة وله فى ذلك تصانيف كما ذكر ذلك ابن كثير فى البداية الرابع عشر على فرض صحة هذه الحكاية لا تحط من قدر الشيخ أبى حامد شيئا وليست الإشارة بتولية فقيه بدل آخر نقصا فى الدين وذنبا عند الله لا يغفر وسالبة لجميع محاسن هذا الإمام الذى قالوا كان يحضر فى حلقته أربعمائة متفقه وتخرج على يده أئمة فحول، وعقيدتنا وعقيدة كل مسلم معتدل فى أبى حامد هذا والقفال وإمام الحرمين وغيرهم من طوائف الفقهاء السنية أنهم بشر لهم أخطاء كغيرهم من علماء المسلمين ليس من الدين والمروءة والإنسانية والمصلحة العامة والخاصة للمسلمين الآن ومن قبل أن نسلبهم محاسنهم وفضائلهم الكثيرة ونتتبع عثراتهم .

ذكر أحاديث فى نهيه عليه السلام عن تتبع عثرات المسلمين

وقد نهانا صلى الله عليه وسلم عن تتبع عثرات المسلمين. أخرج الأمام أحمد فى مسنده عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « يا معشر من آمن بلسانه ولما يؤمن بقلبه لا تتبعوا عورات المسلمين ولا عثراتهم فإن من تتبع عثرات المسلمين تتبع الله عثرته ومن تتبع الله عثرته يفضحه ولو فى جوف بيته » . وأخرج الطبرانى عن سهل بن سعد بإسناد حسن عنه عليه السلام أنه قال « ارفعوا ألسنتكم عن المسلمين وإذا مات أحد منهم فقولوا فيه خيراً » وأخرج الحاكم وصححه عن زيد بن أرقم « نهى صلى الله عليه وسلم عن سب الأموات » ، وفى الحديث الصحيح أيضا الذى أخرجه الإمام أحمد والبخارى والنسائى عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال عليه الصلاة والسلام « لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا » وروى الإمام أحمد أيضا فى مسنده والترمذى عن المغيرة بإسناد حسن عنه عليه الصلاة والسلام قال « لا تسبوا الأموات فتؤذوا الأحياء » وأخرج أبو داود والترمذى والحاكم والبيهقى عن ابن عمر عنه عليه السلام أنه قال « اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساويهم » اهـ .

التعصب فى بعض متفقهة الشافعية أخف منه فى متعصبة الحنفية وأمثلة لذلك

إن وجد متعصبون من بعض فقهاء الشافعية رحمهم الله فهم دون غلاة متعصبة الحنفية بمراحل، وإلى القارئ شيئا من ذلك صفحة ١٢ من تأنيبه مانصه : وقد ذب عن أبى حنيفة عالم الملوك الملك المعظم عيسى بن أبى بكر الأيوبى فى كتابه «السهم المصيب فى كبد الخطيب» اهـ. قلت: الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه جبل من جبال الدين، فإمامته لا يستطيع نطحها من هو أقدم وأكبر من الخطيب فى العلم فقمتها شامخة إلى عنان السماء لم تعل فضلا عن السقوط حتى تحتاج إلى أن يذب عنها عيسى بن أيوب الكردى وأشباهه، والمقصود هنا أن عيسى بن أيوب هذا الذى منحه الكوثرى لقب عالم الملوك ، قد انتهى فى تعصبه للإمام أبى حنيفة رضى الله عنه إلى أقصى غاية ممقوتة ، وقد كان فى الملوك والسلاطين من هو أضخم ملكا وعلما وأبعد غاية فى الجهاد والشجاعة والعدل منه فى الحنفية خاصة فضلا عن غيرهم ، وهذا محمود بن سبكتكين من أوسع السلاطين ملكا وجهادا محاسنه ووقائعه مسطرة فى التاريخ ، وقد سرد حضرته بعضا من تآليفه مفتخرا بذلك ، وهذا عماد الدين زنكى وأبناؤه الثلاثة من سادة علماء الملوك محاسنهم ووقائعهم فى الصليبيين أشهر من شمس الضحى ، ولا سيما محمود نور الدين فقد ألحقه العلماء أهل الورع والدين الذين شاهدوا محاسنه بعمر ابن عبد العزيز فى العدل والزهد فى الدنيا والحلم والشجاعة ، وعلاوة على هذا كان حنفيا علامة ، قالوا وما صلاح الدين الأيوبى على شجاعته وعدله وحلمه وعلمه وكرمه وجهاده إلا حسنة من حسناته ، وقد كان فى ملوك المغرب والأندلس والسلاجقة والغزنوية والخوارزمية وبنى عثمان ملوك فحول لايدانيهم عيسى بن أيوب فى كل شئ وقائعهم وسيرهم مدونة أيضا فى التاريخ ، ومع سوء الحظ لم ينل واحد منهم هـذا اللقب من حضرته ، وقد قال واعترف على القارى فى طبقاته بأن عيسى بن أيوب هذا كان متغاليا فى التعصب لمذهب أبى حنيفة رحمه الله قال له والده يوما كيف اخترت مذهب أبى حنيفة وأهلك كلهم شافعية فقال : أترغبون عن أن يكون فيكم رجل واحد مسلم . انظر ترجمته فى الفوائد البهية .

شدة الوعيد فيمن يتكلم بالكلمة لا يلقى لها بالا أو لا يرى بها بأسا

وفى الحديث الصحيح الذى رواه مالك وأحمد فى مسنده والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن بلال بن الحرث عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما يظن أن تبلغ ما بلغت فيكتب الله له بها رضوانه إلى يوم القيامة ، وإن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما يظن أن تبلغ ما بلغت فيكتب الله عليه بها سخطه إلى يوم القيامة » ، وروى الترمذى وابن ماجه والحاكم عن أبى هريرة رضى الله عنه عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: إن الرجل ليتكلم بالكلمة لا يرى بها بأسا يهوى بها سبعين خريفا فى النار» ، وصلاح الدين الأيوبى المشهور عم عيسى هذا

رجوعا إلى إتمام أمثلة غلاة بعض المتعصبة

ليس فى متعصبة الشافعية من يتجرأ ويفخر برد السنة الصحيحة المتواترة ، وهى رفع اليدين عند تكبيرات الانتقال برواية مكذوبة عن مجهول بينه وبين إمامه دهر وهذا حنفى اعترف أهل مذهبه بأنه كان شديد التعاظم متعصبا لنفسه جدا معاديا للشافعية زعم أن رفع اليدين فى الصلاة يبطلها فدحض باطله الإمام السبكى الكبير مشافهة وكتابة وأيد ذلك فضلاء الحنفية. وليس فى متعصبة الشافعية من بلغت به الحماقة فى التعصب أن يدعى أن المسيح عيسى ابن مريم إذا نزل آخر الزمان يحكم بمذهب الشافعى ، وهذا مؤلف من الحنفية ما اكتفى بدعواه أن محمد بن الحسن تزوج بأم الشافعى ليحط من قدر المطلبى رضى الله عنه بكونه ربيب الشيبانى حتى أضاف إليها أحموقة أخرى ، وهى أن المسيح عليه السلام إذا نزل آخر الزمان يحكم بمذهب أبى حنيفة أى يكون مقلدا له عادّا ذلك من مناقب الإمام أبى حنيفة . قال العلامة المسند الشيخ محمد سعيد صقر المدنى الحنفى فى منظومته رسالة المهدى ما نصه

وقول أعلام الهدى لا يعمل	بقولنا بدون نص يقبل
فيه دليل الأخذ بالحديث	وذاك فى القديم والحديث
قال أبو حنيفة الإمام	لا ينبغى لمن له إسلام
أخذ بأقوالى حتى تعرضا	على الكتاب والحديث المرتضى
ومالك إمام دار الهجرة	قال وقد أشار نحو الحجرة

كل كلام منه ذو قبول ومنه مردود سوى الرسول
والشافعى قال : إن رأيتم قولى مخالفاً لما رويتم
من الحديث فاضربوا الجدارا بقولى المخالف الأخبارا
وأحمد قال لهم : لا تكتبوا ما قلته بل أصل ذلك فاطلبوا
فاسمع مقالات الهداة الأربعه واعمل بها فإن فيها منفعه
لقمعها لكل ذى تعصب والمنصفون يكتفون بالنبى

إلى أن قال

وقال بعض لو أتتنى مائة من الأحاديث رواها الثقة
وجاءنى قول عن الإمام قدمته ياقبح ذا الكلام
من استخف عامدا بنصّ ما عن النبى جا كفرته العلما
فليحذر المغرور بالتعصب من فتنة برده قول النبى
واعجب لما قالوا من التعصب إن المسيح حنفى المذهب

وليس فى متعصبة الشافعية من بلغ به الغلوّ أن يلعن من رد قول إمامه عدد الرمل اه .

تلونه وتلويه فى كلامه الطويل فى الطعن فى نسب الإمام الشافعى

قال فى صفحة ٤ من تأنيبه ما نصه : ومن تابع الشافعى قائلا إنه قريشى فله ذلك لكن هذه الميزة لاتوجب الرجحان فى العلم ، وفى صحيح مسلم « من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » على أن هناك من العلماء من هو قرشى بالاتفاق ، فيفضل على من فى قرشيته خلاف لو كان هذا الأمر بالنسب اه. قوله قائلا فى قوله ومن تابع الشافعى قائلا الخ حال كما هو ظاهر ، وقد تقرر عند النحاة أن الحال وصف لصاحبها قيد فى عاملها ، وعليه فمقتضى كلامه أنه لايعتبر تقليد ومتابعة شخص للامام الشافعى رضى الله عنه حتى يقول بلسانه تابعت الشافعى لأنه قرشى وكونه قرشيا ليس متفقا عليه فتكون متابعة القائل ماذكر مبنية على غير أساس ، لأن قرشية الشافعى فيها خلاف عند حضرته كما فى آخر كلامه ، وقوله قبله لكن هذه الميزة لاتوجب الرجحان فى العلم ، وفى صحيح مسلم : « من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » مناقض له ، وكيف تثبت له الميزة بالقرشية التى لاتوجب الرجحان فى العلم ، وثبوتها فرع عن ثبوت الاتفاق على

قرشيته والاتفاق على قرشيته غير مسلم عنده هكذا يخبط قلم حضرته فى الإمام الشافعى القرشى رضى الله عنه (وهو العالم الأثرى) ، ويقول بملء شدقيه: على أن هناك من العلماء من هو قرشى بالاتفاق ، فيفضل على من فى قرشيته خلاف ، وإذا كانت الميزة بالقرشية لاتوجب الرجحان فى العلم ، فهل يفضل المتفق على قرشيته على من فى قرشيته خلاف إلا بالعلم ، وهل يفضل بالجهل؟ كلا أو بمجرد النسب . وحضرته يدفعه بالحديث الشريف «من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه» هكذا يدفع نسب الشافعى بصدره ويوجد له خلافا من عند نفسه ، ولم يذكر الخلاف فى نسبه عمن ؟ ولو ذكره ولو عن حنفى معتزلى أو ناصبى أو شعوبى لحسن مهنة الرواية التى ينتحلها بعض التحسن ، ولم يصعب على القراء كثيرا قيامه فى حق الشافعى مقام النواصب ، واستشهاده بالحديث الصحيح هنا « من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » فى غير محله وهو كلمة حق « عامّ » أريد به باطل من حيث تطبيقه على خصوص الامام الشافعى بالغ فى الأذية والتزكية كأنه تحقق عنده بطء عمل الشافعى ، فلا ينفعه حينئذ ثبوت نسبه وصلاح عمل حضرته فينجو به لأنه المعول عليه دون النسب ، بدليل قوله آخر كلامه لو كان هذا الأمر بالنسب ، يعنى لو ثبت نسب الشافعى فى قريش لم ينفعه لأن مدار النجاح فى الآخرة على الأعمال الصالحة ، ولموافقة هذا الحديث مايحمله فى نفسه للامام الشافعى رضى الله عنه كرر ذكر الاستشهاد به فى هذا المعنى فى مواضع ، فقد ذكره أيضا فى رسالته إحقاق الحق آخر (صفحة ٧) حاملا به عليه أيضا ، كما كرر هنا وهناك أيضا حديث «الأئمة من قريش» مغتاظا على إمام الحرمين وغيره من الشافعية الذين ذكروه مستشهدين به على فضل إمامهم ، ثم إن الأعمال الصالحة وإن جعلها الشارع سببا للفوز بالسعادة لكنها ليست بلازمة لا تنفك بل السبب الحقيقى للنجاة هو رحمته تعالى ، فأين حضرته من الحديث الصحيح الذى رواه الإمام البخارى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله ، قالوا ولا أنت يارسول الله ؟ قال : ولا أنا إلا أن يتغمدنى الله برحمته» . واسمع أيها القارىء كيف يرضيك حضرته بالثناء على الإمام الشافعى مؤقتا، قال فى صفحة ٣ من رسالته إحقاق الحق، والإمام الشافعى رضى الله عنه ، قد تبوأ من قلوب الأمة مكانه الجدير به منذ قديم حين تقاسم هو وباقى الأئمة الأمة المحمدية مدى القرون حتى أصبح ثالث الأئمة المتبوعين رضى الله

عنهم أجمعين ، وله من المناقب الجليلة مالا يحوج إلى اختلاق أكاذيب فى رفع منزلته، ثم قلب المجن فقال فى صفحة ٦ من الرسالة المذكورة مانصه مع تعليقه الطويل الذيل: بل الشافعى أيضا ليس بقرشى فى بعض الروايات عند مسعود بن شيبة وغيره اهـ .
قلت فلينظر المنصف إلى هـذا الطعن الخيالى (ليس بقرشى فى بعض الروايات ، عند مسعود بن شيبة وغيره) ومسعود بن شيبة هذا حامل غرائب وخرافة حقائب كما سيأتى له فى ذكر شىء عنه من الغرائب (وغيره) لعل هذا الغير سائح بن رائح، ثم قال فى صفحة ٦ و ٧ من الرسالة المذكورة تعليقا على قوله فى بعض الروايات عند مسعود بن شيبة وغيره مانصه (ومن دأب أهـل العلم أن لا يفتخروا بأنسابهم ، ذاكرين قوله تعالى : « فاذا نفخ فى الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون » وأن لا يناقشوا الناس فى أنسابهم ائتمانا لهم عليها مالم يحاولوا جر مغنم بها ، فاذ ذاك يطالبونهم بحجة شرعية تثبت نسبهم ، والنسب ليس بمكتسب ، والمرء إنما يوجه إليه المدح والقدح بما كسبت يمينه ، ولم نر أحدا قبـل زكريا الساجى رفع نسب شافع إلى عبد مناف، والساجى ممن تكلم فيهم الناس كما ذكره الجصاص وابن القطان، وقد توارد الناس على سوق هـذا النسب إلا أن اختلاف الروايات فى مسقط رأس الإمام الشافعى رحمه الله ، هل هو غزة أم عسقلان أم الرملة أم اليمن ؟ وعدم ذكر ترجمة لوالديه ولا تاريخ لوفاتهما فى كتب الثقات مما يدعو إلى التثبت فى الأمر ، وحديث الشافعى فى مجلس الرشيد مما لا يعول عليه لما فى السند والمتن من الاضطراب والمآخذ ، وعد شافع صحابيا أول من ذكره هو أبو الطيب الطبرى صديق أبى العلاء المعرى بدون سند ، وفى رواية إياس بن معاوية ذكر ابن لسائب غير مسمى ، فجعله بعضهم شافعا ، وأول من عد السائب صحابيا من مسلمة بدر هو الخطيب فى تاريخه بدون سند ولم يذكرهما ابن عبد البر فى الاستيعاب فى عداد الصحابة ، وربما يعذرنا إخواننا الشافعية إذا تروينا فى قبول ما سطره أمثال الساجى والحاكم وأبى الطيب والبيهقى والخطيب لما بلونا فى رواياتهم من المآخذ ، ورواية الحاكم عن أحمـد بن سلمة ليس سندها بذاك القوى ، والأكثرون على أنه قرشى بدون تعرض لكونه صليبيا أو غير صليب فيهم ، قال فخر الدين الرازى فى مناقب الشافعى رضى الله عنه (ص ٥) وطعن الجرجانى فى هذا النسب ، وقال إن أصحاب مالك لايسلمون أن نسب الشافعى

رضى الله عنه من قريش ، بل يزعمون أن شافعا كان مولى لأبى لهب ، فطلب من عمر أن يجعله من موالى قريش فامتنع فطلب من عثمان ذلك ففعل اه ثم أوسعه سبا وشتما والجرجانى هذا هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن مهدى الجرجانى صاحب المؤلفات الممتعة وله ترجمة عند ابن الجوزى فى المنتظم وبه تخرج أبو الحسين القدورى وينقل منه كثيرا ابن الصباغ الشافعى فى الشامل بل تراه يتابعه فى بعض آرائه وهو معروف فى بيئات العلم بالورع والسعة فى العلم ومثله لا يقابل بالسب ولو علم الرازى منزلته فى العلم والورع لسلك فى الرد عليه منهجا آخر على أنه يقول : (يزعمون) وهذا يدل على أنه غير جازم بما يقولون فكيف يستبيح الرازى سبه وشتمه ، وبعد اللتيا والتى ليس التعويل فى باب الاجتهاد على النسب بل على العلم والورع قال الله تعالى : (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وقال صلى الله عليه وسلم «من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه» أخرجه مسلم ، ولا يزال عهد المصطفى صلوات الله وسلامه عليه فى حجة الوداع يرن فى الأسماع لمن ألقى السمع وهو شهيد . اه كلامه الطويل فى تعليقه.

وقد أجهد حضرته نفسه فى معالجة هدم صرح نسب الإمام الشافعى رضى الله عنه ورمى بآخر سهم فى جعبته قوله : ومن دأب أهل العلم أن لا يفتخروا بأنسابهم ذاكرين قوله تعالى (فإذا نفخ فى الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون) فالإمام الشافعى رضى الله عنه لم يفتخر بنسبه حتى يسوغ للكوثرى التحامل عليه بهذا الكلام الجافى بغيا وإمام الحرمين رحمه الله إنما رجح مذهبه وقال بشهادة سيد المرسلين « الأئمة من قريش » وبقوله عليه الصلاة والسلام أيضا «قدموا قريشا ولا تقدموها» وأى لوم عليه وعلى غيره من أئمة الشافعية يترتب عليهم فى احتجاجهم لترجيح إمامهم على غيره من الأئمة بكونه قرشيا ، وعلى فرض أنه ليس بقرشى أو مختلف فى قرشيته كما قال هنا وهناك ، فما كان ينبغى له وهو المتمسك بالسنة والأثر والإيمان الصادق بالقرشى ابن عبد الله أن يتظاهر ويوقف نفسه من قريش موقف الشعوبية واحتجاجه بالآية الشريفة (فإذا نفخ فى الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون) فى غير محله لأن النفى فيها محمول على حال دون حال كما قاله ابن عباس رضى الله عنه والمحققون بدليل قوله تعالى (وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون) وما كان ينبغى له أن يستكثر القرشية على الشافعى وقريش كثيرون ويدفع الحديث المتواتر «الأئمة من قريش» بصدره عنادا.

ونحن نذكر جملة من الأحاديث الدالة على فضل قريش خصوصاً والعرب عموما وإن كان بعضها ضعيفا لخصتها من الجامع الصغير .

ذكر بعض الأحاديث الدالة على فضل قريش خصوصاً والعرب عموما

فمنها حديث الاصطفاء بطريقين : الأولى « إن الله تعالى اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى قريشاً من كنانة ، واصطفى من قريش بنى هاشم » أخرجه مسلم والترمذى عن واثلة صحيح . الثانية « إن الله تعالى اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل واصطفى من ولد إسماعيل بنى كنانة واصطفى من بنى كنانة قريشا واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفانى من بنى هاشم » أخرجه الترمذى عن واثلة أيضاً صحيح ، ومنها حديث « الأئمة من قريش » وقد تقدم أنه متواتر نذكر له طريقين أيضاً : الأولى « الأئمة من قريش أبرارها أمراء أبرارها وفجارها أمراء فجارها وإن أمرت عليكم قريش عبداً حبشياً مجدعا فاسمعوا له وأطيعوا ما لم يخير أحدكم بين إسلامه وضرب عنقه فإن خير بين إسلامه وضرب عنقه فليقدم عنقه » رواه الحاكم والبيهقى عن على حسن ؛ وقد تقدم : الثانية « الأئمة من قريش ما حكموا فعدلوا ووعدوا فوفوا واسترحموا فرحموا » أخرجه الإمام أحمد وأبو يعلى فى مسنديهما والطبرانى وفيه روايات أخرى ذكره الحافظ السيوطى فى تاريخ الخلفاء ، ومنها ما أخرجه الطبرانى بإسناد صحيح عن عبد الله بن السائب رضى الله عنه قال : قال عليه الصلاة والسلام « قدموا قريشاً ولا تقدموها وتعلموا من قريش ولا تعلموها ، ولولا أن تبطر قريش لأخبرتها ما لخيارها عند الله » وأخرج ابن عدى أيضاً بإسناد صحيح عن أبى هريرة والشافعى والبيهقى فى المعرفة عن ابن شهاب بلاغا « قدموا قريشا ولا تقدموها وتعلموا منها ولا تعالموها »

وأخرج البزار بإسناد صحيح عن على رضى الله عنه قال : قال عليه الصلاة والسلام « قدموا قريشاً ولا تقدموها ولولا أن تبطر قريش لأخبرتها بما لها عند الله » . وأخرج الإمام أحمد فى مسنده ومسلم بإسناد صحيح عن جابر رضى الله عنه . قال : قال عليه السلام « الناس تبع لقريش فى الخير والشر » وفى صحيح البخارى « تجدون الناس معادن خيارهم فى الجاهلية خيارهم فى الإسلام إذا فقهوا » وفيه أيضاً « آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار » وأخرج الحاكم عن أنس رضى الله عنه « حب العرب إيمان وبغضهم نفاق » ضعيف ، وأخرج الطبرانى فى الأوسط عن أنس أيضاً

« حب قريش إيمان وبغضهم كفر وحب العرب إيمان وبغضهم كفر فمن أحب العرب فقد أحبنى ومن أبغض العرب فقد أبغضنى » ضعيف أيضاً وقوله وأن لا يناقشوا الناس فى أنسابهم ائتمانا لهم عليها مالم يحاولوا جر مغنم بها، فإذ ذاك يطالبونهم بحجة شرعية تثبت نسبهم كلام لاحاصل له ، وهل ناقشك الإمام الشافعى فى نسبك أوفى نسب أحد من أتباع الإمام أبى حنيفة ؟ وهل بلغك عن الثبت أن الشافعى كان طعانا لعانا فى الناس حتى تستبيح مقابلته بالمثل وهل؟ غلط بعض الشافعية أو تعمده فى نسب الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه بكونه نبطياً لافارسياً يكون مسوغا لحضرتك الطعن فى نسب الشافعى ؟ وأى حجة شرعية أباحت لك الطعن فى عامة الناس فضلا عن أئمة الدين ؟ وأى غنيمة انتزعها منك العلماء الذين نسبوا الشافعى إلى قريش وجروها لأنفسهم حتى تطالبهم بحجة شرعية على إثبات نسبه ؟ وماذنب الشافعى عندك إذا كان غيره من علماء المسلمين يعتنون بنسبه ؟ وهل إثباتهم ذلك ذنب عظيم يستلزم الحط من الأئمة الذين ليسوا من قريش حتى نصبت نفسك محاميا شرعياً عنهم تريد أن تحاسب الشافعى والمسلمين وتطالبهم بالحجة الشرعية على ذلك ، وقوله والنسب ليس بمكتسب والمرء إنما يوجه إليه المدح أو القدح بما كسبت يمينه من باب تحصيل الحاصل والإخبار بالواضحات التى لا نزاع فيها

الشارع قد اعتبر النسب فنفيه على الإطلاق لا يليق

واعتبار فضيلة النسب مركوز فى فطر الأمم فنفيه على الإطلاق لايليق ، وقد اعتبره الشارع فى أمور كثيرة ، ويدل عليه حديث الاصطفاء وقد تقدم ، وقوله عليه الصلاة والسلام « الناس معادن خيارهم فى الجاهلية خيارهم فى الإسلام إذا فقهوا » وقوله أيضاً « خير دور الأنصار بنو النجار ثم بنو الحارث بن الخزرج ثم بنو عبد الأشهل ثم بنو ساعدة ، وفى كل دور الأنصار خير » . وقوله أيضاً « أسلم سالمها الله وغفار غفر الله لها ، وعصية عصت الله ورسوله » . وقوله « ارموا بنى إسماعيل فإن أباكم كان رامياً » . وقوله فى أحاديث الترغيب فى الأذكار « من قال لا إله إلا الله وحده لاشريك له » الحديث « كان كمن أعتق رقبة أو عشر رقاب من بنى إسماعيل » واحتجاج الصديق الأكبر رضى الله عنه على الأنصار رضى الله عنهم يوم السقيفة على الخلافة بالنسب والقرابة من الرسول معلوم ، وربما أوجب الشارع ذلك كوجوب الدية على

العاقلة ، والقسامة على القود ، ومسائل الميراث بالنسب والولاء ، واعتبار الكفاءة فى النكاح والقصاص عند الأئمة ، وقوله ولم نر أحداً قبل زكريا الساجى رفع نسب شافع إلى عبد مناف، والساجى ممن تكلم فيهم الناس كما ذكره الجصاص وابن القطان: عدم رؤية حضرته لايدل على العدم المطلق وأنا أتبرع للقارئ عمن أثبت نسب شافع فى قريش البطاح ، فهذا علامة قريش بالأنساب فى زمنه الزبير بن بكار أحد تلامذة الإمام مالك وهوقبل الساجى بدهر قد ذكر نسب السائب فى كتابه أنساب قريش، وهذا علامة العرب قاطبة بالأنساب فى زمنه ابن الكلبى قال إن السائب (جد الإمام الشافعى) كان يشبه النبى صلى الله عليه وسلم فى الخلقة انظر ترجمة السائب فى الإصابة وقوله والساجى ممن تكلم فيهم الناس الخ تقدم ما يتعلق بتفنيد كلام ابن القطان فى الساجى وأنه لم يتكلم فيه أحد غيره وإثبات إمامته ؛ وأما الجصاص فليس هناك . وقوله وقد توارد الناس على سوق هذا النسب إلا أن اختلاف الروايات فى مسقط رأس الإمام الشافعى رحمه الله هل هو غزة أم عسقلان أم الرملة أم اليمن لامحل من الإعراب لهذا الاستثناء بعد اعتراف حضرتك بأن الناس قد تواردوا على سوق هذا النسب والعلماء ذكروا لمحل ولادته رضى الله عنه غزة أواليمن فقط وقد زاد حضرته عسقلان والرملة ؛ وعلى كل حال فاختلاف العلماء فى مكان ولادة أى شخص كان أو فى زمان وفاته أو فيهما معا لاعلاقة له بإثبات نسبه لأنه لا ملازمة بينهما عند العقلاء وهذه كتب التاريخ مملوءة عمن اختلف العلماء فيهم لأجل ذلك . وقوله (وعدم ذكر ترجمة لوالديه ولا تاريخ لوفاتهما فى كتب الثقات مما يدعو إلى التثبت فى الأمر) كل من له إلمام بالعلم لا يقول (إن عدم ذكر ترجمة لوالدى أىّ إنسان وعدم ذكر تاريخ وفاتهما فى كتب الثقات يكون مدعاة إلى التثبت فى أمر نسبه) . وقد قال أئمة الرواية إنه عليه الصلاة والسلام توفى عن نحومائة ألف من الصحابة كلهم رآه ووقف معه عليه الصلاة والسلام عام حجة الوداع مائة ألف وأقصى من ذكره من اعتنى بتراجمهم من العلماء لم يزد على عشرة آلاف ، وكم من شخصية بارزة أهملها المؤرخون فلو سلم عدم ذكر ترجمتيهما وتاريخ وفاتهما فى الكتب كما قال لم يلزم منه دفع نسب ابنهما لاشرعا ولا عقلا ولاعادة ؛ على أنه لايلزم من عدم اطلاع حضرته على ذلك عدم وجوده فى كتب العلماء فنفيه دعوى عريضة لا مبرر لها وقد اعترف بأن الناس قد تواردوا

على سوق هذا النسب فقوله بعد ذلك : (مما يدعو إلى التثبت فى هذا الأمر) تخبط ومكابرة إلا أن يكون الناس المتواردون ليسوا فى نظره شيئاً فيحق له حينئذ أن يتثبت وحده ؛ وقوله (وحديث الشافعى فى مجلس الرشيد مما لا يعول عليه لما فى السند والمتن من الاضطراب والمآخذ) . هكذا * أرسلها العراك ولم يندها * بأن يبين على طريقة المحدثين رجال السند واحداً واحداً وألفاظ المتن وكيفية الاضطراب والمآخذ تفصيلا، ولكن ثقة حضرته بقراء رسائله وتعاليقه حملته على إرخاء العنان لقلمه فأرسلها جزافا وقوله :(وعد شافع صحابياً أول من ذكره هو أبو الطيب الطبرى صديق أبى العلاء المعرى بدون سند) القاضى أبو الطيب الطبرى إمام ثقة ، ومجرد صداقة المعرى له إن صحت لا يقدح فى عدالته ، وقد صحب المعرى وصادق كثيراً من العلماء غير الطبرى أفيلزم من ذلك أيضاً القدح فى عدالتهم فمنهم ذاك الفقيه الحنفى الذى رثاه بقصيدته المشهورة : منها

وفقيــه أفكاره شدن للنعما ن مالم يشــده شعر زياد

على أن ادعاء الأولية فى الطبرى ، وقوله : (بدون سند) فيه نظر وما المانع أن يكون مذكورا فى كتب الإسلاميين ، ولم يطلع عليه حضرته ، وإذا كان الجهابذة من أئمة الرواية لم يذكروا فى كتبهم ، ولم يطلعوا إلا على مقدار العشر من الصحابة تقريباً كما تقدم فهل أربى حضرته عليهم حتى يتأتى له نفى صحبة شافع واستباحة لمز الطبرى بصحبة المعرى ، وقوله (وفى رواية إياس بن معاوية عند الحاكم ذكر ابن للسائب غير مسمى فجعله بعضهم شافعاً) نقض لما قاله فى الطبرى قال (وأول من عد السائب صحابياً من مسلمة بدر هو الخطيب فى تاريخه بدون سند) والجواب عن هذا قد تقدم ، وكذلك قوله (ولم يذكرهما ابن عبد البر فى الاستيعاب فى عداد الصحابة)

ونقول أيضاً: الحافظ ابن عبد البر على إمامته فى الحديث لم يذكر فى استيعابه إلا نزراء وقد استدرك وزاد عليه بعض حفاظ الأندلس كابن فتحون وقوله (وربما يعذرنا إخواننا الشافعية إذا تروينا فى قبول ما سطره أمثال الساجى والحاكم وأبى الطيب والبيهقى والخطيب لما بلونا فى رواياتهم من المآخذ) عجيب، فأى حاجة به إلى الاعتذار من الشافعية بعد تلونه فى الطعن فى نسب الشافعى ؟ بل أى حاجة به إلى الاعتذار بعد طعنه فى الحديث المتواتر « الأئمة من قريش » بدون خجل من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يزعم أنه من حملة سنته ، وقد فسق العلماء من رد حديثاً صحيحاً

لم يبلغ درجة التواتر فكان الواجب عليه أولا التوبة إلى الله من هذه الموبقة العظيمة وهى تكذيبه للحديث المتواتر ويندم ندماً عظيما ويستحى كيف يقابله عليه الصلاة والسلام وقد رد حديثه لأجل عالم من علماء قريش يوم القيامة وثانياً من موبقة الطعن فى الأنساب ، وهى من كبائر المعاصى باتفاق العلماء ، وهى أيضاً من خصال الجاهلية القبيحة التى لا تزال فى هذه الأمة كما سيأتى فى الأحاديث فى محله، وعجيب أيضاً اعتذاره للشافعية فقط فى ترويه فى قبول ما سطره أمثال الساجى والحاكم وأبى الطيب والبيهقى والخطيب فى إثبات نسب الشافعى المطلبى فى قريش وعلماء المسلمين كلهم أثبتوا نسبه فى قريش شافعية وغيرهم ،وعجيب أيضاً من هذا التورّع الذى جاء متأخراً مع صاحبه يتروى ويتورع عن قبول رواية هؤلاء المثبتة لنسب الشافعى فى قريش الذى بينه وبينه ألف ومائتا سنة تقريباً وطعنه فى الساجى ومن عطف عليه من أئمة الشافعية بلفظ يشعر بعظمة الطاعن (أمثال الساجى وو) وأكد هذه العظمة بقوله لما بلونا فى روايتهم من المآخذ فلا جواب له إلا التحاكم إلى الواقع والتاريخ فإن الأمة الإسلامية تعترف بأنه لا يوجد فى الحنفية مثل كل من الساجى والحاكم والبيهقى والخطيب فى عصره فى علم الحديث وعليه فنقول فى طنين حضرته حول هؤلاء الأئمة (سامت وهل حى من الناس يسلم) وقوله أيضاً (لما بلونا فى رواياتهم من المآخذ) دعوى عريضة ذهبت فى الاعجاب كل مذهب تقتضى أنه تتبع مرويات هؤلاء الأئمة ونقدها رواية رواية حتى أحصى جميع ما فيها من المآخذ ولا يستغرب منه إرسال هذا الكلام فهو مغربل كتب الأمة الإسلامية جمعاء كما قال فيما سبق فى الإمام أبى عوانة الوضاح . (ومن هذا شأنه تكون غربلة مروياته متعبة جداً)

وبعد هذا يقول لك إخوانك الشافعية :

ومن أنتم إنا نسينا من أنتم ... وريحكم من أىّ ريح الأعاصر

فلم تسمعوا إلا بمن كان قبلكم ... ولم تدركوا إلا مدق الحوافر

قال (ورواية الحاكم عن أحمد بن سلمة ليس سندها بذاك القوى) لم نستفد من طعنه فى رواية الحاكم إلاّ (ليس سندها بذاك القوى) ، فأرسل الكلام جزافا كعادته ولم يبين لنا من هو الضعيف فى سندها، وعلى فرض صحة هرائه فالمناقب يتساهل فيها قال (والأكثرون على أنه قرشى بدون تعرض لكونه صلبيا أو غير صليب

فيهم) قد اعترف حضرته بأن الأمة الإسلامية كلها متفقة على إثبات نسب الشافعي في بني عبد مناف من قريش وإنما عبر بقوله (والأكثرون الخ) ليوهم البسطاء أن هناك أقلية من العلماء لا تثبته وليس هنا في مقابلة الأمة كلها إلا الجرجاني الكذاب وحضرته ،وقوله: (بدون تعرض لكونه صلبياً أو غير صليب فيهم) حشو وغش ؛ أما كونه حشوا فإن النسابين متفقون على أنهم إذا قالوا مثلا فلان العامري أوالقرشي أوالثقفي أوالتيمي أوالجعفي ينصرف هذا الإطلاق للصلبي فتقييده به حشو ، فإن كان المنسوب مولى قيدوه حينئذ فقالوا العامري أوالقرشي أوالثقفي مولاهم مثلا كما قالوا في الإمام البخاري الجعفي مولاهم . وأما كونه غشا فلإيهامه البسطاء أيضاً أن إطلاق الأكثرين نسب الشافعي في قريش بدون تقييد لايكفي عند الجرجاني،وعند حضرته وهما الأقلية المقابلة للأمة كلها. قال :(قال فخر الدين الرازي في(مناقب الشافعي) رضي الله عنه (ص٥) وطعن الجرجاني في هذا النسب ، وقال إن أصحاب مالك لايسلمون أن نسب الشافعي رضي الله عنه من قريش بل يزعمون أن شافعاً كان مولى لأبي لهب فطلب من عمر رضي الله عنه أن يجعله من موالي قريش فامتنع فطلب من عثمان ذلك ففعل اه) (ثم أوسعه سبا وشتما) قال (والجرجاني هذا هو أبوعبد الله محمد بن يحي ابن مهدي الجرجاني صاحب المؤلفات الممتعة وله ترجمة عند ابن الجوزي في المنتظم وبه تخرج الإمام أبوالحسين القدوري وينقل عنه كثيراً ابن الصباغ الشافعي في الشامل بل تراه يتابعه في بعض آرائه ، وهو معروف في بيئات العلم بالورع وبالسعة في العلم ومثله لا يقابل بالسب ولو علم الرازي منزلته في العلم والورع لسلك في الرد عليه منهجاً آخر على أنه يقول (يزعمون) وهذا يدل على أنه غير جازم بما يقولون فكيف يستبيح الرازي سبه وشتمه) يتلخص هذا الكلام الطويل في أن الفخر الرازي في كتابه مناقب الشافعي رد على الجرجاني بعد أن ساق كلامه في الشافعي بالسب والشتم وفي المبالغة في اطراء هذا الجرجاني وأن الرازي لو علم منزلته في العلم والورع لسلك معه غير هذا المسلك ، الرازي معروف في كتبه في الرد على المخالفين ممن يقرع الحجة بالحجة وليس من السابين والشاتمين ، ولم ينقل حضرته شتمه لهذا الجرجاني ولو جملة فإن كان أخلف عادته مع هذا الجرجاني ، وجعل الرد شتما فهو في باب مقابلة سقط الكلام بمثله وسقطه لايستحق الاعتناء بالرد العلمي فهؤلاء المالكية الذين لطخهم هذا الجرجاني بالطعن في نسب الشافعي لاوجود لهم إلا في دائرة خيال تعصبه ، فلوا

أحكم صنعة هذه الرواية الخيالية وقربها من الصدق قليلا لعزاها ولو إلى مالكى واحد ولكنه زاد فى الطين بلة واتخذ هذه الكتلة العظيمة سلما لنهش عرض الإمام المطلبى بقوله بل يزعمون أن شافعا إلى آخر الهذيان ، وزعم وإن كانت تستعمل فى اللغة بمعنى قال فهى تستعمل أيضاً فى المعنى المريض، ومن المشهور (زعموا مطية الكذب) وقوله فى تمام الهذيان (إن شافعا كان مولى لأبى لهب فطاب من عمر رضى الله عنه أن يجعله من موالى قريش فامتنع فطلب من عثمان ذلك ففعل) ظاهر فى التدافع والكذب ، فإذا فرض صحة ولائه لأبى لهب فليس لعمر أن يمنعه من موالاة بنى هاشم مثلا أو غيرهم من قريش وقد قال صلى الله عليه وسلم «مولى القوم منهم» فمستحيل جهل عمر لهذا الحكم ، وقد كان مشهورا عند الصحابة والعرب قاطبة شهرة الغزالة وعلم عثمان به وعمر أعلم منه ولا يحتاج هذا الهذيان إلى تعليق أكثر من هذا وحضرته ما هو فى ترقيع المفلسين من الرواية وأمانة العلم لما علم أن هراء صاحبه هذا لا ينطلى إلا على السذج شرع يكيل له الإطراء بأنه صاحب مؤلفات ممتعة وأن له ترجمة عند ابن الجوزى ، وأن أبا الحسين القدورى تخرج به وابن الصباغ الشافعى ينقل عنه كثيرا ، لامانع من كونه ذا مؤلفات كثيرة،ولا مانع من كون ابن الجوزى يترجمه كما يترجم غيره من العلماء ويتخرج به القدورى وابن الصباغ لفضله ينقل عنه ولا يتعصب لجمعه لهذه الخلال التى عددها لا يمنع كونه ضعيفاً فى الرواية عادما لأمانة نقل العلم ، وقد أسقط هذان الوصفان الضعف ، وعدم الأمانة جمعا عظيما من حملة العلم قبل هذا الجرجانى كل واحد منهم كان أشهر وأذكر وأعلم منه بكثير تلك أسماؤهم مسجلة فى بطون الكتب والورع والسعة فى العلم وصفان منحهما له حضرته،والحنفية قالوا عده صاحب الهداية من أصحاب التخاريج والقارى رحمه الله قال هو أحد الأعلام ولو كان عنده ورع لحجزه عن سب الأموات والطعن فى أنساب المسلمين ، وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن سب الأموات عموما وقد تقدم شىء من الأحاديث فى ذلك

شدة الوعيد فى الطعن فى الأنساب وكونه من خصال الجاهلية

وأما الطعن فى الأنساب ؛ فقد أخرج البخارى فى التاريخ والطبرانى عن جنادة ابن مالك قال قال عليه الصلاة السلام «ثلاث من فعل أهل الجاهلية لا يدعهن أهل الإسلام استسقاء بالكواكب ، وطعن فى النسب ، والنياحة على الميت » وأخرج الحاكم عن

أبي هريرة رضي الله عنه عنه عليه الصلاة والسلام . قال «ثلاث من الكفر بالله شق الجيب والنياحة والطعن فى النسب » . وأخرج الإمامان أحمد فى مسنده ومسلم فى صحيحه عن أبي هريرة رضى الله عنه عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال «اثنتان فى الناس هما بهم كفر الطعن فى الأنساب والنياحة على الميت » صحيح . وأخرج مسلم فى صحيحه أيضاً عن أبى مالك الأشعرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أربع فى أمتى من أمر الجاهليـة لا يتركونهن الفخر فى الأحساب والطعن فى الأنساب والاستسقاء بالنجوم والنياحة » حسن ، وسعته فى العلم ظهرت فى نقله الطعن فى نسب الشافعى عن أصحاب مالك الموجودين فى مخيلته ، على أنه كم من عالم علمه أوسع من عقله . قال (وبعد اللتيا والتى ليس التعويل فى باب الاجتهاد على النسب بل على العلم والورع . قال الله تعالى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وقال صلى الله عليه وسلم « من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه) أخرجه مسلم ، ولا يزال عهد المصطفى صلى الله عليه وسلم إلى أمته فى حجة الوداع يرنّ فى الأسماع لمن ألقى السمع وهو شهيد) اه . قلت يريد بعهد المصطفى قوله عليه الصلاة والسلام فى أثناء الخطبة «أيها الناس كلكم من آدم وآدم من تراب » وهذا الكلام كله حق أريد به باطل هكذا رأى القراء تخبط حضرته وتناقضه وحنقه على العلماء الذين ساقوا نسب الشافعى إلى المطلب بن عبد مناف والذابين عنه ومدحه لذلك الطعان الكذاب فى هذه التعليقة الواحدة التى طبعت سنة ١٣٦٠ ، واسمع تعليقة له أخرى على ما فيها من تخليط تناقض هذه يدافع فيها عن نسب الشافعى كتبت قبل هذه بعشر سنين على كتاب الانتقاء للحافظ ابن عبد البر المطبوع سنة ١٣٥٠ عند سوق ابن عبد البر نسب الإمام الشافعى إلى المطلب بن عبد مناف عند قوله وإلى شافع ينسب صفحة ٦٦ ـ ونصها (ومن زعم أن شافعاً كان مولى لأبى لهب فطلب من عمر أن يجعله من موالى قريش فامتنع فطلب من عثمان ذلك ففعل فقد بعد عن الصواب ، وشذ عن الجماعة والتعويل عليه من بعض الحنفية والمالكية تعصب بارد ولهم أن يناقشوه فى علمه لا فى نسبه اه) . قلت قد تغير اجتهاد حضرته بعد عشر سنين ، وقد حكم عليه بالبعد عن الصواب والشذوذ عن الجماعة والتعصب البارد ابن أخت خالته ولفظ المالكية فى قوله (والتعويل عليه من بعض الحنفية والمالكية تعصب بارد) مقحم فلا وجود لمالكى طعن فى نسب الشافعى إلا فى مخيلة

ذلك المختلق الجرجانى وهو بعض الحنفية الذى عناه فقط وقوله ولهـم أن يناقشوه فى علمه لافى نسبه غلوّ . أما إمامة الشافعى ومنزلته بين الأئمة وعنـد الأمة ، وسعة مذهبه ، وكثرة رجاله فى الرواية والدراية معا ، ومكانة تصانيفه عند علماء الإسلام ، وتفوقه على محمد بن الحسن فى جميع الفنون ، فقد تكفل بذلك كله كلام الحنفى المحقق شاه ولى الله الدهلوى فى رسالته الإنصاف فى أسباب الخلاف وفى غيرها من مؤلفاته النفيسة وقد تقدم لنا نقل شيء من كلامه بعضه كاف فى إبطال ماقاله حضرته فى جميع رسائله مما يتعلق بالشافعى ومالك والشافعية وغيرهم ، وعليه فلا التفات للرحـلة المـكذوبة المنسوبة للشافعى التى كرر ذكرها فى رسائله،لم يكررها إلا للتشنيع بالعلماء الشافعية .

كثرة ترنمه بحمل الجمل الذى أخذه الشافعى عن محمد وبيان أنه ليس بشيء بالنسبة لـكثرة محفوظ الأقدمين

ولا حاجة بنا أيضا للتعليق على حمل ذلك الجمل الذى ذكر الحنفية فى ترجمة محمد أخذ الشافعى له بصيغة عن (وعن الشافعى أخذت من محمد وقر بعير) الذى كرره هنا وهناك مسرورا به ، متفننا فى التعبير عنـه تارة فى صفحة ٢٢ من بلوغ الأمانى (ومهم جدا أن يكون الشافعى حمل من محمد حمل جمل كتبا ليس عليها إلا سماعه) وفى صفحة ١٢ من إحقاق الحق (وتلقى من محمد بن الحسن حمل بختى) وفى صفحة ٣٣ من إحقاق الحق أيضا زعم أن ذلك متواتر. قال (ومن المتواترأن الشافعى حمل من محمد إذ ذاك حمل بختى من العلم) متبجحا مستكثرا لهذا الحمل ، وكتب طبقات الرجال مملوءة بمـا لايمكن حصره حفاظا وكثرة محفوظ وتصانيف وسرعة كتابة ، وهؤلاء العلماء ابن جرير وابن الأنبارى والواحدى ، وهم دون الشافعى فى الحفظ والإمامة فى العلم بلا شك قالوا كان محفوظ بن جرير ثمـانين بعيرا وحفظ الواحدى حمل مائة وعشرين بعيرا ، وابن الأنبارى يحفظ فى كل جمعة عشرة آلاف حديث ، وابن الجوزى حكى فى منتظمه عن ابن شاهين من كثرة التصانيف ما يكاد يكون محالا ، وهذا الإمام المقرئ المحدث الشاطبى المشهور وكان ضريرا متأخرا فى الزمن توفى سنة ٥٩٠ قالوا كان إذا قرئ عليه الصحيحان والموطأ يصحح النسخ من حفظه ويملى النكت على المواضع المحتاج إليها ، وأخبر عند دخوله مصر أنه يحفظ وقر بعير

من العلوم ، وهذا ابن سيده المرسى الأندلسى أيضا كان أعمى ابن أعمى إماما فى اللغة باقعة فى الحفظ ، اعترف له الإمام الحافظ أبو عمر الطلمنكى ، وتعجب من قوة حفظه فى قصة جرت له معه مذكورة فى ترجمة ابن سيده ، ومن تآليفه كتاب فى اللغة سماه العالم ، رتبه على الأجناس بدأه بالفلك ، وختمه بالذرة فى مائة مجلد ، ولعله أضخم مصنف فيها قال العلامة المقرى فى فتح المتعال وحكى بعض الثقات أن القاضى عبد الوهاب المالكى البغدادى ألف كتاب النصرة فى مذهب إمام دار الهجرة فى مائة مجلد ، وأن هذه النسخة صارت بيد بعض القضاة الشافعية ، فغرقها فى بحر النيل غيرة على مذهبه ، قال فاتفق أنه غرق فى نهر الفرات اه وشىء كثير غير هذا يطلع عليه من نظر فى كتب الطبقات والتواريخ ، كما لا يلتفت أيضا لما يدعيه حضرته ، ويكرر ذكره فى رسائله أيضاً من أن الكتب المصنفة فى مذاهب الأئمة المتبوعين كالمدونة والأم إنما صنفت على ضوء كتب محمد بن الحسن الشيبانى .

دعوى فائلة

قال فى صفحة ٢٩ من مقدمة نصب الراية مانصه : (والحاصل أن من خصائص هذا المذهب كون تدوين المسائل فيه على الشورى والمناظرات المديدة ، وتلقى الأحكام من جماعة عن جماعة إلى أول نبع غزير فياض فى الفقه فى عهد جمهرة فقهاء الصحابة واستمرار سعى الجماعة فى تبيين أحكام النوازل جماعة بعد جماعة إلى ما شاء الله ، سبحانه كذلك بحيث يتمشى المذهب مع حاجات العصور ومقتضيات الرقى الحضارى فى البشر) اه . أقول دعوى أن من خصائص مذهب أبى حنيفة كون تدوين المسائل فيه على الشورى والمناظرات المديدة إلى آخر هذا الكلام الخطابى فائلة مخالفة للواقع فمذاهب الأئمة المدونة كلها على هذا المنوال . قال المحقق ولى الله الدهلوى فى رسالته الإنصاف ما نصه : فوقع التخريج فى كل مذهب فكثر ، فأى مذهب كان أصحابه مشهورين وسد إليهم القضاء والإفتاء ، وانتشرت تصانيفهم فى الناس ، ودرسوا درسا ظاهرا انتشر فى أقطار الأرض ، ولم يزل ينتشر كل حين ، وأى مذهب كان أصحابه خاملين ولم يولوا القضاء والإفتاء ، ولم يرغب فيهم الناس اندرس بعد حين اه ثم قال الدهلوى فيما يخص مذهب الشافعى ومدحه مانصه . فان قلت : ما السبب فى أن الأوائل لم يتكلموا فى أصول الفقه كثير كلام ، فلما نشأ الشافعى تكلم فيها كلاما شافيا وأفاد

وأجاد . قلت: سببه أن الأوائل كان يجتمع عند كل واحد منهم أحاديث بلده وآثاره ولا يجمع أحاديث البلاد ، فاذا تعارضت عليه الأدلة فى أحاديث بلده حكم فى ذلك التعارض بنوع من الفراسة بحسب ماتيسر له ، ثم اجتمع فى عصر الشافعى أحاديث البلاد جميعها ، فوقع التعارض فى أحاديث البلاد ومختارات فقهائها مرتين ، مرة فيما بين أحاديث بلد وأحاديث بلد آخر ، ومرة فى أحاديث بلد واحد فيما بينها ، واقتصر كل رجل على شيخه فيما رأى من الفراسة ، فاتسع الخرق ، وكثر الشغب ، وهجم على الناس من كل جانب من الاختلافات مالم يكن بحساب ، فبقوا متحيرين مدهوشين لايستطيعون سبيلا حتى جاءهم تأييد من ربهم ، فألهم الشافعى قواعد جمع هذه المختلفات ، وفتح لمن بعده بابا وأى باب ، وانقرض المجتهد المطلق المنتسب فى مذهب الإمام أبى حنيفة بعد المائة الثالثة ، وذلك لأنه لا يكون إلا محدثا فقيها واشتغالهم بعلم الحديث قليل قديما وحديثا وإنما كان فيه المجتهدون فى المذهب ، وهذا الاجتهاد أراد من قال أدنى الشروط للمجتهد حفظ المبسوط ، وقل المجتهد المنتسب فى مذهب مالك وكل من كان منهم بهذه المنزلة فانه لا يعد تفرده وجها فى المذهب كأبى عمر المعروف بابن عبد البر والقاضى أبى بكر بن العربى ؛ وأما مذهب أحمد فكان قليلا قديما وحديثا ، وكان فيه المجتهدون طبقة بعد طبقة إلى أن انقرض فى المائة التاسعة ، واضمحل فى أكثر البلاد اللهم إلا ناس قليلون بمصر وبغداد ومنزلة مذهب أحمد من مذهب الشافعى منزلة مذهب أبى يوسف ومحمد من مذهب أبى حنيفة إلا أن مذهبه لم يجمع فى التدوين مع مذهب الشافعى كما دون مذهبهما مع مذهب أبى حنيفة فلذلك لم يعدا مذهبا واحداً فيما نرى والله أعلم ، وليس تدوينه مع مذهبه تميزا على من تلقاها على وجهها ؛ وأما مذهب الشافعى فأكثر المذاهب مجتهدا مطلقا ومجتهدا فى المذهب وأكثر المذاهب أصوليا ومتكلما وأوفرها مفسرا للقرآن وشارحا للحديث وأشدها إسنادا ورواية ، وأقواها ضبطا لنصوص الإمام ، وأشدها تميزا بين أقوال الإمام ووجوه الأصحاب ، وأكثرها اعتناء بترجيح بعض الأقوال والوجوه على بعض وكل ذلك لايخفى على من مارس المذاهب واشتغل بها ، وكان أوائل أصحابه مجتهدين بالاجتهاد المطلق ليس فيهم من يقلده فى جميع مجتهداته حتى نشأ ابن سريج فأسس قواعد التقليد والتخريج ، ثم جاء أصحابه يمشون فى سبيله ، وينسجون على منواله ،

ولذلك يعد من المجددين على رأس المائتين والله أعلم ؛ ولا يخفى أيضا أن مادة مذهب الشافعي من الأحاديث والآثار مدونة مشهورة مخدومة ، ولم يتفق مثل ذلك في مذهب غيره ، فمن مادة مذهبه كتاب الموطأ وهو وإن كان متقدما على الشافعي فان الشافعي بنى عليه مذهبه وصحيح البخاري وصحيح مسلم وكتب أبي داود والترمذي وابن ماجه والدارمي ، ثم مسند الشافعي وسنن النسائي وسنن الدارقطني وسنن البيهقي وشرح السنة للبغوي ؛ أما البخاري فانه وإن كان منتسبا إلى الشافعي موافقا له في كثير من الفقه فقد خالفه أيضا في كثير ، ولذلك لايعد ما تفرد به من مذهب الشافعي ؛ وأما أبو داود والترمذي فهما مجتهدان منتسبان إلى أحمد وإسحاق وكذا ابن ماجه والدارمي فيما نرى والله أعلم ؛ وأما مسلم وأبو العباس الأصم جامع مسند الشافعي ، والذين ذكرناهم بعده فهم متفردون لمذهب الشافعي يناضلون دونه ، وإذا أحطت بما ذكرناه اتضح عندك أن من حادّ مذهب الشافعي يكون محروما من مذهب الاجتهاد المطلق وإن علم الحديث ، وقد أبى أن يناصح لمن لم يتطفل على الشافعي وأصحابه رضى الله تعالى عنهم

وكن طفيليهم على أدب فلاأرى شافعا سوى الأدب

انتهى كلام ولى الله وبعضه كاف في إبطال هذه الخصوصية التي ادعاها حضرته لمذهب النعمان مرجح لمذهب الشافعي على سائر المذاهب .

كثرة كتب المالكية تبرهن على أن مذهبهم لا يقل عن أوسع المذاهب محدثين وفقهاء ومفسرين

وكذا يقال في مذهب مالك رحمه الله فانه تلقاه عن جمهرة كبيرة من التابعين وهم تلقوه عن الصحابة رضى الله عنهم ومصدر الجميع مدرسة الفاروق الشورية وبحر علمه الفياض ، وقد قال الأصوليون إجماع أهل المدينة حجة عند مالك ولم يقولوا إجماع أهل الكوفة حجة عند أبي حنيفة ، والدليل عليه أن حضرته قد نقل في مقدمة نصب الراية متبجحا عن الإمام ابن جرير بأن ابن مسعود رضى الله عنه كان يترك مذهبه وقوله لقول عمر وكان لا يكاد يخالفه في شيء من مذهبه ويرجع من قوله إلى قوله ، فقد ساق حضرته حجة عليه ، وهى استمداد مذهب ابن مسعود من عمر ، وإذا كان أصل مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله وهو ابن مسعود مستمد

من عمر فبالأحرى الفرع والتابع ، وعليه أيضاً يبطل قول حضرته فى المقـدمة المذكورة صفحة ٣٧ وقد ذكرت وجوه استمداد باقى المذاهب من مذهبه رحمه الله فى بلوغ الأمانى فلا أعيد الكلام هنا) اه . قلت فمذهب مالك رحمه الله لايقل عن أوسع المذاهب المدونة رجالا محدثين وفقهاء ومفسرين وكثرة تصانيف وكثرة كتب طبقاتهم ورحلاتهم وتواريخهم على أسماء البلدان المعينـة وعموما تبرهن على ذلك ، والمعيار المعرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب ، وهو أضخم كتاب فى الفتاوى فى المذاهب المتبوعة اليوم يعرب ويبرهن أيضا على أن هذا المذهب يتمشى مع حاجات العصور ومقتضيات الرقى الحضارى فى البشر ، وحيث إن كلام حضرته هذا فى دعوى اختصاص مذهب النعمان مأخوذ من كلام ابن خلدون الذى ذكره عقبه تمهيدا لتحقير مذهب مالك ورجاله ، وليس له فيه إلا تغيير الألفاظ نقيم البرهان على سعة هذا المذهب وكثرة رجاله الفحول بتفنيد كلام ابن خلدون .

كلام ابن خلدون الذى توكأ عليه الكوثرى فى تحقير المالكية عموما خاص بمالكية المغرب والأندلس

قال ولذا ترى ابن خلدون يقول عن مذهب مالك مالفظه وأيضا فالبـداوة كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس ولم يكونوا يعانون الحضارة التى لأهل العراق فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة ، ولهـذا لم يزل المذهب المالكى غضا عندهم لم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها اه (مقدمة علم الفقه) .

مؤاخذة حضرته فى تجاوزه عما قاله ابن خلدون فى حيف المالكية والإلمام بحال ابن خلدون باختصار

زاد حضرته فى طنبور ابن خلدون نغمات خص ابن خلدون كما يرى القارئ مذهب مالك الذى لم يزل غضا ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها بمالكية المغرب والأندلس ولم يتجاوز إلى مذهب مالك المنتشر فى مصر والشام والعراق وخليج فارس من بلاد العرب الأحساء والبحرين وعمان إذ ذاك ولا زال إلى الآن عليه جل سكان القطر المصرى والسودان أجمع وأكثرية سكان الأحساء والبحرين والكويت وساحل عمان وبقايا منه فى العراق البصرة وبغداد فحكمه وإن كان بغيا خاص بجزء

من هذا المذهب وحضرته عم المذهب كله فقال ولذا ترى ابن خلدون (يقول عن مذهب مالك) ويزيد فيقول (مالفظه) وهذا من أقبح التصرف المكشوف لكلام ابن خلدون ولا نظنه يجهل اتساع مذهب مالك فيما ذكرناه ولا جهله بمدلول كلام أبي زيد وكلام ابن خلدون هذا فى مقدمة تاريخه التى يعجب بها كثير من أهل العصر وله فيها مجازفات كثيرة ومؤاخذات وقد نقدها العلماء فمنها وهو مالا نظن الكوثرى لم يطلع عليه زعمه أن الإمام أبا حنيفة لم يرو من السنة إلا سبعة عشر حديثاً ، ومنها طعنه فى الأحاديث الكثيرة المروية فى المهدى ، وزعمه أن ذلك من خرافات الرافضة ومنها تخطئته للحسين بن على ، ومدحه ليزيد بن معاوية ، وتفنيده لخلافة علىّ بكلام معسول بزعمه أن بنى أمية هم أهل العصبية فى قريش ، وغير هذه كثير ، تدل المطلع الممارس على أنه رحمه الله مزجى البضاعة فى الرواية والدراية معا ، ويدل لذلك أيضا عدم لحوقه فى جريه فى مضمار الطريقة العلمية أقرانه المشاركين له فى المشايخ كالعلامتين الشريف أبى عبد الله وأبى عثمان العقبانى والحافظ المقرى الكبير بتلمسان والقباب بفاس ، والشيخ ابن عرفة بتونس ، وقد مالت نفسه إلى خدمة الملوك ، فتولى رياسة قلم الإنشاء عند بنى مرين وغيرهم من أمراء المغرب ، وتنقل فى ذلك بينهم ومدحهم ، ومع ذلك لم تصف له الحياة ، فرحل إلى غرناطة بالأندلس فوجدها مشحونة بجلة العلماء مثل شيخ الشيوخ أبى سعيد بن لب ، والعلامة أبى إسحاق الشاطبى ، ولم يكن له فى صنعة الإنشاء بها نصيب مع وزيرها لسان الدين بن الخطيب ، فرجع إلى مسقط رأسه مدينة تونس فلم يقر قراره فيها أيضا ، وبعد برهة نزح عنها إلى مصر القاهرة فاتخذها وطنا ونفق سوقه بها ، فولى بها قضاء المالكية وبعض وظائف التدريس إلى أن توفى بها رحمه الله

بطلان كلام ابن خلدون من عدة أوجه

وكلام ابن خلدون هذا باطل من عشرة أوجه الأول مذهب مالك شىء واحد عبارة عن كلية مسائل تلقاها عنه العراقيون والمصريون والمغاربة والأندلسيون مشاعا بينهم فيلزم فى كلامه التناقض ، وهو أن يقال مذهب مالك لم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها ، ونقحته الحضارة وهذبته لأن مارواه المغاربة والأندلسيون لم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها ، وماوراه العراقيون وغيرهم نقحته الحضارة وهذبته ،

والمفروض أن المذهب مجموع كلى مشترك بين الجميع . الثانى يقال مقصوده ما انفرد بروايته المغاربة والأندلسيون عن العراقيين والمصريين من المسائل هو الذى لم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها كما يظهر من كلامه وهو فاسد أيضا لأنه يقال عليه بعض مذهب مالك لم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها ، ويلزم عليه حينئذ دعوى صعبة المرتقى وهى تمييز البعض الذى انفرد به المذكورون مسألة مسألة عن البعض الذى هذبته ونقحته حضارة المشارقة كذلك ، وهو رحمه الله لم يكن فقيها فى مذهب مالك فضلا عن كونه حافظاً لأقوال مذهبه كلها ، فضلا عن إمكانه التمييز بين مارواه هؤلاء وهؤلاء من الأقوال ، فصعوده إلى قمة (افريست) أقرب إليه من هذا ، فتحقق أن هذا الكلام من مجازفات كتاب الإنشاء ، وهم والشعراء يتوسعون فى قذف الكلام بدون مبالاة كما لا يخفى   الثالث يبطله أيضا محور مذهب مالك فانه يدور على كبار أصحابه المصريين ابن وهب وابن القاسم وأشهب وابن عبد الحكم وحضارة مصر بيت العلم فيها على يد هؤلاء وتلامذتهم طبقة بعد طبقة وغيرهم ، وارتحال أهل العلم من العراق والمشرق والمغرب والأندلس للأخذ عنهم مما سارت به الركبان ، وقد ضبط فى بطون المجلدات ، وأما ازدهار الحضارة المزعومة فى مصر فى عصر الطولونيين والاخشديين والفاطميين ومزاحمتها لبغداد فيها ، وتفوقها عليها فى عهد الأيوبيين والمماليك البحرية والجراكسة وهلم جرا إلى اليوم فلا يحتاج إلى دليل .

أصبح الملك بعد آل على   مشرقا بالملوك من آل شادى
وغدا الشرق يحسد الغرب للـــقوم ومصر تزهو على بغداد

الرابع نتيجة هذا الكلام حتما تجهيل ساداتنا علماء الصحابة رضى الله عنهم ، فانهم كانوا أبعد الناس عن الحضارة المزعومة ، وهم قادة الأمة وسادتها فى كل علم وخلق وقريب من كلام ابن خلدون هذا فى سوء تعبيره وقلة أدبه مع سادة السلف وعلمائه قول القائل عصريه فى حق الصحابة رضى الله عنهم (إنهم ليسوا ممن يفهم دقائق علم الهيئة بسهولة) وقد أنكر حضرته فى رسالته إحقاق الحق على إمام الحرمين (فى مغيث الخلق) كلاماً فى حق الصحابة يقرب من كلام ابن خلدون هذا أشد الإنكار ، فما باله أحله هنا بكلام ابن خلدون . قال فى صفحة ٩ من رسالته إحقاق الحق معلقا على كلام إمام الحرمين (وقال فى صفحة ١٥) (أصول الصحابة لم تكن كافية لعامة الوقائع

ولذا كان المستفتى فى عصر الصحابة مخيرا فى الأخذ بقول الصدّيق فى مسألة وبقول الفاروق فى أخرى بخلاف عهد الأئمة فان أصولهم كافية) أقول : هذه الفلتة مستغنية عن الإفاضة فى التعليق لأن معنى عدم كفاية أصول الصحابة رضى الله عنهم أنه ليس عندهم مايبنون عليه جواب المسائل ، فيستلزم هـذا عدم جواز أن يفتوا لا تخيير المستفتى فى الأخذ عمن شاء منهم ، لأن القول بعدم كفاية أصولهم تجهيل لهم وسوء أدب نحوهم ، وقلة معرفة بأحوالهم ، وإلى الله نبرأ من ذلك كله اهـ كلام حضرته

وقد وقع فيما تبرأ منه باستسمانه لكلام ابن خلدون مع أنه على أقل تقدير صريح فى تحقير وتجهيل أمة عظيمة من علماء المغرب والأندلس ، وليس له ولا لغيره أن يقول كلامه خاص بمالكية المغرب والأندلس ، فلا يتناول الصحابة وغيرهم. نقول: هو كذلك لفظا ولكنه عام معنى فيشملهم كما هو ظاهر للمتأمل فيه . الخامس العلوم منح إلهية والإنسان ميزه الله على سائر الحيوان بالعقل ، فالذكاء والبلادة متساويان فيه فطرة حضرا وبادية ، وقد قال أمير المؤمنين حيدرة رضى الله عنه كما فى الصحيح لما سئل

هل خصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشىء ؟ فقال ما خصنا بشىء دون الناس إلا مافى هذه الصحيفة أوفهما أوتيه رجل ، وهو هو رضى الله عنه باب مدينة العلم من أشد الصحابة تقشفا وزهدا فى الدنيا وخشونة ؛ فهو على نظرية ابن خلدون من أعرق الناس فى البداوة ، بل هذا ابن مسعود رضى الله عنه جراب العلم الذى هو دعائم مذهب الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه أعرق علماء الصحابة فى البداوة لأنه من هذيل وهم بادية مكة أمضى شطرا من عمره فى رعاية الغنم ثم أسلم وهو كبير فمكث مع الرسول عليه الصلاة والسلام تلك المدة الوجيزة يتغذى بمعارف المدرسة الإلهية ، فأصبح أحد الأساطين الذين رفعوا قبة الإسلام العظيمة على المعمورة السادس يلزم من هذا الكلام الذى توكأ عليه الكوثرى فى هضم المالكية أن أهل عصرنا هذا أعلم وأرقى بكثير من أهل العصر الذى قبلنا ، وهكذا يلزم فى كل جيل بالنسبة لمن قبله إلى عصر الصحابة فتكون نسبة فقه الصحابة الذى لم يأخذه تنقيح الحضارة المزعومة وتهذيبها إلى فقهنا أهل هـذا العصر عصر النور والثقافة كما يقولون جزءا من أربعة عشر جزءا على أقل تقدير، عياذا بالله من فلتات اللسان ، وفساد الجنان ؛ وهذا عكس ماجاء فى الأحاديث المستفيضة عنه عليه الصلاة والسلام من كثرة الجهل ، وقلة

العلم ، وعمران أماكن اللهو ، وخراب أماكن العبادة ، وفشو المعاصي آخر الزمان عكس قوله عليه الصلاة والسلام لأصحابه «أنتم في زمان كثير فقهاؤه ، قليل قراؤه ، وسيأتي على الناس زمان كثير قراؤه ، قليل فقهاؤه» ، عكس قوله عليه الصلاة والسلام «خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته ، يشهدون قبل أن يستشهدوا ، ويحلفون قبل أن يستحلفوا ، ويظهر فيهم السمن» السابع تنقيح الحضارة وتهذيبها لمذهب مالك في القرون الوسطى والمتأخرة نهض به المغاربة والأندلسيون ، فهم الذين جمعوا أمهات المذهب الكبيرة وهم الذين اختصروها وهذبوها وشرحوها شروحا واسعة جدا ومتوسطة ، واحتجوا له بالأثر والنظر ، وصنفوا فيه علاوة على الأمهات ومختصراتها وشروحها ثروة هائلة من الدواوين مبسوطة ومتوسطة ومختصرة أصولا وفروعا ونوازل ، يشهد لهم بذلك كتب طبقاتهم ، كما يشهد لهم أيضا بعض مختصرات كتب متأخريهم المعتمدة في تدريس مذهبهم اليوم فانها تدور على زبدة آراء فحول محققي علمائهم في القرون الوسطى كابن يونس واللخمي والمازري وابن رشد وأضرابهم ، واعتمدوا ما حققه المغاربة والشمس في المشرق ليست غاربة ، فحكم ابن خلدون هذا عليهم بغي وجهل محض ، يوضحه الوجه الثامن ، فان حضارة القيروان وكونها عاصمة المغرب وعكاظ العلم ، يفد إليه الناس من نواحي المغرب البعيدة ، ومن الأندلس والمشرق للارتواء من فائض فراته المد من التابعين النازلين بها وغيرهم ، ومن أكابر شيوخ أفريقية أصحاب مالك كعبد الله بن أبي حسان اليحصبي ، والبهلول بن راشد ، وعبد الرحيم بن أشرس ، وعلي بن زياد التونسي العبسي وغيرهم قبل ارتحال سحنون وأسد بن الفرات إلى المشرق مما لا يخفى على المبتدي في طلب العلم ، ثم نشره ورفع رايته على يد الإمام سحنون وتلامذته طبقة بعد طبقة أشهر من نار على علم ، إلى أن سلط الفاطميون بمصر أعراب الجزيرة من بني رياح وزغبة على ابن باديس ملك أفريقية في القرن الخامس فخربوا تلك المدينة العظيمة وذهبت محاسنها ، فتحول تيار العلم إلى حواضر المغرب التي كانت نهضت لمساجلة القيروان إذ ذاك كتونس وبجاية وتلمسان ومراكش وفاس . الوجه التاسع يبطله أيضا حضارة الأندلس التي فاقت حضارة بغداد والمشرق ، ولا زال الناس مسلمين وأجانب ينقبون ويستخرجون كنوزها الثمينة في جميع الفنون

ولا سيما الهندسة العملية فى البناء والرسم ، وهم مؤسسو كثير من الفنون التى عم نفعها الأوربيون اليوم ، اعترف لهم بذلك القريب والبعيد . قال المؤرخون : كان يشبه جزيرة الأندلس من أمهات المدن العظيمة أربعون مدينة ؛ وأما المتوسطة والقرى فشىء يكلّ عنه الإحصاء ، وكان حول مدينة قرطبة نحو ثلاثة آلاف قرية كل قرية تقام فيها الجمعة وفيها سبعمائة مسجد ، وكان من عادة ملوك بنى أمية بالأندلس ترتيب جماعة من أعيان الفقهاء فى مجلس شورى الأحكام الشرعية يصدر القضاة فى أحكامهم عن خلاصة تحقيق جولانه ، وممن كان فى ذلك المجلس يحيى بن يحيى تلميذ مالك وعبد الملك بن حبيب وعيسى بن دينار .

توسع المغاربة والأندلسيين فى جميع العلوم

وقد توسعوا فى جميع علوم المنقول والمعقول وساووا فيها إخوانهم المشارقة وزاحموهم ، فالأدب بجميع فنونه ، والشرعيات أصولا وفروعا وتفسيرا وحديثاً ، والرياضيات والطب والتشريح ، ولم يخدم الفقهاء الشافعية والحنفية والحنابلة مسانيد أئمتهم كما خدم المالكية موطأ إمامهم فقها وشواهد ورجالا وعربية وغير ذلك ، فقد خدمه أئمة كثيرون منهم الإمام القاضى إسماعيل بن حماد العراقى له عليه كتاب عظيم يسمى شواد الموطأ فى عشر مجلدات ، ومنهم أبو محمد الأصيلى وأبو الحسن القابسى وشرحه ابن الحذّاء فى ثمانين جزءا ، والحافظ أبو عمر بن عبد البر شرحا واسعا جداً سماه [التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد] فى سبعين جزءاً . قال ابن حزم الظاهرى على صلابته : لا أعلم فى فقه الحديث مثله فكيف أحسن منه ، ثم اختصره فى كتاب [سماه الاستذكار بفقه علماء الأمصار] ، ولا زال شرّاح الحديث من فقهاء الطوائف بعده يغترفون من محيطه، كما شرحه الإمام الحافظ الأصولى أبو الوليد الباجى بثلاثة شروح: كبير جداً سماه [الاستيفاء] ومتوسط وهو [المنتقى] مطبوع فى سبع مجلدات وصغير وغير هؤلاء، بل خدموا الصحاح الستة أكثرهم ، فقد شرحوا الصحيحين والسنن الأربعة ، كما لهم مستخرجات وجمع على كتب الحديث المشهورة ومسانيد ؛ وهذا صحيح البخارى قالوا زعم ابن خلدون أن شرحه لا زال دينا على الأمة ، فقام بوفاء ذلك الدين تلميذه الحافظ بن حجر العسقلانى فى رأى جمع كثير من الناس ، والحنفية قالوا أوفى به العينى ، فقد أدى ابن حجر أمانة العلم كاملة فى فتحه بين لنا

استمداده شرحه من طائفة عظيمة من فحول علماء المالكية الذين شرحوا الجامع الصحيح أوغيره من كتب الحديث العظيمة ، فقد نقل فيه عن أكثر من خمسة عشر رجلا من علماء المالكية : الأصيلي وابن الحذّاء وابن بطال والمهلب بن أبي صفرة وابن عتاب وابن عبد البر وأبو الوليد الباجي وأبو على الجياني والقابسي والداودي والإمام المازري وابن العربي وابن رشد والقاضي عياض وابن بشكوال والسهيلي والقرطبي وابن التين وابن أبي جمرة وابن المنير وهذا الأخير فقط إسكندري واسمه عليّ ولقبه زين الدين ، وشرحه على البخاري في عدة أسفار قلوا لم يعمل على البخاري شرح مثله يذكر الترجمة ويورد عليها أسئلة مشكلة حتى يقال لا يمكن الانفصال عنها ثم يجيب عن ذلك ثم يتكلم على فقه الحديث ومذاهب العلماء ثم يرجح المذهب ويفرع، وكان رحمه الله ممن له أهلية الترجيح والاجتهاد في مذهب مالك توفي رحمه الله سنة خمس وتسعين وستمائة، وقد ولي قضاء الاسكندرية بعد أخيه ناصر الدين، وناصر الدين هو صاحب الحاشية على الكشاف المسماة بالانتصاف وهي مطبوعة والبحر الكبير في نخب التفسير وغيرهما من تآليفه النفيسة ، وأظن ابن خلدون لم يطلع على أي شيء من شروح الأفاضل الذين سميناهم وإلا لم يرسل تلك الكلمة (شرح البخاري دين على الأمة) إن صحت عنه ، ونقل عن نحو ثلث هؤلاء من أهل مذهبه الشافعية ، ولم نعلم أن أحداً من أتباع الأئمة الثلاثة اعتنى بجمع أقوال إمامه ، وهذان الحافظان الفقيهان أبو عمر الاشبيلي وأبو بكر المعيطي أتما كتاب الاستيعاب الذي ابتدأه بعض أصحاب القاضي إسماعيل بن حماد فكتب منه خمسة أجزاء ثم اخترمته المنية في مائة جزء في أقوال الإمام مالك خاصة لأمير المؤمنين الحكم الأموي ، فسر به جدا وأعطاهما جائزة عظيمة ومئات المجلدات والأجزاء التي صنفها المالكية في الفقه خاصة لا يأتي عليها العد مسجلة في كتب الطبقات برجالها حتى كاد أن يكون لكل بلدة وقرية بأفريقية والأندلس مؤلف خاص بها وبرجالها مما يجد المطلع على بعضها ويستدل على أنهم حازوا القدح المعلى في جميع الفنون ، وقد نبغ في المغرب والأندلس أدباء نظماً ونثرا ولغويون ونحاة أربوا على إخوانهم المشارقة ، وطارت أسماؤهم شهرة ، تلك بعض بقايا ونفائس آثارهم مشحونة بها كتب ومكاتب أوربا وغيرها وطبقات وتواريخ خاصة وعامة يعرب عن بعض محاسنهم بعض الكتب التي طبعت كالذخيرة

لابن بسام والإحاطة لابن الخطيب ، وتاريخ مراكش لابن عبد الملك ، ومعالم الإيمان في تراجم علماء القيروان ، وعنوان الدراية في تراجم علماء بجاية ، والبستان في تراجم علماء تلمسان ، ونفح الطيب للحافظ العلامة المقري ، ولقرب عصرنا هذا تاريخ الوزير الكاتب ابن أبي الضياف التونسي لأفريقية ، وتاريخ العلامة بيرم أيضا ، وتحفة الزائر في تاريخ الجزائر لابن العلامة الأمير عبدالقادر ، وسلوة الأنفاس ، ومحادثة الأكياس فيمن أقبر من العلماء بمدينة فاس للشيخ محمد بن جعفر الكتاني ، ولم يقصر ملوكهم عن مزاحمة إخوانهم علماء ملوك المشرق ، فهذا المأمون بن الأفطس ملك بطليوس — بلدة صغيرة واقعة في الجنوب الغربي من شبه جزيرة الأندلس — ألف تاريخا في ستين مجلداً ، ولم نعلم بعالم من علماء الإسلام اعتنى بفقه علماء التابعين وخص فقه كل واحد منهم بمصنف خاص ، وهذا القاضي أبو بكر محمد بن أحمد القبتوري المتوفى سنة ٣٨٠ القرطبي مولى عبدالرحمن بن الحكم الأموي صنف في فقه كثير من التابعين فمنها فقه الحسن البصري جمعه في سبع مجلدات ، ومنها فقه الزهري في أجزاء كثيرة

وأما تصانيفهم في الجدل والخلاف والرد على المخالفين أصولا وفروعا فكثيرة جدا وهم فيها فرسان الطعان وصناديد البيان ، وفي أول طليعتهم محمد بن الإمام سحنون ومحمد بن عبدالله بن عبد الحكم المصري ، والقاضي الإمام إسماعيل بن إسحق العراقي وتلامذته وتلامذة تلامذته كالقاضي أبي بكر الأبهري ، وتلامذة هذا كابن الجلاب وابن القصار والقاضي الإمام أبي بكر الباقلاني والقاضي عبد الوهاب بن نصر ألف كتابه النصرة لمذهب إمام دار الهجرة في مائة مجلد والشيخان أبو محمد بن أبي زيد وأبو الحسن القابسي ، وغير هؤلاء من علماء العراق ومصر والمغرب والأندلس ، وكتب الإمام أبي الحسن الأشعري البصري في الرد على الملاحدة وطوائف المبتدعة كالرافضة والقدرية والمعتزلة ومناظراته للمعتزلة وظهوره عليهم أشهر من نار على علم ، وتفسيره العظيم في خمسمائة مجلد . قال القاضي أبو بكر بن العربي في كتابه القواصم لم يكن منه إلا نسخة واحدة في خزانة الخليفة ببغداد فرشا الصاحب بن عباد المعتزلي وزير بني بويه القيم على الخزانة بألف دينار ليحرق الخزانة حسدا وغيرة لمذهبه فاحترق ذلك التفسير في ضمنها ، ففقد المسلمون دائرة معارف علمية عظيمة ، واستبعد الكوثري هذا العمل من ابن عباد في تعليق له على كتاب تبيين كذب

المفترى صفحة ١٣٧ وما أشبه الليلة بالبارحة دافع عن شيخ المعتزلة بشر المريسى ، واتهم العلماء الذين طعنوا فى دينه وعقيدته كما تقدم اعتباطا ، واستبعد هذا العمل الشنيع هنا من ابن عباد بلا مستند ، وطعن فى جل أعيان علماء الأمة الإسلامية تشفيا فالأرواح جنود مجندة العاشر قد هذبت ونقحت حضارة العراق المزعومة مذهب مالك رحمه الله فقد تلقاه الإمام أحمد بن المعذل البصرى عن عالم المدينة ومفتيها عبدالملك بن الماجشون أحد خواص أصحاب مالك ونشره فى البصرة ونواحى العراق ، وكان ممن تلقاه عن أحمد بن المعذل ووسع دائرته فنشره بالعراق كله الإمام القاضى إسماعيل بن إسحاق بن حماد جاد بثروة هائلة من أعيان العلماء فقهاء ومحدثين وغيرهم ، تلك تراجم كثيرين منهم فى كتب التواريخ والطبقات تقدم التنويه بذكر بعضهم ، ومنهم أبو بكر بن مجاهد شيخ المقرئين ببغداد والمشرق كله والإمام يعقوب بن شيبة صاحب المسند المعلل وأبو بكر الشبلى أحد أعيان الصوفية فى عصره وأبو ذر الهروى أحد أئمة الحديث من أقران الدارقطنى ومعاصريه وأحمد بن فارس أحد أئمة الأدب واللغة ؛ فلو لم يكن لمذهب مالك رجال إلا رجال العراق ولم ينتشر فى إقليم غيره لكفاه ذلك ، فكيف به وقد نصب فى كثير من أقاليم المعمورة الإسلامية رواقه ؟

ادعاؤه أن كتب الأئمة المتبوعين إنما صنفت على ضوء كتب محمد بن الحسن

ثم إن حضرته لما ادعى أن الشافعى لولا ملازمته لمحمد بن الحسن وهيبته له واحترامه و و... ماراح ولا جاء ولا استطاع أن يصنف كتبه الأم والحجة وغيرهما ، وما صنف ذلك إلا على ضوء كتب محمد ، ومع ذلك مذهبه يهدّ بعضه بعضا ، ألحق به شيخه مالكا فى تلك الدعوى العريضة ، ويتلخص كلامه الطويل فيها فى أمرين : الأول استمداد مدونة الإمام سحنون عن الإمام ابن القاسم من كتب محمد بن الحسن أيضا بواسطة أسد بن الفرات الثانى : كون مالك محدثا صرفا ليس بفقيه بل فدما ، وفرق بحث كل موضوع فى ألوان شتى من التمويهات ، ومزج ذلك بشىء من المدح لمالك ومذهبه حتى ليكاد كلامه يغتر به اللبيب فضلا عن البسطاء ، وكان حقه أن يجمع بحث كل موضوع فى مكان واحد ، ولا يلبس على القارئ بتقطيع البحث الواحد ، وأنا العبد الحقير ألمّ شعثه بحول الله . قال فى صدر رسالته بلوغ الأمانى

فى ترجمة محمد بن الحسن الشيبانى فيما يتعلق بالبحث الأول (وبعد ، فان تاريخ الفقه يشهد بأن الكتب المؤلفة فى مذاهب الأئمة المتبوعين من المدونة والحجة والأم وما بعدها إنما ألفت على ضوء كتب ذلك الإمام العظيم أبى عبد الله محمد بن الحسن الشيبانى رضى الله عنه) اهـ. ثم انتقل بدون إقامة البرهان على هذه الشهادة من التاريخ المزعوم إلى إطراء الإمام محمد وكتبه ، فذهب فى ذلك كل مذهب ، ثم ذكر نسبه ومولده ومبدأ أمره واتصاله بأبى حنيفة ، ثم شيوخه فى الحديث ، ثم بعض أصحابه وتلاميذه وجملة ممن أخذ عنه ، ثم رحلته إلى مالك وسماعه الموطأ من لفظه ، ثم بعض ماجرى بينه وبين مالك ومقارنة أهل العلم بينهما وحشا هذا البحث بالهذيان ، ثم عطف على البحث الأول بذكر طرف منه . فقال فى صفحة ١٤ من الرسالة المذكورة مانصه : (صلته بتدوين مذهب مالك وتفقه أسد بن الفرات عند محمد بن الحسن) ، ثم شرع فى ترجمة أسد ورحلته إلى مالك ثم إلى محمد بن الحسن ، ثم اعترض ذلك بمدح محمد بالصبر على تلاميذه ، وأن أستاذه أبا حنيفة أعظم منه فى ذلك ، ونفى ذلك عن مالك وجميع الأئمة فقال فى صفحة ١٤ منها ما نصه : (ولا أعلم بين أئمة العلم من كان يصبر صبر محمد بن الحسن فى تعليم تلاميذه ، ولا من يؤثر إيثاره فى الإنفاق عليهم خلا أستاذه الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان رضى الله عنه ؛ وأما مايروى عن مالك رضى الله عنه من مشاطرته فى ماله للشافعى ، فمن قبيل تلك الحكايات المختلقة فى رحلته المكذوبة التى سنبين وجوه كونها مختلقة) ولم يبين حضرته وجوه اختلاقها كما زعم، ثم مدح مالكا بعد لمزه مع الشافعى ثم رجع إلى ترجمة أسد فقال فى صفحة ١٦ (ثم انصرف أسد من العراق بعد أن زقه محمد العلم زقا) وذكر كيفية مروره بالمدينة ثم بمصر وأخذه عن ابن القاسم إلى أن قال : (وهذا لفظ أبى اسحاق الشيرازى فى طبقات الفقهاء) والله أعلم بصحة نقل هذه الكيفية قال : (وأما لفظ « نيل الابتهاج بتطريز الديباج » فهو أن أسدا أتى إلى ابن وهب وسأله أن يجيبه فى مسائل أبى حنيفة على مذهب مالك فتورع فذهب إلى ابن القاسم فأجابه عنها بما حفظ عن مالك ، وفى غيرها يقول سمعته يقول فى مسألة كذا وكذا ومسألتك مثلها ، ومنها ما أجابه على أصول مالك ، وهذه الأسدية هى أصل مدونة سحنون أصلح ابن القاسم منها أشياء على يد سحنون) اهـ . ثم نسب كلاما لابن أبى حاتم فى كتابه الجرح والتعديل

يقرب من هذا إلى أن قال : (والناس يتكلمون فى هذه المسائل) اهـ يعنى مسائل ابن القاسم التى رواها عنه أسد وسحنون ، ثم ذهب حضرته يخبرنا بموازنته بين ابن وهب وابن القاسم صاحبى مالك فى الفقه وترجيحه الثانى على الأول ، ثم ذكر إتيان أسد لأشهب وسؤاله وتعنت أشهب ومخاصمته مع أسد ؛ وسنتكلم على هذا كله تفصيلا ثم رجع أدراجه إلى أصل البحث فقال فى صفحة ١٨ (ولا يخفى أنه لولا الكتب التى تلقاها أسد من محمد فى فقه أبى حنيفة وقدمها لابن القاسم ليجاوبه عن مسائله على مذهب مالك عن ظهر القلب لما تمكن أسد من الإجادة فى السؤال ولا ابن القاسم من الجواب عن كل مسألة يسأله فى أبواب الفقه على ترتيب أهل العراق ، فعلى ضوء كتب محمد تم تدوين أسد لتلك المسائل التى هى أصل مدونة سحنون) ثم ذهب يمينا وشمالا فى الغض من مالك باستفادته من أبى حنيفة بطرق مموهة خلابة ثم قال : (وإنما طرقت هذا البحث عرضا ليعلم من لا يعلم أن الأئمة المتبوعين مثل أسرة واحدة ترى مالكا يذاكر أبا حنيفة فى العلم فى المسجد النبوى وينتفع بكتبه ومحمد بن الحسن يسمع الموطأ من مالك والشافعى يسمع الموطأ من مالك ويتفقه على محمد بن الحسن وأحمد يتفقه عند أبى يوسف والشافعى وينتفع بكتب محمد بن الحسن وبهذا نالوا بركة العلم) اهـ ثم قال (وأما ما يروى من كلام بعضهم فى بعض فأكاذيب لفقها أعداء الدين ، وانخدع بها من انخدع من بسطاء أتباعهم ، راجع كلام الباجى فى شرحه على حديث الداء العضال من المنتقى شرح الموطأ (ج ٧ ص ٣٠٠) وأنت تعرف منزلة أبى الوليد الباجى هـذا فى الحديث والفقه وأصول الدين ، وعظم شأنه فى مذهب مالك) اهـ ومراده بكلام بعضهم فى بعض كلام ذكره ابن حبيب فى واضحته نقله عن بعضهم من مالك فى أبى حنيفة ورده الباجى وكذّب نسبته إلى مالك ، ولأجل ذلك حنق الكوثرى على ابن حبيب فطعن فيه كما سيأتى فى محله ، وأشار هنا بالإرشاد إلى كلام الباجى إلى غمزه بادراجه تحت أعداء الدين أو البسطاء لامناص عن ذلك ، وسر حضرته بمدافعة الباجى هذه عن أبى حنيفة وحفظها بالصفحة والجزء وكررها هنا وهناك فى رسائله ، ثم قال للقارئ : (وأنت تعرف منزلة أبى الوليد الباجى هـذا فى الحديث والفقه وأصول الدين وعظم شأنه فى مذهب مالك) فكأنه حضرته لا يعرف ذلك ولا يعترف به وعليه فيطابق ما اعتمد عليه سابقا من كلام ابن خلدون فى أن

مذهب مالك لم تهذبه الحضارة فى الأندلسيين والمغاربة لغالب البداوة عليهم وبدل لهذا دمسه إمامة الباجى فى أصول الفقه واقتصاره على منزلته فى الحديث والفقه وأصول الدين . والحقيقة أن الباجى كان رحمه الله إماما فى فنون كثيرة منها الحديث والفقه والاختلاف ، وله تآليف جيدة فى جميعها ، وهو الذى قهر ابن حزم وأبطل شقاشقه مناظرة ، وفى مالكية الأندلس والمغرب من هو أجل وأعظم شأناً فى مذهب مالك من الباجى رحمه الله ، وكأنه لم عرف فضل الإمام أبى حنيفة من المالكية إلا أبو الوليد الباجى فليهدأ روعه ، فالمالكية كلهم مع الإمام أبى حنيفة كما قال الشاعر :

فعاجوا فأثنوا بالذى أنت أهله ولو سكتوا أثنت عليك الحقائب

ثم رجع إلى إطراء أسد فقال : (وأسد هذا هو ناشر مذهب أبى حنيفة ومالك بأفريقية ، ثم انتصر على نشر مذهب أبى حنيفة فانتشر فى ديار المغرب لحد الأندلس حتى أصبح الأكثرون فى إفريقية على هذا المذهب إلى عهد ابن باديس ، وترجم لأسد بن الفرات هذا القاضى عياض فى المدارك وابن فرحون فى طبقات المالكية ، وتوسع فى ترجمته صاحب معالم الإيمان فى تاريخ القيروان جد التوسع ، وأسد هذا هو فاتح صقلية وناشر الإسلام بها ، وبها توفى سنة ثلاث عشرة ومائتين) اهـ . ثم مدح المذهبين المالكى والحنفى وذكر ما بينهما من الصلة الأكيدة بعد هذا الكلام صفحة ٢٠ منها فقال : (ولهذه الصلة الأكيدة بين المذهبين ترى أهل المغرب يعتبرونهما بحرين وما سواهما ساقية يستغنى عنها مع إخاء صادق بين الفريقين المتمذهبين بالمذهبين كما شرح ذلك صاحب أحسن التقاسيم عند ذكره للقيروان ، وكذلك ترى بعض كبار الفقهاء من المالكية يقول إذا لم تكن فى مسألة رواية عن مالك يؤخذ بقول أبى حنيفة فيها بل حصر بعضهم الخلاف بينهما فى اثنتين وثلاثين مسألة راجع « قمع أهل الزيغ والإلحاد عن الطعن فى تقليد أئمة الاجتهاد » للشيخ محمد الخضر الشنقيطى المالكى (ص ٦٦ — ٦٧) ثم قال وكأنه أعجبه كلامه وهى الجملة الخاتمة لهذا الفصل (ولعلى لم أخرج عن الموضوع فيما أفضت فيه هنا) اهـ . قلت لم يأت على هذه الشهادة والدعوى ببينة صحيحة بالأسانيد الثابتة عن الثقات فى قوله : (وبعد فان تاريخ الفقه يشهد بأن الكتب المؤلفة فى مذاهب الأئمة المتبوعين من المدونة والأم والحجة وما بعدها إنما

ألف على ضوء كتب ذلك الإمام العظيم أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني) تؤيد أن الإمام الشافعي رضي الله عنه أخذ تصانيف محمد بن الحسن في الفقه فسلك ترتيبها وتنسيقها في تصانيفه الحجة والأم وغيرهما حتى تصح هذه الشهادة . أما مجرد لقائه له ومناظراته له وظهوره عليه عند عامة أهل العلم حتى فضلاء الحنفية ، وقد تقدم شيء من ذلك في كلام المحقق الدهلوي فأمر ثابت ولا يفيده في دعواه ، فالشهادة باطلة وإن كره حضرته ذلك شاذا عن الناس كلهم ، ومجرد اطلاعه على كتبه بدقة وحفظه لها وحمل ذلك البعير الذي ينشده حضرته بقلمه في مهامه رسائله وتعاليقه كثيراً ، والظاهر أنه شرود فهو يحاول إمساكه وعقله حتى يثبت ويثبت عليه حمل العنعنة المقطوعة ، إن صح ذلك كله لايدل أيضا على ما ادعاه ، ويبطل دعواه أيضا الواقع ، فان بعض كتب الإمام محمد قد طبع ، وبينه وبين كتب الإمام الشافعي في حسن الترتيب والتنسيق ، وسلاسة الألفاظ وفصاحتها ، وجودة المعاني ، كما بين السماء والأرض؛ والمشاهدة أكبر برهان على أن ذلك لو فرض صحته لدل على تفوّق الشافعي رضي الله عنه على محمد رحمه الله في العلم والتصنيف معا ، والمشاهدة بهذا أيضا قاضية في كثير من تصانيف الأقدمين وأهل القرون الوسطى والمتأخرين ، فكم من عالم صنف في فن من الفنون تصنيفا واسعاً مفيداً ، ولم يحكم تنسيقه وترتيبه ، وجاء آخر بعده فاختصره وهذبه أوصنف مثله ، فقربه إلى الناس فجاء أكثر فائدة من السابق وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، لايختص به متقدم عن متأخر ، وهذه تآليف الإمام الغزالي في أصول الفقه وغيره في غاية الإحكام في ذلك ، ومستصفاه في أصول الفقه في غاية السلاسة والتنسيق وسهولة التناول ، فلاشك أنه أحكم وأقرب إلى تناول هذا الفن من برهان شيخه على إمامته فيه لصعوبته ولم نر البرهان ، ولكن دلنا على ذلك كلام علماء الشافعية . قال التاج السبكي في طبقاته الكبرى في ترجمة الغزالي « في البرهان » إنه لغز الأمة وإن الشافعية أحجموا عن شرحه ، وأقدم عليه الإمام المازري المالكي فشرحه شرحا عظيما ؛ وسنتكلم على مايؤيد هذا أيضا عند الكلام على مدونة الإمام سحنون

توسعه فى هذه الدعوى وكثرة ترنمه بمختلطة أسد

ثم لم يكتف حضرته بإرسال هذه الدعوى على مصنفات الشافعى ومدونة سحنون حتى سحبها على ما بعدها من مصنفات فقهاء الإسلام شرقا وغربا ، ولو كانت هذه الدعوى قريبة من الصحة ما أهمل ذكرها فقهاء الحنفية فى طبقاتهم على مر الأعصار الطويلة . وقوله : (وأما لفظ « نيل الابتهاج بتطريز الديباج » خطأ ونيل الابتهاج وهو ذيل للديباج لم يترجم أسدا وإنما ترجمه ابن فرحون فى ديباجه بغير هذه الألفاظ وإنما بعض هذه الألفاظ مذكور فى معالم الإيمان فى تراجم علماء القيروان ، وقوله : (وهذه الأسدية هى أصـــل مدونة سحنون أصلح ابن القاسم منها أشياء على يد سحنون) اهـ صحيح ، ولكن ليست هى كتب محمد بن الحسن ، ولا دليل أيضا يدل على أن أسدا كان يحمل كتب محمد معه وإنما هى سماع أسد بن الفرات من الإمام ابن القاسم وهما معا من أصحاب مالك سأله عنها على أسئلة أهل العراق ، وأجابه ابن القاسم بنص قول مالك مما سمع منه أو بلغه أو قاسه على قوله وأصله فحملت عنــه بالقيروان ، فكانت تسمى الأسدية وكتاب أسد ومسائل ابن القاسم

رحلة الإمام سحنون وسماعه للمختلطة من ابن القاسم وتهذيبه لبعضها

قال القاضى عياض رحمه الله فى المدارك منعها أسـد من سحنون ، فتلطف به سحنون حتى وصلت إليه فرحل بها إلى ابن القاسم فسمعها منه وأصلح فيها أشـياء كثيرة رجع عنها ابن القاسم وجاء بها إلى القيروان وهى فى التأليف على ما كان عليه كتاب أسد مختلطة الأبواب غير مرتبة المسائل ولا مرسومة التراجم ، وكتب ابن القاسم إلى أسد أن يعرض كتابه عليها ويصلحه منها وأنف من ذلك . قال فى معالم الإيمان : عزم أسد حين جاءه كتاب شيخه ابن القاسم وكان يجله جدا أن يمتثل فمنعه أصحابه ، وقالوا له : كيف تصلح كتابك على كتاب سحنون وأنت رحلت قبله ؟ والكوثرى لم يذكر هذا كما لم يذكر غيره مما يتعلق بإمامة سحنون ومناقبه ونشره العلم بالقيروان وأفريقية دون أسد نحو خمسين عاما بعد رجوعه من رحلته فيقال إن ابن القاسم دعا على مختلطة أسد حيث بلغه أنه لم يمتثل أمره فى إصلاحها على مدونة سحنون بأن لا يبارك فيها فهى مرفوضة إلى اليوم ، ثم إن الإمام سحنونا نظر فيها نظرا آخر ، فبوبها وطرح منهـا مسائل ، وأضاف الشكل إلى شكله ، وهذبها ورتبها ترتيب

التصانيف واحتج لمسائلها بالآثار من روايته من موطإ ابن وهب وغيره من أصحاب مالك وألحق فيها من خلاف كبار أصحاب مالك ما اختاره فعل ذلك بكتب منها وبقيت منها كتب على حالها مختلطة مات قبل أن ينظر فيها ، فلأجل ذلك تسمى المدونة والمختلطة والأم ، ومع تهذيب سحنون وترتيبه لكثير من أبوابها أساء بعض المغاربة جدا ، فسماها لأجل احتلاط مسائلها وعدم ترتيبها « المروّنة » والتروين بلغة المغاربة خلط السويق بالماء أو السمن ، وقد خدم المالكية مدونة سحنون بالشروح والاختصار والتهذيب ، فمن شرحها شرحا عظيما من أئمة المالكية القاضي سند بن عنان الاسكندري بكتاب سماه الطراز في ثلاثين مجلدا توفي قبل إكماله ، ومن متأخري المغاربة أيضا أبوالحسن الصغير ، وممن اختصرها الشيخ الإمام ابن أبي زيد صاحب الرسالة واختصاره مشهور ، وله عليها أيضاً كتاب النوادر والزيادات مشهور أيضا وهو أكثر من مائة جزء ، وعلى كتابيه هذين التفقه في القرون الوسطى ، واختصرها أيضا ابن أبي زمنين ، ثم أبو سعيد البراذعي واختصاره يسمى بالتهذيب واشتغل المالكية بتهذيبه شرحا وتدريساً إلى مابعد المائة الثامنة حتى صار كثير من المالكية يطلقون المدونة عليه ، وممن شرح تهذيب البراذعي شرحا واسعاً نفيساً الإمام مكي بن عوف الاسكندري في خمسين مجلداً ضخماً وهو المعروف بالعوفية ، ونقل أبو الحسن عن ابن يونس قال يروى مابعد كتاب الله أصح من موطأ مالك وبعده مدونة سحنون اه قال الحطاب وذلك أنه تداولها أفكار أربعة من المجتهدين : مالك وابن القاسم وأسد وسحنون اه . قلت هو صحيح من جهة مالك وابن القاسم وسحنون ، وفيه نظر من جهة أسد أما مالك فقد أملاها من فكره بعد التروي فيها . وأما ابن القاسم فقد أداها كما سمعها ثم أصلحها بفكره لسحنون برجوعه عن أشياء كثيرة رآها غير قوية النظر والحجة وأما إصلاح سحنون وتهذيبه لها فهو الخلاصة العظمى لاجتهاد الإمامين والاجتهاد المكمل لمحاسنها لو تم فيها كلها وأما أسد رحمه الله فلم يكن له فيها عمل ولا فكر إلا ترتيبه العراقي المختلط المشوش الذي اشترطه على شيخه ابن القاسم ولم يذعن لإصلاحه على مدونة سحنون ، وبهذا تحقق أن المدونة لسحنون اسماً ومعنى ولم يبق فيها لأسد رحمه الله إلا مجرد السبق لسحنون في الرحلة والسماع ، وقد أقبرت معه مختلطته ودخلت في خبر كان .

غمزه للامام عبد الله بن وهب وشيء من ترجمته

ثم ذكر حضرته (عن ابن أبي حاتم عند ترجمة عبدالرحمن بن القاسم قال : كان أسد سأل محمد بن الحسن عن مسائل ، ثم قدم مصر فسأل ابن وهب أن يجيبه فيما كان عنده منها عن مالك ومالم يكن عنده عن مالك منها فمن عنده فلم يفعل ، فأتى عبد الرحمن بن القاسم فتوسع له فأجابه على هذا فالناس يتكلمون في هذه المسائل) اهـ ثم قال : (ونقل ابن عبد البر نص هذه العبارة في الانتقاء) اهـ ثم قال غامزا للامام ابن وهب (وابن وهب يغلب عليه الرواية فمثله لابد وأن يأبى) اهـ قوله عن ابن أبي حاتم عند ترجمة عبد الرحمن بن القاسم إلى قوله : ونقل ابن عبد البر نص هذه العبارة في الانتقاء غير صحيح فان نص عبارة ابن عبد البر عن ابن أبي حاتم : سئل أبو زرعة عن عبد الرحمن بن القاسم صاحب مالك ؟ فقال : مصري ثقة رجل صالح كان عنده ثلاثمائة جلد أونحوها عن مالك من مسائل سأله عنها أسد رجل من أهل المغرب كان سأل عنها محمد بن الحسن ، ثم قدم مصر فسأل ابن وهب الخ الكلام الذي ذكره ، وبهذا تحقق أن قوله ونقل ابن عبد البر نص هذه العبارة في الانتقاء غير صحيح فان حضرته حذف أبا زرعة الذي نقل عنه ابن أبي حاتم وثناؤه على ابن القاسم في قوله سئل أبو زرعة الخ ، وقوله والناس يتكلمون في هذه المسائل يحتمل أن يكون من تمام كلام أبي زرعة ، ويحتمل أن يكون من ابن أبي حاتم ، فان كان من أبي زرعة فهو تناقض كيف يوثقه ويثني عليه بالصلاح أولا ، ثم يقول أخيرا والناس يتكلمون في هذه المسائل ؟ ويحتمل أن يكون من ابن أبي حاتم ، وعلى كل حال لا يلتفت إليه لأنه جرح مبهم كما هو ظاهر لم يبين من هؤلاء الناس الذين تكلموا في تلك المسائل حتى ينظر في ذلك ، وأما قوله : (وابن وهب يغلب عليه الرواية فمثله لابد وأن يأبى) فهو طعن خبيث ملفوف في دعوى باطلة مؤداه حتما أن كل من غلبت عليه الرواية لا يكون فقيها كائناً من كان وهو باطل ، وقد نشأ عنه قديماً مذهب مرذول اشترطه عيسى بن أبان في صحة قبول رواية الراوي وهو أن يكون فقيها ، وبلغت به الجرأة على مقتضى هذا وبأوباش المعتزلة أن يردوا رواية الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه لأنه ليس بفقيه على زعمهم وما أقبحها وأشنعها وأنتنها عقيدة أن يكون الإمام أبوحنيفة رحمه الله وأصحابه بل ومقلدوه الذين كثير منهم من أوغاد المعتزلة مقبولي

الرواية عندهم أمناء على السنة لأنهم فقهاء ، ورأيهم مهما كان لايقبل الخطأ وأبوهريرة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل روايته لأنه ليس بفقيه ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا المذهب ونقضه على الفقهاء الحنفية في كلام ولى الله الدهلوى ، ولم يشترط ذلك الكرخى والمحققون من الحنفية ، وعلى هذا المذهب المرذول بنى الكوثرى طعنه وازدراءه لأئمة الإسلام قاطبة ، وعليه قال فيما تقدم في طعن حماد شيخ أبى حنيفة في علماء الحجاز (إنما قال هذا تحديثا بالنعمة وردا على بعض شيوخ الرواية ممن لم يؤت نصيبا من الفقه حيث كان يفتى في مسجد الكوفة غلطا) وعليه زعم كما سيأتى في مناظرة الإمام الشافعى ومحمد بن الحسن في ترجيح كل منهما شيخه بكلام مفتعل أن مالكا أدرى بألفاظ الحديث ، وأبا حنيفة أدرى بالمعانى ، وعليه زعم في بلوغ الأمانى أن محمد بن الحسن شيخ المجتهدين وعليه زعم كما تقدم أن جميع كتب أئمة الإسلام إنما صنفت على ضوء كتب محمد بن الحسن وعليه زعم أن الإمام الشافعى لولا اتصاله بمحمد وتلمذته له لما راح ولا جاء لأنه من أهل الرواية ، وعليه زعم أن الإمام أحمد بن حنبل لولا كتب محمد لما صار له نصيب في مسائل الاجتهاد الدقيقة لأنه من أهل الرواية ، وعليه افتعل سلفه ، تلك الأسطورة الباردة في الإمام البخارى ، وعليه أيضا أرسل ذلك الكردرى في مناقب الإمام أبى حنيفة أيضا تلك المسائل الدالة على إمامة أبى حنيفة في الفقه والذكاء ، وضد ذلك في الإمام سفيان الثورى رضى الله عنه بلا خطام ، وهذا حبر الأمة ابن عباس من حفاظ الصحابة المعدودين للسنة والمكثرين في الرواية ، وهذا أبوسعيد الخدرى وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص كذلك ، وأبو هريرة وهو أحفظهم لها ، وابن مسعود وكلهم كانوا فقهاء تدور عليهم الفتوى ، وجم غفير من علماء التابعين وأتباعهم لايأتى عليهم العد كانوا جامعين بين كثرة الرواية والإجادة في الدراية ، وبعدهم كثير من علماء الإسلام جمع الله لهم بين الرواية والدراية ، وأى دليل قام على أن من يدرى لايروى ، ومن يروى لايدرى ، واستفيد من كلام أبى زرعة هذا الذى نقله ابن عبد البر عن ابن أبى حاتم عن المسائل التى سألها أسد محمد بن الحسن ثم سألها ابن القاسم أنه لم يكن معه كتب محمد ولا اشتراطه على ابن القاسم على ترتيب أهل العراق كما يترنم بذلك حضرته كثيرا ، وعليه أيضا نبز قديما أعداء السنة رواتها قاطبة

(بالحشوية) وعليه أيضا زعم حضرته كما سيأتى برواية افتعلها غلاة المتعصبة (أن محمد ابن الحسن نائما مستثقلا أفقه من مالك مستيقظا مجتمعا) وعليه زعم هنا أيضا (أن ابن وهب يغلب عليه الرواية فمثله لابد وأن يأبى) أى فهو ليس بفقيه، ونكتفى فى إثبات إمامته فى الفقه والعلم بشهادة شيخه ، وبعض الأئمة قالوا لم يكتب مالك بالفقيه إلا إلى ابن وهب ولم يكن يفعل هذا لغيره ، وقال فيه أيضا : ابن وهب عالم ، ونظر إليه مرة فقال : أى فتى لولا الإكثار وما من أحد إلا زجره مالك إلا ابن وهب فإنه كان يعظمه ويحبه . وقال الإمام أحمد بن حنبل : ابن وهب عالم صالح فقيه ، كثير العلم صحيح الحديث ، ثقة صدوق ، يفصل السماع من العرض ، والحديث من الحديث ما أصح حديثه . وقال أحمد بن صالح المصرى حدثنا ابن وهب مائة ألف حديث ، ومارأيت حجازيا ولاشاميا ولامصريا أكثر حديثا من ابن وهب . وقال ابن أبى حاتم سمعت أبا زرعة يقول : نظرت فى حديث ابن وهب نحو ثمانين ألف حديث من حديثه عن المصريين وغيرهم ، فما أعلم أنى رأيت له حديثا لاأصل له وهو ثقة . قال : وسمعت أبا زرعة يقول: ابن وهب أفقه من ابن القاسم . وقال يوسف بن عدى : أدركت الناس فقيها غير محدث ، ومحدثا غير فقيه ، خلا عبد الله بن وهب فانى رأيته فقيها محدثا زاهدا ، صاحب سنة وآثار . وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم فيه : هو أثبت الناس فى مالك ، وهو أفقه من ابن القاسم إلا أنه كان يمنعه الورع من الفتيا ، وكان رحمه الله يسمى ديوان العلم ، ويكفيه فخرا أن الصحاح الستة والمسانيد مملوءة بأحاديثه ، والإمام البخارى يروى عنه بواسطة كما يروى بذلك عن شيخه . له تصانيف جليلة فى الفقه والحديث ، منها الموطأ الكبير والموطأ الصغير ، ومنها سماعه من مالك ثلاثين كتابا ، ومنها الجامع الكبير ، وكتاب تفسير الموطأ ، وكتاب المناسك ، وكتاب المغازى ، وكتاب الردة ، وكتاب البيعة ، وكتاب لا هام ولا صفر وكتب فروع مذهب مالك مطرزة بأقوال هذا الإمام رحمه الله ، وقد صحب مالكا عشرين سنة ، وتوفى سنة سبع وتسعين ومائة .

كثرة محفوظ الأقدمين وإمامة ابن القاسم فى الفقه والحديث معا وشىء من ترجمته

قال : (وأما ابن القاسم فقد لازم مالكا نحو عشرين سنة بيقظة وانتباه يسمع ويتفقه عليه ومثله يكون أكثر إقداماً على مثل ذلك والمالكية يفضلونه على باقى أصحاب مالك فى الفقه) اه . قلت قوله والمالكية يفضلونه على باقى أصحاب مالك الخ ، ليس على إطلاقه ، ففى المدونة يقدم قوله وفى غيرها ينظر لقوة الدليل قال : (وأما كلام الناس فى مسائل ابن القاسم هذه فلاستبعادهم استظهار هذا المقدار العظيم من المسائل عن مالك بدون كتاب مدون عنده ، لكن الحفظ من مواهب الله سبحانه) اه . قلت لايستبعد حفظ هذا المقدار من ابن القاسم فى زمن العادة المستمرة بحفظ العلم فى الصدور من عصر الصحابة رضى الله عنهم إلى ما بعد المائة الرابعة بقليل إلا شاذ أو مغفل ، لأن أكثر علماء الأمة فى ذلك الزمن كانوا يحفظون ما هو أكثر بكثير من محفوظ ابن القاسم رحمه الله تعالى ، وقد أشرت إلى شىء من هذا فيما سبق ، ونذكر هنا أيضا شيئا لهذا الإمام أحمد بن حنبل وهو متأخر عن ابن القاسم قليلا ، قالوا كان يحفظ مليونا من الأحاديث (يعنون بكثرة أسانيدها)وهؤلاء الأئمة محمد بن إسماعيل البخارى وابنا أبى شيبة ومحمد بن عبد الرحيم المعروف بصاعقة والدارمى وإسحاق بن راهويه وأبو زرعة الرازى وابن دارة محفوظ كل واحد منهم يقضى بالعجب بالنسبة لمن بعدهم ، قالوا وقد حلف إنسان بطلاق امرأته أن أبا زرعة الرازى يحفظ مائة ألف حديث ، ثم ندم وجاء إلى أبى زرعة فأخبره بيمينه ، فقال ليس عليك طلاق ، وأين حفظ هؤلاء بالنسبة إلى حفاظ التابعين ، كعامر الشعبى وأبى عمرو بن العلاء وعروة بن الزبير والزهرى ، وحفاظ الصحابة كأبى هريرة ، وأبى سعيد الخدرى وأنس بن مالك وابن عباس وعائشة ، الذين لم يكتبوا سوادا فى بياض ، وقصة امتحان أهل بغداد للامام البخارى بأن قدم إليه عشرة من حفاظهم مائة حديث كل واحد منهم عشرة أحاديث قد قلب أسانيدها ومتونها ، فجعل إسناد هذا لهذا وإسناد ذاك لهذا ومتن هذا لذاك ومتن ذاك لهذا ، وهكذا جميع المائة ، وتقدموا لسؤاله عن ذلك كله واحدا بعد واحد وهو يجيب عن كل حديث (بلا أعرفه) وقد اختلف أهل ذلك الحفل من العلماء فى جوابه المتحد فى كلها على فريقين

فريق تجهل له قائل إنه ليس بحافظ ، وفريق قائل إنه حافظ، وقد فطن لعملهم هؤلاء، فلما فرغوا قال للأول منهم : حديثك الأول ليس ذلك إسناده بل إسناده فلان عن فلان إلى آخر السند ، وحديثك الثانى كذلك إسناده فلان عن فلان إلى آخر إسناده حتى فرغ من عشرته ، ورد كل متن إلى إسناده الأصلى ، ثم الثانى منهم كذلك ، وهكذا إلى تمام العشرة فرد المائة حديث كلها إلى أسانيدها الأصلية ، فاعترفوا له بالإمامة فى الحفظ مشهورة . وكذلك قصة بديع الزمان الهمذانى حين قدم نيسابور ، وأظهر فى مجلس حافل بعلمائها من سرعة خاطره ، وقوة ذكائه ، وحفظه لكلام العرب وأشعارهم مابهر به أدباءهم ، وكأنه أعجبته نفسه فناوله الإمام الحافظ أبو عبدالله الحاكم جزءا من الحديث وقال له : احفظ هذا فى هذه الليلة وأمله علينا غدا فأخذه ثم رده وقال: ماهذا ؟ فلان عن فلان وفلان عن فلان من يستطيع حفظ هذا ؟ فقال له أبو عبد الله لاتفخر بنفسك على الناس كلهم ، فليس حفظ هذا كحفظ قصيدة أومقطوعة من الشعر . قال أحمد بن خالد الأندلسى : لم يكن عند ابن القاسم إلا الموطأ وسماعه من مالك كان يحفظهما حفظا ، ومسائل المدونة وحدها ستة وثلاثون ألف مسألة ، وقد خرّج عنه الإمام البخارى فى صحيحه ، وكذلك أصحاب السنن وأكثرهم فى ذلك النسائى، وأثنى عليه شيخه وكفى بذلك ، وبعض أئمة الحديث والفقه ذكر لمالك ، فقال عافاه الله : مثله كمثل جراب مملوء مسكا . وسئل أيضا عنه وعن ابن وهب ، فقال: ابن وهب عالم وابن القاسم فقيه. وقال أبوالحسن الدارقطنى فيه : هو من كبار المصريين وفقهائهم رجل صالح مقل صابر متقن حسن الضبط . وقال الإمام النسائى : ابن القاسم ثقة رجل صالح سبحان الله ، ما أحسن حديثه وأصحه عن مالك ليس يختلف فى كلمة ، ولم يرو أحد الموطأ عن مالك أثبت منه ، وليس أحد من أصحاب مالك عندى مثله ، قيل فأشهب ؟ قال : ولا أشهب ولاغيره ، وهو عجب من العجب الفضل والزهد وصحة الرواية وحسن الحديث حديثه يشهد له اه . وأثنى عليه الإمام الحافظ أبوزرعة الرازى وقد تقدم ذكره . وقال يحيى بن يحيى : كان ابن القاسم أعلمهم بعلم مالك وآمنهم عليه . وقال ابن حارث : هو أنفعد الناس بمذهب مالك ، وسمعنا الشيوخ يفضلون ابن القاسم على جميع أصحابه فى علم البيوع . وقال له مالك اتق الله وعليك بنشر هذا العلم . وقال الحارث بن مسكين : كان فى ابن القاسم العلم

والزهد والسخاء والشجاعة والإجابة . وسئل أشهب عنه وعن ابن وهب ؟ فقال : لو قطعت رجل ابن القاسم لكانت أفقه من ابن وهب وكان ما بين أشهب وابن القاسم متباعدا فلم يمنعه ذلك من قول الحق . وقال ابن وهب لأبي ثابت : إن أردت هذا الشأن يعني فقه مالك ، فعليك بابن القاسم فانه انفرد به وشغلنا بغيره ، وبهذا الطريق رجح القاضي عبدالوهاب مسائل المدونة لرواية سحنون لها عن ابن القاسم ، وانفراد ابن القاسم بمالك وطول صحبته له ، وأنه لم يخلط به غيره إلا في شيء يسير ، ثم كون سحنون أيضا مع ابن القاسم بهذا السبيل مع ما كان عليه من الفضل والعلم اه

وكان سماعه من مالك عشرين كتابا، وكتاب المسلسل في بيوع الآجال. قلت ثبت بما نقلناه من شهادة هؤلاء الأئمة إمامة ابن القاسم رحمه الله في الحديث والفقه معا ؛ وتوفي رحمه الله سنة إحدى وتسعين ومائة ، وعمره ثلاث وستون سنة .

عدم إجادة أسد رحمه الله في سؤاله وفي محاورته للامام أشهب وتجنيه عليه ، ونبذة من ترجمة أشهب

قال الكوثري : (وذكر في معالم الإيمان أن أسد بن الفرات بعد أن أبي ابن وهب مر بأشهب ، فسأله عن مسألة فأجابه ، فقال له أسد : من يقول هـذا ، مالك أو أبوحنيفة ؟ فقال أشهب : هذا من قولي ، عافاك الله ، فقال له : إنما سألتك عن قول مالك وأبي حنيفة ، فتقول هـذا قولي فدار بينهما كلام ، فقال عبد الله بن عبد الحكم لأسد : مالك ولهذا؟ رجل أجابك بجوابه، فان شئت فاقبل ، وإن شئت فاترك ففرق بينهما ، فأتى أسد إلى عبد الرحمن بن القاسم وسأله كما سبق اه) . قلت دلت هذه المحاورة بين أسد وأشهب رحمهما الله إن صحت على أن أسدا رحمه الله ، كان متعنتا لم يحسن في السؤال أولا ، ولا في الأدب مع الإمام أشهب كما هو شأن السائل المستفيد ثانيا ، لأنه سأله أولا سؤالا مطلقا لم يقيده بمالك وأبي حنيفة فأجابه أشهب على مقتضى ذلك وهو مصيب ، فقول أسد : من يقول هذا مالك أو أبوحنيفة بعد إطلاقه في السؤال أوّلا تعنت ، وقول أشهب : هذا من قولي عافاك الله صحيح لم يخرج عن جادة أدب العلم المسلوكة ، وقول أسد أيضا إنما سألتك عن قول مالك وأبي حنيفة فتقول هـذا من قولي تعنت أيضا لأنه لم يسأله عن قول الرجلين مبدئيا حتى يلومه على عدم إجابته على رأيهما، وسوء أدب ظاهر ، وازدراء

لأشهب أن يكون فيـه أهلية للقول والفتوى ظاهر أيضا ، وقوله فدار بينهما كلام دليل على ذلك ، وكذلك فصل ابن عبد الحكم بينهما بقوله : مالك ولهـذا ؟ رجل أجابك بجوابه ، فإن شئت فاقبل ، وإن شئت فاترك ، والعجب من أسـد رحمه الله الذى لقى مالكا وسمع منه ومن أهل الحجاز ، ثم رحل إلى العراق فحمل علم أهله وخاصة فقه أبى حنيفة المشتمل عليه كتب محمد ، وهو يحملها أيضا معـه كما سيقول حضرته ، فقد ساوى الشافعى رضى الله عنه فى علومه ، كيف يرل إلى أصحاب مالك ويتتلمذ لهم بعد سماعه من مالك نفسه وأخذه علم أهل الحجاز وأهـل العراق ، وبعد أن زقه محمد العلم زقا كما قال حضرته ، ولقد كان يكفيه فقه الإمام أبى حنيفة رحمه الله ، وكتب محمد وزقه العلم له إذا كان لم يحصل من رحلته إلى مالك وأهـل الحجاز شيئا ، فسؤاله لأشهب رحمه الله لايخلو من أمرين : إما سؤال متعنت متجنّ لايطلب فائدة أوسؤال من لم يتدرب على طريقة أهل العراق والحجاز ، مع كونه لايخلو من التعصب للامامين رحمهما الله تعالى ، وعلم أهل الحجاز وأهـل العراق ليس محصورا فيهما بل ولا الفقه ، والاجتهاد فى الشريعـة مقصور على الإقليمين ، ولا تفضل الله على عباده محجورا فى زيد وعمرو ، فأقل درجات الإمام أشهب رحمه الله أن يكون مجتهدا فى المذهب على التنزل ، والحقيقة أنه رحمه الله مجتهد منتسب ، كابن القاسم وأبى يوسف ومحمد رحمهم الله خصوصا على رأى الأكثرين من الأصوليين كما فى مسلم الثبوت من أن الاجتهاد يتجزأ . قال حضرته : (ويقال إن أشهب ازدرى مالكا وأبا حنيفة مرة حيث انجر الكلام إلى ذكرهما فى مجلسـه فقال له أسد يا أشهب يا أشهب يا أشهب فأسكته الطلبة ، وقيل له : ماذا أردت أن تقول له قال أردت أن أقول له مثلك ومثلهما مثل رجل أتى بين بحرين فبل فرغا بوله . فقال : هذا بحر ثالث ، ويقال بل قال له ذلك مشافهة اه) . هذا غير صحيح فلا يحتاج إلى التعليق ، ولو فرضت صحته ، فأشهب رحمه الله بشر كسائر الناس يجوز أن يصـدر منه حالة الغضب والإحراج فى حق الإمامين ما يحصل للبشر ، وعدم تفسير هـذا الازدراء دليل على افتعال القصة وتمثيل أسد له وللامامين رحمهم الله على فرض الصحة بالبحرين وبالرجل البائل بينهما نهاية الغلو فى التعصب لهما وفى إهانته بأبشع تمثيل ، وكذلك لاصحة للحكاية التى تدل على أن أشهب كان يدعو على الشافعى رضى الله عنه

بالموت ، والإمام أشهب رحمه الله أحد أركان مذهب الإمام مالك ، بل هو والإمام ابن القاسم عليهما مدار المذهب ، وقد انتهت إليه الرياسة فى الفتوى بمصر بعد موت ابن القاسم . قال الإمام الشافعى رضى الله عنه : مارأيت أفقه من أشهب ، وكفى بهـذا ثناء عليه فقد رأى الشافعى محمد بن الحسن وفقهاء كثيرين بالعراق والحجاز ومصر واليمن وغيرها . وسئل الإمام سحنون عن ابن القاسم وأشهب أيهما أفقه ؟ فقال كانا كفرسى رهان ، وربما وفق هذا وخذل هذا ، وربما خذل هـذا ووفق هذا . وقال سحنون أيضا : حدثنى المنحرى فى سماعه أشهب وما كان أصدقه وأخوفه لله ، وقال كان ورعا فى سماعه ، وعدد كتب سماعه عشرون كتابا ، وتوفى رحمه الله سنة أربع ومائتين بعد موت الإمام الشافعى بثمانية عشر يوما وقد دوّن أسمعة هؤلاء الأئمة الثلاثة عن مالك : ابن وهب وابن القاسم وأشهب تلميذهم الخاص الإمام فى الفقه والحديث الحارث بن مسكين كما صنف كتابا فيما اتفق عليه رأيهم الثلاثة ورأى الإمام الليث بن سعد .

غمزه لعلماء المدينة أصحاب مالك والتنويه بشىء من ترجمة عالمها عبد الملك الماجشون

قال فى بلوغ أمانيه صفحة ١٦ قبل هذا (ثم انصرف أسد من العراق بعد أن زقه محمد العلم زقا ومر فى طريقه إلى بلده بالمدينة المنورة ليسأل بها أصحاب مالك عن المسائل التى تلقاها من محمد بن الحسن ولم يجد عندهم مايطلبه بل أشاروا إليه بالرحيل إلى أصحاب مالك بمصر اهـ) . قلت أى حاجة به إلى النزول إلى مالك وأصحابه بعد أن زقه العلم زقا شيخ المجتهدين الذى ماصنفت كتب أئمة الإسلام إلا على ضوء كتبه ، وأى دليل قام على أنه جعل طريقه إلى بلده على المدينة وأنه سأل أصحاب مالك فلم يجد عندهم مايطلبه ، وأنهم أشاروا إليه بالرحيل إلى أصحاب مالك بمصر ، وعلى فرض صحة هذا كله فيمكن أنهم تركوا إجابته تورعا كما تورع عن إجابته إلى مطلوبه ابن وهب أو تركوا ذلك لغرض آخر ، وأصحاب مالك إذ ذاك لا زالت منهم بقية صالحة ، وكان مفتى المدينة يومئذ وعالمها عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون فقيه ابن فقيه تفقه على أبيه وعلى مالك ، ودارت عليه الفتوى بالمدينة إلى وفاته سنة اثنتى عشرة ومائتين ، وقد تفقه عليه أئمة فحول من المغاربة والمشارقة وأثنوا عليه ، منهم الإمام سحنون

وعبد الملك بن حبيب عالم الأندلس ، وكان يرفعه فى الفهم على أكثر أصحاب مالك ، وقال القاضى يحيى بن أكثم فيه : عبد الملك بحر لا تكدره الدلاء ، وكان رحمه الله فصيحا قالوا كان إذا ذاكره الشافعى لم يعرف الناس كثيرا مما يقولان لأن الشافعى رضى الله عنه تأدب بهذيل فى البادية ، وعبد الملك تأدب بخئولته فى بنى كلاب بن وبرة فى البادية أيضا . وقال فيه الإمام القاضى إسماعيل ما أجزل كلامه ، وأعجب تفصيلاته ، وأقل فضوله ؛ وسئل عنه تلميذه الإمام أحمد بن المعذل البصرى ، فقيل له أين لسانك من لسان أستاذك عبد الملك ؟ فقال : كان لسان عبد الملك إذا تعايا أحيا من لساني إذا تحايا

كثرة ترنمه بكتب محمد المدعى حمل أسد لها ، واضطرابه فيها وشروط أسد القاسية وتفوق ابن القاسم على أصحاب أبى حنيفة فى العلم بمقتضاها

قال : (ولا يخفى أنه لولا الكتب التى تلقاها أسد من محمد فى فقه أبى حنيفة وقدمها لابن القاسم ليجاوبه عن مسائلها على مذهب مالك عن ظهر القلب لما تمكن أسد من الإجادة فى السؤال ولا ابن القاسم من الجواب عن كل مسألة يسأله فى أبواب الفقه على ترتيب أهل العراق ، فعلى ضوء كتب محمد ، ثم تدوين أسد لتلك المسائل التى هى أصل مدونة سحنون اه) قوله ولا يخفى أنه لولا الكتب إلى آخر الكلام لاصحة له ، والدليل على ذلك أن كل من ترجم أسدا رحمه لم يذكر أنه تلقى كتب محمد وأنه قدمها لابن القاسم ليجاوبه عن مسائلها على مذهب مالك عن ظهر القلب على ترتيب أهل العراق فى جميع أبواب الفقه ، ولا أسد أخبر بذلك عن نفسه ، والدليل على ذلك أيضاً اضطراب حضرته فى هذه الكتب المدعى حمل أسد لها ، فهنا فى بلوغ أمانيه صرح بأنها كتب محمد مفتخرا بها بقوله : فعلى ضوء كتب محمد ثم تدوين أسد لتلك المسائل ، وفى تعليقة له على كتاب الانتقاء لابن عبد البر صفحة ٥١ قال بعد تعريفه بأسد مانصه : (قال أبو إسحاق الشيرازى فقدم مصر فقصد ابن وهب ، وقال هذه كتب أبى حنيفة ، وسأله أن يجيبه فيها على مذهب مالك ، فتورع ابن وهب وأبى ، فذهب إلى ابن القاسم فأجابه إلى ماطلب اه) فصرح هنا بما نقله عن الشيخ أبى إسحاق وأقره بأنها كتب أبى حنيفة ، فتحصل لنا من كلاميه فى هذه

الـكتب قولان ، وعليـه فيصح لنا أن نقول عن حضرته فى شأن هذه الـكتب المسألة (فيها قولان) ولا يمكن أن يقال فى عبارة التعليقة إنها على حـذف مضاف ، والتقدير كتب صاحب أبى حنيفة لأن التقدير على خلاف الأصل . وإذا صح القولان معا أو أحدهما وصحت شروط أسد على ابن القاسم ، فقد ساق حضرته حجة كبرى على نفسه من وجهين : الأول دلت هذه الـكتب سواء كانت لأبى حنيفة أو لمحمد على أن مذهب مالك أوسع من مذهب أبى حنيفة بكثير ، وذلك لأن مذهب الإمام أبى حنيفة رحمه الله ، بل ومذهب صاحبيه محصور فى كتب محمد رحمه الله ، وقد حملها أسد معه لشيخه ابن القاسم ، فأجابه هذا عن مسائلها كلها بسماعه من شيخه مالك ، وعادل ذلك جميع ما فى كتب محمد ، فدل ذلك على أن سماع ابن القاسم رحمه الله وحده من مالك أوسع من مذهب أبى حنيفة كله ، والدليل عليه أن حضرته دمس من عام أسئلة أسد له فى ترجمتـه فى معالم الإيمان ما لا يوافق هواه ، وهو أنه لا زال يسأل ابن القاسم كثيرا حتى انقطعت به المسائل ونفد ما عنده من الأسئلة ، والإمام ابن القاسم رحمه الله يقول : زد يامغربى ، سل يامغربى، ومعلوم أن سماع ابن القاسم جزء من مذهب مالك ، فـكيف بسماع بقية كبار المصريين أصحاب مالك بن وهب وأشهب وابن عبد الحـكم ، فـكيف بسماع أصحابه الأفريقيين والأندلسيين والمدنيين والعراقيين . الثانى دل هذا التحكم من أسد التلميذ بهذه الشروط القاسية على قوة إمامة ابن القاسم فى العلم والحلم ، وتفوقه على محمد بن الحسن فيهما ، وبتجويز عكس هذه الشرطية يظهر ذلك ، فيقال مثلا لما قدم أسـد من المدينة إلى العراق بكتب مالك وأصحابه سأل محمداً أن يجاوبه عن مسائلها على مذهب أبى حنيفة عن ظهر القلب على ترتيب أهل الحجاز فى جميع أبواب الفقه ، فان محمداً رحمه الله يطرده أولا لهذا التحكم القاسى ، وثانيا لو صبر على شروطه هذه وقبله لم يكن عنده استعداد لحفظ مسائل شيخه عن ظهر قلب حتى يتأتى له بها مقابلة مسائل مالك فى جميع أبواب الفقه ، فهل سمع الناس فى تاريخ الراحلين لطلب العـلم أن تلميذاً ركب شططاً فى استفادته غير أسد ؟ وهل سطر التاريخ لشيخ قام بعبء مثل هذا غـير الإمام ابن القاسم ؟ على أن هذا الترتيب العراقى المترنم به الملزم به عبدالرحمن بن القاسم مختلط مشوش ، ومن أجله سميت المدونة أيضا المختلطة ، ومن أجله هذب الإمام سحنون

كتبا كثيرة من المختلطة ، وبقيت منها كتب توفى قبل إكمال تهذيبها ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك ، وعليه فقد كان من اللازم ترك الافتخار بهـذا الترتيب وعدم ذكره فى مناقب محمد بن الحسن ، وعليه أيضا فلا يعد مقصرا أو متأخراً فى الإمامة من أبى إجابة أسد لمطلوبه كابن وهب أوأحاله على غيره كالمدنيين إن صح .

عدم لحوق أسد رحمه الله بأعيان العلماء المعاصرين له والمتأخرين عنه مع مساعدة الحظ له

ومع مساعدة الحظ له ، وجمعه بين المذهبين العراقى والحجازى كان المطلوب منه أن يكون من الأئمة المتبوعين كالشافعى رضى الله عنه ، فقد ملأ الأرض مذهب هذا وأتباعه ، مع كون الحظ لم يساعده فى الطلب كما ساعد أسداً ، أو يكون فى مصافّ عظماء المعاصرين له والمتأخرين عنه على أقل تقـــدير من المصريين والأفريقيين والأندلسيين كتلاميذ ابن القاسم أصبغ بن الفرج، والحارث بن مسكين ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، وسحنون وابنه ، وعبد الملك بن حبيب ، وعيسى بن دينار ، ولـكن لم يظهر له أثر ولا ذكر ولا تلميذ واحـد مشهور ، مع كونه تولى قضاء القيروان سنين قبل سحنون ، وقائدا لجيش صقلية وقاضياً بها أيضا ، ومن الغريب أن يتمكن رحمه الله من هذه المناصب ثم لم يظهر له أثر أصلا حتى مات وأقبرت معه مختلطته المرتبة على ترتيب أهل العراق .

أسد والمصريون

قال الـكوثرى : (ولما أراد أسد الانصراف إلى المغرب بتلك المسائل التى دونها فى ستين كتابا وسماها الأسدية ، قام عليه أهل مصر فسألوه فى كتاب الأسدية أن ينسخوه فأبى عليهم ، فقدموه إلى القاضى بمصر ، فقال لهم القاضى : وأى سبيل لـكم عليه ؟ رجل سأل رجلا فأجابه وهو بين أظهركم فاسألوه كما سأله ، فرغبوا إلى القاضى فى سؤاله أن يقضى حاجتهم ، فسأله القاضى فأجابه إلى ذلك فنسخوها حتى فرغوا منها ونسخت نسخة أخرى منها فى نحو ثلاثمائة رق « وهو المراد بالجـلد فى لفظ ابن أبى حاتم» لتبقى عند ابن القاسم اه). قوله (ونـسخت نسخة أخرى منها فى نحو ثلاثمائة رق « وهو المراد بالجلد فى لفظ ابن أبى حاتم » لتبقى عند ابن القاسم) الذى فى الخلاصة

في ترجمة ابن القاسم . قال الحافظ أبو زرعة الرازي فيه : (عنده ثلاثمائة جلد من مسائل مالك) اهـ وهذا هو الصحيح فقوله : ونسخت نسخة أخرى الخ ، الله أعلم بصحته ، ومن العجيب تفسير الكوثري الجلد بالرق ثم يقول : (وهو المراد بالجلد في لفظ ابن أبي حاتم) ومسائل مالك التي جمعها ابن القاسم وكتبها أكثر من مسائل المدونة التي سأله عنها أسد

دعاوى كلها باطلة

قال حضرته : (ولا بأس أن نشير هنا إلى أن الصلة بين المذهبين ليست مقتصرة على كون أسد دوّن مذهب مالك على ضوء كتب محمد بل كان مالك كثير المذاكرة في الفقه مع أبي حنيفة كلما زار الثاني المدينة المنورة ، وذكر غير واحد من أهل العلم كيف كان يذاكره في الفقه بالمسجد النبوي إلى أن ينبلج ضوء الفجر في ليالي إقامة أبي حنيفة بالمدينة المنورة اهـ) . يشتمل كلامه هذا على أربع دعاوى كلها باطلة الأولى والثانية كون أسد دوّن مذهب مالك على ضوء كتب محمد ، فقوله ولا بأس أن نشير هنا إلى أن الصلة بين المذهبين ليست مقتصرة على كون أسد دون مذهب مالك على ضوء كتب محمد مشتمل عليهما ، وقد تقدم التدليل على إبطالهما ، وأنه لاصلة بين المذهبين من الناحية التي يترنم بها كثيرا وهي ناحية أسد ، وأنه لم يقم دليل على أن أسدا في عودته إلى أفريقية كان يصحب معه كتب محمد بن الحسن المدعي أن مدونة الإمام سحنون وجميع كتب أئمة الإسلام إنما صنفت على ضوئها ، وقوله إلى أن الصلة بين المذهبين ليست مقتصرة على كون أسد دون مذهب مالك باطل ، فإن أسدا لم يدون سماع ابن القاسم كله من مالك فضلا عن مذهب مالك الذي رواه عنه أمة عظيمة من مختلف البلدان ، فتقريب هذه الدعوى من الصحة أن يقال : دوّن أسد سماع ابن القاسم من مالك فقط على ضوء كتب محمد وسماع ابن القاسم في مذهب مالك خاص ، والخاص لايستلزم العام ، وكون أسد صحب معه كتب محمد إلى ابن القاسم غير صحيح ، فالمبنى عليه وهو تدوين أسد لسماع ابن القاسم على ضوئها غير صحيح من باب أولى ، والنتيجة حينئذ أن أسدا لم يدون شيئا من مذهب مالك على ضوء كتب محمد ، وقوله : (بل كان مالك كثير المذاكرة في الفقه مع أبي حنيفة كلما زار الثاني المدينة المنورة) دعوى ثالثة جديدة باطلة أيضا ، فدعواه الكثرة المعبر عنها

بصيغة «كلما» الدالة على كثرة تردده إلى المدينة تحتاج إلى برهان ، وقوله (وذكر غير واحد من أهل العلم كيف كان يذاكره في الفقه بالمسجد النبوى اهـ كلامه) دعوى رابعة لاحظ لها من الصحة أساسها الغلو في التعصب للامام أبي حنيفة رضى الله عنه، ولو قربها من الصحة قليلا لسمى لنا ولو شخصا واحدا من هذا الجم الغفير من أهل العلم المفرغ فى صيغة الإبهام (وذكر غير واحد من أهل العلم كيف كان يذاكره في الفقه بالمسجد النبوى إلى أن يتباج ضوء الفجر فى ليالى إقامة أبي حنيفة بالمدينة) ولو هيان بن بيان ، وبين لنا ولو طرفا من كيفية هذه المذاكرة ، ولكن قد عودنا قلمه الركض دائما فى بيداء الإبهام ، ولو صحت هـذه المذاكرة لدلت على فضل مالك أيضا لكونه يستفيد من أبي حنيفة ويستفيد منه أبو حنيفة ، فالمذاكرة من الجانبين كما هو الأصل فيها ، فقصرها على أبي حنيفة تحكم قال : (وذكر القاضى عياض فى أوائل المدارك أن الليث بن سعد رأى مالكا وهو يعرق ، فسأله أراك تعرق فقال مالك : عرقت مع أبي حنيفة إنه لفقيه يامصرى) هذا صحيح وهو يدل على فضل مالك لاعترافه بالفضيلة لأبي حنيفة رحمه الله ، وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذوو الفضل ، ورمس حضرته ثناء الإمام أبي حنيفة رحمه الله فى تمام كلام القاضى عياض على مالك وهو ثابت لأنه الجانب الذى لايوافق هواه ، « وإنما الدنيا عنـــده أبودلف» ، وكلام القاضى عياض هذا فى مداركه يبطل ما رماه به حضرته فيما سبق من التعصب .

إبطال الدعوى بأن للإمام أبي حنيفة كتبا بإسناد ابن أبي العوام المفتعل

قال : (وأخرج ابن أبي العوام الحافظ عن يوسف بن أحمد المكى عن محمد بن حازم الفقيه عن محمد بن على الصائغ عن إبراهيم بن محمد عن الشافعى عن الدراوردى أن مالكا كان ينظر فى كتب أبي حنيفة ، وينتفع بها كما فى الجزء الرابع من فضائل أبي حنيفة بالمكتبة الظاهرية بدمشق اهـ). الكلام على هذا السند إجمالا اشتمل على سبعة رجال لايعرف منهم إلا الأخيران الشافعى والدراوردى ، والخمسة قبلهما فى نسق واحد مجهولون ، وتفصيلا ابن أبي العوام عـلاوة على تعصبه المفرط مجهول ، وقد تقدم مايتعلق به ، فلاشك فى أنه افتعل هذا السند ويوسف بن أحمد كذلك مجهول

ولا تعرّفه النسبة إلى مكة فهى غش مكشوف ، وكذلك محمـد بن حازم الفقيه ، وكذلك محمد بن على المنسوب لحرفته وإبراهيم بن محمد فى الرواة كثير ، منهم الواهى ومنهم الجيد فهو مجهول أيضا . والإمام الشافعى وإن عاصر الدراوردى إلا أنه لم تعلم روايته عنه ، والدليل عليه أن أهل الطبقات لم يذكروا ذلك فى ترجمتيهما وعبدالعزيز الدراوردى وإن كان إماماً وثقه جماعة ، لكن قال أبو زرعة فيه إنه سيئ الحفظ وقال ابن سعد ثقة يغلط ، وروى عنه البخارى مقرونا بآخر وهو ممن تكلم فى مالك ، فعلى فرض صحة هذا الإسناد الملصق به لا يقبل قوله فى مالك إنه كان ينظر فى كتب أبى حنيفة وينتفع بها ، على أنه أيضا مدفوع بأن أبا حنيفة لم تثبت له كتب متعددة دونها فى مذهبـه إلا الفقه الأكبر ، وإن كتب حضرته هنا تعليقة وهى (مما يذكر فى مؤلفات الأقدمين من كتب أبى حنيفـة كتاب الرأى ذكره ابن أبى العوام ، وكتاب اختـلاف الصحابة ، ذكره أبو عاصم العامرى ومسعود بن شيبة ، وكتاب الجامع اه) ولو كانت له رضى الله عنه كتب متعددة لنشر مذهبه بنفسه ورواها عنه غير محمد من أصحابه ونشروا مذهبه منها ، ولما ساغ للحنفية رحمهم الله أن يحصروا نشر مذهبه فى محمد بن الحسن ، وقد قالوا فى ترجمة محمد بن الحسن إنه هو الذى نشر علم أبى حنيفة ، وإنما ظهر علم أبى حنيفة بتصانيفه ، انظر الفوائد البهية .

على أن الثلاثة الأشخاص ابن أبى العوام والعامرى ومسعود بن شيبة مجهولون

قصة منقطعة الإسناد ظاهرة الافتعال

قال : (بل روى الطحاوى عن الدراوردى أنه قال : كان عند مالك نفسه من مسائل أبى حنيفة نحو ستين ألف مسألة كما نقله مسعود بن شيبة فى كتاب التعليم له عن الطحاوى إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة التى ليس هذا موضع استقصائها اه). هذه قصة ظاهرة الشين والمين رواية ودراية ، أما رواية فقد وقع فى إسنادها انقطاعان عظيمان : الأول بين مسعود بن شيبة وبين الطحاوى فابن شيبة زيادة على كونه مجهول الحال والزمن توفى على ما قال الكوثرى فى بعض تعاليقه فى حدود الستمائة بينه وبين الطحاوى الثقة المتوفى سـنة إحدى وعشرين وثلاثمائة مهامه فسيحة ، فالساقط بينهما من الرواة على أقل تقدير أربعة ، ولابد بطريق الفن من البحث عن عدد الساقطين من هذا السند وأحوالهم فردا فردا والثانى بين الطحاوى

والدراوردى المتوفى سنة تسع وثمانين ومائة ، والساقط من الرواة بين هذين على أقل تقدير ثلاثة ، والبحث عن عددهم وأحوالهم كذلك ولا سبيل إليه ، ولو فرض اتصال هذا السند من أوله إلى آخره لكان واجب الفن أيضاً البحث عن أحوال جميع رواته فردا فردا ، ولو فرض ثبوت عدالة جميعهم ومعرفتهم إلا مسعود بن شيبة المجهول لكان غير معتبر فهو ساقط الاعتبار على كلتا الحالتين الانقطاع والاتصال والعجب من حضرته يقول : (إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة التى ليس هذا موضع استقصائها اه) كأنه أتى برواية متصلة صحيحة الإسناد ، ثابتة عند القارئ ، ثم كسل فأعطاه حوالة الابهام التى تعودها قلمه ، فقال له إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة التى ليس هذا موضع استقصائها ، وقد علم أنه لم يأت برواية وإنما أتى بقصة مفتعلة مقطوعة ، وهذا موضع استقصاء تلك الروايات الكثيرة التى أشار إليها حضرته ، فليته ذكرلنا بعضاً منها ، ولكن قد تحققنا أنه ليس هناك موضع استقصيت فيه ولا رواية واحدة فضلا عن كونها كثيرة ، فقلم حضرته لايقف عن الاستظهار بإرسال حوالات الإبهام الواسعة المدى كلما احتاج إلى ذلك للقراء للتغطية على المختلقات والتضارب فى كلامه الذى يدل على افتعال هذه القصة يظهر بضم كلامه الثانى إلى السابق . قال فى كتابه التأنيب فى تعليقة صفحة ٣ ما نصه : (ومن جملة ما يقوله مسعود بن شيبة فى كتاب « التعليم » له ذكر الطحاوى فى كتابه الذى جمع فيه أخبار أصحابنا عن الدراوردى قال سمعت مالكا يقول (عندى من فقه أبى حنيفة ستون ألف مسألة اه) ففى بلوغ الأمانى يقول الدراوردى كان عند مالك نفسه من مسائل أبى حنيفة نحو ستين ألف مسألة ، فيخبر الدراوردى على زعم المفتعل بأن عند مالك نحو ستين ألف مسألة من مسائل أبى حنيفة على التقريب بلفظة « نحو » وفى تعليقة التأنيب يقول الدراوردى سمعت مالكا يقول عندى من فقه أبى حنيفة ستون ألف مسألة ، فيدعى سماع الدراوردى من مالك مباشرة ويجزم بمقدار المسائل؟ ثم أراد حضرته أن يرقع طرفا من هذه القصة بالتنويه بالواهى المجهول ابن شيبة المؤلف لها ، فحمل على الحافظ ابن حجر بغياً . قال فى إتمام تعليقه السابق : (وابن شيبة هنا جهله ابن حجر « فيا » جهل) هكذا بصيغة ما التى لغير العاقل غالباً ، عبر الكوثرى أوصاحب المطبعة قال : (مع أنه معروف عند الحافظ عبد القادر القرشى

وابن دقماق المؤرخ والتقى المقريزى والبدر العينى والشمس ابن طولون الحافظ وغيرهم، فنعد صنيع ابن حجر هذا من تجاهلاته المعروفة لحاجة فى النفس ، وقانا الله اتباع الهوى اه). أقول كان الواجب على حضرته بطريق فن الرواية حيث قال الحافظ ابن حجر فى مسعود بن شيبة ، هذا إنه مجهول أن يبين حالته الشخصية بتعيين زمان ولادته وبلده وكيفية طلبه لعلم الرواية خاصة ، وذكر مشايخه الذين تلقى عنهم هذا الفن ومنزلتهم فيه ، وتوثيق أهل هذه الصنعة المعاصرين له ، العارفين بأحواله تمام المعرفة ، وزمان وفاته ، ثم بعد ماذكر يحق له أن يلوم ابن حجر على حكمه على هذا الرجل بأنه مجهول ، ويعد صنيعه هذا من تجاهلاته المعروفة ، ويدعو ربه أن يقيه اتباع الهوى ، ولكن مما يستدعى الإعجاب أنه لم يقم حجة يثبت بها تعيين شخصية ابن شيبة وحالته وعدالته يدفع بها جهل ابن حجر له سوى الحنق عليه بكونه معروفا عند هؤلاء العلماء الذين ذكرهم ، ومجرد كونه معروفا عند هؤلاء (أى باسمه واسم أبيه فقط) ولو بتوثيقهم له لا يفيد شيئا لأنه متقدم عليهم فى الزمن ، فبينه وبينهم مهامه ، وقد أهمله المحدث عبد الحى من فوائده . وأما العلامة القرشى وهو أمثل الذين ذكرهم ، فقد ترجمه ترجمة وجيزة مبتورة الأركان ، ونصها : مسعود بن شيبة ابن الحسين السندى عماد الدين الملقب بشيخ الإسلام ، له كتاب التعليم ، وله طبقات أصحابنا اه من «الجواهر المضية فى طبقات الحنفية» بالحرف ، فهؤلاء أهل مذهبه قد شاركوا ابن حجر فى جهل حقيقته ، أليس لتحامل قلم حضرته حد يقف عنده؟. وأما مايتعلق بهذه القصة من حيث الدراية ، فالمحقق من سيرة الإمام مالك رحمه الله أنه كان يتوقف عن الإجابة فى بعض مسائل الرأى ورعا لابلادة ، كما يشير إلى ذلك قلم حضرته فى هذه الرسالة وفى غيرها بقوله : (كان بطىء الجواب كان عسر الجواب) قال ابن عبد الحكم : كان مالك إذا سئل عن المسألة قال للسائل انصرف حتى أنظر ، فينصرف ويتردد فيها ، فقلنا له فى ذلك فبكى ، وقال إنى أخاف أن يكون لى من المسائل يوم وأى يوم ، وقال ابن وهب : سمعته عند ما يكثر عليه بالسؤال يكف ويقول: حسبكم من أكثر أخطأ ، وكان يعيب كثرة ذلك ، وكان يقول: من أحب أن يجيب عن كل مسألة فليعرض نفسه على الجنة والنار ، وكيف يكون خلاصه فى الآخرة ، ثم يجيب. وقال: ما شىء أشد علىّ من أن أسأل عن مسألة من الحلال

والحرام لأن هذا هو القطع فى حكم الله ، ولقد أدركنا أهل العلم ببلدنا وإن أحدهم إذا سئل عن المسألة كأنما الموت أشرف عليه ، وعلى هذا فقول الدراوردى على فرض صحته فى الكلام الأول أوسماعه مالكا فى الثانى (كان عند مالك نحو ستين ألف مسألة أوستين على الجزم من فقه أبى حنيفة) باطل من وجوه : الأول ماهى هذه العندية ، فان كان دوّن هذا المقدار من فقه أبى حنيفة وكتبه لنفسه اعتناء به فهو محال، كيف يدون رأى غيره من لم يرض رأى نفسه ؟ وقد علم الغراء سيرته وورعه فى الرأى على الإطلاق . الثانى كيف يكتب رأى غيره ورأيه واجتهاده أولى بذلك ؟ وإنما أخذه أصحابه عنه مشافهة وهم دونوه واعتنوا به ، وهو وإن كان له تصانيف مدونة مشهورة فيها بعض الرأى لكنها بالنسبة إلى سعة علمه وكثرة أقواله التى لم يدونها وإنما أملاها على أصحابه وهم دوّنوها نقطة من بحر الثالث إن كان يحفظ هذا المقدار من فقه أبى حنيفة عن ظهر قلب ، فما هى الفائدة فى حفظه وهو يعلم أنه رأى قابل للخدش والتفنيد ؟ ثم هو عنده من رأى الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم ، وخصوصاً الفقهاء السبعة ، ثم رأى كثير من مشايخه الكرام علماء المدينة كالزهرى وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصارى وغيرهم مايغنيه عن رأى أهل العراق عموما فضلا عن رأى أبى حنيفة رحمه الله

ثناء على الأئمة مدخول

قال : (وإنما طرقت هذا البحث عرضا ليعلم من لايعلم أن الأئمة المتبوعين مثل أسرة واحدة) هذا كلام حق (ترى مالكا يذاكر أبا حنيفة فى المسجد النبوى) هذه دعوى تقدم مافيها (وينتفع بكتبه) وهذه دعوى ثانية تقدم أيضاً مافيها (ومحمد ابن الحسن يسمع الموطأ من مالك) وهذا صحيح (والشافعى يسمع الموطأ على مالك) وهذا أيضاً صحيح (ويتفقه على محمد بن الحسن) وهذه دعوى ثالثة انفرد بها حضرته والفقهاء الحنفية لم يدّعوه ولم يذكروا ذلك فى ترجمة محمد ولو كان صحيحاً لطار به أمثال الشيخ على القارى فرحا ، وكذلك لا صحة لما ذكره فى هــذه الرسالة تحت ترجمة بعض كلمات أهل العلم فى الثناء على محمد بن الحسن من قول الشافعى: ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن كأنه عليه نزل ، ونحو هذا كلام كثير فيه المبالغة فى الثناء على محمد من الشافعى ومن تلميذه المزنى ، والذى ذكره المحدث عبد الحى

اللكنوى فى الفوائد البهية فى مدح محمد بالعلم بالقرآن إنما هو عن أبى عبيد ونصه فى ترجمة محمد ، وعن أبى عبيد : مارأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن ، وعن الشافعى أنه قال : أخذت من محمد وقر بعير من علم ، وما رأيت رجلا سميناً أخف روحا منه اهـ. قال : (وأحمد يتفقه عند أبى يوسف والشافعى) وهذا صحيح ، ولكن الله تفضل عليه فصار أحد أئمة الدين ، وأحد الأربعة المتبوعين قال : (وينتفع بكتب محمد بن الحسن) وهذه دعوى تحتاج إلى دليل ، والذى فى الفوائد البهية لا حجة فيه لأنه محكى بقيل ونصه : وقيل لأحمد من أين لك هذه المسائل الدقيقة ؟ قال من كتب محمد اهـ . ثم إن أحمد بن حنبل أصله مروزى نشأ فى العراق وتربى فيه وعاش فيه إلى الوفاة ، فتجريده من الفهم ومؤهلات الاجتهاد إلا مايستفيده من كتب محمد ابن الحسن الذى يشاركه فى العراقية والنسبة إلى بنى شيبان بعيد من الحكمة والصواب ، ولاينس القارىء كلام أبى حامد الغزالى الذى نقله شاه ولى الله الدهلوى فى رسالته «الإنصاف فى أسباب الخلاف» وقد تقدم ونص الحاجة منه (وقد كان من قبلهم قد صنف ناس فى علم الكلام ، وأكثروا القال والقيل ، والإيراد والجواب وتمهيد طريق الجدال ، وقع منهم بموقع من قبل أن كان من الصدور ، والملول من مالت نفسه إلى المناظرة فى الفقه ، وبيان الأولى من مذهب الشافعى وأبى حنيفة ، فترك الناس الكلام وفنون العلم ، وأقبلوا على المسائل الخلافية بين الشافعى وأبى حنيفة على الخصوص ، وتساهلوا فى الخلاف مع مالك وسفيان وأحمد بن حنبل وغيرهم اهـ).

قال : (وأما مايروى من كلام بعضهم فى بعض ، فأكاذيب لفقهاء أعـــداء الدين وانخدع بها من انخدع من بسطاء أتباعهم ، راجع كلام الباجى فى شرحه على حديث الداء العضال من المنتقى شرح الموطأ (ج ٧ ص ٣٠٠) اهـ) أقول: لاقيمة للأئمة عند أعداء الدين وأتباعهم مطلقاً ، وإنما لفقهاء غلاة المتعصبة من المسلمين والبسطاء من المسلمين غفل من ذلك عقيدتهم فى الأئمة حسنة ، وقد تقدم ما يتعلق بقصة الباجى التى أشار إليها وإطرائه .

رجوع حضرته إلى إطراء أسد وإبطال دعاويه فيه ، وذكر بعض أعيان أفريقية والأندلس الذين نشروا مذهب مالك

قال : (وأسد هذا هو ناشر مذهب أبي حنيفة ومالك بأفريقية ، ثم اقتصر على نشر مذهب أبي حنيفة ، فانتشر في ديار المغرب لحد الأندلس حتى أصبح الأكثرون في أفريقية على هذا المذهب إلى عهد ابن باديس اه) أقول اشتمل كلامه هذا على ثلاث دعاوى لا صحة لها : الأولى قوله هو ناشر مذهب أبي حنيفة ومالك بأفريقية ، فظاهره أن مذهب مالك قبل رحلة أسد إلى المشرق لم ينشره أحد وهو باطل . الثانية قوله ثم اقتصر على نشر مذهب أبي حنيفة ، فانتشر في ديار المغرب لحد الأندلس وهي باطلة أيضاً الثالثة قوله حتى أصبح الأكثرون في أفريقية على هذا المذهب إلى عهد ابن باديس وهي غير صحيحة أيضاً ، فمذهب مالك قد نشره في أفريقية والأندلس رجال رحلوا إلى مالك وسمعوا منه قبل ارتحال أسد وسحنون ، وأخذ هذان عن بعضهم قبل رحلتهما (قال محمد بن حارث : كانت أفريقية قبل رحلة سحنون قد عمرت بمذهب مالك لأنه رحل منها أكثر من ثلاثين رجلا كلهم لقي مالك بن أنس وإن كانت الفتيا والفقه في القليل منهم ، كما أن ذلك في علماء سائر البلاد ، ثم قدم سحنون بذلك المذهب ، وجمع إلى ذلك فضل الدين والعقل والورع والعفاف والانقباض ، فبارك الله فيه للمسلمين اه) قلت : فمن الأفريقيين عبد الرحيم ابن أشرس ، والبهلول بن راشد وعبد الله بن أبي حسان اليحصبي ، وكان هذا من أشراف أفريقية ثقة سمع مالكا وابن أبي ذئب وابن عيينة وغيرهم ، وكان مالك يكرمه ، وكان غاية في الفقه بمذهب مالك ، حسن البيان ، عالما بأيام العرب وأنسابها راوية للشعر قائلا له ، وعنه أخذ الناس أخبار أفريقية وحروبها ، وكان جوادا مفوّهاً قويا على المناظرة ، ذابا عن السنة ، شديدا على أهل البدع ، قليل الهيبة للملوك ، لا يخاف في الله لومة لائم ، روى عنه فرات بن سليمان وابن وضاح وسحنون . قال سحنون : كنت أول طلبي إذا انغلقت عليّ مسألة من الفقه آتي ابن أبي حسان ، فكأنّ مافي يده مفتاح لما انغلق . قال ابن أبي حسان : سمعت مالكا يقول : أهل الذكاء والذهن والعقول من أهل الأمصار ثلاثة : المدينة ثم الكوفة ثم القيروان ، توفي سنة سبع وعشرين ومائتين ، وعلي بن زياد التونسي العبسي ثقة مأمون خيار متعبد

بارع فى الفقه ، سمع من مالك والثورى والليث بن سعد وغيرهم ، لم يكن بعصره فى أفريقية مثله، وسمع منه البهلول بن راشد وشجرة ، وأسد بن الفرات ، وسحنون وغيرهم ، وهو معلم سحنون الفقه قبل رحلته ، وكان سحنون لايقدم عليه أحداً من أهل أفريقية ، وكان أهل العلم بالقيروان إذا اختلفوا فى مسألة كتبوا بها إلى على بن زياد ليعلمهم بالصواب ، وكان خير أهل أفريقية فى الضبط للعلم ، وقال سحنون : لو كان لعلى بن زياد من الطلب ماللمصريين مافاته منهم أحد ، وما عاشره منهم أحد قال ابن الحداد إلا أنها كلة فضله بها عليهم ، وقال أيضا : ما أنجبت أفريقية مثل على ابن زياد ، ولم يكن فى عصره أفقه منه ولا أورع ، ولم يكن سحنون يعدل به أحداً من علماء أفريقيــة . ومن الأندلسيين الذين نشروا مذهب مالك بالأندلس زياد أبو عبد الله القرطبي الملقب بشبطون ، ويحي بن يحي الليثى ، وعالمها عبــد الملك بن حبيب ، وفقيهها عيسى بن دينار ، وقوله ثم اقتصر على نشر مذهب أبى حنيفة فانتشر فى ديار المغرب لحد الأندلس) غير صحيح فلم يخرج عن جدارسور مدينة القيروان ، فكيف يتجاوزه إلى ديار المغرب كلها ؟ وانتشاره بمدينة القيروان فقط هو مقصود ابن فرحون بقوله : وظهر بأفريقية ظهوراً كثيراً ؟ وأما فاس والأندلس فلم يدخلهما وقد تقدم أن أسدا رحمه الله لم يكن له تلميذ مذكور ، وقد استولى ملوك بنى عثمان فى القرن العاشر على تونس والجزائر وطرابلس فى أيام السلطان سليمان القانونى بواسطة سنان باشا وخير الدين باشا ، وطردوا الأسبانيين الذين استولوا على مدينـة تونس ، وبنوا بها حصوناً عظيمة ، ونصبوا على هذه العواصم الثلاثة وملحقاتها حكاماً من الأتراك وهم الملقبون بالبايات وقضاة ومفاتى على مذهب الإمام أبى حنيفة، ونزحت غائلات كثيرة من الأتراك للاستيطان بعواصم أفريقية ومدنها معظمهم توطن مدينة تونس ، ولا زال حكم البايات متوارثا بتونس إلى اليوم ، والافتاء بها مشــتركا بين الحنفية والمالـكية ، ومع هــذا كله لم يتجاوز مذهب الإمام أبى حنيفة رحمه الله جدران أسوار هــذه العواصم إلى غيرها من مدن المغرب وأريافه وقراه ، وقد اضمحل فى مدينة الجزائر ومدينة طرابلس ، والموجودون من الحنفية الآن بمدينة تونس أقلية ضئيلة بالنسبة للمالـكية ، وقد نشر الفاطميون مذهب الرافضــة بواسطة دعاتهم ، وقوة سطوتهم فى الإقليمين المغرب ومصر ، ولـكن نهض فى وجهه علماء

المغرب باللسان والأقلام والسنان ، والقدح المعلى فى هذه كلها لعلماء القيروان منهم ، فقد استشهد فى سبيل المدافعة عن الحق كثير من علمائه وصلحائه وعباده ، وعذب فى الله كثير من رجال أفريقية ، ولم يصدهم ذلك عن مقاومته حتى قضوا عليه قبل انقضاء مدة دولته من المغرب ، وذهب أيضا بذهاب دولته من مصر فلم يبق له أثر فى الإقليمين ، وقد كان للخوارج الأباضية صولة ، فملك رئيسهم أبو يزيد معظم المغرب حتى استولوا على القيروان ، وحاصروا الفاطميين فى عاصمتهم المهدية ، ثم نهض إليهم إسماعيل المنصور ، فقتل معظمهم مع رئيسهم بعد معارك شديدة ، وهرب من نجا منهم إلى أطراف المغرب ، فبقاياهم إلى الآن أقلية بصحراء الجزائر بـ (وادى ميزاب) وبتونس بجزيرة جربة ، وبنواحى طرابلس ؛ وبما قررناه تحقق وضوح بطلان قوله : (حتى أصبح الأكثرون فى أفريقية على هذا المذهب إلى عهد ابن باديس)

قيام بعض المنتسبين إلى أبى حنيفة فى الفروع بدور تمثيل محنة القول بخلق القرآن فى القيروان بتأييد أمرائهم واضطهادهم للامام سحنون وأتباعه وظهور مذهب أهل السنة واضمحلال تلك الشرذمة رغم ذلك

كان بالقيروان طائفة على مذهب الإمام أبى حنيفة فى الفروع من أذناب بشر المريسى ، ولى جماعة منهم قضاءها قبل الإمام سحنون وبعده ، فتعززوا وتكثروا بذلك وبتأييد الأغالبة أمراء أفريقية لبنى العباس لهم ، فنشروا مذهب الاعتزال بجد ونشاط ونهضوا بدور تمثيل محنة القول بخلق القرآن ، كما نهض بذلك أحمد بن أبى دؤاد وتلامذته فى بغداد ، وهدفهم المقصود ، وخصمهم اللدود الإمام سحنون وأتباعه ، فلم يقصر ابن أبى الجواد القاضى فى إيذائه حتى استصدر أمر الأمير زيادة الله بضربه خمسمائة سوط ، وبحلق لحيته ورأسه ، فتلطف وزيره على بن حميد حتى خلصه من ذلك ، ولما ألزم الأغالبة الناس القول بخلق القرآن ، وخطبوا بذلك فى القيروان توجه سحنون إلى عبد الرحيم الزاهد بقصر زياد فارا ، فأرسلوا إليه وأحضروه ، وعقد له مجلس حضره القواد وابن أبى الجواد وغيره ، فسأله عن القرآن . فقال سحنون : أما شىء أبتدئه من نفسى فلا ، ولكنى سمعت من تعلمت منه وأخذت عنهم

كلهم يقولون : القرآن كلام الله غير مخلوق . فقال ابن أبي الجواد : اقتله ودمه في عنق وهي الكلمة المعتادة لزملائهم يقولونها لخلفاء بني العباس وأمرائهم في امتحان علماء بغداد . وقال بعض أوغادهم : يقطع أرباعا ويجعل كل ربع بموضع من المدينة « القيروان » ويقال هذا جزاء من لم يقل بكذا ، وأخيرا كانت النتيجة أخذ عشرة كفلاء عليه بأن لا يفتي ولا يسمع أحداً ويلزم داره ، وبالرغم من محنتهم لإمام المغرب واستظهارهم عليه بالأمراء بعد برهة وجيزة ، أعلا الله كعبه وكعب أتباعه عليهم ، فاضمحل أمرهم على قلتهم ، ولم يبق لهم طريق إلى نكاية أهل السنة بالقيروان إلا في طريق منصب القضاء ، فكلما تولى قاض منهم بها سعى بكل ما يمكنه في أذى أصحاب سحنون ، وقد تولى القضاء بعد سحنون سليمان بن عمران وكان كاتبا لسحنون وصنيعته ، ولاه في أيامه قضاء باجة ، فشكاه أهلها إلى سحنون ، وقالوا إنه يحكم فينا بمذهب أبي حنيفة . فقال لهم : ما قدمته عليكم إلا وأنا أعلم أنه يحكم فيكم بمذهبه فانصرفوا ، وهذا يدل على فضل سحنون وعدم تعصبه لمذهب أهل المدينة ، فقابل سليمان هذا إحسان سحنون إليه بالإساءة إلى ابنه محمد حتى منعه عنه الأمير ومن النكت اللطيفة أن محمد بن سحنون ناظر شيخا معتزليا قدم على القيروان من المشرق اسمه مهد في خلق القرآن ، فقال له محمد بن سحنون : (كل مخلوق يذل لله عز وجل) فسكت الشيخ ولم يجد جوابا . فقال له ابن سحنون : كم سنك يا شيخ ؟ فقال ثمانون سنة . فقال ابن سحنون اختلف العلماء في الصلاة على الميت إذا أتت عليه سنة كاملة ، وهذا الشيخ له ثمانون سنة في عداد الموتى ، وقد أهان سليمان المذكور عبد الله بن طالب ، وكان هذا قاضياً عادلا قبله إماماً كبيرا في الفقه والحديث والسخاء من كبار أصحاب سحنون ، فلما عزل عن القضاء وتولى مكانه سليمان بن عمران حبسه تسعة أشهر ، فلما رد عبد الله إلى القضاء هرب سليمان وتوارى نحوا من سنتين خوفا حتى أمر ابن طالب مناديا ينادي بأمانه ، وتوفي ابن طالب سنة خمس وسبعين ومائتين في سجن الأغالبة وكان من أبناء عمهم أنكر عليهم ظلمهم ، وكان رحمه الله أماراً بالمعروف ، ناهياً عن المنكر ، وله تصانيف جيدة ، منها كتاب في الرد على المخالفين لمذهب مالك من الكوفيين وغيرهم ، ومن أشدهم أذى لأصحاب سحنون بن عبدون تلميذ سليمان بن عمران لما تولى القضاء ضرب طائفة من أهل العلم والصلاح بالسياط

وطيف بهم على الجمال فى القيروان ، وأمر أن ينادى عليهم هؤلاء حزب الشيطان بغضاً منه فى مذهب أهل المدينة ومالك ، ومات بعضهم على الجمال؛ ولم يقف ويصدع بالحق فى وجه أهل الأهواء علماء مصر من الأمصار مثل علماء القيروان ، كما أجادوا فى تآليفهم فى ردودهم ومناظراتهم للمبتدعة على اختلاف أهوائهم وكثير من مناظراتهم التى ترقص لها الأرواح قبل الأشباح طربا مذكور فى تراجم كثير منهم فى معالم الإيمان لاسيما لسان أصحاب سحنون سعيد بن الحداد قالوا لما وصل كتاب الإمامة لمحمد بن سحنون لبغداد كتب بماء الذهب ، وممن ألف منهم فأجاد فى الرد على أهل الأهواء الشيخان الحافظان أبو محمد بن أبى زيد وأبو الحسن القابسى ، وهـذه بغداد أكبر مدينة إذ ذاك ولا يضاهيها إلا قرطبة بالأندلس على كثرة علمائها لم يثبت منهم أمام تلك المحنة إلا ثلاثة أشخاص الإمام أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح المروزى وأحمد بن نصر الخزاعى المقتول بيد الواثق .

رجوعه أيضا إلى إطراء أسد ورمسه حقائق فى معالم الإيمـان

تثبت سعة إمامة ابن القاسم

قال : (وترجم لأسد بن الفرات هـذا القاضى عياض فى المدارك وابن فرحون فى طبقات المالـكية ، وتوسع فى ترجمته صاحب معالم الإيمان فى تاريخ القيروان جد التوسع ، وأسد هذا هو فاتح صقلية وناشر الإسلام بها ، وبها توفى سنة ثلاث عشرة ومائتين اه) نعم ترجمـه الأولان ولـكن لم يرفعاه فوق مايستحقه ، وصاحب معالم الإيمان ذكر جميع ماله وما عليه ، واقتصر فى نشره المذهبين على قوله ونشر مذهب أبى حنيفة ومالك بالقيروان ، ثم اقتصر على مذهب أبى حنيفة فقط ، ولم يذكر تلك العلاوة الطويلة المسافة التى زادها حضرته من عنده ، وحذف الـكوثرى من تمـام ترجمته فى المعالم مايتعلق بإمامة ابن القاسم وسعة علمه لعدم موافقته لهواه ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك فى أسئلة أسد لابن القاسم ، واستعاض حضرته للقراء تعمية بقوله وتوسع فى ترجمته صاحب معالم الإيمان فى تاريخ القيروان جد التوسع وبكونه فاتح صقلية وناشر الإسلام بها ، وبمراجعة القارىء اللبيب ترجمته فى المعالم تنكشف له حقيقة ماقلناه ويعلم مبلغ أمانة حضرته فى نقل العلم ، وقوله فى تاريخ القيروان الصواب فى تراجم علماء القيروان ؛ ومما نتحف به القراء أن جل التراجم التى فى هذا الـكتاب بعـد التابعين

الذين نزلوها وأتباعهم لأصحاب مالك وأتباعه وما فيه من تراجم الحنفية لا يتجاوز ثلاثة أشخاص ، وهذا يصدق ما قلنا إنهم كانوا فى داخل مدينة القيروان أقلية ضئيلة جدا ويبطل دعوى حضرته العريضة الطويلة المسافة

ترجمة صاحب المدونة الإمام سحنون التنوخي

ومن اللازم هنا أن نلم بشيء من ترجمة صاحب المدونة الإمام سحنون الذى نشر مذهب مالك ووسع دائرته حتى وصل إلى المحيط الأطلسى والأندلس بعد شيوخ أفريقية بحق ، وقد أطال صاحب معالم الإيمان فى ترجمته وتوسع فيها جد التوسع ، بل ألف كثير من علماء أفريقية فى مناقبه تآليف خاصة ، منهم أبوالعرب بن تميم ، ومنهم محمد بن الحارث الخشنى ؛ هو الإمام عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخى صليبة من العرب أصله شامى من حمص قدم أبوه سعيد فى جند حمص. قال محمد ابنه : قلت له أنحن صليبة من تنوخ ؟ فقال لى وما تحتاج إلى ذلك ؟ فلم أزل به حتى قال لى نعم ، وما يغنى عنك ذلك من الله شيئاً إن لم تتقه ، وسحنون لقب له وهو اسم طائر حديد لقب به لحدته فى المسائل ، أخذ العلم بالقيروان عن مشايخها أبى خارجة والبهلول بن راشد ، وابن أبى حسان ، وابن غانم ، وابن أشرس ، وابن أبى كريمة وأخيه حبيب ومعاوية الصمادحى ، وأبى زياد الرعينى، ورحل إلى علىّ بن زياد بتونس؛ ثم رحل إلى المشرق ، فسمع بمصر والاسكندرية من أصحاب مالك بن القاسم وابن وهب وأشهب ، وطليب بن كامل ، وعبد الله بن عبد الحكم ، وبالحجاز من سفيان ابن عيينة ومن أصحاب مالك أيضاً ابن نافع الصائغ ، ومعن بن عيسى ، وابن الماجشون ومطرف ؛ وبالعراق من وكيع وعبد الرحمن بن مهدى ، وحفص بن غياث ، وأبى داود الطيالسى ، ويزيد بن هارون ؛ وبالشام من الوليد بن مسلم وغيرهم ورجع إلى أفريقية سنة إحدى وتسعين ومائة ، فسمع منه وهو راجع إلى القيروان أهل أجدابية ، وفيها توفى شيخه عبد الرحمن بن القاسم رحل إلى ابن القاسم وعمره خمس وعشرون سنة ، ورجع إلى أفريقية بعد خمس سنين ، وأول من قرأ عليه من أقرانه عبد الملك الأندلسى الملقب بزونان .

ثناء الأئمة من مشايخه وغيرهم عليه

سئل الإمام أشهب عمن قدم إليكم من أهل المغرب قال سحنون ، قيل له فأسد ؟ قال سحنون والله أفقه منه بتسع وتسعين مرة وقال أيضا ما قدم إلينا من المغرب مثله . وقال ابن القاسم ماقدم إلينا من أفريقية مثل سحنون . وقال أيضا إن أسعد أحد بهذه الكتب « يعنى المدونة » لسحنون وقال أبو زيد بن أبى الغمر الاسكندرى لم يقدم علينا أفقه من سحنون إلا أنه قدم علينا من هو أطول لساناً منه يعنى عبد الملك بن حبيب الأندلسى . وقال يونس بن عبد الأعلى هو سيد أهل المغرب . فقال له حمديس : أولم يكن سيد أهل المغرب والمشرق وقال ابن وضاح : كان سحنون يروى تسعة وعشرين سماعا ، وما رأيت فى الفقه مثل سحنون بالمشرق . وقال عيسى بن مسكين : سحنون زاهد هذه الأمة ، ولم يكن بين مالك وسحنون أفقه منه . وقال الشيرازى : إليه انتهت الرياسة فى العلم بالمغرب وعلى قوله المعول وصنف المدونة وعليها يعتمد أهل القيروان ، وحصل له من الأصحاب ما لم يحصل لأحد من أصحاب مالك ، وعنه انتشر علم مالك بالمغرب . وقال أبوعلى البصير : سحنون فقيه أهل زمانه ، وشيخ عصره ، وعالم وقته ، وقال سليمان بن سالم القطان : دخلت مصر فرأيت بها العلماء متوافرين بنى عبد الحكم ، والحارث بن مسكين ، وأبا الطاهر وأبا إسحاق والبرقى وغيرهم ، ودخلت المدينة وبها أبو مصعب والفروى ، ودخلت مكة وبها ثلاثة عشر محدثا ، ودخلت غيرها من البلدان ، ولقيت علماءها ومحدثيها ، فما رأيت مثل سحنون وابنه من بعده اه .

بثه العلم خمسين سنة وقوة حفظه

مكث الإمام سحنون ينشر العلم بالقيروان بعد رجوعه من رحلته نحو خمسين سنة ، وكان الناس يرحلون إليه لطلب العلم من الأندلس ونواحى المغرب ، وكان العلم فى صدره كالسورة من القرآن ينصه من حفظه . قال لابنه محمد : إذا أردت الحج فاقدم طرابلس ، وفيها رجال مدنيون (أى على مذهب أهل المدينة) ثم مصر وفيها الرواة ، ثم المدينة وفيها أصحاب مالك ثم مكة ، واجتهد جهدك فان قدمت على بلفظة خرجت من دماغ مالك ليس عند شيخك أصلها فاعلم أن شيخك كان مفرطاً

قال ابن حارث أقام سؤدد العلم فى دار سحنون نحو مائة وثلاثين عاماً من ابتداء طلب سحنون وأخيه إلى موت ابن ابنه محمد بن محمد سحنون .

لم يخلد فى التاريخ لأى واحد كان من أعيان أصحاب الأئمة المتبوعين من كثرة المتخرجين البارزين فى العلم إلا للمالكية وهذا المرتجم فى مقدمتهم ثم القاضى إسماعيل ثم الأبهرى ثم ابن أبى زيد

لم يخلد فى التاريخ لأى واحد كان من أعيان أصحاب الأئمة المتبوعين من كثرة المتخرجين البارزين فى العلم إلا للمالكية ، وهذا المترجم فى مقدمتهم قال ابن عجلان الأندلسى : مابورك لأحد بعد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مابورك لسحنون فى أصحابه إنهم كانوا بكل بلد أئمة . وقال ابن حارث سمعتهم يقولون: كان سحنون من أيمن عالم دخل المغرب كان أصحابه مصابيح فى كل بلد ، وعدّ له نحو سبعمائة رجل ظهروا بصحبته ، وانتفعوا بمجالسته ، ثم القاضى إسماعيل بن إسحاق من آل حماد بالعراق ، كانت بيئة هذا على كثرة رجالها وشهرة أعلامها من أجل بيوت العلم بالعراق ، وأرفع مراتب السؤدد فى الدين والدنيا ، وهم الذين نشروا مذهب مالك بالعراق ، وعنهم اقتبس، وروى عنهم فى أقطار الأرض، وانتشر ذكرهم بين المشرق والمغرب ، وحل العلم فى بيتهم طبقة بعد طبقة نحو ثلاثمائة عام من زمن جدهم الإمام حماد بن زيد وأخيه سعيد ، ومولدهما فى نحو المائة الأولى إلى وفاة آخر من وصف منهم بعلم وهو المعروف بابن أبى يعلى ووفاته قرب أربعمائة ، فمنهم أئمة فى الفقه ومشايخ فى الحديث كلهم أفاضل ورجال سنة ، تلك مناقبهم مخلدة فى التاريخ . قال أبو محمد الفرغانى المؤرخ لانعلم أحدا من أهل الدنيا بلغ مابلغ آل حماد بن زيد ثم الشيخ الإمام أبوبكر محمد بن عبد الله التميمى المعروف بالأبهرى بالعراق أيضاً ، فقد أنجب هذا أئمة فحولا فى الحديث والفقه والأصول ، منهم ابن القصار وابن الجلاب وأبوسعيد القزوينى ، والقاضيان أبو بكر الباقلانى وأبو محمد عبد الوهاب بن نصر ، ودرس العلم فى جامع المنصور ببغداد ستين سنة ، ثم الشيخ الإمام أبو محمد عبد الله بن أبى زيد بالقيروان أيضاً ، فقد رحل الناس إليه من أقطار الأرض للأخذ عنه ، وأنجب ثروة صالحة من العلماء

شمائله من كلام أبي العرب بن تميم وابن الحارث

قال أبو العرب بن تميم كان سحنون ثقة حافظا للعلم فقيه البدن ، اجتمعت فيه خلال قلما اجتمعت فى غيره : الفقه البارع ، والورع الصادق ، والصرامة فى الحق ، والزهادة فى الدنيا ، والتخشن فى الملبس والمطعم والسماحة ، وكان لايقبل من السلطان شيئاً ، وربما وصل أصحابه بالثلاثين دينارا أونحوها ، وكان مع هذا رقيق القلب ، غزير الدمعة ، ظاهر الخشوع متواضعا ، قليل التصنع ، كريم الأخلاق ، حسن الأدب ، سالم الصدر ، شديدا على أهل البدع ، لايخاف فى الله لومة لائم ، ومناقبه كثيرة ، سلم له الإمامة أهل عصره ، واجتمعوا على فضله وتقديمه اهـ . وقال محمد بن حارث الخشنى قدم سحنون بمذهب مالك ، واجتمع له مع ذلك فضل الدين والعقل والورع والعفاف والانقباض ، فبارك الله فيه للمسلمين ، فمالت إليه الوجوه ، وأحبته القلوب ، وصار زمانه كأنه مبتدأ قد انمحى ماقبله، فكان أصحابه سرج أهل القيروان، ابنه عالمها وأكثرهم تأليفا ، وابن عبدوس فقيهها ، وابن غافق عاقلها ، وابن عمر حافظها ، وجبلة زاهدها ، وحمديس أصلبهم فى السنة ، وأعداهم للبدعة ، وسعيد بن الحداد لسانها وفصيحها ، وابن مسكين أرواهم للكتب والحديث ، وأشدهم وقارا وتصاونا ، كل هذه الصفات مقصورة على وقتهم . وقال أيضا كان سحنون أفضل الناس صاحبا ، وأعقل الناس صاحباً ، وأفقه الناس صاحبا ، وكانت هذه الصفات صفات سحنون ، فخلق بها أصحابه رحمهم الله تعالى .

توليته القضاء ووفاته

وفى سنة أربع وثلاثين ومائتين ولى قضاء القيروان ، فبقى فيه إلى أن توفى سنة أربعين ومائتين ، وعمره ثمانون سنة ، وقد ذكر ابن فرحون فى ديباجه كثيرا من حكمه الكلامية ، وعدله وحسن سيرته فى قضائه ، رحمه الله تعالى .

إبطال الصلة بين المذهبين من ناحية أسد واعتبارهما بحرين وما سواهما من المذاهب ساقية يستغنى عنها

قال : (ولهذه الصلة الأكيدة بين المذهبين ترى أهل المغرب يعتبرونهما بحرين وما سواهما ساقيـة يستغنى عنها مع إخاء صادق بين الفريقين المتمذهبين بالمذهبين ،

كما شرح ذلك صاحب أحسن التقاسيم عند ذكره للقيروان اه) أقول: قد حققنا أنه لاصلة بين المذهبين من الناحية التي يعنيها وهى مختلطة أسد أصلا ، وأن أسدا أقبر مع مختلطته ، وانقطع أثره ، ولا تعرف المدونة عند المالكية إلا لسحنون وتسمى أيضا الكتاب وديوان سحنون . قال الإمام العلامة أبو الفضل النحوى :

أصبحت فيمن له دين بلا أدب ومن له أدب عار من الدين

أصبحت فيهم غريب الشكل منفردا كبيت حسان فى ديوان سحنون

ومراده ببيت حسان قوله رضى الله عنه يخاطب قريشاً لما حرق عليه السلام نخل حلفائهم بني النضير :

وهان على سراة بنى لؤى حريق بالبويرة مستطير

وليس فى أمهات كتب مذهب مالك شعر إلا هذا البيت وسحنون ومدونته أحد المناهج الواضحة وضوح الغزالة الموصلة لبحر علم مالك ، وقوله (ترى أهل المغرب يعتبرونهما بحرين وما سواهما ساقية يستغنى عنها) المعتبر المذهبين بحرين وما سواهما من مذاهب أئمة الدين ساقية يستغنى عنها جاهل متعصب كائنا من كان وجميع مذاهب أئمة الدين المدونة وغيرها بحور ممدة من البحر الأعظم بحر الشريعة .

ركوبه أيضا جادة الابهام وتدليسه بكلام الشيخ محمد الخضر الشنقيطى وإيضاح ذلك بسوق كلام الشنقيطى كله ثم نقده من عدة وجوه

قال حضرته : (وكذلك ترى بعض كبار الفقهاء من المالكية يقول إذا لم تكن فى مسألة رواية عن مالك يؤخذ بقول أبى حنيفة فيها بل حصر بعضهم الخلاف بينهما فى اثنين وثلاثين مسألة ، راجع قمع أهل الزيغ والإلحاد عن الطعن فى تقليد أئمة الاجتهاد للشيخ محمد الخضر الشنقيطى المالكى (ص ٦٦ — ٦٧) ولعلى لم أخرج عن الموضوع فيما أفضت فيه هنا اه) أقول: صدر الكلام المبهم إلى قوله يؤخذ بقول أبى حنيفة فيها لا أصل له ذكره تمهيدا لما بعده ، والكلام الذى من بعد أداة الإضراب من جملة كلام الشيخ محمد الخضر الشنقيطى ، وقد شوه حقيقة كلام الشنقيطى ، ولكنه أحسن إلى القارىء بأن دله على موضع النقل من الكتاب المذكور ثقة منه بأن القراء لايساورهم ريب فى سعة معلوماته وأمانته فى نقل العلم عن

الناس ، وبسوق كلام الشيخ محمد الخضر كله يظهر الصبح لذى عينين قال الشيخ محمد الخضر الشنقيطى فى كتابه قمع أهل الزيغ والإلحاد فى الصفحة المومى إليها مانصه : (فان لم يجد المالكى نصا فى مذهبه فى مسألة ووجد فيها نصا للشافعى وآخر لأبى حنيفة مخالفا له . فقال بعض أهل المذهب يجب عليه العمل بمذهب أبى حنيفة لقلة الخلاف بينه وبين مالك حتى حصر بعضهم الخلاف بينهما فى اثنين وثلاثين مسألة، فاذا عرفت أعيان تلك المسائل تحققت أن قول مالك فيما سواها كقول أبى حنيفة، وإلا تعرفها عملت بالغالب الذى هو عدم الاختلاف والعمل بالراجح واجب وقال بعض أهل المذهب يجب عليه العمل بمذهب الشافعى فى تلك المسألة لأنه تلميذ مالك اه كلام الشنقيطى بنصه) فالقارئ رأى كيف بتر الكوثرى الكلام وحذف منه الشق الذى لايحبه وهو العمل بمذهب الشافعى تلميذ مالك ، لأن خلاصة الكلام هكذا : مالكى لم يجد نصا فى مذهبه فى مسألة ووجدها منصوصة فى مذهب الشافعى أو فى مذهب أبى حنيفة ، فهل يجب عليه العمل فى تلك المسألة بمذهب أبى حنيفة لقلة الخلاف بينه وبين مالك الخ ، أو يجب عليه العمل فيها بمذهب الشافعى لأنه تلميذ مالك فحذف حضرته أحد شقى الكلام وهو العمل فيها بمذهب الشافعى ، وإذا لم يكن للشافعى ومذهبه عنده اعتبار فليؤد الواجب عليه وهو أمانة نقل العلم عن الناس كما هى ؛ على أن كلام الشنقيطى الذى توكأ عليه ضعيف من وجوه الأول المسألة مفروضة فرضاً وليست واقعة محققة ، وذلك ظاهر من دخول إن الشرطية عليه . الثانى قوله فقال بعض أهل المذهب فى الشقين بالإبهام ولم يعين من هو القائل حتى ينظر فى ذلك . الثالث قوله لقلة الخلاف بينهما حتى حصر بعضهم الخلاف بينهما فى اثنتين وثلاثين مسألة ، ظاهر أن هذا البعض الذى حصر الخلاف بينهما فى اثنتين وثلاثين مسألة غير البعضين الذين رجح كل منهما وجوب العمل فى تلك المسألة بأحد الإمامين ، فقد دارت خلاصة هذا الكلام المفروض على ثلاثة أشخاص من أهل المذهب مجهولين . الرابع هذا البعض الثالث المدعى حصر الخلاف بينهما فى اثنتين وثلاثين مسألة لم يعين تلك المسائل واحدة واحدة حتى يكون قوله قريباً من القبول فى الجملة . الخامس قد أبطل الاستقراء قول هذا البعض الحاصر الخلاف بينهما فى اثنتين وثلاثين مسألة بوجود الخلاف بينهما فى هذا المقدار فى باب الطهارة

ولواحقها فقط ، فكيف بسائر أبواب الفقه الواسعة الأبحاث . السادس إذا وجد المالكى فى المسألة المفروضة نصا أيضاً فيها لأحد الأئمة المشهورين ، كالليث بن سعد ، أو أحد السفيانين مثلا ، وصحت نسبته إليه عنده ، وكان أقرب إلى الحجة من نص الشافعى وأبى حنيفة مثلا ، فهل يتردد عاقل فى أنه يجب عليه العمل بنص ذلك الإمام المشهور والحالة هذه ؟ لحصر هذا المالكى المفروض حينئذ فى الشافعى وأبى حنيفة تحكم ، ويدل لهذا ماهو الأقعد والأقرب إلى الدليل العلمى ، والأحق أن ينقله الشيخ محمد الخضر الشنقيطى ما ذكره العلامة الحطاب فى شرحه على مختصر العلامة خليل ابن إسحاق فى شرح خطبة الكتاب صفحة ٣٣ ونصه (تنبيه) إذا لم يجد الشخص نصا فى المسألة فى مذهب إمامه ولا وجد من له معرفة بمداركه ، فالظاهر أنه يسأل عنها فى مذهب الغير ويعمل عليه ولا يعمل بجهل ، ويؤيد هذا ماقاله الشيخ يوسف ابن عمر فى شرح قول الرسالة ويستعمل سائر ما ينتفع به طيباً (الحلال ضالة مفقودة فيجتهد الإنسان فى المتفق عليه فى المذهب ، فان لم يجد فالقوى من الخلاف ، فان لم يجد فينظر الخلاف خارج المذهب ولا يخرج عن أقاويل العلماء اه . وهكذا ينبغى فى كل مسألة ، والله أعلم) فليتأمل القارىء اللبيب قوله فان لم يجد فينظر الخلاف خارج المذهب ولا يخرج عن أقاويل العلماء ما أقربه إلى الحق والإنصاف ، وهو يدل على منقبة المالكية وهى حسن اعتقادهم فى جميع علماء المسلمين واحترامهم لهم كاحترامهم لإمامهم وبراءتهم من التعصب له وعقيدتهم فيه أنه لايعلم كل شىء من جزئيات الفقه والعلم ، وحرصهم على طلب الفوائد العلمية إذا لم يجدوها فى مذهبهم أينما وجدوها ، ولعل تصريحا هكذا فى تواضع لايوجد فى كتب غيرهم من فقهاء الأئمة المتبوعين اليوم .

تعصب وتدليس مكشوفان

قال حضرته فى صفحة ٩ من بلوغ أمانيه فى ترجمة محمد بن الحسن الشيبانى تحت ترجمة بعض أصحابه وتلاميذه وجملة ممن أخذ عنه مانصه : (ويصعب استقصاء من تخرج به فنكتفى هنا بذكر جملة من أصحابه وتلاميذه ليعلم أنه شيخ المجتهدين فى عصره) ثم سرد نحو أربعين رجلا ، ولا حجر عليه فى عد من شاء أنه روى عن محمد مثلا أو لقيه إنما الذى نلفت إليه النظر قوله (يصعب استقصاء من تخرج به) فالعادة الجارية والطريق المسلوك للناس كلهم من زمان السلف إلى يومنا هذا أنه إذا قيل

فلان تخرج على يد فلان يعنون أنه لازمه دون غيره فى غالب أوقات طلبه للعلم حتى حصل منه فنا من العلم أوفنونا ، كملازمة محمد بن الحسن لأبى حنيفة ثم لأبى يوسف بعده ، وكملازمة ابن القاسم وأشهب لمالك ، وملازمة سحنون بمصر لابن القاسم وأشهب ، وبالمدينة لعبد الملك بن الماجشون ، أما من لايلتزم شيخاً مخصوصاً بل يدور على المشايخ فيروى عن هذا وعن هذا ، فالقول أنه تخرج على فلان تعصب ، صدّر حضرته قائمة هؤلاء المتخرجين فى الفقه على يد محمد بأبى حفص الكبير البخارى ، ولا نزاع فيه فقد قالوا أخذ الفقه عن محمد وإنما المهم قول حضرته (ومنه كان البخارى تلقى فقه أهل الرأى وجامع الثورى قبل رحلاته) ليعلى من شأن أبى حفص بكونه شيخا للبخارى ، وكان الواجب عليه عزو قوله هذا إلى كتاب مشهور من كتب الطبقات ، والذى فى تذكرة الحفاظ فى ترجمة البخارى أن البخارى رحمه الله أخذ فى ابتداء طلبه عن ثلاثة من مشايخ بلده عن المسندى وعن محمد بن يوسف البيكندى وعن محمد بن سلام البيكندى ، وبهذا الأخير تخرج قبل رحلاته ، فلو أخذ عن أبى حفص الكبير ماذكره قبل رحلاته لذكره أهل الطبقات ، وهم أشد اعتناء فى الجليل والدقيق؛ على أن أباحفص هذا لم يكن معروفا بالرواية وإنما المعروف بالرواية ابنه أبوحفص الصغير قالوا رافق الإمام البخارى ، ومما يستدعى الإعجاب أن أباحفص الكبير هذا لم يعلم من تاريخ حياته ومشايخه ، وكيفية طلبه للعلم ، ومن أخذ عنه ، ومن تخرج على يده من أهل بخارى غير ابنه بل لم يعلم تاريخ وفاته أيضا سوى أنه تلقى الفقه عن محمد بن الحسن ، وكان من خواص تلامذته، وذكر الكمال ابن الهمام فى فتح القدير أن مولد أبى حفص الكبير مع مولد الإمام الشافعى فى العام الذى توفى فيه أبو حنيفة سنة ١٥٠ وابنه أبو حفص الصغير أرخ وفاته سنة أربع وستين ومائتين الحافظ ابن منده الشافعى ، وهذا يدل على زهد الحنفية فى الرواية وإهمالهم لها قديماً حتى فى مواليد ووفيات خواص أئمتهم ، ومصداق هذا قد تقدم فى كلام شاه ولى الله الدهلوى قال : (لقلة اشتغالهم بالرواية قديماً وحديثا) ولعدم اعتنائهم بالرواية يوجد تراجم كثير من رجالهم فى طبقاتهم مفقودة الأركان أسماء مجردة وهو وصم كبير ، فالذى جهلت حياته فى جميع الأمور التى ذكرناها كيف علم أن الإمام البخارى بلديه أخذ عنه فقه أهل الرأى وجامع سفيان قبل رحلته ولم يعلم له تلميذ واحد غيره من

أهل بخاري ، وعلى فرض صحة ما ذكره فكم راو وتلميذ ساوى مشايخه بل أربى عليهم فى العلم ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، فهذا الإمام الشافعى أعلم بكثير من محمد بن الحسن شيخه على زعم حضرته بل ساوى أبا حنيفة وشيخه مالكا أوأربى عليهما، وهذا الإمام أحمد برّز على أكثر مشايخه ، وصار إماما متبوعا ، ومعلوم عند أهل العلم كثرة مشايخ البخارى وقد أربوا على الألف ، وتبريزه على جلهم ، وإمامته فى الرواية والفقه لاتحتاج إلى دليل ، وقد عرفته وشهدت له الأمة الإسلامية جمعاء بذلك معاصروه فمن بعدهم ، فان صح ماقالوه فى ترجمة أبى حفص ، هـذا أنه هو أوابنه أبو حفص الصغير أخرج فتى المشرق وشيخ حفاظ الأمة فى زمنه محمد بن إسماعيل فهو تعدّ محض لابسبب تلك الفتوى المفتراة عليه ، ولا غرابة فقد تعدى عليه من هو أشهر وأذكر من أبى حفص ، هـذا محمد بن يحيى الذهلى شيخ نيسابور فلم يضر إلا نفسه ، ورفع الله قدر الإمام البخارى بين الأمة الإسلامية عليه ، على أن لأبى حفص اختيارات خالف بها جمهور أصحابه كما قاله اللكنوى فى ترجمته وقال اللكنوى أيضا فى فوائده فى ترجمته مانصه : (وعن شمس الأئمة قدم محمـــد بن إسماعيل البخارى صاحب الصحيح بخارى فى زمان أبى حفص الكبير وجعل يفتى ، فنهاه أبو حفص وقال : لست بأهل له فلم ينته حتى سئل عن صبيين شربا من لبن شاة أو بقرة فأفتى بالحرمة ، فاجتمع الناس عليه وأخرجوه من بخارى اهـ) قال اللكنوى وهى حكاية مشهورة فى كتب أصحابنا ذكرها أيضاً صاحب العناية وغيره من شراح الهداية ، ثم عقب اللكنوى عليها بقوله : لكنى أستبعد وقوعها بالنسبة إلى جلالة قدر البخارى ودقة فهمه ، وسعة نظره ، وغور فكره ، مما لايخفى على من انتفع بصحيحه ، وعلى تقدير صحتها فالبشر يخطىء اهـ . قلت فجزى الله اللكنوى خيرا فانه حنفى محقق تنبه لهذه الأسطورة ، ودافع عن حافظ الأمة بعض المدافعة بعد أن تناقلها الحنفية جيلا بعد جيل ، مقلدين لمصدرها الأول وهو محمد بن أحمد الفقيه السرخسى الذى قذف بها بلا سند فى باب الرضاع من مبسوطه ونسبها إلى أبى حفص ، وبينه وبين أبى حفص انقطاع كبير من الزمن ، وقد توفى السرخسى هـذا فى حدود الخمسمائة ، ووفاة أبى حفص مجهولة بل هو نفسه مجهول ، ووفاة الإمام البخارى سنة ست وخمسين ومائتين فبينه وبين السرخسى مائتان وخمسون سنة على أقل تقدير ، وعلاوة على هذا ليس

السرخسي هذا من أهل الرواية ، وعلى فرض صحتها أيعد غلط حبر من أحبار المسلمين في فرعية واحدة ذنباً عظيما ، وإجراما كبيرا يستحق به النفي والإخراج من إخوانه المسلمين وأهل بلده المتسمين بالعلم والدين ، ويسجل عليه في بطون الكتب على ممر الأعصار ، ويتبجح بذلك فيقال : (واجتمع الناس عليه وأخرجوه من بخارى) قال حضرته أيضا في تعداد المتخرجين على يد محمد . (وأبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي أحد الأئمة الأربعة) قلت قد تقدم إبطال هذه الدعوى في حق الإمام الشافعي، وسيأتي أيضا إبطال ذلك مفصلا مطولا قال أيضا : (وأبو عبيد القاسم بن سلام الهروي ذلك الإمام المجتهد الكبير) هذا لم يذكره الحنفية في طبقاتهم ممن أخذ وروى عن محمد ولا طبقات الرواة ذكرت ذلك فضلا عن كونه تخرج في الفقه بمحمد وهو كما قال إمام مجتهد كبير مطلق ، ومحمد المدعى أنه تخرج على يده أقصى أمره أنه مجتهد منتسب ، فأبو عبيد أرقى منه بكثير بشهادة الأئمة الأعلام له قال الإمام إسحاق ابن راهويه فيه الله يحب الحق أبو عبيد أعلم مني وأفقه . وقال أيضا : نحتاج إلى أبي عبيد وأبو عبيد لا يحتاج إلينا . وقال الإمام أحمد بن حنبل : أبو عبيد أستاذ ويزداد كل يوم خيرا ، وقال أبو داود : ثقة مأمون . وقال الدارقطني جبل إمام وقال إبراهيم الحربي : كان كأنه جبل نفخ فيه روح يحسن كل شيء ، وقول حضرته : « الهروي » سبق قلم ، فان أبا عبيد الهروي رجل آخر لغوي متأخر عن هذا الإمام في الزمن والعلم ، توفي سنة إحدى وأربعمائة وهذا الإمام بغدادي توفي سنة أربع وعشرين ومائتين . قال أيضا : (وأسد بن الفرات القيرواني مدون مذهب مالك وشيخ سحنون) صواب الكلام مدون سماع ابن القاسم من مالك فقط ، ولم يدون أسمعة أصحاب مالك كلهم المصريين والإفريقيين والمدنيين والعراقيين ، فمجموع أسمعة هؤلاء كلهم هو مذهب مالك ، ومن الواضح عند طلبة العلم المالكية وغيرهم ممن له إلمام بالعلم أن مذهب مالك ليس محصورا في المدونة ولا في سماع ابن القاسم ، وحينئذ فقوله مدون مذهب مالك تعصب ظاهر بدليل قوله : وشيخ سحنون فظاهره حصر استفادة سحنون وتلمذته في أسد وهو باطل فاستفادته العلم بأفريقية من مشايخ كثيرين أجلهم علي بن زياد التونسي ، وقد شاركه في الاستفادة من أكثرهم أسد ابن الفرات كما شاركه أيضا في التلمذة الخاصة والاستفادة العظيمة من الإمام عبد الرحمن

ابن القاسم المصرى ، ولولا مدونتـه ومختلطته التى استفادها من ابن القاسم وسمعها منه كثير من أهل القيروان رغبة ومحبة منهم فى مالك وأصحابه وفى مذاهب أهل المدينة لرجع من رحلته إلى المشرق بلا طائل ، ولم يرفع له رأس بالقيروان رغم أخذه عن مالك وصحبته لمحمد بن الحسن ، فمن كفران النعم الذى يرمى به حضرته الناس إذاً ؛ ومن الحيف أيضاً تخصيص أسد فى التخرج فى الفقه بمحمد بن الحسن ، ومن الحق إذاً أن يقال تخرج أسد بعبد الرحمن بن القاسم فى الفقه لأنه شيخه الأخير الذى استفاد منه خلاصـة الفقه وزبدته على مقتضى شروطه القاسية ، ووسع له صدره فى كثرة أسئلته حتى انقطعت به المسائل ولم يبق فى جرابه شىء ، والإمام ابن القاسم يقول له : سل يامغربى زد يامغربى ، ومن القرب من الاعتدال أن يقال تخرج أسـد فى الفقه بعبد الرحمن بن القاسم ، وبمحمد بن الحسن ، وعلى القاعدة المتبعة لأهل العلم فى تلك العصور وهى شدة شغفهم فى طلب رواية العلم باستيعابهم سماع كل مرويات أهل بلدهم ، ثم يرحلون إلى بلدان المعمورة الإسلامية لتتوسع معلوماتهم ، فيأخذون أيضا عن كل من اشتهر بالرواية، سمع الإمام سحنون قبل رحلته فيمن سمع من أهل القيروان من أسد بن الفرات مختلطته التى تلقاها من الإمام ابن القاسم حين رجوعه إلى القيروان من رحلته وهى شىء جديد راق لأنها اشتملت على مذهب الإمام أبى حنيفة وجزء عظيم من مذهب مالك وهو سماع ابن القاسم ، فلاشك أنها تستدعى الإقبال الشديد على سماعها من كافة أهـــل العلم ، وكانوا حريصين على تحصيل الفائدة العلمية أينما وجدوها فى سلامة صدر ، وتواضع غير مصطنع ، ودين متين ، ومشايخ سحنون بمصر والمشرق أكثر من مشايخ أسد ، وقد تميز أسد عن سحنون بالأخـذ عن مالك ثم عن محمد بن الحسن كما تميز سحنون عنه بالتفقه والاستفادة من كبار أصحاب مالك عبد الملك بن الماجشون وأشهب وابن وهب وابن عبد الحـكم ، والرواية عن غير هؤلاء من أهل المشرق ، وقد علم كافة أهل العلم شرقا وغربا ، وخصوصا أهل أفريقية والأندلس ، أىّ الرجلين حكم له التاريخ بالعلم الواسع ، ومن منهما ألف علماء أفريقية فى مناقبه تآليف خاصـة ، ومن ذكر فى ضمن عامة علماء أفريقية ، ومن منهما تخرج على يده طائفة كبيرة من أعيان العلماء والفقهاء ، ورحـل الناس من البلدان لأخذ العلم عنه وعن تلامذته وتلامذة تلامذته وهلم جرا دهرا ؟ وقد تلطف

سحنون فى نسخ المختلطة من أسد حتى وصلت إليه ونسخها ورحل بها إلى ابن القاسم فسمعها أيضا من ابن القاسم ورجع عن أشياء فيها وزاده فيها أشياء ، وكتب ابن القاسم إلى أسد أن يصلح نسخته على نسخة سحنون ، فأراد أن يمتثل أمر شيخه فصده بعض أصحابه عن ذلك وقال له : كيف تفعل هذا وأنت رحلت قبله ، وقد رتب وهذب كتباً كثيرة منها ، واحتج لها بالآثار مما رواه عن ابن وهب وغيره ، وبقيت منها كتب على اختلاطها توفى سحنون قبل تهذيبها ، وقد تقدم تقرير هذا فى محله ، وقد كان أسد رحمه الله يعرف فضل سحنون قبل ارتحالهما إلى المشرق

قال عبد الرحمن الزاهد : لما خرج أسد إلى العراق شاورته فيمن أقصد بعده أسمع منه فقال لى عليك بهذا الشيخ (يعنى سحنونا) فما أعرف أحدا يشبهه ، وكان أسد أيام ولايته القضاء يشاوره فى مسائل الأحكام ، أرسل أسد يوما إليه وإلى عون ابن يوسف وابن رشيد فدخلوا عليه فسألهم عن مسألة فبادره بجوابها صاحبا سحنون وسكت سحنون ، فلما خرجوا قال له صاحباه : لم لم تتكلم ؟ فقال سحنون : ظهر لى أن جوابكما خطأ ، وبين لهما ذلك . فقالا له : لم لم تتكلم بهذا ونحن عنده ؟ قال خشيت أن ندخل عليه ونحن أصدقاء ونخرج عنه ونحن أعداء اه . قال حضرته

(ومحمد بن مقاتل الرازى شيخ ابن جرير) ليرفع من قدر ابن مقاتل بمشيخته على ابن جرير ، ومشيخته على الإمام الطبرى كمشيخة أبى حفص الكبير على الإمام البخارى فى التفقه على مذهب أهل الرأى ، وجامع سفيان قبل رحلته ، فابن جرير أخذ عن مشايخ كثيرين، فان صح أخذه عن ابن مقاتل هذا فلا يرفع قدره ولا يخفض من ابن جرير ، فما جرى من الجواب والتقرير فى مشيخة أبى حفص الكبير على الإمام البخارى يجرى أيضاً هنا فى مشيخة ابن مقاتل على ابن جرير لأن الشبه بين الطرفين قوى جدا ، على أن الذهبى فى تذكرته فى ترجمة ابن جرير سرد مشايخ ابن جرير فلم يذكر فيهم ابن مقاتل ، وابن جرير مجتهد مستقل له أتباع على مذهبه أعيان ، منهم القاضى المعافى ابن زكريا النهروانى الجريرى، فامامته أشهر من نار على علم ، وابن مقاتل مقلد مجهول ترجمته فى الفوائد البهية لا تتجاوز سطرا مفقودة الأركان نصها : (محمد بن مقاتل الرازى من أصحاب محمد بن الحسن . قال الذهبى حدث عن وكيع وطبقته اه) قال حضرته أيضا : (ويحيى بن معين الغطفانى إمام

الجرح والتعديل) أقول: هذا غش ومهزلة قدتقدم لنا فى نقل كلام ابن عبد البر أن يحيى بن معين رحمه الله لامعرفة له بالفقه أصلا ، وأن الحنفية لم يذكروه فى طبقاتهم ولو كان من أصحاب محمد لما أهملوا ذكره ولذكروه ولو بجملة قصيرة مبتورة الأركان مثل محمد بن مقاتل الرازى مع كون يحيى أشهر بكثير من ابن مقاتل إماماً فى فنه ، ولقد غطى التعصب على شعور حضرته حتى حط من مقام الإمام محمـد فى الفقه ، فجعل من لا يحسن الفقه يتخرج به فيه . قال حضرته أيضا : (ويحيى بن أكثم) يحيى ابن أكثم القاضى المشهور مترجم فى الفوائد البهية ، ولـكن لم يزد عبـد الحى على قوله : (أحد الأعلام سمع وروى عن محمد وروى عنه البخارى فى غـير الجامع والترمذى اه) والفرق بين روى عن فلان وسمع منـه وبين تخرّج على يده يعرفه صغار الطلبة ، ثم قال اللـكنوى وقد طوّل ابن خلـكان فى ترجمته وساق كلامه ثم نقل عن الحافظ عبد الغنى المصرى شيئاً من ترجمته فقال كان عالماً فقيها بصيرا بالأحكام ذكره الدارقطنى فى أصحاب الشافعى اه فالذى ينسب إلى مذهبين ، كيف يدعى أنه تخرج بمحمد والذى له عن محمد مجرد الرواية والسماع كيف يدعى تخرجه فى الفقه عليه . قال حضرته أيضاً : (وأبو زكريا يحيى بن صالح الوحاضى الحمصى من شيوخ البخارى بالشام) قلت الوحاضى هذا محدث من نمط يحيى بن معين ، فروايته عن محمد بن الحسن تحتاج إلى إثبات فـكيف التخرّج به ؟ ثم هو مختلف فيـه بالتوثيق وعدمه بين أئمة الحديث ، ولـكن حضرته يغطى على حاله ويرفع من شأنه فتمهيدا لما سيأتى دس هنا وهناك بين قوسين قوله (وهو من شيوخ البخارى) تلبيسا ، ولم يذكر الفقهاء الحنفية هذا المتخرج الـكبير فى طبقاتهم ولا غيرهم من المؤرخين ، وقد ختم حضرته فصل هؤلاء المتخرجين على الإمام محمد بالواقدى فقال : (ومحمد بن عمر الواقدى روى عنه كما روى هو عن الواقدى وذلك من رواية الأقران بعضهم من بعض ، ونـكتفى بذكر هذا المقدار ممن تفقه لديه وأخذ عنه اه) أقول : قد اعترف حضرته بأن محمدا رحمه الله روى عن الواقدى والواقدى روى عنه وأن ذلك من رواية الأقران بعضهـم عن بعض ، وحينئذ لا يصح إدراج الواقدى تحت (بعض أصحابه وتلاميذه وجملة ممن أخذ عنه) وعـدم دخوله تحت قوله (ويصعب استقصاء من تخرج به) من باب أولى ، وإذا سجلت عليه التلمذة الخاصة لمحمد رحمه الله

بمجرد روايته عنه فلتسجل تلمذة محمد له لأنه روى عنه أيضاً ، فثبت بكلام حضرته أن كلا منهما تلميذ وشيخ لصاحبه ، وبطل تلقيبه لمحمد بشيخ المجتهدين لثبوت مشيخة الواقدى عليه ؛ على أن الواقدى مترجم فى ديباج ابن فرحون فى الطبقة الأولى ممن أخذ عن مالك ، ثم هو مختلف فيه بين أئمة الرواية وهاه جماعة ووثقه آخرون ومن ضعفه منهم أجلّ ممن وثقه . قال الإمام أحمد هو كذاب . وقال ابن معين ضعيف . وقال الإمام البخارى متروك ، ووثقه ابراهيم الحربى ومصعب الزبيرى والمسيبى . وقال الذهبى فى تذكرته : كان لايتقن الحديث اتفقوا على ترك حديثه ، كان عالما بالمغازى والسير ، وهذا قصارى أمره ، هكذا يسكت حضرته عن الواهى ويختم به فصل تلامذة محمد والمتخرجين على يده ، مفتخرا بذلك عادّا له فى مناقبه قائلا : (ونكتفى بذكر هذا المقدار ممن تفقه لديه وأخذ عنه) وتقوم قيامته حينما يروى الخطيب فى تاريخه إسناداً يدل على أن ربيعة التابعى الجليل أعلم من الإمام أبى حنيفة رضى الله عنهما ، فيطعن فى بعض رجال الإسناد بما يمليه عليه ضميره . قال فى تعليقة له على خاتمة تأنيبه صفحة ١٧٣ مانصه منها مارواه فى ترجمة ربيعة صاحب الرأى : (٨ — ٤٢٢) بطريق ابن أبى داود عن أحمد بن صالح عن عنبسة بن خالد عن عمه يونس بن يزيد أنه قال : (رأيت أبا حنيفة عند ربيعة ، وكان مجهود أبى حنيفة أن يفهم مايقول ربيعة . هكذا حاول الخطيب أن يسلب أبا حنيفة فهمه أيضا بمثل هذا السند ، فابن أبى داود كذبه غير واحد وأحمد بن صالح مختلف فيه وعنبسة . قال ابن أبى حاتم عنه : إنه كان على خراج مصر ، وكان يعلق النساء بثديهن . وقال ابن القطان : كفى بهذا فى تجريحه ، وكان أحمد يقول مالنا ولعنبسة ، هل روى عنه غير أحمد بن صالح ؟ وقال يحيى ابن بكير : إنما يحدث عن عنبسة مجنون أحمق لم يكن بموضع للكتابة عنه ، وربيعة على جلالة قدره فى الفقه ما كان يقوى على أبى يوسف ، فضلا عن تفضيله على شيخه فى دقة النظر ، بل يعده محمد بن إسحاق النديم فى الفهرست من أصحاب أبى حنيفة حيث يقول عن ربيعة : إنه توفى سنة ١٣٦ بالأنبار وعن أبى حنيفة أخذ ولكنه تقدمه فى الوفاة اه) رأى القارئ فى هذا السند أربعة رجال جرّح حضرته ثلاثة منهم ، وترك الرابع وهو يونس بن يزيد الذى رأى أبا حنيفة عند ربيعة الخ ، ومن العجب نجاة رائى القصة من طعنه . قال فابن أبى داود (كذبه غير واحد) ولم يسم

واحداً من هذا العدد المبهم المكذب ، وقد وثق أبا بكر عبد الله بن أبى داود هذا أئمة الحديث الدارقطنى وابن عدى ، وقال فيه : لولا ما شرطنا لما ذكرته ، إلى أن قال : وهو معروف بالطلب وعامة ما كتب مع أبيه هو مقبول عند أصحاب الحديث والخلال ، وقال كان أحفظ من أبيه . قال الذهبى فى آخر ترجمته فى ميزانه : وإنما ذكرته لأنزهه ، وزاد ابن حجر فى لسانه فيه . وقال الخليلى حافظ إمام وقته عالم متفق عليه احتج به من صنف الصحيح أبو على النيسابورى وابن حمزة الأصبهانى ، وكان يقول أئمة ثلاثة فى زمن واحد : ابن أبى داود ، وابن خزيمة ، وابن أبى حاتم رحمهم الله ، وبهذا يعلم بطلان طعنه فيه . وقال فى الإمام أحمد بن صالح المصرى : إنه (مختلف فيه) وهو تدليس فهو متفق على إمامته فى الحديث ، ولم يطعن فيه أحد إلا النسائى بغير حجة لأنه طرده من مجلسه قالوا : فان أحمد بن صالح كان لا يحدث أحدا حتى يشهد عنده رجلان أنه من أهل الخير والعدالة ، فدخل عليه النسائى بلا إذن ولم يأته بالبينة ، فتكلم فيه لأجل ذلك ، وقد روى عن أحمد بن صالح أئمة كبار البخارى وأبوداود وغيرهما وأثنوا عليه . قال صالح : جزرة لم يكن بمصر من يحسن الحديث غيره . وقال محمد بن عبد الله بن نمير إذا جاوزت الفرات فليس أحد مثل أحمد بن صالح ، وقال أبو حاتم ثقة . وقال البخارى ثقة ما رأيت أحداً يتكلم فيه بحجة . وقال العجلى ثقة صاحب سنة . وقال يعقوب الفسوى : كتبت عن ألف شيخ وحجتى فيما بينى وبين الله رجلان أحمد بن صالح وأحمد بن حنبل . وقال الحافظ بن دارة : أحمد ببغداد ، والنفيلى بحران ، وابن نمير بالكوفة ، وأحمد بن صالح بمصر ، هؤلاء أركان الدين ، انظر ترجمته فى الثامنة من تذكرة الحفاظ ، ونسب حضرته طعنه فى عنبسة إلى ابن أبى حاتم ويحي بن بكير وأحمد بن حنبل ، ولم يعز ذلك إلى أى كتاب من كتب الجرح جريا على عادته المألوفة وثقة بأن قراء رسائله وتعاليقه يتلقون كل ما يكتبه بالقبول والإعجاب ؛ وعنبسة بن خالد الأيلى عدل لم نجد أحداً تكلم فيه ، روى عن أئمة منهم ابن جريج وعمه يونس بن يزيد ، كما روى عنه أئمة منهم ابن وهب وأحمد بن صالح ، وقال فيه صدوق ، وقال أبوداود هو أحب إلينا من الليث ، انظر ترجمته مختصرة فى الخلاصة ، وعلى كل حال لا يهم هذا الإسناد العقلاء صح أولم يصح ، ولا يستثير حفيظتهم مادام العقل الصحيح يجوّز كون ربيعة أفقه

من أبي حنيفة كما يجوز العكس أو تساويهما ، فكيف ضاقت حوصلة عقل حضرته عن استساغة ذلك ، وأي دليل عقلي أو نقلي صحيح قام عنده على أن أبا حنيفة أعلم من ربيعة الرأي ؟ وأي دليل ثبت عنده؟ على أن كون ربيعة أعلم من أبي حنيفة ثالث المستحيلات ؟ بل أيّ وحي قطعي أو ظني وصل إليه يدل على أن ربيعة المجتهد المطلق ما كان يقوى على أبي يوسف المجتهد المنتسب حتى يصرح بدون خجل من هذا التابعي الجليل بقوله : (وربيعة على جلالة قدره في الفقه ما كان يقوى على أبي يوسف ، فضلا عن تفضيله على شيخه في دقة النظر) وهل ضاقت أيضاً حوصلة اطلاعه الواسع عن عزو تلمذة الإمام ربيعة للامام أبي حنيفة إلى طبقات وتواريخ علماء الإسلام الأثبات حتى يحتاج في عزوها إلى من ليس في العير ولا في النفير ابن النديم الشيعي المعتزلي وفهرسته ينادي عليه بالزيغ والاعتزال . قال الحافظ ابن النجار لا أعلم لأحد عنه رواية ولكن قد تحققنا أنها دعوى لاحظ لها من الصحة .

خلاصة بيان تلاميذ محمد رحمه الله الآخذين عنه الذين سرد أسماءهم حضرته

بحثت عن هؤلاء المتخرجين فلم أجد لأكثرهم ذكرا في [الفوائد البهية في تراجم الحنفية] خمسة من هذا الأكثر روايتهم عن محمد تحتاج إلى إثبات فضلا عن كونهم تخرجوا به وهم الإمامان الشافعي وأبو عبيد القاسم بن سلام وابن معين ويحيى الوحاظي ومصعب بن عبد الله الزبيري ، وثمانية عشر رجلا كذلك لم نجد لهم ذكرا فيها ولا في الخلاصة ، وتعبت في التنقيب عليهم أيضا في بداية ابن كثير وغيرها ، وواحد ليس من أصحاب محمد بل هو من أصحاب زفر ، وهو شداد بن حكيم البلخي المتوفى سنة عشرين ومائتين مترجم في الفوائد ، وسبعة مشتركون بينه وبين غيره في الأخذ ستة منهم مترجمون في الفوائد ، وهم: محمد بن سماعة القاضي تفقه على الصاحبين وعلى الحسن بن زياد اللؤلؤي، معلى بن منصور أخذ عن الصاحبين، عمر بن مهير تفقه على محمد وعلى الحسن بن زياد ، علي بن الحسن الرازي أخذ الفقه عن الحسن بن زياد وروى عن أبي يوسف ومحمد ، هشام بن عبدالله الرازي تفقه على الصاحبين ، خلف ابن أيوب العامري البلخي تفقه على زفر ثم على أبي يوسف ثم على محمد ، والسابع غير مترجم في الفوائد ، وهو أسد بن الفرات القيرواني تفقه وأخذ عن مالك ثم عن

محمد بن الحسن ، ثم عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم صاحب مالك ، وهو مترجم فى طبقات المالكية ، وبهذا ظهر أن سلب حظ زفر وأبى يوسف والحسن بن زياد ومالك وعبد الرحمن بن القاسم من الثمانية المذكورين ، وتخصيص محمد رحمه الله به وجعله فى مناقبه لايليق .

البحث الثانى طعنه فى مالك بكونه محدثا صرفا وليس بفقيه

قال حضرته فى بلوغ أمانيه صفحة ١١ ما نصه :

بعض ماجرى بينه وبين مالك ومقارنة أهل العلم بينهما

روى الخطيب بسنده إلى مجاشع بن يوسف أنه قال : كنت بالمدينة عند مالك وهو يفتى الناس فدخل عليه محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة وهو حدث (وذلك قبل أن يرحل إليه لسماع الموطأ منه) فقال: ماتقول فى جنب لايجد الماء إلا فى المسجد ؟ فقال مالك لايدخل الجنب المسجد ، قال : فكيف يصنع وقد حضرت الصلاة وهو يرى الماء ؟ قال : فجعل مالك يكرر لايدخل الجنب المسجد ، فلما أكثر عليه قال فما تقول أنت فى هذا ؟ قال : يتيمم ويدخل فيأخذ الماء من المسجد ويخرج فيغتسل قال : من أين أنت ؟ قال من أهل هذه وأشار إلى الأرض ثم نهض ، قالوا هذا محمد ابن الحسن صاحب أبى حنيفة . قال مالك : محمد بن الحسن كيف يكذب وقد ذكر أنه من أهل المدينة ؟ قالوا إنما قال من أهل هذه وأشار إلى الأرض قال : هذا أشد علىّ من ذاك اهـ أقول : إن الترجمة قد اشتملت على أمرين ماجرى بين محمد ومالك ومقارنة أهل العلم بينهما ، وسنطيل البحث معه فى الشق الأول منهما لأنه اضطرنا لذلك باستطراده أشياء كاشارته لمناظرة الإمام الشافعى لمحمد رحمه الله فى ترجيح أحد الإمامين مالك وأبى حنيفة وإشادته بذكر محمد رحمه الله . وبعد الفراغ من المضمار الأول نتكلم معه فى الثانى إن شاء الله تعالى ؛ أما الأول وهو سؤال محمد لمالك عن دخول الجنب المسجد ليأخذ الماء منه لغسله بهذا الإسناد المفتعل ، وإجابته هو عن سؤاله بجواز الدخول بالتيمم فباطل من سبعة وجوه الأول إبهام المسند كتابا قال روى الخطيب الخ ، ولم يبين فى أى كتاب من كتبه رواه . الثانى حذف جل رواته . قال : روى الخطيب بسنده فقطع زمامه فلم يعرف منه إلا طرفه الأول

وهو الخطيب ، وأما طرفه الأخير وهو مجاشع بن يوسف فهو عدم لأنه مجهول قطعا ، ولقد كان من الواجب عليه دينا وعلما ومروءة ذكر رجال هـذا الإسناد المتضمن لغباوة إمام من أئمة الدين ، ونقدهم على طريقة أهل الرواية واحداً واحداً ، ثم بعد ذلك يصحح أو يرجح الجانب الذى يتعصب له بأسلوب لايبعد من المعقول كثيراً ، ولو روى الخطيب أو غيره خبرا فيه ترجيح الشافعى مثلا على محمد بن الحسن أو غيره من أصحاب الإمام أبى حنيفة لقام وقعد ونفث قلمه ماتمليه عليه قوته الغضبية كما صنع فى رواية الخطيب التى تقدم نقلها عن تعليقة له على تأنيبه المتضمنة لترجيح ربيعة الرأى على أبى حنيفة رحمهما الله فى العلم ، ولـكن قد كشف غطاء رسائله وتعاليقه عن طويته وهى (كل الصيد فى جوف الفرا) فالأمة الإسلامية جمعاء والشريعة كلها ممثلتان فى شخص الإمام أبى حنيفة وأتباعه ، وعلى هذا الأساس فكل مصيبة فى غيرهم مغتفرة ، فالعدول من أئمة الرواية يباح الطعن فيهم ، وأئمة الفقه لابأس بذكر مايدل على غباوتهم والمبتدعة والضعفة إذا انتسبوا للنعمان يجب توثيقهم والمدافعة عنهم بكل ما يمكن ، وعلى هذا الأساس يلزم إدراج كل إمام بنبيل فى قائمة أتباع النعمان ولو بخيط أوهى من بيت العنكبوت ؛ وعلى هـذا الأساس يجب تقديس واحترام كلام النعمان ومشايخه وأتباعه فى أعيان الأمة الإسلامية إلى أقصى مايمكن ، فصبيان صبيان أهل الـكوفة أعلم بكثير من سادات علماء التابعين ، وكلام النعمان فى نافع وغيره مقبول ، وربيعة تلميـذ له وفهّ فى حضرته ، بل لايقوى على مصارعة أبى يوسف ، ومصنفات أئمة الإسلام فى الفقه إنما اقتبست من كتب محمد بن الحسن ، ومحمد بن إدريس لولا اتصاله بمحمد بن الحسن لما راح ولا جاء ، ومذهب أهـل المدينة ومالك لولا مختلطة أسد بن الفرات ما انتشر فى المغرب ، ومذهب أحمـد بن حنبل ما انتشر فى الأرض إلا بالمسائل التى استفادها من كتب محمد وهكذا ، وإن صحت نسبة هذا الخبر إلى الخطيب فلا يؤثر عدم تعيين الـكتاب الذى رواه فيه ، وإنما المهـم فحص رجال سنده ، فـكيف السبيل إليهم وقد تخلص حضرته وتملص من تبعة ذكرهم ، واكتفى بذكر الطرف الأخير (مجاشع بن يوسف) ولم يعرف لنسبة هذا مقالة بين حملة العـلم ، ومع ذلك بحثنا عليه فى كتب الرجال فلم نجد له ذكرا . الثالث قوله (دخل عليه محمد بن الحسن وهو حدث وذلك قبل أن يرحل إليه لسماع الموطأ منه)

يتوقف على إثبات الدليل على أن لمحمد رحلتين لمالك إحداهما وهو حدث (أى صغير) والأخرى بعد ذلك لسماع الموطأ منه ولا سبيل إلى ذلك ، ويقال على فرض صحة رحلته وهو حدث يلزم أن يكون ذلك فى حياة شيخه الأكبر أبى حنيفة وهو باطل وإن كانت رحلته فى أيام شيخه الأصغر أبى يوسف ، فهو يومئذ رجل لايقل عن عشرين سنة لاحدث وهى الرحلة المعروفة الواحدة التى لازم فيها مالكا ثلاث سنين على مقتضى تاريخ ولادته سنة اثنتين وثلاثين ومائة ووفاةأبى حنيفة سنة خمسين ومائة .
الرابع يدل على افتعال هذه الرواية تضارب معانى كلامها ، فالحدث كيف يعرفه جميع الحاضرين فى مجلس مالك ومالك نفسه من أول دخول ورؤية وهذا أمر بعيد فى العادة وذلك ظاهر فى تمام الكلام (ثم نهض قالوا هذا محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة . فقال مالك محمد بن الحسن كيف يكذب وقد ذكر أنه من أهل المدينة قالوا إنما قال من أهل هذه وأشار إلى الأرض قال هذا أشد علىّ من ذاك)
الخامس لو صح هذا الخبر لبطل صحة رحلته إلى مالك وأخذه عنه الموطأ وملازمته له ثلاث سنين ، لأن من كان بهذا الذكاء المفرط وهو صغير كيف يحتاج وهو كبير فيرحل إلى من هو دونه ، ولا يقال إنما رحل إليه لأخذ الرواية فقط لأن هذا غير صحيح لأنه غير محتاج لها لأنه فى ثروة عظيمة من أئمة الرواية بالعراق ، فعنده مايغنيه عن مالك وأقربهم إليه استفادة فيها شيخه الثانى أبو يوسف السادس يسلم سؤال محمد المذكور لمالك ، ولكنه وقع فى المدة التى لازمه فيها مجردا عن تلك الزوائد الملصقة به ، ولكن لايلزم من عجز المجتهد عن جواب مسألة أومسائل ترجيح السائل عليه بتلك المسألة ، ولا من إجابة السائل عن سؤاله تفوقه على المسئول مطلقاً
السابع قد تكلم الفقهاء المالكية فى هذه المسألة عند قول العلامة خليل فى باب الغسل فى تعداد موانع الجنابة (ودخول مسجد ولو مجتازا) فقال العلامة المواق فى شرحه مانصه : وانظر عكس هذا إذا لم يجد الجنب ماء إلا فى المسجد ، سئل مالك عن هذه المسألة فسكت البرزلى عن ابن قداح إن ضاق الوقت والدلو بالمسجد فليتيمم الجنب ويدخل لأخذه اه . وقال العلامة البنانى محشى عبدالباقى الزرقانى واعلم أن الجنب الذى لم يجد الماء إلا فى المسجد ، قال ابن عرفة لا نص فيه ، وأخذ بعض المتأخرين وأظنه المازرى بدخوله لأنه مضطر ، وسئل عنها مالك فقال لا ، فأعيد

عليه ، فقال للسائل وهو محمد بن الحسن : ماتقول أنت ؟ فقال يتيمم ويدخل لأخذ الماء فلم ينكره اه . قلت البنانى قال السائل هو محمد بن الحسن ، ولم يعز ذلك إلى أى كتاب ، فمن الجائز أن يكون هو السائل ، ومن الجائز أن يكون غيره ، ولم يذكر أيضاً تلك الزوائد الملصقة فى السؤال ، وعلى كل حال ظهر من تفصيل تحقيق ابن قداح الذى نقله المواق أن الجواب بالدخول مطلقا ليس بسديد .

تلونه فى مناظرة الإمام الشافعى لمحمد فى المفاضلة بين الإمامين ومناقشته بإطناب

ذكر حضرته هنا فى بلوغ أمانيه فى صفحة ١٢ شيئاً معمى مبتوراً من مناظرة الإمام الشافعى لمحمد بن الحسن فى المفاضلة بين الإمامين أبى حنيفة ومالك وظهور الشافعى فيها على محمد ، وشرع يفسر ماذكره بما يوافق هواه من رواية ابن عبد البر فى الانتقاء ، وقد حذف منها مايخالف هواه ، ثم قفز إلى صفحة ٢٦ و ٢٧ منها ، فذكر أيضا شيئاً منها بلون آخر ، ثم عقبه بتفسير من تفسيراته العجيبة ، ثم قفز أيضا إلى صفحة ٣٤ و ٣٥ فتلون فيها ماشاء الله وأنحى على الخطيب ، وأخيرا كانت خاتمة هذه المناظرة القصيرة التى فرقها فى أماكن من رسالته أن حكم على نفسه ، وساق حجة عليه من حيث يشعر أولايشعر كل هذا التخبط يرتكبه لغاية واحدة وهى الغلو إلى أقصى درجة فى التعصب للامام أبى حنيفة رضى الله عنه وصاحبه محمد رحمه الله ، فرأيهما عنده لايقبل الخطأ بحال ، وضد ذلك فى الإمامين مالك والشافعى رضى الله عنهما . ونحن نجمع أطراف كلامه كله فى هذا الموضوع ليظهر للقارىء اللبيب تلبيسه ، ثم نتكلم عليه تفصيلا وهذا نصه : قال حضرته فى صفحة ١٢ : (وروى أبو إسماعيل الهروى فى ذم الكلام بسنده إلى الشافعى كأنه سمع محمد بن الحسن يقول رأيت مالكا وسألته عن أشياء ، فما كان يحل له أن يفتى ، ثم ذكر ماجرى بين الشافعى ومحمد بن الحسن من الأخذ والرد فى ذلك على زعمه ، ولفظ ابن عبد البر فى الانتقاء أن محمد بن الحسن قال : ما كان على صاحبكم أن يتكلم وما كان لصاحبنا أن يسكت ، يريد أن مالكا لم يكن متعيناً للافتاء بحيث يجب عليه أن يفتى فى وقت خاص لوجود علماء فى طبقته وفيهم من هو أعلى كعبا منه فى ذلك الوقت . وأما أبو حنيفة فلم يكن فى عهده من هو أكفأ منه فى الفتيا ، وأيقظ منه فى الفقه حتى تعين للافتاء

ووجب عليه أن يفيق ، وفى صفحة ٢٦ و ٢٧ . وأما مارواه الخطيب أيضا فى ترجمة محمد بن الحسن فى (ج ٢ ص ١٧٧) من أن الشافعى ناظر محمد بن الحسن وعليه ثياب رقاق ، فجعل تنتفخ أوداجه ويصيح حتى لم يبق له زر الا انقطع اه فمتنه يغنى عن الكلام فى رجال سنده ، أليس من المستحيل فى جارى العادة انقطاع جميع أزرار الثياب برفع الصوت من لابسها وبالصياح منه ، بل هو شأن النوادب إذا لطمن صدورهن ومزقن ثيابهن ، وهذا يدل على أن واضع هذه الحكاية استعجل فى الوضع ليرفع من شأن الشافعى ، فنطق بما يكذبه كل سامع على أن من المروى عن الشافعى بطرق صحيحة كما أسلفنا ذكر بعضها أنه لم ير من لا يتغير حينما يسأل عن مسألة فيها نظر سوى الإمام محمد بن الحسن ، فكيف يصح هذا منه مع ذاك ؟ وأين لفظ ابن عبد البر فى الانتقاء (ص ٢٤) من هذا حيث قال حدثنا خلف بن قاسم ، قال نا الحسن بن رشيق ، قال نا محمد بن الربيع بن سليمان ومحمد بن سفيان بن سعيد قالا نا يونس بن عبد الأعلى قال قال لى الشافعى ذاكرت محمد بن الحسن يوماً فدار بينى وبينه كلام واختلاف حتى جعلت أنظر إلى أوداجه تدر وتنقطع أزراره ، فكان فيما قلت له يومئذ نشدتك بالله ، هل تعلم أن صاحبنا يعنى مالكا كان عالما بكتاب الله ؟ قال اللهم نعم ، قلت : وعالما باختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم نعم اه . ولاغبار على هذه الرواية ، لأن العالم كثيرا مايرفع صوته على تلميذه إذا رآه يتباطأ فى فهم مايلقيه عليه . وفى صفحة ٣٤ و ٣٥ مانصه : ولا بأس بالإشارة هنا إلى مايتحاكونه من حديث كأنه جرى بين محمد بن الحسن والشافعى فى المفاضلة بين أبي حنيفة ومالك ، وقد رواه ابن عبد البر فى الانتقاء على لفظين من طريقين ، ورواه أبو إسحاق الشيرازى فى طبقات الفقهاء على لفظ آخر ، وأبو اسماعيل الهروى فى ذم الكلام على لفظ رابع ، وابن الجوزى فى مناقب أحمد على لفظ خامس ، ومع كل هذه الاضطرابات فى رواية حادثة واحدة زاد الخطيب فى الطين بلة ، وساق الخبر بلفظ أفظع من ألفاظهم فى تاريخه مع أنه يزعم أنه رواية يونس بن عبد الأعلى ، فاذا قارنت قول الخطيب (٢ — ١٧٧) مع رواية ابن عبد البر وقد سبقت فى (ص ٢٧) وكلاهما من طريق يونس بن عبد الأعلى تجد تصرف الخطيب الشائن وتغييره لنص الرواية ، ماثلين أمامك غير قابلين للستر وإن زاد فى آخر الرواية لفظ (أو ماهذا

معناه) ليتسنى له التملص من تبعة تغيير النص فاذا انتبه إليه أحدهم وظهر للناس أن لفظ الخطيب يخالف لفظ ابن عبد البر فى الرواية عن يونس بن عبد الأعلى . قال الخطيب : لالوم علىّ فى هـذا التحريف لأنى نقلت الحكاية بالمعنى ، فربما أكون غلطت فى بعض ألفاظها ، أما رأيت قولى فى آخر الحكاية (أو ماهذا معناه) هكذا أمانة الخطيب فى نقل النصوص ، نسأل الله السلامة . ولا يخفى أن محمد بن الحسن أفنى عمره فى فقه أبى حنيفة ، وسمع الحديث من مالك ولازمه ثلاث سنين فى حـين أن الشافعى إنما لازم مالك بن أنس ثمانية أشهر فقط على ما يقال ، فليس من المعقول أن ينال محمد بن الحسن من أبى حنيفة ومالك نيلا لايتفق مع ما لهما من المنزلة عنـده فى كتبه المتواترة عنـه ، ورواية أبى عاصم محمد بن أحمد العامرى فى المبسوط تنافى تلك الروايات كلها كما نقله مسعود بن شيبة فى كتاب التعليم ، وها هو نص رواية العامرى (إن الشافعى سأل محمدا : أيما أعلم مالك أو أبو حنيفة؟ فقال محمد : بماذا ؟ قال بكتاب الله ؟ قال أبو حنيفة : فقال من أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسـلم ؟ فقال : أبو حنيفة أعلم بالمعانى ، ومالك أهدى للألفاظ . فقال : من أعـــلم بأقاويل الصحابة ؟ فأمر محمد بإحضار كتاب اختلاف الصحابة الذى صنفه أبو حنيفة) إلى آخر ماذكره العامرى ، وهذا هو الموافق لما كان عليه محمد بن الحسن من إجلال أبى حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى والله أعـــلم اهـ كلامه . قلت لم يذكر فى صدر كلامه رواية الهروى بجميع ألفاظها بل اقتصر على مايوافق هواه منها وهو : وروى أبو إسماعيل الهروى فى ذم الكلام بسنده إلى الشافعى كأنه سمع محمد بن الحسن يقول : رأيت مالكا وسألته عن أشياء فما كان يحل له أن يفتى ودل باقى كلامه عليها ؛ على أن المحذوف منها تدليساً موافق تمام الموافقة لرواية ابن عبد البر التى بعدها وهو ثم ذكر (أى الهروى) ما جرى بين الشافعى وبين محمد بن الحسن من الأخذ والرد فى ذلك على زعمه ، فتملصه من ذكر تعيين ألفاظ المناظرة بينهما فى رواية الهروى هنا واكتفاؤه بقوله : ثم ذكر ماجرى بينهما من الأخذ والرد على زعمه غش وجـدنا حضرته فى آخر تأنيبه فى ترجمة محمد صفحة ١٨١ و ١٨٢ قد ساعدنا على اكتشافه ، فذكر رواية الهروى فى ذم الكلام كلها ، وإذا هى فى غاية الوضوح موافقة لرواية ابن عبدالبر تماما فى ظهور الشافعى فى هذه المناظرة على محمد ، ووجدنا قوله هنا فى بلوغ أمانيه

(كأنه سمع محمد بن الحسن يقول) بصيغة الشك ليس فى الرواية ، فعلمنا أنه دس من حضرته ، فنحمد الله على ماأولانا ، ونشكر حضرته على هذه الحجة التى قدمها لنا ، وقد ساق أيضا عقب رواية الهروى فى تأنيبه فى صفحة ١٨٢ رواية ابن الجوزى فى مناقب أحمد إلى الشافعى من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، ورواية الهروى من طريق الربيع بن سليمان ، وهى أيضاً مطابقة لرواية الهروى وابن عبدالبر ، ثم عقب هذه أيضاً بكلام الشيخ أبى إسحاق الشيرازى فى طبقات الفقهاء فى المناظرة المذكورة ، وهو أيضا مطابق لرواية المذكورين ونصه فى تأنيبه (ولفظ أبى إسحاق الشيرازى فى طبقات الفقهاء (ص ٤٢) (بدون سـند) قال الشافعى الخ) وهنا فى بلوغ أمانيه قال : (ورواه أبو إسحاق الشيرازى فى طبقات الفقهاء) ، فصرح فى تأنيبه بأن الشيخ أبا إسحاق ذكرها بدون سند ، وفى بلوغ أمانيه قال إنه رواها وهل هذا إلا جمع بين المتناقضين ، وكذلك دلس حضرته فى رواية ابن عبـد البر فى الانتقاء . قال ولفظ ابن عبد البر فى الانتقاء أن محمد بن الحسن قال : (ما كان على صاحبكم أن يتكلم وما كان لصاحبنا أن يسكت) وقف هنا على القـدر الذى يوافق هواه ، وتمام رواية ابن عبد البر هذه هكذا ، قال : (أى الشافعى مجيباً لمحمد ابن الحسن) فغضبت وقلت : نشدتك الله من كان أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك أو أبو حنيفة ؟ قال مالك لـكن صاحبنا أقيس ، فقلت نعم ، ومالك أعلم بكتاب الله تعالى وناسخه ومنسوخه وسنة رسوله صلى الله عليه وسـلم من أبى حنيفة فمن كان أعلم بكتاب الله وسنة رسوله كان أولى بالكلام اهـ . رواية الحافظ ابن عبد البر بتمامها ، ثم شرع حضرته يفسر غشـه المفضوح منها بقوله : يريد أن مالكا لم يكن متعيناً للافتاء إلى آخر هرائه الذى سقناه كله أداء لأمانة العلم ، ثم جاء إلى البحث الثانى فزعم أن مارواه الخطيب من أن الشافعى ناظر محمد بن الحسن وعليـه ثياب رقاق فجعل تنتفخ أوداجه ويصيح حتى لم يبق له زر إلا انقطع اهـ) متنه يغنى عن الكلام فى رجال سنده وقال : أليس من المستحيل فى جارى العادة انقطاع جميع أزرار الثياب برفع الصوت من لابسها وبالصياح منه ، واسترسل قلمه إلى أن ساق حجة عليه أبطل بها جميع ماقاله فى رواية الخطيب فقال (وأين لفظ ابن عبد البر فى الانتقاء (ص ٢٤) وقد تقدم سوقها وهى مطابقة لرواية الخطيب وبمقابلة ألفاظهما

يظهر ذلك للقارئ . قال الخطيب : (عليه ثياب رقاق فجعل تنتفخ أوداجه ويصيح حتى لم يبق له زر إلا انقطع اهـ) وقال ابن عبدالبر : (فدار بيني وبينه كلام واختلاف حتى جعلت أنظر إلى أوداجه تدر وتنقطع أزراره) اهـ فقوله : دار بيني وبينه كلام واختلاف هو الصياح الذى ترتب على المناظرة فى كلام الخطيب ، ومعلوم عند كل من يفهم أن الاختلاف فى المحاورة الكلامية يستلزم الصياح ، ولابد من الجانبين معا أومن أحدهما ، وعليه فأى فرق بين جعل تنتفخ أوداجه ويصيح حتى لم يبق له زر إلا انقطع وبين حتى جعلت أنظر إلى أوداجه تدر وتنقطع أزراره فى المعنى ، فالاستحالة التى زعمها فى رواية الخطيب بسبب انقطاع جميع أزرار الثياب عادة إنما تتم لو كان محمد بن الحسن ضربا من الرجال أما وهو ضخم البدن فلا والصياح ليس خاصا بالنوادب ، ومحمد رحمه الله لم يلطم صدره ، ولم يقطع أزراريره بنفسه اختيارا ، وإنما قطعها الانتفاخ الذى نشأ عن سورة الغضب ، وهو غير منكور فى الناس وقت الغضب وعليه فقوله : (بل هو شأن النوادب إذا لطمن صدورهن ومزقن ثيابهن) ساقط وكذلك قوله (وهذا يدل على أن واضع هـذه الحكاية استعجل فى الوضع ليرفع من شأن الشافعى ، فنطق بما يكذبه كل سامع . وأما قول حضرته معبرا بصيغة الترقى فى الجواب ، على أن من المروى عن الشافعى بطرق صحيحة كما أسلفنا ذكر بعضها أنه لم ير من لايتغير حين يسأل عن مسألة فيها نظر سوى الإمام محمد بن الحسن فكيف يصح هذا منه مع ذاك) فغير صحيح ، فليس فى هـذا المعنى المدعى طريق واحد صحيح يستطيع حضرته إثباته فضلا عن طرق كثيرة صحيحة ، ولم يتقدم له شىء منها قبل هـذا الموضع ، وإنما قال عن الشافعى فى آخر صفحة ٥٥ منها إنه ماسأل أحداً عن مسألة إلا تبين له تغير وجهه إلا محمد بن الحسن بدون إسناد تحت (بعض كلمات أهل العلم فى الثناء على محمد بن الحسن) ثم شرع حضرته يفسر رواية ابن عبد البر بتفسيراته المعروفة فقال : (ولا غبار على هذه الرواية لأن العالم كثيراً مايرفع صوته على تلميذه إذا رآه يتباطأ فى فهم ما يلقيه عليه) ثم ثرثر بمثل ساقه عن أبى يوسف مع الرشيد ثم وقع فى الخطيب وبعض رجال إسناده ، وقال إن روايته مخالفة للروايات الصحيحة ، ثم ادعى بعد ذلك أن كل مايذكر فيه مناظرة الشافعى لمحمد بن الحسن مختلق ثم قال : (وقد روى عن الشافعى بأسانيد صحيحة ثناء بالغ

فى حق محمد بن الحسن مدون فى تاريخ الخطيب ، وكتاب ابن أبي العوام ، وكتاب الصيمرى ، وتهذيب النووى ، ومؤلفات الذهبى وغيرها ، فضلا عما فى كتاب الكردرى فنستغنى عن سرد تلك الروايات هنا لشهرتها) ثم كر يمضغ ماسئم القراء من كثرة تكراره له فى رسائله وهى الدعوى التى تفرد بها وهى أن الشافعى لم يعرف الفقه حتى اتصل بمحمد ، ولم يصنف كتبه إلا على ضوء كتبه . قوله لأن العالم كثيراً مايرفع صوته على تلميذه إذا رآه يتباطأ فى فهم مايلقيه عليه اعتراف منه بالمناظرة بينهما من حيث يدرى أولا يدرى، واعتراف منه أيضاً بالصياح الذى أنكره فى رواية الخطيب وتناقض منه فى كلامه وما أشد سرعة تناقضه ، والعالم البحر فى العلم يمكنه إفهام تلميذه بأدنى أسلوب من أساليب بحر علمه فى هدوء وتؤدة بدون أن تثور فيه سورة الغضب فيرتكب الصخب الذى يستعين به مزجى البضاعة فى العلم ليستر به نقصه ، والمناظرة العلمية مثل المعركة الحربية ، فكما أن كثرة الصياح فى الحرب من علامات الفشل والخور غالباً ، كذلك الصياح فى المحاورات العلمية ، وقد قال حضرته قبل هذا الاعتراف بالصياح بأسطر قليلة (على أن من المروى عن الشافعى بطرق صحيحة كما أسلفنا ذكر بعضها أنه لم ير من لايتغير حينما يسأل عن مسألة فيها نظر سوى محمد ابن الحسن) وقال أيضاً قبل هذا الموضع بعشر صفحات من الرسالة نفسها (بلوغ أمانيه) إنه لايعلم بين أئمة العلم من كان يصبر صبر محمد بن الحسن فى تعليم تلاميذه) فنلفت نظر القراء إلى كثرة تناقض حضرة البحاثة الواسع الاطلاع فى رسالة صغيرة ، فزعم أن محمدا الأستاذ الكبير صاح على تلميذه الشافعى ، وعلل ذلك بتعليل عليل لطخ به جميع العلماء بكثرة رفع أصواتهم على جميع تلاميذهم المتباطئين فى فهم مايلقونه عليهم ، والحقيقة التى يعرفها ويسلمها جميع الناس والحنفية وقرره فضلاؤهم كشاه ولى الله الدهلوى أن الشافعى رضى الله عنه أعلم بكثير من محمد رحمه الله ، وأنه ظهر عليه فى المناظرة فى هذه المسألة ، كما ظهر عليه أيضاً فى المناظرة فى الشاهد واليمين وغيرهما ، فصياح محمد رحمه الله على الحبر القرشى لا مبرر له إلا العجز ، وقوله بعد ذلك إن رواية الخطيب مخالفة للروايات الصحيحة اعتراف منه أيضا بصحة جميع الروايات فى مناظرة الشافعى لمحمد فى المفاضلة بين الإمامين وغلبته له فيها ، ودعواه مخالفة رواية الخطيب للروايات الصحيحة قد أبطلناها فيما تقدم ، وقوله بعد ذلك ،

وكل مايذكر فيه مناظرة الشافعى لمحمد بن الحسن مختلق تناقض ومكابرة ، ولو كان من الذين يبحثون فينصفون ويصدقون فى بحثهم لنقل تلك الروايات كلها بحذافيرها ثم بحثها رواية رواية من حيث اتصالها وانقطاعها ، وأحوال رواتها واحدا واحدا ثم ألفاظها إن كانت مضطربة كما زعم لفظة لفظة ، ثم قارن بينها رواية رواية على طريق أئمة النقد من المحدثين ، فيبرهن بذلك للقراء حينئذ على أنه بحاثة بحق . أما مادام يقذف بالكلام والدعاوى العريضة ، ويختلس من الكلام المربوط بعضه ببعض مايوافق هواه ، ولايؤدى أمانة نقل العلم عن الناس كما هى ، ويشير إلى الكلام الذى لا يريده رمزاً يحوج الناس إلى البحث عن أصله ، ويقدم رأيه وتفسيره للقراء وإن كان مخالفاً للمعقول عند الناس قبل أن يطلبوه منه ، فهو يبرهن بهـذا كله على أنه متسور على هذا الفن وقوله : (وقد روى عن الشافعى بأسانيـــد صحيحة ثناء بالغ فى حق محمد بن الحسن مدون فى تاريخ الخطيب ، وكتاب ابن أبى العوام ، وكتاب الصيمرى ، وتهذيب النووى ، ومؤلفات الذهبى وغيرها ، فضـلا عما فى كتاب الـكردرى ، فنستغنى عن سرد تلك الروايات هنا لشهرتها) لايمنع صحة المناظرة بينهما ولايدفعها فالتلمذة والثناء البالغ المزعومان لايستلزمان نفيها لاعادة ولاعقلا ، فلامانع من كون الإمام الشافعى أثنى على محمد بن الحسن مع ظهوره عليه فى هـذه المناظرة وفى غيرها ، وظهوره عليــه فى المناظرة لا يستلزم سلب محاسن محمد كلها عنه ، والكاملون نظرهم إلى محاسن الأعمال ، والناقصون نظرهم مقصور على معايب الرجال ، والشافعى رحمه الله من كمل الرجال ، وقد جمع الله له زيادة على شرف القرشية العلم والأدب والتواضع ، فثناؤه على محمد بن الحسن غير مستغرب ، وقد أثنى على من هو أجل تلامذته ، وأجل من محمد بن الحسن أحمـد بن حنبل ثناء بليغا ، وقد دمس حضرته تعظيم محمد بن الحسن للشافعى مع أنه أثبت من ثنائه على محمد لأنه بغيضـه ، وحينئذ فقوله روى عن الشافعى بأسانيد صحيحة ثناء بالغ على محمد بن الحسن الخ مدفوع من وجوه الأول ليس فيمن ذكرهم من هو من أهـل الرواية والأسانيد إلا الخطيب والنووى والذهبى . الثانى كيف قبـل رواية الخطيب وهو ساقط العدالة عند حضرته بل رماه بالعظائم ، وقال: جميع المؤلفات المنسوبة إليه إنما هى مؤلفات الحافظ الصورى سرقها منه ، فـكيف يقبل روايته بعد هذا كله . الثالث كيف

اعتمد صحة مارواه الخطيب فى ثناء الشافعى على محمد بدون بحث عن رجال سنده
الرابع على تسليم صحة رواية الخطيب الثناء المذكور باسناد أو أسانيـد ماهو ذلك
الثناء البالغ (أى كيفيته) . الخامس : يقال أيضا من الأسئلة ماقيل فى رواية الخطيب
فى بقية الذين سردهم ؛ على أن ابن أبى العوام مجهول متعصب ، وليس أيضا من أهل
الرواية وقد تقدم مايتعلق به ، والـكردرى مثله والصيمرى من الفقهاء . السادس
يدل على أنه ليس فى هذا الثناء البالغ أسانيد صحيحة كثيرة تماصه من ذكرها هنا
فى بلوغ الأمانى الذى هو موضوع فى مناقب الإمام محمد والمناقب يطلب فيها الإطناب
فكان الواجب عليه استقصاء تلك الأسانيد كلها فيها لإشادتها بمناقب محمد ولأنه محلها
الذى يجب أن تساق فيه برمتها ، فما كفى حضرته إظهار التعاظم فى دعوى جوفاء ،
وهى قوله : (فنستغنى عن سرد تلك الروايات هنا) حتى زاد عليها أخرى أجوف منها
بقوله : (لشهرتها) إلا أتحفت القراء ببعض تلك الروايات الصحيحة الشهيرة فى ذلك
الثناء البالغ ، فهم غير مستغنين عن ذلك ، ولا سيما فى هذا المحل الذى هو مناقب
الإمام محمد . السابع قوله فضـلا عما فى كتاب الـكردرى يقتضى أن فى كتاب
المذكور روايات أخرى كثيرة أيضاً صحيحة غير التى رواها أولئك المذكورون وهى
دعوى أخرى أيضا . الثامن إن صح ثناء الشافعى على محمد ونقله المذكورون وغيرهم
من العلماء فإنما يدور على كلام واحد ، وقد نقله الحنفية فى ترجمة محمد عن الشافعى
بصيغة عن ، وهو : وعن الشافعى أنه قال: أخذت من محمد وقر بعير من علم ، ومارأيت
رجلا سمينا أخف روحا منـه ، وقد قدمنا ذكره ، وإنما اضطررنا لتكراره كثرة
ترنمه بهذه الجعاجع التى لاتروج إلا على البسطاء ، ولو وجد الفقهاء الحنفية شيئا من
ثناء الشافعى على محمد غير هـذا ماسبقهم إليه ، لاسيما العلامتان المحدثان على القارىء
وعبد الحى اللـكنوى ، جاء إلى الموضع الثالث من تمـام بحث هذه المناظرة فقال
(ولا بأس بالإشارة هنا إلى مايتحا كونه من حديث كأنه جرى بين محمد بن الحسن
والشافعى فى المفاضلة بين أبى حنيفة ومالك) ليتأمل القارىء غطرسة حضرته فى قوله
إلى مايتحا كونه من حديث كأنه جرى فلا بأس أن يشير إليه ، تلونه فى فاتحة هذا
الموضع دفع الروايات الثابتة فى ظهور الشافعى على محمد رحمهما الله فى هـذه المناظرة
بإظهار العظمة فى أن هذا البحث لايستحق الاهتمام به ، ومع ذلك لابأس أن يتنزل

حضرته فيشير إليه ، ومجرد الإشارة إلى إبطاله كافية منه لأنه قد حاز ثقة القراء وإعجابهم باطلاعه ، ومن المعلوم عند أهل العلم أن رواية الحديث بالمعنى جائزة ؛ وعليه فالخبر مهما كثرت طرقه ، وتعددت ألفاظه إذا اتحد معناه ، فقبوله عند جمهور علماء الإسلام محل اتفاق ، وهذه الصحاح والمسانيد والمعاجم مملوءة بذلك ، وعليه فقول حضرته وقد رواه ابن عبد البر فى الانتقاء على لفظين من طريقين يوهم أن الطريقين مختلفتان وليس كذلك بل هما متحدتان معنى مع روايات الخطيب والهروى وابن الجوزى وكلام الشيخ أبى إسحاق الشيرازى فى طبقات الفقهاء ، وألفاظ الجميع أيضا متقاربة ، وبمراجعة القارئ الانتقاء لابن عبد البر ، وترجمة محمد بن الحسن فى آخر التأنيب ، ورواية الخطيب من بلوغ الأمانى مع مقابلة بعضها ببعض يظهر له ذلك ، ومن المعلوم أيضا أن الطريقين فى الخبر الواحد أقوى من الطريق الواحد ، وهكذا كلما كثرت الطرق ازداد الخبر قوة ، وليس هناك روايات وطرق تعارض هذه الروايات ، والطرق التى أثبتت ظهور الشافعى على محمد فى هذه المناظرة ، وما نقله حضرته عن العامرى فى مبسوطه كلام ظاهر الافتعال ، والتعصب ليس فيه رواية ولا إسناد ، وقد دلس به على البسطاء بقوله : (ورواية أبى عاصم محمد بن أحمد العامرى تنافى تلك الروايات كلها) وسأتكلم عليه فى محله بإسهاب .

لون آخر من تخليط حضرته واضطرابه فى هذه المناظرة

قد كتب حضرته تعليقة على طريقى ابن عبد البر فى الانتقاء قبل رسالته بلوغ الأمانى بسنين نصها (١ ـ هذه القصة تروى بألفاظ مختلفة جد الاختلاف ، وعلى معان متباعدة كل التباعد ، وأقربها إلى الصحة صدر هذه الرواية وآخر الرواية الأخرى ، ومن نظر إلى مايخرجه ابن مت فى ذم الكلام ، وإلى لفظ الشيرازى فى طبقات الفقهاء ، وإلى مايذكره أبوعاصم محمد بن أحمد العامرى فى المبسوط الكبير وغيرها يرى البون الشاسع ، إما على طرفى نقيض أوشىء من الاعتدال ، ولم يكن من شأن محمد بن الحسن بخس حق شيخه فى الموطأ ، ولا نكران فضل من به تخرج ، وما حوت كتبه هو ظاهر الرواية فى المذهب ، وكتابه فى الاحتجاج على أهل المدينة معروف ، وإنما آفة هذه الروايات المضطربة عن قصة واحدة هى أهواء رواتها ، والمخلص من ذلك النظر فى الأسانيد والمقارنة بينها وضرب مايروى بغير إسناد عرض

الحائط ، ولبيان دخائل الروايات هذه موضع آخر اهـ) أقول : هل يستطيع القارئ اللبيب أن يخرج من هذه التعليقة بنتيجة مفهومة صدرها بدعويين عريضتين ، وهما اختلاف ألفاظ هـذه الروايات جد الاختلاف وتباعد معانيها كل التباعد ، ثم شرع قبل أن يفك معماها ، ويوضح مبهمها يرجح باجتهاده من تلك الألفاظ المختلفة جد الاختلاف المتباعدة المعانى كل التباعد على زعمه ما يوافق هواه ، فقال وأقربها إلى الصحة صدر هـــذه الرواية وآخر الرواية الأخرى ، ثم رجع إلى التخليط فقال (ومن نظر إلى ما يخرجـه ابن مت فى ذم الـكلام ، وإلى لفظ الشيرازى فى طبقات الفقهاء ، وإلى مايذكره أبو عاصم العامرى فى المبسوط الـكبير وغيرها يرى البون الشاسع ، إما على طرفى نقيض أوشىء من الاعتـدال) وقد نظرنا رواية ابن مت ولفظ الشيرازى ، ورواية ابن الجوزى ، وروايتى ابن عبد البر ، ورواية الخطيب فى ترجمة محمد بن الحسن من آخر تأنيبه فوجدناها بحمد الله متفقة متحدة واضحة ، وكلام العامرى وحده مخالف لها ، وقد اعتدل حضرته هنا فى كلام العامرى فلم يدع أنه رواية قال : (وإلى مايذكره أبوعاصم العامرى) كما اعتدل فيه أيضاً فى آخر تأنيبه فى ترجمة محمد بعد سوقه الروايات كلها تامة . قال حضرته فى دفعها معبرا بصيغة الترجى (ولعل الصواب فى الأمر هو ما حكاه القاضى أبو عاصم محمد بن أحمـــد العامرى فى مبسوطه حيث قال الخ) وسأناقشه فيه ، وبهذا تحقق للقراء جلية هـذه المناظرة وسلوك الروايات كلها فى منهج الاعتدال ، ثم انتقل إلى مدح محمد بكونه لايبخس حق شيخه فى الموطأ ، ولا ينكر فضل من به تخرج ، وأن ماحوت كتبه هو ظاهر الرواية فى المذهب وكتابه فى الاحتجاج على أهل المدينة معروف ، وهـذا كله كلام أجنبى عن موضوع قصة المناظرة مقصوده منه استحالة مغلوبية محمد فى هذه المناظرة ، لأن مغلوبيته فى فهمه تستلزم طعن محمد فى مقام شيخه أبى حنيفة رحمه الله فقد ظهر جليا لـكل قارئ أنه لم يفند خبر قصة المناظرة بطريق أهل الفن وإنما طعن فيها لـكونها تخالف رأى محمد الذى لايقبل الخطأ (حبـك الشىء يعمى ويصم) ثم رجع يخبر القراء عن سر هـذه الروايات المضطربة وماهو الدواء الحاسم لمرضها فقال (وإنما آفة هذه الروايات المضطربة عن قصة واحدة هى أهواء رواتها ، والمخلص من ذلك النظر فى الأسانيد والمقارنة بينها وضرب مايروى بغير إسناد عرض الحائط)

وهذه دعوى ثالثة فى هذه التعليقة (أرسلها العراك ولم يذدها) ادعى أن آفة هـذه الروايات المضطربة هى أهواء رواتها ولم يبرهن على ذلك كما لم يبرهن على سابقتيها بل كع وشرع ينصح القراء بقوله : والمخلص لـكم مما ادعيته النظر فى الأسانيـد والمقارنة بينها ، وضرب مايروى بغير إسناد عرض الحائط ، وما كل قارئ يستطيع النظر والمقارنة فى ذلك ، فلم يكلف القراء شططا فيما يجب عليه هو دونهـم ، ولم يرهقهـم بالبحث عن تصحيـح دعاويه وهو الواسع الاطلاع ؟ وكأنه شعر بأن القراء لايصدقون هـذه الجعجعة فأرضاهم بحوالة الإبهام التى اعتاد تقديمها للقراء بقوله : (ولبيان دخائل هذه الروايات موضع آخر) فأين هذا الموضع الذى بين فيه دخائل هذه الروايات ؟ ولـكن قد علمنا أنها طريق معروفة مسلوكة من قبل يسدّ بها الفراغ فيقال قد بسطنا هذه المسألة فى غير هـذا الموضع ، ولتحقيق هذه المسألة موضع آخر ، ولبيان دخائل هـذه الروايات موضع آخر ، وليس هناك تحقيق ولا موضع آخر .

الرجوع إلى إتمام سوق كلامه فى روايات العلماء لهذه المناظرة

قال حضرته : (ورواه أبو إسحاق الشـيرازى فى طبقات الفقهاء على لفظ وأبو إسماعيل الهروى فى ذم الـكلام على لفظ رابع ، وابن الجوزى فى مناقب أحمد على لفظ خامس اه) تقـدم أن الشيخ أبا إسحاق لم يروه بسند كما حققه حضرته فى آخر تأنيبه فى ترجمة محمد ، وتقدم أيضاً أن ألفاظ هـذه الروايات كلها متقاربة وليست مختلفة كثيرا ، ولقد أتعبنا حضرته فى ترقيع كلامه ، ادعى فيما سبق أن روايات هذه القصة مختلقة مخالفة للروايات الصحيحة ، والمختلق عند أهل الحديث المـكذوب والموضوع ، فالقصة على هـذا لا أصل لها ، واعترف فى تعليقة الانتقاء بصحة بعضها على زعمه لموافقته هواه ، فقال كما تقدم وأقربها إلى الصحة صدر هذه الرواية وأخر الرواية الأخرى ، ثم رجع فى آخرها فقال للقراء المخلص لـكم من ذلك النظر فى الأسانيد والمقارنة بينها ، وضرب ما يروى بغير إسناد عرض الحائط ، وكيف يسوغ النظر والمقارنة فى الأباطيل المـكذوبة ؟ واضطرب فى ترجمة محمد فى آخر تأنيبه فى صفحة ١٨٢ و ١٨٣ فى كلام كثير ذكره عقب فراغه من سوق الروايات كلها تامة ادعى اضطرابها فى أوله ، ودفعها فى وسطه بكلام أجنبى عن فن الرواية من

فهمه ، وختمه بقوله ولعـــل الصواب فى الأمر هو ما حكاه القاضى العامرى فى مبسوطه الخ ، وعقب على كلام العامرى بما يكثر الترنم به من فهمه ، وإلى القراء نص كلامه برمته قال : (فانظر يارعاك الله كيف اضطربت الرواة فى حكاية واحدة هذا الاضطراب ؟ فهل يتصور ممن لايبيح الإفتاء لشخص أن يجعله أعلم من الآخرين وليس هذا المقام يتسع للكلام فى رجال تلك الأسانيد ، ثم ملازمة الشافعى لمالك إلى وفاته لم ترو إلا فى خبر منكر ذكرناه فى (إحقاق الحق) والمعروف أنه صحبه إلى أن أتم سماع الموطإ منه فى ثمانية أشهر . وأما محمد بن الحسن فقد لازم مالكا ما يزيد على ثلاث سنين ، فلا يتصور أن يسأل محمد بن الحسن عن الشافعى مبلغ علم أبى حنيفة ومالك كما وقع فى رواية الشـيرازى ، لأن أبا حنيفة لم يدركه الشافعى حتى يتحاكم فى علمه إليه ، وكذلك لم يلازم مالكا أكثر من محمد بن الحسن ، فالمفاضلة بين الإمامين بصيغة (صاحبنا) و (صاحبكم) والحالة هذه غير مستساغة ، ولعل الصواب فى الأمر هو ما حكاه القاضى أبوعاصم محمد بن أحمـد العامرى فى مبسوطه حيث قال فى كتابه المذكور : إن الشافعى سأل محمداً أيما أعلم مالك أوأبوحنيفة ؟ فقال محمد بماذا قال بكتاب الله . قال أبو حنيفة : فقال من أعلم بسنة رسول الله ؟ فقال : أبو حنيفة أعلم بالمعانى ومالك أهدى للألفاظ وهذا هو الجدير بلسان محمد بن الحسن ، لأنه لم يكن ليغمط من تفقه عليه وتخرج به ، ولا ليبخس حق من أخذ عنه الحديث ولايتسع المقام لأكثر من هذا الاستطراد اه) قوله فانظر يارعاك الله كيف اضطربت الرواة فى حكاية واحدة هذا الاضطراب غير صحيح ، قد نظرنا ولينظر من شاء من القراء ، فوجدنا الروايات كلها واضحة غير مضطربة . وأما قوله فهـل يتصور ممن لايبيح الإفتاء لشخص أن يجعله أعـلم من الآخرين ، فمراده بالذى لا يبيح الإفتاء لشخص محمد بن الحسن لايبيح الإفتاء لشخص أى مالك أن يجعل ضمير يجعل المستتر يعود على محمد ، والبارز يعود على مالك أعلم من الآخرين ، والمستتر فى أعـلم يعود على مالك أيضاً من الآخرين بصيغة الجمع أبوحنيفة رحمه الله ، ومعنى هـذا الكلام الراقى المعمى ، فهل يتصور من محمد الذى لايبيح الإفتاء لمالك أن يجعله أعلم من أبى حنيفة؟ يدل على أن هذا التفسير هو مراد حضرته فى هذا الكلام، كلام له قبل هذا فى الترجمة نفسها تعقب به رواية الخطيب فى زعمه صفحة ١٨١ من تأنيبه نصـه :

(فكيف تتصور أن يوجب محمد بن الحسن الكلام والإفتاء على من هو جاهل بكتاب الله وسنة رسوله ، ويحرّم ذلك على العالم بهما ، فيكون مع الجبر مايبطله؟ على أن من اطلع على كتب محمد بن الحسن من الحجة والآثار وغيرهما علم علم اليقين منزلة صاحبه عنده فى معرفة الكتاب والسنة ، فلا نعيد هنا ما شرحناه فى بلوغ الأمانى (ص ٢٤) فقد صرح وأنكر على القارئ تصوره إيجاب محمد بن الحسن الكلام والإفتاء على من هو جاهل بكتاب الله وسنة رسوله (وهو مالك) وتحريمه ذلك على العالم بهما (وهو أبوحنيفة) هكذا رد الروايات بالكلام المعمى ، والتهويش والمغالطة ، وعدم التأدب مع أئمة الدين . أيها القراء الألباء لرسائل هذا الرجل وتعاليقه نحكمكم فى هذه القضية ، فهل يدور فى خلد عاقل منكم رد الروايات بهذا الكلام ؟ وهل يتصور عاقل منكم أيضا أن محمد بن الحسن هو الشارع الذى يوجب ويحرّم ويبيح ولا يبيح حتى ينكر عليكم بقوله (فكيف تتصور أن يوجب محمد ابن الحسن ولا يبيح الخ ؟) وهل الإمام الشافعى ألزم محمدا رحمه الله فى مناظرته له بإيجاب الفتوى على مالك الجاهل بالكتاب والسنة ، وتحريمها على أبى حنيفة العالم بهما ، أوناظره فى الأولى منهما والأعلم ؟ وهى صيغة اسم التفضيل التى تقتضى المشاركة فى الشىء وهى مسطرة واضحة وضوح الغزالة يفهمها كل من لاك شيئاً من اللسان العربى ، مع تعظيمه واحترامه لكل من الإمامين . وأما إطراؤه لمحمد رحمه الله فى هذا الكلام بقوله على أن من اطلع على كتب محمد الخ فهو أجنبى عن المناظرة لايدفعها من ناحية الدراية فضلا عن الرواية ، وقوله فى آخره فلانعيد هنا ماشرحناه فى بلوغ الأمانى إحالة على مكرر معاد مشروح هنا ، وفى كل مكان يعنّ له الترنم به بصورة واحدة ، وقد تقدم إبطاله فلافائدة للمحال بهذه الحوالة ، نرجع إلى إتمام تعقب كلامه الأول قال : (وليس هذا المقام يتسع للكلام فى رجال تلك الأسانيد) الجواب على هذا سيأتى على نظيره فى آخر كلامه ، وقوله ثم ملازمة الشافعى لمالك الخ تهويش لأن الملازمة الطويلة أوالقصيرة لكل من الشافعى ومحمد لادخل لها فى الذكاء والفهم والمناظرة لادراية ولا رواية ، وقوله فلا يتصور أن يسأل محمد بن الحسن الشافعى عن مبلغ علم أبى حنيفة ومالك كما وقع فى رواية الشيرازى تهويش أيضا وتلبيس ، لأنه سأله سؤال مناظر لاسؤال استفادة ، وجهل بحقيقة أىّ الإمامين أعلم

حتى يقال فلا يتصور أن يسأل محمد إلى آخر الهراء ، وقد اتفقت الروايات كلها على ان محمدا رحمه الله هو الذى ابتدأ المناظرة ، وما أشد سرعة تناقضه أو نسيانه ، ساق كلام الشيخ الشيرازى كله فى كيفية المناظرة ، وافتتحه بقوله ولفظ أبى إسحاق الشيرازى فى طبقات الفقهاء (ص ٤٢) بدون سند ، وبعد عشرة أسطر قال كما فى رواية الشيرازى ، وقوله لأن أبا حنيفة لم يدركه الشافعى حتى يتحاكم فى علمه إليه وكذلك قوله وكذلك لم يلازم مالكا أكثر من محمد بن الحسن تعليل عليل لأنه قد اطلع على علم أبى حنيفة المدون فى كتب محمد التى ضن محمد رحمه الله باعارتها له حتى كتب له الشافعى الأبيات المشهورة التى تبجح بها حضرته وهى حجة عليه ، فادراكه حينئذ لشخصية الإمام أبى حنيفة وعدم إدراكه سيان لاتتوقف عليهما صحة المناظرة ، وكذلك كثرة الملازمة لمالك وقلتها لادخل له فيها كما تقدم تقريره ، وعليه فالمفرع على هذين التعليلين العليلين وهو قوله : (فالمفاضلة بين الإمامين بصيغة « صاحبنا » و « صاحبكم » والحالة هذه غير مستساغة) ساقط ، وبعد هذا الخطب والخبط العظيمين فى محاولته إبطال الروايات فى هذه المناظرة صرح بملء شدقيه ، معبراً بصيغة الشاك الراجى بقوله : (ولعل الصواب فى الأمر هو ما حكاه القاضى أبو عاصم محمد بن أحمد العامرى فى مبسوطه) وسننقد كلام العامرى هذا المفتعل فى محله ، ثم بعد فراغه من كلام العامرى علق عليه بما يكثر الترنم به متفننا فى التعبير عنه وهو : (وهذا هو الجدير بلسان محمد بن الحسن لأنه لم يكن ليغمط من تفقه عليه وتخرج به ولا ليبخس حق من أخذ عنه الحديث) وهذا كلام أجنبى لاعلاقة له بصحة المناظرة ولا بعدمها ، وهل اتهم أوقال الشافعى أوغيره محمدا رحمه الله بنكران أو غمط فضل من به تخرج أو بخس من أخذ عنه الموطأ أو الحديث حتى يلاك هذا الهراء فى كل مكان لإبطال الروايات ، وختم كلامه هذا بقوله : (ولا يتسع المقام لأكثر من هذا الاستطراد) وتقدم نظيره فى أول كلامه وهو قوله أيضا : (وليس هذا المقام يتسع للكلام فى رجال تلك الأسانيد) فهما على حد قول عنترة

* لم أخم عنها ولكن تضايق مقدمى * فتفسير كلام عنترة هذا هو بعينه تفسير كلام حضرته قال حضرته فى إتمام بحثه فى بلوغ أمانيه : (ومع كل هذه الاضطرابات فى رواية حادثة زاد الخطيب فى الطين بلة ، وساق الخبر بلفظ أفظع من ألفاظهم إلى

آخر كلامه) الفظيع فى الخطيب وقد ذكرناه كله سابقا ، وبينا أن رواية الخطيب موافقة لرواية ابن عبد البر ؛ والمهم هنا دعواه الجديدة فى الخبر وهى الاضطراب بقوله: ومع كل هذه الاضطرابات ، والمضطرب نوع آخر من أنواع الخبر غير المختلق قالوا فيه هو ما يروى على أوجه مختلفة من راو واحد مرتين أو أكثر أو من راويين أو رواة تقاومت رواياتهم ولا مرجح ، فان رجحت إحدى الروايتين أوالروايات بحفظ رواتها مثلا ، أو بكثرة صحبة المروى عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالحكم للراجحة ، ولا يكون الحديث حينئذ مضطربا لا الرواية الراجحة كما هو ظاهر ولا المرجوحة بل هذه شاذة أو منكرة ، والاضطراب إن ثبت أقصى مايوجبه ضعف الخبر لا كذبه ، فظهر بهذا أنه زيادة على غلوّه فى التعصب لايعلم فن مصطلح الحديث .

إطراؤه لمحمد بن الحسن ومقارنته بينه وبين الشافعى وترجيحه عليه

ثم إنه قبل أن يأتى بالخاتمة التى حكم بها على نفسه أدخل إطراء محمد وقارن بينه وبين الشافعى فقال : (ولايخفى أن محمد بن الحسن أفنى عمره فى فقه أبى حنيفة ، وسمع الحديث من مالك ولازمه ثلاث سنين فى حين أن الشافعى إنما لازم مالك ابن أنس ثمانية أشهر فقط على ما يقال ، فليس من المعقول أن ينال محمد بن الحسن من أبى حنيفة ومالك نيلا لايتفق مع مالهما من المنزلة عنده فى كتبه المتواترة عنه اهـ) فحكم على نفسه فى هذه المقارنة وساق حجة عليه ، وفضح من يتعصب له بها ، ورجح من يتعصب عليه . وبيان ذلك فى قوله إن محمد بن الحسن أفنى عمره فى فقه أبى حنيفة ، فهذا الكلام إلى الذم أقرب منه إلى المدح ، لأن الشخص الذى أفنى عمره فى رأى مجتهد واحد لم يتجاوزه إلى غيره من أئمة الاجتهاد على كثرتهم لا سيما علماء الصحابة وسادات التابعين لايخلو شأنه من أمرين : إما أن يكون معتقدا فيه أنه أعلم الأمة كلها ، فغيره من أئمة الاجتهاد ليسوا بشىء فى نظره وكفى بهذا شناعة ، أو يكون كليل الذهن لم يتسع ذهنه فى عمره كله إلا لتلقى رأى شيخه فقط ، وعلى كلا الأمرين لاتصح المقارنة بين من يكون بهذه المثابة ، وبين الإمام الألمعى الجوّال المجتهد المطلق:

وابن اللبون إذا ما لز فى قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس

وقوله وسمع الحديث من مالك ولازمه ثلاث سنين ، فى حين أن الشافعى إنما لازم

مالك بن أنس ثمانية أشهر فقط على ما يقال ، مكرر تقدم الجواب عنه ، وهو أن طول الملازمة لمالك أوقصرها لكل من الرجلين لادخل له فى الذكاء وصحة المناظرة لارواية ولا دراية ؛ على أن ملازمة محمد لمالك هذه المدة المذكورة إنما كانت لأخذ الرواية لا للتفقه ، وقد قال الحنفية عنه فى ترجمته إنه أقام بباب مالك ثلاث سنين ، وسمع سبعمائة حديث ونيفاً لفظا ، وهذا المبلغ عبارة عن الموطإ فاذا كان حفظه فيكون محفوظه منه فى كل سنة مائتى حديث وثلث مائة تقريباً .

تفاوت الناس فى الذكاء والنشاط فى الطلب وقوة حفظ الشافعى وبعض العلماء الذين هم دونه

ويمكن لبعض من فى زماننا هذا مع نقصهم فى كل شىء حفظ الموطإ فى أقل من هذه المدة إذا تفرغ له كما تفرغ محمد رحمه الله ، فكيف بأهل ذلك العصر أهل سيلان الأذهان ، وقوة الإيمان ، وقلة الفضول والشنآن ، وقد تقدم أن ابن الأنبارى وهو متأخر عن الشافعى ومحمد كان يحفظ فى كل أسبوع عشرة آلاف حديث قالوا كان محفوظه ثلاثة عشر صندوقا من الكتب ، وكان يحفظ مائة وعشرين تفسيرا بأسانيدها ، انظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ للذهبى فى الحادية عشرة ، وقد ثبت أن الشافعى رضى الله عنه حفظ الموطأ فى تسع ليال ، فيكون اليوم الواحد من أيام ملازمة الشافعى لمالك يعادل ثلث سنة من سنى محمد الثلاث ، وستة أشهر تقريبا من مدة ملازمته لمالك تعادل عمر محمد بن الحسن كله وهو سبع وخمسون سنة ، ويبقى له شهران يفضله بهما ؛ ومن المعلوم المسلم عند كل أحد تفاوت الناس فى الذكاء والنشاط فى الطلب ، وكثرة التحصيل منحة إلهية لا تتوقف على طول الملازمة ، فكم شخص حصل فنونا كثيرة فى مدة وجيزة ، وآخر أمضى كثيرا من عمره فى الكد فى تحصيل فن واحد ، وكتب الطبقات والتاريخ مشحونة بذلك ، ولعل هذا كله لا يقتنع به ، فأقول أيضاً : من المجزوم به عند كل الناس أن محمدا رحمه الله لم يكن عنده من السنة إلا موطأ مالك وما أخذه من الآثار عن أبى يوسف رحمه الله ، وأنه لم يكن من الآخذين للرواية بنهمة واشتياق كأخذه للفقه ولذلك لم يكن معروفا ولا مذكورا فى مصافّ أهلها ، وهذا الإمام وكيع بن الجراح من أقرانه كان يفتى برأى الإمام أبى حنيفة ، ويحتج له بالسنة وإمامته فى السنة أشهر من نار على علم ، وكتب طبقات

الحفاظ مطرزة بمناقبه ، وعليه فهذا المقدار الذى اكتفى به محمد من السنة لا يكفى ولا ينهض لإشادة دعائم مذهب شيخه الأكبر الذى انحصر نشره فى كتبه ؛ ولم يعلم من سيرته رحمه الله أنه كان يسأل ويستفيد ما لا يعلمه من السنة من وكيع وأضرابه حتى تتسع دائرة حجته الفقهية . وأما الشافعى رحمه الله فمعلوم عند الناس كلهم أنه كان بعكس محمد فى هذه الخلال كلها ، فبينما تراه يجدّ فى اللغة والأدب والفقه حتى لحق الأئمة الفحول من أهل هذه الفنون حتى زاحمهم ، تراه أيضاً يجـدّ بنشاط فى علوم الرواية حتى صار فى مصافّ أهلها فى تواضع وأدب ووقار ، تراه يسأل الإمام عبد الرحمن بن مهدى من أقرانه ، كما يسأل تلميذه أحمد بن حنبل فيقول لهما إذا وجدتما حديثاً صحيحاً فأعلمانى لأعمل به ، فانكما أعلم منى بهذا الشأن ، فى حين أن عبد الرحمن بن مهدى على إمامته فى الحديث كان يستفيد من الشافعى الفقه ويحترمه جدا وأما احترام أحمد للشافعى واستفادته منه فأمر متواتر ، وقد أدرك هـذان الإمامان أبا يوسف ومحمدا وعرفاهم حق المعرفة ، فهل يستطيع أحد أن ينقل عنهما نقلا صحيحاً أنهما احترماهما وأثنيا عليهما كاحترامهما وثنائهما على الشافعى ؟ والأمة الإسلامية كلها متفقة على أن الإمام الشافعى مجتهد مطلق مستقل ، وعلى أن جميع أصحاب الإمام أبى حنيفة تابعون منتسبون للنعمان ، والحنفية فيهم على رأيين ، رأى الأكثرين ، وصرح به محققو المتأخرين من فقهائهم ، كصاحب الدر ومحشيه السيد ابن عابدين أن أصحاب الإمام أبى حنيفة ليس لهم رأى ولا قول ، وما نسب إليهم من الأقوال مجاز ، وإنما هى حقيقة أقوال شيخهم النعمان الثانى رأى الشاه ولى الله الدهلوى أن الصاحبين مجتهدان منتسبان إلى الإمام النعمان .

منزلة أصحاب الإمام أبى حنيفة فى رأى الحصكفى وابن عابدين والشاه الدهلوى

صرح الحصكفى فى مقدمة دره بأن أصحاب الإمام أبى حنيفة رحمه الله كان كل منهم يأخذ برواية عنه ويرجحها ، وكتب عليه محشيه العلامة المحقق السيد ابن عابدين بما حاصله : إن جميع الأقوال التى قالها أصحابه هى أقواله واجتهاده ، فلم يتحقق إذاً فى الفقه جواب ولا مذهب إلا له كيفما كان ، وما نسب إلى غيره إلا بطريق المجاز ، وذكر مثل هذا فى تنقيح الحامدية فى باب الوقف ، قلت : وعلى هذا فمحمد وأصحاب

الإمام كلهم لم يبلغوا درجة المجتهد المنتسب الذى يستنبط الفروع على أصول إمامه ، أو يخالفه فى بعض المسائل ، وغاية أمرهم أنهم فى مرتبة المجتهـدين فى المسائل (أى مجتهد المذهب كالـكرخى والحلوانى) المرجحين لبعض أقوال شيخهم على بعض . وقال العلامة ولى الله الدهلوى فى رسالته الإنصاف فى أسباب الخـلاف صفحة ٩ ما نصه : وإنما عد مذهب أبى حنيفة مع مذهب أبى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى واحدا مع أنهما مجتهدان مطلقان مخالفتهما غير قليلة فى الأصول والفروع لتوافقهم فى هذا الأصل (يعنى بالأصل مذهب إبراهيم النخعى شيخ شيخ أبى حنيفة رحمه الله) ولتدوين مذاهبهم جميعاً فى المبسوط والجامع الـكبير اه . وقال أيضا فى صفحة ٢٤ من رسالته المذكورة مانصه : ومنزلة مذهب أحمد من مذهب الشافعى منزلة مذهب أبى يوسف ومحمد من مذهب أبى حنيفة ، إلا أن مذهبه لم يجمع فى التدوين مع مذهب الشافعى كما دون مذهبهما مع مذهب أبى حنيفة ، فلذلك لم يعدا مذهباً واحدا فيما نرى ، والله أعلم اه . أقول ولايخفى أن الفرق بين الرأيين رأى الحصكفى وابن عابدين وغيرهما ، ورأى الدهلوى أبعد من المسافة التى بين دهلى وبين حصن كيفا مع جلق ، وعلى هذا فقد تحقق أن المقارنة بين الشافعى ومحمد رحمهما الله على كلا الرأيين حيف ، وترجيح محمد عليه ضرب من الجنون ، وقوله فليس من المعقول أن ينال محمد بن الحسن من أبى حنيفة ومالك نيلا لايتفق مع مالهما من المنزلة عنده فى كتبه المتواترة عنه مغالطة وتلبيس ، فهل روى أحد من هؤلاء الحفاظ أو غيرهم أن محمدا نال من شيخيه حتى يقال ليس من المعقول الخ ، وإنما رووا أن محمدا ناظر الشافعى على ترجيح شيخه فى الفقه أبى حنيفة على شيخه فى الحـــديث مالك والشافعى على ترجيح شيخه مالك فى ذلك ، فغلب الشافعى محمدا فى هذه المناظرة كما ظهر عليه فى غيرها ، فلم يقع من محمد نيل لشيخيه أصلا ، فضـلا عن كونه لا يتفق مع ما لهما عنده من المنزلة إلى آخر الهراء .

حكمه على نفسه فى خاتمة هذه المناظرة باعترافه بجميع الروايات وزعمه منافاتها لرواية العامرى

ومع طول هذه الثرثرة والتخبط فى هـذه المناظرة البسيطة حكم فى خاتمتها على نفسه باعترافه بجميع الروايات ، ولـكن زعم منافاتها لرواية القاضى العامرى الحنفى

فقال : (ورواية أبى عاصم محمد بن أحمد العامرى فى المبسوط تنافى تلك الروايات كلها كما نقله مسعود بن شيبة فى التعليم) أقول : من المعلوم عند كل عاقل أن منافاة روايات كثيرة لرواية واحدة وقوعها فى مقابلتها ، ووقوع تلك الروايات الكثيرة فى مقابلة رواية العامرى المزعومة يدل على أنها كلها متحدة وبهذا حصل المطلوب ، وهو اعتراف حضرته بصحة الروايات كلها الدالة على ثبوت المناظرة وظهور الشافعى فيها ، ومحال عند أهل الفن ترجيح رواية شخص واحد معارضة لروايات أشخاص كثيرين مهما برز ذلك الشخص .

لا رواية عند العامرى وليس هو من أهلها وهو مجهول الحال والزمن

ومع هذا كله تساهلنا فنظرنا فى الرواية المزعومة فلم نجد لها أثرا ، ووجدنا من المضحك المبكى قول حضرته ، وهاهو نص رواية العامرى إن الشافعى سأل محمدا إلى آخر القصة ، وقد تقدم سوقها كلها ، وافتعال غلاة المتعصبة ظاهر عليها ، ومع ذلك يقول ، وهاهو نص رواية العامرى وليس فيها رواية ولا إسناد كأنه تحقق ووثق بأن قراء رسائله وتماليقه بله لا يعرفون الرواية والإسناد ، ولا يميزون بين المختلقات وغيرها ، فهو يهذى عليهم بما يشاء ، وعليهم أن يتلقوا ذلك منه بالقبول والإعجاب ، وبحثنا عن حال العامرى هذا وعن منزلته فى رواية العلم فلم نعرف إلا كنيته واسمه ونسبته إلى بنى عامر ، وكونه قاضيا فى دمشق فى زمان ما ، وكونه ذا مصنف يقال له المبسوط فى نحو ثلاثين مجلدا ، أى مجهولا غير معروف ، والناقل عنه مسعود بن شيبة أيضا مجهول كما تقدم ، وإن حاول حضرته أن يجعل له ثوب معرفة من خيوط الهواء . وإذا أراد القارىء أن تطمئن نفسه لقولنا فليسمع ترجمة أبى عاصم من الفوائد البهية وهى لا تتجاوز سطرا مفقودة الأركان ونصها محمد ابن أحمد القاضى أبوعاصم العامرى فى الجواهر المضية كان قاضيا بدمشق ، ومن تصانيفه المبسوط نحو ثلاثين مجلدا اه . فقد رأى القارىء وتحقق مجهولا وهو مسعود ابن شيبة نقل عن مجهول وهو القاضى العامرى ، والزمن بين الناقل والمنقول عنه مجهول أيضا ، وسلسلة الإسناد بينهما مقطوعة مجهولة أيضا ، والإسناد بين العامرى والشافعى ومحمد مقطوع أيضا ، وكذلك مجهول مع الزمن ، وبيان افتعال كلام العامرى هذا ظاهر من ألفاظه الركيكة ، ومن معانيه المشوشة ، وعدم ذكره كله

دليل على ذلك ، وقد اكتفى حضرته عن ذكر بقيته بقوله إلى آخر ماذكره العامرى ، وقد تقدم أن الروايات كلها متفقة على أن محمدا رحمه الله هو الذى ابتدأ بالكلام فى هذه المناظرة ، وظاهر كلام العامرى هذا أن الشافعى سأل محمدا أيما أعلم الخ ؟ سؤال تلميذ مستفيد كلما أجابه محمد عن سؤال سلمه وسكت ، ولا شك أن هذا ينافى المناظرة ، واسم التفضيل فى جواب قوله من أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبوحنيفة أعلم بالمعانى ومالك أهدى للألفاظ إن كان على بابه كما هو الظاهر ، فيقتضى أن كلا من الإمامين عالم بمعانى الحديث وحافظ لألفاظه ، إلا أن أبا حنيفة زاد فى العلم بمعانيه على مالك ، ومالك زاد عليه فى حفظ ألفاظه وهذا مع كونه قليل الجدوى دعوى من متعصب لإمامه فلا تقبل إلا ببرهان وإن كان ليس على بابه بل هو بمعنى اسم الفاعل فهو أبعد فى قلة الجدوى ، وفاسد من جهة المعنى ، لأن معناه حينئذ أبوحنيفة عالم بالمعانى ومالك حافظ للألفاظ ، فالسنة موزعة بينهما المعانى لهذا والألفاظ لهذا ، وهذا المعنى مع كونه دعوى فاسدة لا ينطبق على المعقول يكذبه الواقع ، فالعالم بمعانى السنة لابد وأن يكون حافظاً لألفاظ ما علمه والحافظ لألفاظها لا يعقل حفظه لها مجردة عن معانيها رأساً ، وجوابه عن قوله : من أعلم بأقاويل الصحابة (فأمر محمد بإحضار كتاب اختلاف الصحابة الذى صنفه أبوحنيفة) غير صحيح فقد تقدم أنه لم يثبت نسبة تصنيف الإمام أبى حنيفة رحمه الله إلا الفقه الأكبر ، وقد حاول حضرته إخراج العامرى هذا من مهامه الجهل فزاده جهلا على جهل قال معلقا على كلامه فى تأنيبه صفحة ١٨٣ وقد تقدم نقله كله ، ونقده عند قوله فى مبسوطه مانصه وهو فى ثلاثين مجلدا ، كمبسوط شمس الأئمة السرخسى ، وأبو عاصم العامرى ، هذا فى طبقة شيوخ السرخسى اهـ

تحقيق حنفى فى إبطال دعوى بطلان الصلاة برفع اليدين فيها برواية المكحولى المجهول بمناسبة هذه المجاهل

وبمناسبة هؤلاء المجاهيل ، وهذه المجاهل التى يتيه فيها حضرته ننقل هنا كلاماً نفيساً ذكره بعض فضلاء محققى الحنفية نقله عبد الحى اللكنوى فى ترجمة ميمون ابن محمد المكحولى أبوالمعين النسفى ، وكان المكحولى هذا روى فى زعمه عن الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه أن من رفع يديه عند الركوع وعند الرفع فسدت صلاته ،

فاعترف به بعض الفقهاء الحنفية وبنى عليها عدم جواز اقتداء الحنفى بالشافعى قال لأنهم يرفعون أيديهم وهو مفسد عندنا ، ودحض ذلك المحققون منهم وأنكروه . قال العلامة عبد الحى : والحق أن هذه الرواية التى رواها مكحول شاذة لايعتد بها ولا يذاكرها ، وممن صرح بشذوذها الكمال ابن الهمام فى فتح القدير ، وذكر أنه صرح بشذوذها صاحب النهاية . وقال ابن أمير حاج فى حلية المحلى الفساد برفع اليدين فى الصلاة رواية مكحول النسفى عن أبى حنيفة وهو خلاف ظاهر الرواية ، فى الذخيرة رفع اليدين لايفسد منصوص عليه فى باب صلاة العيدين من الجامع ، ومشى عليه فى الخلاصة وهو أولى بالاعتبار اه . وفى البزازية رفع اليدين فى المختار لا يفسد لأن مفسدها لم يعرف قربة فيها ، وفى السراجية رفع اليدين لايفسد وهو المختار ، وفى مقدمة رفع اليدين فى الصلاة للعلامة محمد بن أحمد بن مسعود القونوى مانصه القول بعدم جواز اقتداء الحنفى بالشافعى ليس مذهب أبى حنيفة وإنما هو قول شاذ ذكره بعض المتأخرين على رواية مكحول النسفى ، وإن مكحولا تفرد بهذه الرواية ولم يروها أحد غيره فيما نعلم ، ولم يكن مشهورا بالرواية فى المذهب ، ولم نجد له قولا ولا اختيارا ، ولم ينص أحد من المشايخ على صحة هذه الرواية ورجحانها ، فينزل بمنزلة المجهول من الرواية ، ومن يكن بهذه المثابة لايجوز العمل بروايته ، ومعلوم أن مكحولا لم يكن من أهل القرون المعدلة ، ولم تشتهر روايته فى السلف ليقر عليها فلا يجب العمل بروايته بل لايجوز حتى قال الأصوليون من أصحابنا إن رواية مثل هذا المجهول فى زماننا لايعمل بها ، وإذا كان كذلك فى رواية الأخبار فكذا فى رواية الأحكام الدينية إذ لافرق بينهما فى العمل بها ، وأيضا فان ظاهر ماروى عن مكحول يدل على أنه أدرك أبا حنيفة فلزم القائل بصحة روايته أحد الأمرين ، وهو إما أن يبين إدراكه لأبى حنيفة أو يبين الرواة الذين بينه وبين أبى حنيفة لتصح روايته ، وكذا من نقل تلك الرواية عن مكحول من المشايخ المتأخرين كالصدر الشهيد وغيره ، ومعلوم أنهم لم يدركوا مكحولا ، فيلزم أيضاً أن يبين إدراكهم إياه ، ويبين الرواة الذين بينهم وبين مكحول ، وإذا تعذر ذلك كانت تلك الرواية منقطعة الإسناد من الطريقين الأعلى والأسفل ، فيتطرق الطعن إليها بهذا الاعتبار ، وكذا نقول فى سائر الروايات المخالفة لظاهر المذهب اللهم إلا أن ينص على صحتها والعمل بها باعتبار

التنصيص على صحتها لاباعتبار ذاتها ، وليس هذا من باب الإرسال لما بينا أن مكحولا لم يكن من أهل القرون المعدّلة ليقبل إرساله ، ولم يرو أحد عن مكحول هذه الرواية مسندة عن الإمام ولا مرسلة لتقوى روايته اه كلام محقق الحنفية ، وهو هادم لدعائم الجهل التى ارتكز عليها حضرته ، وإذا كان مكحول مجهولا مع معرفة تاريخ وفاته سنة ٣١٨ ، فالعامرى والسندى اللذان توكأ عليهما أبعد فى مهامه الجهل منه .

الرجوع إلى أول بحث صفحة ١٢ من بلوغ أمانيه

قال حضرته : (وهذا أمر لايظهر إلا لمن يعلم مراتب علماء المدينة فى عهد مالك ومراتب علماء العراق فى زمن أبى حنيفة ، فعلى تقدير صحة هذا أوذاك من محمد يظهر أن محمد بن الحسن وإن كان يقر لمالك بكونه قدوة فى الحديث لكنه لم يكن يراه بهذه المرتبة فى الفقه اه) أقول لايعلم مراتب علماء المدينة فى عهد مالك ومراتب علماء العراق فى زمن أبى حنيفة إلا من تفقه عليهم وأخذ عنهم جميعاً ، أما من أفنى عمره وحبس نفسه على فقه أبى حنيفة ، فلاسبيل له إلى معرفة مراتب علماء الكوفة فقط ، فكيف بعلماء العراق كله ، فكيف بعلماء الإقليمين معاً العراق والحجاز ؟ فالظهور فى قوله : فعلى تقدير صحة هذا أوذاك من محمد يظهر الخ غير ظاهر ، ولم يكن محمد رحمه الله من أئمة هذا الشأن حتى يعتبر إقراره لمالك بكونه قدوة فى الحديث ، وقوله لم يكن يراه بهذه المرتبة فى الفقه تقدم جوابه ، وسنزيده شرحا فى محله . قال حضرته : (ولعل ذلك من كثرة ما كان يسمع منه من قوله : لا أدرى فى المسائل وبطئه فى الجواب ، كما أنه لم يكن يرى عنده ما تعود أن يراه فى علماء العراق من سرعة الخاطر ، والإجابة الحاضرة على اطراد فى التفريع ، واتساق فى التأصيل اه) أقول: هذا الترجى باطل ، فان المدة التى لازم فيها محمد مالكا كانت كلها لسماع الرواية فقط ، ومعلوم من سيرة الإمام مالك رحمه الله أن وقت إسماعه الحديث للناس غير وقت إلقائه مسائل الفقه على أصحابه ، ولم يكن محمد يحضر مسائل الفقه حتى يظهر له الفرق بين أبى حنيفة ومالك فى الفقه ، وعليه فقوله من كثرة ما كان يسمع منه من قوله لاأدرى الخ غير صحيح ، فقد تقدم شىء من سيرة مالك فى تحريه وتوقفه فى مسائل الفتوى ، ونزيد هنا قالوا كان كثيرا ما يتوقف فى مسائل عن الجواب سريعاً ورعا ويقول إنى أخاف أن يكون لى من المسائل يوم وأىّ يوم وقال

ابن وهب سمعته عند ما يكثر عليه بالسؤال يكف ويقول حسبكم من أكثر أخطأ ، وكان أيضا يقول : من أحب أن يجيب عن كل مسألة فليعرض نفسه على الجنة والنار وكيف يكون خلاصه فى الآخرة ثم يجيب . قال : ولقد أدركنا أهل العلم ببلدنا وإن أحدهم إذا سئل عن المسألة كأنما الموت أشرف عليه ، وفى مسائل يقول لا أدرى ، وقد قال بعض السلف : إذا ترك العالم قول لا أدرى أصيبت مقاتله « أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار » حديث رواه الدارمى عن عبيد الله بن أبى جعفر مرسلا وقوله : (ماتعود أن يراه فى علماء العراق من سرعة الخاطر والإجابة الحاضرة على اطراد فى التفريع واتساق فى التأصيل) دعوى باطلة على علماء العراق ، وهذا عند العقلاء ذم لهم لامدح ، فان الإجابة الحاضرة عن كل مسألة من العجلة ، والعجلة وعدم التثبت — ولاسيما فى مسائل الحلال والحرام — يستلزمان كثرة الخطإ لامحالة، كما قالوا من كثر كلامه كثر خطؤه ، فقد ذم علماء العراق بهذا الكلام الذى يعتقد أنه مدح لهم ، والمنقول عنهم رضى الله عنهم فى التحرى فى الفتوى والورع فى ذلك مثل المنقول عن غيرهم ، لكن قد تحققنا من صنيعه فى شدة غلوه فى تعصبه ، أن المراد بعلماء العراق هو الإمام أبو حنيفة فقط ، لأن محمد بن الحسن كما قال أفنى عمره فى فقهه فقد نجا أئمة العراق من ذمه ، هذا ماعدا أبا حنيفة فكلامه على هـــذا عام أريد به الخصوص، وهو دعوى غير صادقة على الإمام أبى حنيفة أيضاً ؛ فشدة ورعه ، ورزانة عقله ، وتحريه فى الفتوى معلوم من سيرته عند جميع المسلمين .

كلام البدر العينى فى بعض المسائل التى قال فيها الإمام أبو حنيفة لا أدرى

والدليل على ذلك ماذكره البدر العينى فى شرحه على الكنز فى باب اليمين ونصه :

من قال لاأدرى بما لم يدره   فقد اقتدى فى الفقه بالنعمان
فى الدهر والخنثى كذاك جوابه   ومحل أطفال ووقت ختان

كراهة السلف الجرأة على الفتيا والحرص عليها والمسارعة إليها والإكثار منها من كلام ابن عبد البر

والدليل أيضاً ماذكره الحافظ ابن عبد البر فى كتابه جامع بيان العلم وفضله فى الجزء الأول منه فى باب ذم العالم على مداخلة السلطان الظالم صفحة ١٧٧ منه قال : ومن هذا القبيل كراهة السلف الصالح الجرأة على الفتيا والحرص عليها والمسارعة إليها والإكثار منها ، وروى ابن لهيعة عن عبد الله بن جعفر مرسلا عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار » وقال علقمة كانوا يقولون أجرؤكم على الفتيا أقلكم علما ، وعن البراء قال أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل أحدهم عن المسألة مامنهم من رجل إلا ودّ أن أخاه كفاه ، وفى رواية: فيردهاهذا إلى هذا، وهذا إلى هذا حتى يرجع إلى الأول ، وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال إن الذى يفتى الناس فى كل مايستفتونه لمجنون ، وسئل عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه عن مسألة فقال : ماأنا على الفتيا بجرىء ، وكتب إلى بعض عماله إنى والله ما أنا بحريص على الفتيا ماوجدت منه بدا ، وليس هذا الأمر لمن ود أن الناس احتاجوا إليه إنما هذا الأمر لمن ودّ أنه وجد من يكفيه ، وعنه أنه قال : أعلم الناس بالفتاوى أسكتهم ، وأجهلهم بها أنطقهم . وقال سفيان الثورى رضى الله عنه : أدركنا الفقهاء وهم يكرهون أن يجيبوا فى المسائل والفتيا حتى لايجدوا بدا من أن يفتوا ، وإذا أعفوا منها كان أحب إليهم . وقال الإمام أحمد : من عرّض نفسه للفتيا فقد عرّضها لأمر عظيم ، إلا أنه قد تلجئ إليه الضرورة ، قيل له : فأيما أفضل الكلام أم السكوت ؟ قال : الإمساك أحب إلىّ ، قيل له : فاذا كانت الضرورة ، فجعل يقول : الضرورة الضرورة ، وقال الإمساك أسلم له ، وليعلم المفتى أنه يوقع عن الله أمره ونهيه ، وأنه موقوف ومسئول عن ذلك . قال الربيع بن خيثم : أيها المفتون ، انظروا كيف تفتون . وقال عمرو بن دينار لقتادة لما جلس للفتيا : هـذا يصلح وهذا لا يصلح ؛ وعن ابن المنكدر قال : إن العالم بين الله وبين خلقه ، فلينظر كيف يدخل عليهم ، وكان ابن سيرين إذا سئل عن الشيء من الحلال والحرام تغير لونه وتبدّل كأنه ليس بالذى كان ، وكان النخعى يسأل فتظهر عليه الكراهة ، ويقول ما وجدت أحدا تسأله

غيرى وقال : قد تكلمت ولو وجدت بدا ماتكلمت ، وإن زمانا أكون فيه فقيه أهل الكوفة لزمان سوء ، وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : إنكم لتستفتوننا استفتاء نود كأنا لانسأل عما نفتيكم به ، وعن محمد بن واسع قال : أول من يدعى إلى الحساب الفقهاء ، وعن مالك رضى الله عنه أنه كان إذا سئل عن المسألة كأنه واقف بين الجنة والنار . وقال بعض العلماء لبعض المفتين إذا سئلت عن مسألة فلا يكن همك تخليص السائل ولكن تخليص نفسك أولا . وقال الآخر إذا سئلت عن مسألة فتفكر ، فان وجدت لنفسك مخرجا فتكلم وإلا فاسكت ، وكلام السلف فى هذا المعنى كثيرجدا يطول ذكره واستقصاؤه اه . وذكر أيضا فى الجزء الثانى منه فى باب ما يلزم العالم إذا سئل عما لايدريه من وجوه العلم ، وساق بإسناده إلى ابن عمر رضى الله عنهما قال: «جاء رجل إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله : أى البقاع خير ؟ قال لا أدرى ، فقال أى البقاع شر ؟ فقال لا أدرى . قال : سل ربك ، فأتاه جبريل صلى الله عليه وسلم فقال : ياجبريل أى البقاع خير ؟ قال لا أدرى . فقال أى البقاع شر ؟ قال لاأدرى . قل سل ربك ، فانتفض جبريل انتفاضة كاد يصعق منها محمد صلى الله عليه وسلم وقل : ما أسأله عن شىء . فقال الله عز وجل لجبريل . سألك محمد أى البقاع خير فقلت لاأدرى ، وسألك أى البقاع شر فقلت لا أدرى ، فأخبره أن خير البقاع المساجد ، وأن شر البقاع الأسواق » ثم ساق بإسناده أيضاً إلى النبى صلى الله عليه وسلم من طريق أبى هريرة رضى الله عنه ، عنه عليه السلام أنه قال « أحب البلاد إلى الله مساجدها ، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها » ثم ساق بإسناده أيضاً عن أبى هريرة عنه عليه السلام أنه قال : « ما أدرى أعزير نبى أم لا ، وما أدرى أتبع ملعون أم لا » وساق إسنادا ثالثاً عن أبى هريرة أيضاً عنه عليه السلام أنه قال : « ما أدرى تبع لعين أم لا ، وما أدرى ذو القرنين نبى أم لا ، وما أدرى الحدود كفارات لأهلها أم لا » ثم ساق إسنادا إلى ابن سيرين رحمه الله أنه قال : لم يكن أحد بعد النبى صلى الله عليه وسلم أهيب لما لايعلم من عمر رضى الله عنه ، وأن أبا بكر نزلت به قضية فلم يجد فى كتاب الله منها أصلا ، ولا فى السنة أثرا ، فاجتهد رأيه ثم قال : هذا رأيى فان يكن صوابا فمن الله ، وإن يكن خطأ فمنى ، وأستغفر الله ، ثم ذكر بإسناده طريقين إلى ابن مسعود رضى الله عنه من رواية مسروق عنه ، سمعه

يقول : أيها الناس من علم منكم شيئاً فليقل لما لايعلم الله أعلم ، فان من علم المرء أن يقول لما لايعلم الله أعلم، وقد قال الله لنبيه صلى الله عليه وسلم : (قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين) إن قريشاً لما أبطئوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإسلام وذكر الحديث ، وساق إسنادا ثالثاً إلى ابن مسعود أيضا مثله ، وساق بسنده إلى أبى بكر رضى الله عنه أنه قال : أىّ سماء تظلنى ، وأى أرض تقلنى إذا قلت فى كتاب الله بغير علم قال : وذكر مثل هذا أيضا عن أبى بكر ميمون بن مهران وعامر الشعبى وابن أبى مليكة ، وساق بإسناده أيضا إلى على بن أبى طالب رضى الله عنه أنه قال : أى أرض تقلنى ، وأى سماء تظلنى إذا قلت فى كتاب الله مالا أعلم ، وساق بإسناده أيضا إلى ابن عمر رضى الله عنهما أنه سئل عن شىء فقال لا أدرى ، فلما ولى الرجل قال نعما . قال عبد الله بن عمر : سئل عما لا يعلم فقال لاعلم لى به ، وساق أيضا إسنادا آخر إلى ابن عمر أنه سئل عن فريضة من الصلب فقال لا أدرى فقيل له : ما يمنعك أن تجيبه ؟ فقال : سئل ابن عمر عما لا يدرى فقال لا أدرى ، وسئل الشعبى عن مسألة فقال هى زباء هلباء ذات وبر لا أحسنها ، ولو ألقيت على بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأعضلت به ، وإنما نحن فى العنوق ولسنا فى النوق . فقال له أصحابه : قد استحيينا لك مما رأينا منك . فقال لكن الملائكة المقربين لم تستحى حين قالت : لا علم لنا إلا ما علمتنا ، وذكر الشعبى عن على رضى الله عنه أنه خرج عليهم وهو يقول : ما أبردها على الكبد ، فقيل له وما ذلك ؟ قال أن تقول للشىء لا تعلمه الله أعلم ، وذكر بإسناده إلى أيوب قال تكاثروا على القاسم بن محمد يوما بمنى فجعلوا يسألونه فيقول لاأدرى ، ثم قال إنا والله مانعلم كل مايسألونا عنه ، ولو علمنا ما كتمناكم ، ولا حل لنا أن نكتمكم ، وساق إسنادا آخر عن القاسم أنه قال يا أهل العراق إنا والله لانعلم كثيرا مما تسألونا عنه ولأن يعيش المرء جاهلا لايعلم ما افترض عليه ، خير له من أن يقول على الله ورسوله مالا يعلم ، وساق أيضاً إسنادا عن القاسم من طريق ابن عوف قال : كنت عند القاسم بن محمد إذ جاءه رجل فسأله عن شىء . فقال القاسم لاأحسنه ، فجعل الرجل يقول إنى رفعت إليك لاأعرف غيرك . فقال القاسم : لاتنظر إلى طول لحيتى وكثرة الناس حولى والله ما أحسنه . فقال شيخ من قريش جالس إلى جنبه يا ابن أخى

الزمها ، فوالله مارأيتك فى مجلس أنبل منك اليوم . فقال القاسم : والله لأن يقطع لسانى أحب إلى من أن أتكلم بما لاعلم لى به ، وساق أيضاً إسنادا إلى عبد الملك ابن أبى سليمان . قال : سئل سعيد بن جبير عن شىء فقال لا أعلم ، ثم قال : ويل للذى يقول لما لايعلم إنى أعلم ، وساق إسنادا إلى مالك . قال : سأل عبد الله بن نافع أيوب السختيانى عن شىء فلم يجبه، فقال له لا أراك فهمت ما سألتك عنه قال بلى ، قال : فلم لاتجيبنى ؟ قال لا أعلمه ، وذكر إسنادا إلى عبد الرحمن بن مهدى قال : كنا عند مالك بن أنس فجاءه رجل فقال له : يا أبا عبد الله جئتك من مسيرة ستة أشهر حملنى أهل بلدى مسألة أسألك عنها قال فسل ، فسأله عنها فقال لا أحسنها ، فبهت الرجل كأنه جاء إلى من يعلم كل شىء . فقال أىّ شىء أقول لأهل بلدى إذا رجعت إليهم ؟ قال : تقول لهم قال مالك لا أحسن ، وذكر ابن وهب فى كتاب المجالس قال سمعت مالكا يقول : ينبغى للعالم أن يألف فيما أشكل عليه قول لا أدرى فانه عسى أن يهيأ له خير . قال ابن وهب : وكنت أسمعه كثيراً ما يقول لا أدرى وقال فى موضع آخر : لو كتبنا عن مالك لا أدرى لملأنا الألواح قال : وسمعت مالكا وذكرقول القاسم بن محمد : لأن يعيش الرجل جاهلا خيرمن أن يقول على الله مالايعلم، ثم قال : هذا أبو بكر الصديق وقد خصه الله بما خصه به من الفضل يقول لاأدرى. وقال ابن وهب وحدثنى مالك قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إمام المسلمين وسيد العالمين يسئل عن الشىء فلا يجيب حتى يأتيه الوحى ، وذكر عبد الرحمن ابن مهدى عن مالك بعض هذا ، وفى روايته هذه الملائكة قد قالت لاعلم لنا ، وذكر أبو داود فى تصنيفه لحديث مالك بإسناده إلى ابن عباس قال : إذا أخطأ العالم لاأدرى أصيبت مقاتله ، وساق إسناداً آخر من طريق مالك أيضاً إلى ابن عباس قال : إذا ترك العالم لا أعلم فقد أصيبت مقاتله ، وساق أيضا طريقين إلى مالك قال سمعت ابن عجلان يقول : إذا أغفل العالم لا أدرى أصيبت مقاتله ، وساق إسنادا من طريق سحنون عن ابن وهب إلى عقبة بن مسلم قال : صحبت ابن عمر أربعة وثلاثين شهرا فكان كثيرا مايسئل فيقول لا أدرى ، ثم يلتفت إلىّ فيقول : أتدرى مايريد هؤلاء ؟ يريدون أن يجعلوا ظهورنا جسراً إلى جهنم . وقال أبو الدرداء : قول الرجل فيما لايعلم : لاأعلم نصف العلم ، وساق إسنادا عن أبى الذيال قال تعلم لاأدرى ولاتعلم أدرى

فانك إن قلت لاأدرى علموك حتى تدرى ، وإن قلت أدرى سألوك حتى لا تدرى ، وساق إسنادا إلى ابن مسعود قال : قال إن من يفتى الناس فى كل مايستفتونه لمجنون قال الأعمش : فذكرت ذلك للحكم بن عتيبة فقال : لو سمعت هذا منك قبل اليوم ما كنت أفتى فى كل ما أفتى ، وساق بإسناده إلى نعيم بن حماد قال : سمعت ابن عيينة يقول : أجسر الناس على الفتيا أقلهم علما ، وساق فى باب تدافع الفتوى ، وذم من سارع إليها ثلاث طرق إلى عبد الرحمن بن أبى ليلى قال : أدركت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أراه قال فى المسجد فما كان منهم محدث إلا ودّ أن أخاه قد كفاه الحديث، ولا مفت إلاودّ أن أخاه كفاه الفتيا ، وساق إسنادا إلى ابن مسعود قال : قال ابن مسعود لتميم بن خدلم ياتميم بن خدلم إن استطعت أن تكون المحدّث فافعل ، ثم ساق إسنادا إلى معاوية بن أبى عياش ، أنه كان جالسا عند عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر قال : فجاءهما محمد بن إياس بن البكير . فقال إن رجلا من أهل البادية طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها فماذا تريان ؟ فقال عبدالله ابن الزبير : إن هذا الأمر مالنا فيه قول ، فاذهب إلى عبد الله بن عباس وأبى هريرة فانى تركتهما عند عائشة زوج النبى صلى الله عليه وسلم فسلهما ، ثم ائتنا فأخبرنا ، فذهب فسألهما . فقال ابن عباس لأبى هريرة : افته ياأبا هريرة فقد جاءتك معضلة . فقال أبوهريرة : الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره ، ثم ساق إسنادين إلى ابن عباس أنه قال : إن من أفتى الناس فى كل ما يسألونه عنه لمجنون ، ومثل ذلك عن ابن مسعود رضى الله عنه ، وساق أيضاً باسناده إلى محمد بن سليمان المرادى عن شيخ من أهل المدينة يكنى أبا إسحاق قال : كنت أرى الرجل فى ذلك الزمان ، وإنه ليدخل يسأل عن الشىء ، فيدفعه الناس من مجلس إلى مجلس حتى يدفع إلى مجلس سعيد بن المسيب كراهيـة الفتيا ، وكانوا يدعون سعيد بن المسيب الجرىء ، وساق أيضا إلى ابن عون قال : كنت جالساً فى حلقة فيها القاسم بن محمد فجاءه رجل ومعه جارية فقال : إنى أعتقت هذه الجارية عن دبر منى ، فولدت أولادا أفأبيع من أولادها شيئاً ؟ فقال القاسم : ما أدرى ماهذا . فقال رجل فى المجلس : قضى عمر بن عبد العزيز أن أولادها بمنزلتها إذا عتقت أعتقوا بعتقها ، فقال القاسم : ما أرى رأيه إلا معتدلا ، وهذا رأيى وما أقول إنه الحق ، وساق أيضا إلى أحمد

ابن أبى سليمان ، قال سمعت سحنون بن سعيد يقول أجسر الناس على الفتيا أقلهم علما يكون عند الرجل الباب الواحد من العلم ، فيظن أن الحق كله فيه . قال : إنى لأحفظ مسائل ، منها مافيه ثمانية أقوال عن ثمانية أئمة من العلماء ، فكيف ينبغى أن أعجل بالجواب حتى أتخير ؟ فلم ألام على حبسى الجواب ؟ وساق إلى حماد بن زيد أنه ذكر رجلا فأثنى عليه قال فلم يكن يستفتى ولا يفتى ، وساق إسنادين إلى ابن سيرين قال : قال حذيفة رضى الله عنه : إنما يفتى الناس أحد ثلاثة : رجل يعلم ناسخ القرآن ومنسوخه ، وأمير لا يجد بدّا ، وأحمق متكلف . قال ابن سيرين : فأنا لست بأحد هذين ، وأرجو أن لا أكون أحمق متكلفا ، وباسناده إلى أبى المنهال قال : سألت زيد بن أرقم والبراء بن عازب عن الصرف ، فجعلا كلما سألت أحدهما قال سل الآخر فانه خير منى وأعلم منى ، وذكر الحديث فى الصرف ، وساق إلى جعفر ابن الحسين قال : رأيت أبا حنيفة فى النوم ، فقلت مافعل الله بك ياأبا حنيفة ؟ قال غفر لى ، قلت بالعلم ؟ قال ما أضر الفتيا على أهلها ، فقلت فبم ؟ قال بقول الناس فىّ مالم يعلم الله منى . قال سحنون : إنا لله ما أشقى المفتى والحاكم ، ثم قال ها أنا ذا يتعلم منى ما تضرب به الرقاب ، وتوطأ به الفروج ، وتؤخذ به الحقوق ، أما كنت عن هذا غنيا . وقال أبوعثمان بن الحداد : القاضى أيسر مأثما ، وأقرب إلى السلامة من الفقيه ، لأن الفقيه من شأنه إصدار مايرد عليه من ساعته بما حضره من القول ، والقاضى شأنه الأناة والتثبت ، ومن تأنى وتثبت تهيأ له من الصواب ما لا يتهيأ لصاحب البديهة اه كلام الحافظ ابن عبد البر النفيس ، وإنما سقته كله مع طوله للفائدة ، وعليه فمن المحال ضمان الصواب لرأى عالم يجيب سريعاً عن كل مسألة يسئلها على اطراد فى التفريع ، واتساق فى التأصيل .

إعادته ماسئم القراء من كثرة تكراره له

قال فى صفحة ١٢ من بلوغ أمانيه (ومثل محمد بن الحسن لايلام فى المقارنة بين أهل العلم ، ولكل عالم رأيه فى المقارنة بين العلماء ؛ لكن لا يخفى أن مالك بن أنس ما كان يجيب إلا فى النوازل ، وكان يأبى الخوض فى جواب مالم يقع ، وهذا هو الباعث على قلة إجابته عن المسائل اه) يترنم حضرته بتكرير هذا الهراء ، وقد تقدم أنه تلبيس ومغالطة ، وأن المسألة ليست مسألة مقارنة وإنما هى مناظرة بينه وبين

الإمام الشافعي في المفاضلة بين الإمامين أبي حنيفة ومالك ظهر عليه فيها الإمام الشافعي كما ظهر عليه في غيرها من المسائل ، فالاستدراك في قوله : لكن لا يخفى أن مالك ابن أنس ما كان يجيب إلا في النوازل الخ في غير محله ، ولو على فرض عدم صحة المناظرة على أنه من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم ، فان كان إباء العالم الخوض في جواب مالم يقع من المسائل ، وجوابه لا يكون إلا في النوازل يعد عيبا كبيرا في حقه ، فقد وصم به جميع أحبار هذه الأمة علماء الصحابة فمن بعدهم ، فتخصيصه إذاً بمالك تحكم ، ولا يستطيع هو أوغيره أن يثبت بدليل علمي عن أي واحد من علماء السلف أنه كان يخوض في جواب مالم يقع من المسائل ، فان صحت هذه الدعوى على مالك وأنه كان متصفا بها دائما ، فهو حينئذ مقتد بسنة من تقدمه من سادة الأمة وقوله : (وهـذا هو الباعث على قلة إجابته عن المسائل) حشو ، وسيأتي تمام الإفاضة في جوابه .

إبطال حصره مذهب مالك في الموطأ ودعواه إنتاج أبي حنيفة وأصحابه في ثلاثة أشهر أكثر منه

قال حضرته : (حتى إن الموطأ من رواية يحي بن يحي الذي حوى آراء مالك مع أحاديثه لم يشتمل إلا على نحو ثلاثة آلاف مسألة ، وربما يكون هذا المقدار أقل بكثير مما ينتجه أبوحنيفة وأصحابه في نحو ثلاثة أشهر اهـ) قوله حتى إن الموطأ الخ غير صحيح فان الموطأ لم يشتمل إلا على نزر من آراء علماء المدينة التي اختارها وقال العمل عليها ببلدنا من أقوال الصحابة والتابعين ، وعلى خلاصة من الأحاديث التي انتقاها من مروياته ، وجل مذهبه إنما رواه عنه أصحابه الكثيرون ودونوه ، وهو منقول في أمهات المذهب الكبيرة ، وقد تقدم أن مدونة الإمام سحنون وحدها مشتملة على ستة وثلاثين ألف مسألة ، فلنفرض أن نصف هذا المقدار رأي مالك ، ونصفه الآخر أقوال أصحابه ، فأين أقواله الأخرى المسطرة في بقية الأمهات وغيرها من كتب المذهب وسنذكرها ، وتقدم لنا أيضاً أن الحافظين الفقيهين أبا بكر المعيطي وأبا عمر الأشبيلي جمعا أقوال مالك خاصة للحكم الأموي في مائة جزء ، وعليه فالموطأ لم يشتمل إلا على جزء ضئيل من مذهبه ، وجله مدون في كتب أصحابه وأصحاب أصحابه ، فحصره مذهبه في موطئه تهجم متعصب متناقض ، وحضرته يتناقض كثيرا ولا يعقل مايهرف به ،

وقد تقدم أنه نقل متبجحاً عن الشيخ محمد الخضر الشنقيطى أن الفرق بين المذهبين المالكى والحنفى اثنان وثلاثون مسألة فقط ، وأن أهـل المغرب يعتبرونهما بحرين وما سواهما ساقية يستغنى عنها ، وهذا يقتضى أنهما متساويان وما بينهما فرق إلا تلك المسائل ، ثم ناقض نفسه هنا فادعى ما يكذبه الواقع ، وزاد عليه أخرى بقوله : وربما يكون هذا المقدار أقل بكثير مما ينتجه أبوحنيفة وأصحابه فى نحو ثلاثة أشهر ، فادعى معملا لأبى حنيفة وأصحابه ينتج مسائل الفقه معدودة مقسمة على الأزمنة ، وهى دعوى مفضوحة ، فلو كانت حقا لذكر ذلك فقهاء الحنفيـــة فى كتب محمد التى هى مذهب أبى حنيفة ، وقالوا مثـلا إنها اشتملت على كذا وكذا ألفاً من المسائل ولو فى بعضها كالجامع الـكبير أوالصغير ، وكيف يصح وجود هذا المعمل وصاحبا الإمام أبى حنيفة رحمه الله يخالفانه كما يتفقان معه فى كثير من المسائل كما يتفق ويختلف كل واحـد منهما معه فى بعضها ، وكل واحد من هذه الاتفاقات والاختلافات يحتاج إلى ضبط وعدّ على حـدة ، فتحتاج المسألة إلى معامل ، وإلى عمال كثيرين ، عمال يحوكون المسائل ، وآخرون ينسجونها ، وآخرون ينقحون ، وآخرون للعد وإصـدارها وتوزيعها على الناس ، ولو كانت هذه الدعوى تمتّ إلى الصحة بشىء لدعمها بالنقل ولو عن معتزلى ، وقد كفانا فى بطلانها تعبيره عنها بـ(ربما) قال وربمـا يكون هذا المقدار الخ .

دعوى مبنية على جهل وطعن

قال حضرته : (وأما كثرة المسائل فى أسمعة المتأخرين المروية عن مالك فليست مما يطمئن إليها القلب كما يتبين ذلك مما قالوه فى عبد الملك بن حبيب وصاحب العتبية ومن بعـدها ، وقصارى القول فيها أنها تخريجات على رأى مالك اه) أقول : أما الدعوى فهى زعمـه أن كثرة المسائل فى أسمعة المتأخرين المروية عن مالك ليست مذهبه وإنما هى تخريجات على رأيه ، وأما الجهل المبنية عليه هذه الدعوى فهوماجزم به فى بلوغ أمانيه من حصره مذهب مالك فى مختلطة أسد بن الفرات ، وحصر تلمذة أسد فى محمد بن الحسن . قال فى صفحة ١٤ منها : (صلته بتدوين مذهب مالك وتفقه أسد بن الفرات عند محمد بن الحسن) وقد تقدم هدمنا لدعائم هذا الجهل كلها مفصلا مطنباً ، وحيث ورد على حصره المبنى على غير أساس فنقضه كتابين عظيمين من أمهات

كتب مذهب مالك: واضحة ابن حبيب ومستخرجة العتبي وغيرهمامن أمهات المذهب العظيمة ، ادعى أن قصارى القول فى تلك الكثرة أنها تخريجات على رأى مالك وليست قوله ولامذهبه ، فأضاف لذلك الجهل بهذه الدعوى جهلا آخر ، وزاد عليهما ثالثا وهو قوله : وأما كثرة المسائل فى أسمعة المتأخرين من الرواية عن مالك الخ ، فنسبة السماع للمتأخرين خطأ ، إنما هو لأصحاب مالك وأصحاب أصحابه ، فيقال مثلا فى سماع ابن القاسم أوأشهب أومطرف أوعبد الملك أو ابن وهب من مالك أو عيسى ابن دينار أوالحارث بن مسكين من ابن القاسم مثلا، وأقصى طبقات ابتداء المتأخرين من العلماء قاطبة من بعد الثلاثمائة تقريبا ، وعليه فأصحاب أمهات مذهب مالك كلهم من المتقدمين ، فابن حبيب وأصبغ بن الفرج وعيسى بن دينار وسحنون بن سعيد معدودون فى الطبقة الأولى من أصحاب مالك وإن لم يروه ، والعتبي وابن المواز وابن سحنون وابن عبدوس والحارث بن مسكين ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم معدودون فى الثانية ، وسليمان بن سالم القطان والقاضى اسماعيل فى الثالثة ، وآخر هؤلاء المذكورين وفاة فى ابتداء العقد التاسع من المائة الثالثة، وقول حضرته فليست مما يطمئن إليها القلب يعنى قلبه ، ومن يكون هو حتى يتوقف صحة نقل أقوال أئمة الاجتهاد على اطمئنان قلبه ، وقد علم القراء أنه لا يثق ولا يطمئن إلا لمن هلك فى التعصب له . وأما الطعن فقد ركب له جادة التعمية التى اعتادها . فقال كما يتبين ذلك مما قالوه فى عبد الملك بن حبيب وصاحب العتبية ، ولما لم يسد نهمة بغيه وتعصبه طعنه فى هذين الإمامين تناول من بعدهما إلى ماشاء الله بقوله : (ومن بعدهما) فتمم شفاء غليله من زمرة كبيرة من علماء المسلمين هنا ، كما تممه بهم مفرقا فى جميع رسائله وتعاليقه ، علاوة على من جمعهم فى آخر مقدمة نصب الراية فى قائمة تحت (كتب فى الجرح والتعديل) وقد تقدمت المدافعة عنهم مفصلة ، فطعنه بهذا الأسلوب المعمى ربما يشوش أذهان الأذكياء ، فمن يراه يقول هنا مثلا ، كما يتبين ذلك مما قالوه فى عبد الملك بن حبيب وصاحب العتبية ومن بعدهما ، ولم يبين ماقيل فى هؤلاء العلماء تفصيلا حتى ينظر فيه، فأقل درجاته إن كان من الذين يتروون فى هذا الكلام المقذوف جزافا أن يبقى مترددا فى حالهم بين إساءة الظن بهم وإحسانه ، وكذا حال من رأى كلامه فى مسائل ابن القاسم التى سمعها من مالك يقول : (فالناس يتكلمون فى هذه

المسائل) ولم يبين من الذى تكلم فيها من الناس ، فلاشك عند كل عاقل فى رجل فى القرن الرابع عشر يتتبع علماء الإسلام بالطعن بهذا الأسلوب من غير ضرورة أنه يحمل لهـــم بين جنبيه سوءا ، نعم هناك ضرورة تحمله على ذلك ، فمناقب محمد ابن الحسن لانشاد قواعدها فى بلوغ أمانيـــه إلا بوصم أئمة الدين وعلمائه ، ودعائم مذهب الإمام أبى حنيفة فىمقدمة نصب الراية لاتقام إلا بدوس كرامة الأئمة التابعين فمن بعدهم من أئمة الحديث والمجتهدين وأتباعهم ، والرد على إمام الحرمين والخطيب لايتم إلا بالطعن فى نسب الشافعى وفى علمه وفى أعيان أتباعه وفى غيرهم بأبلغ مايمكن من عبارات التحقير والازدراء والغلو فى رفعة الإمام أبى حنيفة وأتباعه إلى أقصى مايمكن، فان كانت عنده غيرة دينية تحمله ـ ولابد ـ على التكلم فى الماضين فلم يسكت عن كثير من شيوخ مذهبه الذين سطر التاريخ مخازيهم فى المسلمين بمحنة القرآن شرقا وغربا ؟ وخاصة فى بغداد والقيروان ، كبشر المريسى وابن أبى دؤاد وأذنابهما من شيوخ الاعتزال بل يدافع عنهم بكل مايمكنه ، ومن سأله عن الماضين حتى تعين عليه الجواب بالخنا ؟ وهل من الدين والإصلاح للاســلام والمسلمين الآن التكلم فى المذاهب وفى علمائها ؟ وهل سلم أحد من كلام الخلق ؟ وهل سلم أحد من الخطأ إلا الأنبياء عليهم السلام ؟ وكل واحد يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر كما قال مالك رحمه الله .

ترجمة الإمام العلامة عبد الملك بن حبيب

هو عبد الملك بن حبيب بن ربيع بن سليمان بن هارون بن جناهمــة بن عباس ابن مرداس الصحابى المشهور السلمى دخل أحد أجداده الأندلس فى الفتح من جملة جند العرب وطنهم الأصلى فيها طليطلة ، ثم انتقل جده سليمان إلى قرطبة ، وانتقل أبوه حبيب وإخوته فىفتنة الربض بقرطبة إلى البيرة. أخذ العلم بالأندلس عن صعصعة ابن سلام والغازى بن قيس وزياد بن عبد الرحمن .

رحلته إلى المشرق ورجوعه

رحل سنة ثمان ومائتين ، فأخذ عن ابن الماجشون ومطرف وإبراهيم بن المنذر وعبد الرحمن بن رافع الزبيدى وابن أبى أويس وعبــد الله بن عبد الحكم وأصبغ

ابن الفرج وأسد بن موسى وجماعة سواهم ، ورجع سنة ستة عشر ومائتين ، وقد جمع علما عظيما فنزل بلده البيرة ، وقد انتشر سموّه فى العلم والرواية ، فنقله الأمير عبد الرحمن بن الحكم إلى قرطبة ورتبه فى طبقة المفتين فيها ، فأقام مع يحيى بن يحيى تلميذ مالك فى وظيفة المشاورة والمناظرة إلى أن مات يحيى قبله ، فتفرد بعده بالرياسة ، أخذ عنه جماعة كثيرة من أعيان علماء الأندلس ، منهم ابناه محمد وعبيد الله ، وبقىّ ابن مخلد وابن وضاح ويوسف المغامى وهذا آخرهم ، وهو الذى نشر كتبه بمصر وأفريقية واليمن

منزلته فى العلم وثناء العلماء عليه ومحاسنه

كان رحمه الله حافظا للفقه على مذهب مالك نبيلا فيه . قال أحمد بن عبد البر كان جماعا للعلم ، كثير الكتب ، طويل اللسان ، فقيه البدن ، نحويا عروضيا شاعرا نسابة خبريا ، وكان أكثر من يختلف إليه الملوك وأبناؤهم وأهل الأدب ، وقال نحوه ابن خلون، وزاد قال : لايلى إلا معالى الأمور ، وكان ذابا عن مذهب مالك ، وذكره أبوالوليد بن الفرضى فى طبقات الأدباء فجعله صدرا فيهم وقال : كان قد جمع إلى إمامته فى الفقه التبجح فى الأدب ، والتفنن فى ضروب العلم ، وكان فقيهاً مفتياً نحوياً لغويا نسابة إخباريا عروضيا فائقاً شاعرا محسناً مرسلا حاذقا مؤلفاً متفنناً ، وكان صوّاما قواما ، وأكثر فقهاء الأندلس وشعرائه أخذوا من مجلسه بحظ وافر . قال المغامى : لو رأيت مالكا على باب ابن حبيب لازدريت غيره . وقال بعضهم : رأيته يخرج من الجامع وخلفه نحو ثلاثمائة بين طالب حديث وفرائض وفقه وإعراب ، وقد رتب الدول عنده كل يوم ثلاثين دولة لا يقرأ عليه فيها شىء إلا كتبه وموطأ مالك . ولما رحل إلى المشرق قال عيسى بن دينار فقيه الأندلس فيه : إنه لأفقه ممن يريد أن يأخذ عنه العلم ، ولما دنا من مصر وجد جماعة من أهلها بارزين لتلقى القادمين على عادتهم ، فكلما أطلّ عليهم رجل له هيئة ومنظر رجحوا الظن فيه ، وقضوا بفراستهم عليه حتى رأوه ، وكان ذا منظر جميل . فقال قوم هذا فقيه . وقال آخرون بل شاعر وقال آخرون طبيب ، وآخرون خطيب ، فلما كثر اختلافهم تقدموا نحوه وأخبروه باختلافهم فيه وسألوه عما هو ؟ فقال لهم : كلكم قد أصاب ، وجميع ماقدّرتم أحسنه ، والخبرة تكشف الحيرة ، والامتحان يجلى الإنسان ، فلما

حط رحله وأتاه الناس شاع خبره ، فقعد إليه كل ذى علم فسأله عن فنه ، وهو يجيبه جواب محقق ، فعجبوا ووثقوا بعلمه وأخذوا عنه وعطلوا حلق علمائهم ، سئل عنه وعن الإمام سحنون شيخهما عبد الملك بن الماجشون المدنى ، أى الرجلين أعلم ؟ فقال السلمى الأندلسى (يعنى ابن حبيب) مقدمه علينا أعلم من التنوخى القروى منصرفه عنا ، ولما نعى إلى الإمام سحنون استرجع وقال : مات عالم الأندلس ، بل والله عالم الدنيا . وقال فيه فقيه الأندلس عيسى بن دينار لما رحل كما تقدم : إنه لأفقه ممن يريد أن يأخذ عنه العلم، وأثنى عليه الإمام محمد بن المواز الاسكندرى بالعلم والفقه. وقال العتبى وذكر الواضحة : رحم الله عبد الملك ما أعلم أحدا ألف على مذهب أهل المدينة تأليفه ، ولا لطالب أنفع من كتبه ، ولا أحسن من اختياره .

تراثه العلمى من التصانيف

قالوا عنه ألف ألف كتاب وخمسين كتابا ، منها الكتب المسماة بالواضحة فى السنن والفقه لم يؤلف مثلها ، ومنها فضائل الصحابة والجامع ، وكتاب غريب الحديث ، وتفسير الموطأ ، وكتاب حروب الإسلام ، وكتاب المسجدين ، وكتاب طبقات الفقهاء والتابعين ، وكتب الفضائل فضائل النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وفضائل عمر ابن عبد العزيز ، وفضائل مالك بن أنس ، وكتب أخبار قريش وأنسابها ، وتآليفه فى الطب ، وتفسير القرآن ستون كتابا ، وكتاب القارى الناسخ والمنسوخ ، ورغائب القرآن ، والرهون والمغازى والحدثان خمسة وتسعون كتابا ، وكتب مغازى رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنان وعشرون كتابا ، وغير هذه فى مختلف الفنون . قال عبد الأعلى بن معلى : هل رأيت كتبا تحبب عبادة الله إلى خلقه وتعرفهم به ككتب عبد الملك بن حبيب ، يريد كتبه فى الرغائب والرهائب .

ذكر ماتحومل به عليه ومدافعة الإمام منذر بن سعيد عنه ووفاته

قال بعضهم: كان الفقهاء يحسدون عبدالملك لتقدمه عليهم بعلوم لم يكونوا يعلمونها ولايسرعون فيها ، كان ابن وضاح لايرضى عنه ويقول : لم يسمع من أسد بن موسى، وكان أبوعمر بن عبد البر يكذبه ، وقد دافع عنه الإمام منذر بن سعيد البلوطى فقال فى حقه : لو لم يكن من فضل عبد الملك إلا أنك لاتجد أحداً ممن يحكى عنه

معارضته والرد لقوله ساواه فى شىء ، وأكثر ماتجد أحدهم يقول : كذب عبدالملك أوأخطأ ، ثم لايأتى بدليل علىماذكره اه . قلت : ومنذر بن سعيد كان إماما مجتهدا لايقلد أحدا من فحول الفقهاء والخطباء والأدباء والشعراء ، وكفى بشهادة هذا الإمام لابن حبيب ، وأقصى ما انتقد به رحمه الله أنه لم يكن له علم بالحديث ، ولا معرفة صحيحه من سقيمه ، وهذا ليس بعيب ، وقدتقدم تقريره فى محله ، فيشاركه فيه جمهور كبير من فقهاء الأمة منهم الإمام محمد بن الحسن رحمه الله ، وترجم ابن فرحون فى ديباجه ابن حبيب ترجمة حافلة ، والذهبى فى تذكرة الحفاظ فى التاسعة ، وتوفى رحمه الله سنة ثمان وثلاثين ومائتين بقرطبة

واضحة بن حبيب والعتبية من أمهات كتب مذهب مالك وترجمة العتبى

وواضحته المشهورة إحدى أمهات كتب مذهب مالك ، وقد تقدمت مدونة الإمام سحنون بن سعيد رحمه الله ، والثالثة العتبية وهى المستخرجة أيضا وصاحبها هو محمد بن أحمد بن عبد العزيز ينتسب إلى عتبة بن أبى سفيان ، وقيل هو مولى لآل عتبة ابن أبى سفيان وهو أصح ، يكنى أبا عبد الله سمع بالأندلس من يحيى بن يحيى وسعيد ابن حسان وغيرهما ، ورحل فسمع من سحنون وأصبغ بن الفرج كان رحمه الله حافظا للمسائل جامعا لها عالما بالنوازل

ثناء العلماء على العتبى وشىء من أخلاقه

كان ابن لبابة يقول : لم يكن هنا أحد يتكلم مع العتبى فى الفقه ، ولا كان بعده أحد يفهم فهمه إلا من تعلم عنده . وقال الصدفى فيه : كان من أهل الخير والجهاد والمذاهب الحسنة ، وكان لا يزول بعد صلاة الصبح من مصلاه إلى طلوع الشمس فيصلى الضحى ، ولا يقدم أحدا فى الأخذ على من أتى قبله قال المالكية إن فى مستخرجته روايات مطروحة ومسائل شاذة ، وهذا أقصى ما انتقده به أهل مذهبه ، كما قالوا فى ابن حبيب إنه لم يكن بالمتقن للحديث ويقنع بالمناولة ذكره الذهبى فى تذكرته ، وهذا هو الطعن الذى أشار إليه حضرته بقوله : (كما يتبين ذلك مما قالوه فى عبدالملك بن حبيب وصاحب العتبية ومن بعدهما) وهى منقبة للمالكية تدل

على تبريزهم فى علمى الرواية والدراية ، كما يدل تقدمهم للمتقدمين من أعيان أتباع إمامهم ولأمهات كتب مذهبهم على ذلك وعلى عدم تعصبهم ، وقد هذب الإمام أبو محمد عبدالله بن أبى زيد القيروانى مستخرجة العتبى ، كما اختصر مدونة الإمام سحنون ، واختصر الإمام يحيى بن عمر الأندلسى العتبية ، واختصاره يسمى بالمنتخبة ، وشرحها الإمام الفقيه أبوالوليد بن رشد الكبير شرحا واسعاً نفيساً ينوف على عشرين مجلدا ، سماه البيان والتحصيل لما فى المستخرجة من التوجيه والتعليل ، وتوفى العتبى رحمه الله سنة أربع وخمسين ومائتين .

السليمانية والموازية من أمهات كتب مذهب مالك أيضا وترجمة صاحبيهما

ومن أمهات مذهب مالك أيضا السليمانية ، وهى تصنيف الإمام القاضى أبى الربيع سليمان بن سالم القطان أحد أصحاب الإمام سحنون ، ولى قضاء صقلية فخرج إليها ونشر بها علما كثيرا ، وعنه انتشر مذهب مالك بها ، ولم يزل قاضيا بها إلى أن توفى رحمه الله سنة إحدى وثمانين ومائتين ، ومنها الموازية وهى كبيرة جدا قالوا وهو أجل كتاب صنفه المالكية وأصحه مسائل وأبسطه كلاما وأوعبه ، وقد رجحه الإمام الحافظ أبوالحسن القابسى على سائر الأمهات ، وقال إن صاحبه قصد إلى بناء فروع أصحاب المذهب على أصولهم فى تصنيفه وغيره إنما قصد جمع الروايات ونقل نصوص السماعات ، ومنهم من ينقل عنه الاختيارات فى شروحات أفردها ، وجوابات لمسائل سئل عنها ومنهم من كان قصده الذب عن المذهب فيما فيه الخلاف إلا ابن حبيب (يعنى فى واضحته) فانه قصد إلى بناء المذهب على معان تأدت إليه ، وربما قنع ببعض الروايات على ما فيها وفى الموازية قسم منها رد فيه صاحبها على الإمام الشافعى وعلى أهل العراق بمسائل من أحسن كلام وأقبله ، ومصنفها هو الإمام محمد بن إبراهيم بن زياد الاسكندرى المعروف بابن المواز ، روى عن الإمام عبدالرحمن بن القاسم وهو صغير ، وسمع أيضا من ابن بكير وأبى زيد بن أبى الغمر ، والحارث بن مسكين ، ونعيم بن حماد ، وتفقه بابن الماجشون وابن عبد الحكم ، واعتمد على أصبغ بن الفرج . قالوا كان راسخا فى الفقه والفتيا عالما فى ذلك ، وتوفى رحمه الله سنة تسع وستين ومائتين ، ومولده سنة ثمانين ومائة .

عدم انحصار مذهب مالك فى المذكورة وإبطال دعواه مئات الآلاف من المسائل لأبى حنيفة دونها

ولم ينحصر مذهب مالك وأقواله فى هذه الأمهات المذكورة ، بل نقل منه كثير من روايات أصحابه الأفريقيين والمصريين والمدنيين والعراقيين والأندلسيين فى المدينة وتصانيف بنى عبد الحكم ومحمد بن سحنون والقاضى إسماعيل ، ومجموعة ابن عبدوس وغيرهم . وبما تقرر ظهر جليا للقراء اتساع مذهبه جدا ، وكثرة رجاله المبرزين فى الرواية والدراية معا ، وسقوط قول حضرته : (وقصارى القول فيها أنها تخريجات على رأى مالك) وكيف يسوغ له الحكم على مذهب غيره بأنه تخريجات وهو يجهل مذهبه الذى يتغالى فيه ، وينسب إلى فقهائه مالم يقولوه ، فقد نسب إلى أبى الفضل الكرمانى والعلامة البابرتى قولين متخالفين مخالفة فاحشة . قال حضرته فى تعليقة له على صفحة ٨٩ من تأنيب الخطيب مانصه : (وقد أبلغ أبوالفضل الكرمانى عصرى ابن الجوينى مسائل أبى حنيفة إلى خمسمائة ألف مسألة على مافى إشارات المرام ، لكن صاحب العناية على الهداية يقول المسائل التى دوّنها أبوحنيفة رحمه الله ألف ألف ومائتا ألف وسبعون ألفا ونيف والله أعلم اه) أقول : هذا الكلام باطل من سبعة وجوه الأول أن الكرمانى وصاحب العناية متأخران فنسبتهما هذا العدد الهائل من المسائل إلى الإمام أبى حنيفة مباشرة بدون إسناد صحيح باطلة الثانى تخالفهما فى مقدارها تخالفا فاحشا ، فالكرمانى يقول عنه حضرته إنه أبلغها إلى نصف مليون . ويقول عن صاحب العناية إن المسائل التى دوّنها أبوحنيفة مليون ومائتا ألف وسبعون ألفا ونيف . الثالث لو صح تعداد مسائل أبى حنيفة المزعوم تدوينه لها لكان المتقدمون من أعيان فقهاء الحنفية ، كالطحاوى والكرخى والحاكم الشهيد أجدر بإحصائها من المتأخرين بل رجال معمل المسائل الذى ادعاه حضرته كما تقدم فى قوله (وربما يكون هذا المقدار أقل بكثير مما ينتجه أبو حنيفة وأصحابه فى نحو ثلاثة أشهر) أحق بالإحصاء من هؤلاء كلهم الرابع تخالف القولين أيضاً من جهة المعنى فقوله : وقد أبلغ أبوالفضل الكرمانى مسائل أبى حنيفة الخ ، يقتضى أن الكرمانى أحصاها فأوصلها إلى ماذكر فتكون موجودة فى كتب المذهب دوّنها ناشر مذهب الإمام أبى حنيفة الإمام محمد بن الحسن ، وقوله لكن صاحب العناية على

الهداية يقول الخ صريح فى الدعوى على الإمام أبى حنيفة بأنه دوّنها بنفسه ، وأبو حنيفة رضى الله عنه لم يثبت نسبة تأليف إليه دوّنه بنفسه سوى الفقه الأكبر ، فلو صح تدوينه لهذا المقدار الهائل من المسائل لما احتاج نشر مذهبه إلى كتب محمد رحمه الله ، ولما قال الحنفية إنما ظهر علم أبى حنيفة بتصانيف محمد رحمه الله كما فى ترجمته فى الفوائد . الخامس قد عوّد حضرته القراء فى رسائله وتعاليقه بقاعدة مطردة ، وهى ركوبه جادة الإبهام والتعمية فى نقله عن العلماء ومن الكتب حتى صار عدم وثوقهم بكل ماينقله مجزوما به ، وعليه فما نقله عن الكرمانى وأشار إليه إشارة مبهمة بقوله كما فى إشارات المرام لم نطلع عليه ولا ندرى كيفيته ، وما نقله عن العلامة أكمل الدين البابرتى صاحب العناية ، المتوفى سنة ٧٧٦ وجدنا حضرته غير أمين عليه فقد تقوّل على العلامة المذكور مالم يقله ، وشوّه حقيقة كلامه ، ولعل المعجبين بكلام حضرته يغضبهم كلامنا هذا ، فننقل لهم كلام صاحب العناية لتظهر لهم الحقيقة ، وبعد ذلك لهم الخيار فى تصديقنا أو فى الغضب علينا . قال : قال العلامة أكمل الدين البابرتى فى مقدمة عنايته صفحة ٤ من الطبعة الميرية مانصه : (قيل ما وضعه أصحابنا من المسائل الفقهية هو ألف ألف ومائة ألف وسبعون ألفا ونيف مسألة اه) فليطابقوا بين هذا الكلام وبين مانسبه إليه حضرته ، فقد رأوا أن البابرتى حكاه بقيل التى هى صيغة الضعف والتحريض عن غيره ، ونسب ذلك الغير المبهم وضع هذه المسائل الكثيرة إلى الأصحاب ، ولم يقل إن الإمام أبا حنيفة دوّنها وقال هى ألف ألف ومائة ألف ، وحضرته قال عنه لكن صاحب العناية على الهداية يقول: المسائل التى دوّنها أبو حنيفة رحمه الله ألف ألف ومائتا ألف الخ ، فقوّله تدوين أبى حنيفة لهذه المسائل ، وزاد عليه فى عددها مائة ألف ، فاذا كانت هذه أمانته فى نقل العلم من الكتب المطبوعة المتيسر اطلاع كل طالب علم عليها ، فكيف تكون أمانته فى النقل من الكتب التى لم تطبع ؟ . السادس قد تحققنا على تقدير صحة ماقاله عن الكرمانى أو محكى صاحب العناية أن تلك المسائل الكثيرة كلها من تخريجات أتباع الإمام أبى حنيفة على مذهبه يؤيد هذا الوجه ويوضحه كلام المحقق ولى الله الدهلوى الذى نقلته سابقا وهو الوجه السابع ، ومحل الحاجة منه هنا قوله ، ويرشد له أيضا اختلافهم فى كثير من التخريجات أخذا من صنيعهم ، ورد بعضهم على بعض ، ووجدت بعضهم يزعم أن جميع مايوجد

فى هذه الشروح الطويلة وكتب الفتاوى الضخمة ، فهو قول أبى حنيفة رحمه الله وصاحبيه ، ولا يفرق بين القول المخرج وبين ماهو قول فى الحقيقة ، ولا يحصل معنى قولهم على تخريج الكرخى كذا وعلى تخريج الطحاوى كذا ، ولا يميز بين قولهم قال أبوحنيفة كذا وبين قولهم جواب المسألة على قول أبى حنيفة وعلى أصل أبى حنيفة كذا ، ولا يصغى إلى ماقاله المحققون كابن الهمام وابن نجيم فى مسألة العشر فى العشر ومسألة اشتراط البعد من الماء ميلا فى التيمم وأمثالهما أن ذلك من تخريجات الأصحاب وليس مذهبنا فى الحقيقة ، ووجدت بعضهم يزعم أن بناء المذهب على هذه المحاورات الجدلية المذكورة فى مبسوط السرخسى والهداية والتبيين ونحو ذلك ، ولا يعلم أن أول من أظهر ذلك فيهم المعتزلة وليس عليه بناء مذهبهم ، ثم استطاب ذلك المتأخرون وسعاً وتشحيذا لأذهان الطالبين أولغير ذلك والله أعلم اه كلامه النفيس فى رسالته الإنصاف فى بيان سبب الاختلاف صفحة ٢٦ و ٢٧ وعليه فحضرته أحط رتبة وأشد بعداً عن الصغو ، وقبول قول المحققين كابن الهمام من هؤلاء الذين قال فيهم الإمام ولى الله الدهلوى إنهم لايفرقون بين قال أبوحنيفة كذا وبين جواب المسألة على قول أبى حنيفة وعلى أصل أبى حنيفة كذا ، ولا يصغون إلى قول المحققين بل تحقق أنه جاوزهم بمراحل ، وأنه من أنصار المعتزلة الذين أدخلوا تلك الثروة الهائلة من التخريجات والأقوال المولدة ، والمحاورات الجدلية فى مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة رحمه الله وهو وأصحابه وأتباعه السنيون المحققون رحمهم الله بريئون من ذلك .

مبالغته أيضا فى إطراء كتب محمد بن الحسن والغض من الشافعى وعلماء الحجاز والجواب الشافى عن ذلك

قال حضرته : (وصفوة القول أن محمد بن الحسن سمع الموطأ من مالك لكنه كان يرى أن فى آرائه مايرد عليه حتى صنف كتاب « الحجج » المعروف بالاحتجاج على أهل المدينة) ثم أطنب بكلام أجنبى مضمونه اطلاعه على عدة نسخ من هذا الكتاب ثم قال : (وهو كتاب قلما تجد له نظيرا فى كتب الردود ، وتلقى فيما رد به الشافعى على مالك أثر ذلك الكتاب ملموسا فى جميع خطوات الرد الوارد ، ولا تجد مثل تلك الإجادة فيما رد به الشافعى على محمد فى بعض مسائله اه) قوله وصفوة القول أن محمد بن الحسن سمع الموطأ من مالك لكنه كان يرى أن فى آرائه مايرد عليه — ليس

هنا صفوة بل تكدير لمنهل العلم العذب وتلبيس ، فقد تقدم أن آراء مالك ليست في الموطأ وما فيه إلا جزء نسبته إلى مذهبه ضئيلة جدا ، والموطأ مع ذلك قد تبوّأ المكانة العظمى فى الاحترام عند أئمة الإسلام وعلمائه منـذ زمن صاحبه إلى اليوم ، وما بعـــد كتاب الله أصح من موطإ مالك ، لواء لازال ظله يرفرف على المعمورة يعطف لنصرته كل خنذيذ من أعيان الأمة على اختلاف مذاهبهم ، ويعضده ببسالة وإقدام فضلاء الحنفية ، وفى طليعتهم شيخ النهضة العلمية بالهند المحقق ولى الله الدهلوى وأتباعه ، وقوله حتى صنف كتاب الحجج المعروف بالاحتجاج على أهل المدينة وهو كتاب قلما تجد له نظيرا فى كتب الردود وتلق فيما رد به الشافعى على مالك أثر ذلك الـكتاب ملموسا فى جميع خطوات الرد الوارد ، ولا تجد مثل تلك الإجادة فيما رد به الشافعى على محمد فى بعض مسائله . أقول : ويقول كل عاقل إن محمد بن الحسن رحمه الله إمام فى الفقه يمكنه أن يحتج على أهل المدينة فى كثير من كتابه هـذا بالرأى ، ولـكن ما كل بيضاء شحمة ، وما كل رأى صائبا ، ولا كل فهم سديدا ، وليس كلامه وفهمه مما لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وكل واحد يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر كما قال مالك رحمـه الله ، وعليه فقوله وتلق فيما رد به الشافعى على مالك إلى آخره باطل . فخلاصته أن الشافعى رضى الله عنه لم يكن عنده فهم ولا علم ، وبيان ذلك فى رديه على شيخه مالك وعلى محمد بن الحسن ، فما رد به على شيخه مالك أجاد فيه فى جميع خطوات الرد لأنه أخذ ذلك من كتاب محمد وما رد به على محمد فى بعض مسائله لم يجد فيه تلك الإجادة ، وأن علماء المدينة وفيهم مالك كذلك ليس عندهم فهم ولا علم ، لأن محمدا رحمه الله رد عليهـم فأجاد كل الإجادة ، والدليل على ذلك أن الشافعى عالم قريش والحجاز بل والأمة الإسلامية جمعاء فى زمنه لما رد على شيخه مالك أجاد ، لأنه أخذ ذلك من كتاب محمد ، ولما رد على محمد فى بعض مسائله ضعف ولم يستطع ، فانحصر بمقتضى دعواه هذه الفهم والعـلم ، وتفضل الله برحمته على هذه الأمة العظيمة النبيلة كلها فى شخص محمد بن الحسن وفى كتابه هذا

إجادة الشافعى الرد على الإمامين وبعض أعيان أتباعه وإجادة أعيان من المالكية الرد على محمد بن الحسن وعلى الشافعى أيضا

وقد أجاد الإمام الشافعى رضى الله عنه فى تصانيفه فى تعقبه على رأى الإمامين أبى حنيفة ومالك رحمهما الله ، كما أجاد ذلك كثير من أتباعه كالباز الأشهب . وأما المالكية فقد ردوا على غزو محمد رحمه الله لعلماء المدينة أحسن رد ، ونقضوا كلامه بالرواية والدراية ، فهم حماة الذمار ، ومدركو الأوتار ، وفى طليعتهم الإمام القاضى إسماعيل بن إسحاق من آل حماد بن زيد البصرى البغدادى ، وقد تقدم التنويه برجال هذا البيت فى ترجمة الإمام سحنون ، ولنذكر نسب هـــذا الإمام وشيئا من محاسنه.

ترجمة الإمام القاضى إسماعيل بن إسحاق البصرى

هو إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم بن لامك الجهضمى الأزدى مولى آل جرير بن حازم ؛ أصله من البصرة نشأ وتعلم بها ، ثم استوطن بغداد حمل إليها لما ظهرت فضائله .

شيوخه

أخذ العلم وسمع من محمد بن عبد الله الأنصارى ، وسليمان بن حرب ، وحجاج ابن منهال ، ومسدد والقعنبى ، وأبوالوليد الطيالسى ، ومن أبيــه ومن نصر بن على الجهضمى ، وأبى بكر بن أبى شيبة ، وأبى مصعب الزهرى ، وعلى بن المدينى وغيرهم ، وتخصص فى الحديث بابن المدينى ، وفى الفقه بأحمد بن المعذل ، وكان رحمه الله يقول : أفخر على الناس برجلين بالبصرة ابن المدينى يعلمنى الحديث ، وابن المعــذل يعلمنى الفقه ، وابن المعذل هــذا تفقه على عبدالملك بن الماجشون المدنى أحد تلامذة الإمام مالك المبرزين .

تلامذته والآخذون عنه

قالوا عنه انتشر مذهب مالك بالعراق روى عنه موسى بن هارون وعبــد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل ، وأبو القاسم البغوى ويحي بن صاعد وابن عمه يوسف

ابن يعقوب وابنه أبو عمر القاضى وأخوه، وإبراهيم بن عرفة نفطويه ، وابن الأنبارى والمحاملى وجماعة غيرهم ، وممن تفقه وروى عنه وسمع منه ابن أخيه إبراهيم بن حماد وابنا بكير والنسائى وابن المنتاب وأبو بشر الدولابى ، وأبو الفرج القاضى ، وأبو بكر ابن الجهم ، وبكر بن العلاء القشيرى ، وجعفر الفريابى ، وابن مجاهد شيخ القراء ببغداد ، ويحيى بن عمر ، وقاسم بن أصبغ الأندلسيان ، وجم غفير غير هؤلاء ، وبه تفقه مالكية العراق .

ثناء العلماء عليه ومكانته من الإمامة فى العلوم

قال أبو بكر الخطيب كان إسماعيل فاضلا عالما متفننا ، فقيها على مذهب مالك ، شرح مذهبه ولخصه واحتج له ، وصنف المسند وكتباً عدة فى علوم القرآن ، وجمع حديث مالك ، ويحيى بن سعيد الأنصارى وأيوب السختيانى وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازى : جمع إسماعيل القرآن وعلمه ، والحديث وآثار العلماء والفقه والكلام ، والمعرفة بعلم اللسان ، وكان من نظراء المبرد فى علم كتاب سيبويه ، وكان المبرد يقول لولا اشتغاله برياسة الفقه والقضاء لذهب برياستنا فى النحو والأدب ، وكان ثقة صدوقا وقال الإمام أبو محمد بن أبى زيد القيروانى القاضى إسماعيل شيخ المالكية فى وقته ، وإمام تام الإمامة يقتدى به ، وانضاف إلى ذلك علمه بالقرآن ، فانه ألف فيه كتبا ككتاب أحكام القرآن ، وهو كتاب لم يسبق إلى مثله وكتابه فى القراءات ، وهو كتاب جليل القدر ، عظيم الخطر ، وكتاب فى معان القرآن ، وهذان الكتابان شهد له بتبريزه فيهما المبرد . وقال نصر بن على : ليس فى آل حماد بن زيد أفضل من إسماعيل بن إسحاق وفلان . وقال الإمام أبو الوليد الباجى ، وذكر من بلغ درجة الاجتهاد وجمع العلوم . فقال ولم تحصل هذه الدرجة بعد مالك إلا لإسماعيل القاضى ، وترجمه الإمام أبو عمرو الدانى فى طبقات القراء وقال أبو طالب المكى : كان اسماعيل من علماء الدنيا ، وسادة القضاة وعقلائهم وأثنى عليه المحاملى وابن وضاح ، ومر رحمه الله يوما بأبى العباس المبرد ، فوثب إليه وقبل يده وأنشد

فلما بصرنا به مقبلا حللنا الحبى وابتدرنا القيام
فلا تنكرن قيامى له فان الكريم يجل الكرام

قال الخطيب فى تاريخه : أقام اسماعيل على القضاء نيفا وخمسين سنة ، وكان رحمه الله عفيفا صلبا فهما فطنا . وأما سداده فى القضاء ، وحسن مذهبه فيه ، وسهولة الأمر عليه فيما كان يلتبس على غيره ، فشهرته تغنى عن ذكره ، وكان شديدا على أهل البدع يرى استتابتهم حتى إنهم تحاموا بغداد فى أيامه ، وكان يقول : من لم تكن له فراسة لم يكن له أن يلى القضاء ، وقيل له : ألا تؤلف كتابا فى آداب القضاء . فقال اعدل ومد رجليك فى مجلس القضاء ، وهل للقاضى أدب غير الإسلام .

تراثه العلمى من التأليف ووفاته رحمه الله

تآليفه رحمه الله كثيرة مفيدة ، أصول فى فنونها ، فمنها موطؤه ، وكتاب فى القراءات ، وكتاب أحكام القرآن ، وكتاب معانى القرآن ، وإعرابه خمسة وعشرون جزءاً ولم يتم ، وكتاب الرد على محمد بن الحسن مائتا جزء ولم يتم أيضاً ، وكتاب فى الرد على أبى حنيفة ، وكتاب فى الرد على الشافعى فى مسألة الخمس وغيره ، وكتاب المبسوط فى الفقه ومختصره ، وكتاب الأموال والمغازى ، وكتاب الشفاعة ، وكتاب الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم ، وكتاب الفرائض مجلد ، وزيادات الجامع من الموطإ أربعة أجزاء ، وله كتاب كبير عظيم يسمى شواهد الموطأ فى عشر مجلدات وكتاب مسند يحيى بن يزيد الأنصارى ، ومسند حديث ثابت البنانى ، ومسند حديث مالك بن أنس ، ومسند حديث أيوب السختيانى ، ومسند حديث أبى هريرة ، وجزء حديث أم زرع ، وكتاب الأصول ، وكتاب الاحتجاج بالقرآن مجلدان ، وكتاب السنن ، وكتاب الشفعة وما روى فيها من الآثار وغير هذه ، وتوفى رحمه الله سنة اثنتين وثمانين ومائتين .

أئمة القراء من عهد القاضى اسماعيل إلى اليوم مالكية وكثرة الأعيان المبرزين منهم فى علوم القرآن

وبمناسبة ذكر أحكام القرآن الذى صنفه القاضى إسماعيل وقالوا لم يسبق إلى مثله أقول : لعل من خاض فى طبقات العلماء على اختلاف مذاهبهم يجد المالكية فى أول الرعيل قد برزوا فى علوم القرآن من معان وقراءات ، وتفسير وأحكام ، تقدمت لنا الإشارة إلى المختزن تفسير الإمام أبى الحسن الأشعرى وهو فى خمسمائة مجلد ، وقد

أعدم ، وتفسير الإمام محمد بن أبي زمنين الغرناطي المتوفى سنة ٣٩٩ وكتاب الدليل إلى معرفة الجليل في مائة جزء ، وتفسير القرآن في نحو هذا المقدار ، والوصول إلى معرفة الأصول ، والبيان في إعراب القرآن كلها للامام الحافظ أبي عمر الطلمنكي المتوفى سنة ٤٢٩ ، وتفسير الإمام على بن سليمان خطيب جامع غرناطة الكبير المتوفى سنة ٤٣١ وهو كبير ، وتفسير الإمام القاضي أبي بكر بن العربي ثمانون مجلدا ، وتفسير الإمام عبد الحق بن عطية الغرناطي أيضاً المتوفى سنة ٥٤٦ وهو من أجلّ التفاسير ، والبحر الكبير في نخب التفسير ، والانتصاف من الكشاف كلاهما للامام ناصر الدين بن المنير الاسكندرى المتوفى سنة ٦٨٣ ، وتفسير ابن أخيه عبد الواحد ابن المنير المتوفى سنة ٧٣٦ في عشر مجلدات ، وتفسير الإمام أبي عبد الله الأنصارى القرطبي المتوفى بمنية بنى خصيب من أرض مصر سنة ٦٧١ ، وقد طبعت منه دار الكتب المصرية إلى هذه الساعة خمسة عشر مجلدا من أول القرآن إلى سورة الشورى ، ومن تفاسيرهم المختصرة تفسير العلامة أبي القاسم بن جزى الغرناطي المتوفى شهيداً في وقعة طريف سنة ٧٤١ وقد طبع ، والجواهر الحسان تفسير العلامة أبي زيد عبد الرحمن الثعالبي دفين مدينة الجزائر المتوفى سنة ٨٧٥ وقد طبع أيضا ، وغير هذه ، وكلها قد أخذت من الإجادة بحظ وافر ، وقد تميزوا في كثرة التآليف في أحكامه وإجادتها ، فمنها أحكام القرآن للقاضي إسماعيل ، وقد تقدم ذكره (٢) وأحكام القرآن أيضاً لتلميذه محمد بن بكير المتوفى سنة ٣٠٥ (٣) وأحكام القرآن لمحمد بن سحنون المتوفى سنة ٢٥٦ (٤) وأحكام القرآن لمحمد بن عبد الله بن عبد الحكم المتوفى سنة ٢٦٨ (٥) وأحكام القرآن لموسى القطان المتوفى سنة ٣٠٦ (٦) وأحكام القرآن لقاسم بن أصبغ القرطبي المتوفى سنة ٣٤٠ (٧) وأحكام القرآن لمحمد بن شعبان المصرى المتوفى سنة ٣٥٥ (٨) وأحكام القرآن لمحمد بن القاسم ابن سفيان المصرى أيضاً من ذرية عمار بن ياسر المتوفى سنة ٣٥٥ (٩) وأحكام القرآن للباغاني المتوفى سنة ٤٠١ (١٠) وأحكام القرآن لابن خويزمنداد البغدادى المتوفى في حدود أربعمائة (١١) وأحكام القرآن للامام الحافظ القاضي أبي بكر بن العربي المتوفى سنة ٥٤٣ وهو مطبوع (١٢) وأحكام القرآن للعلامة الحافظ عبد المنعم ابن الفرس الغرناطي المتوفى سنة ٥٩٩ ؛ وأما علم ضبطه من رسم وقراءات وغيرهما

فهم بلا شك قادة الناس فى ذلك ، فهذا أبو بكر بن مجاهـد شيخ القرئين ببغداد والمشرق كله فى عصره ، ومكى بن أبى طالب ، والحافظ أبو عمر الطلمنكى بالمغرب ، ولهذين الإمامين مصنفات كثيرة فى فنون القرآن ، وشيخ القراء وإمامهم بالأندلس والإمام فى الحديث أيضاً أبو عمر القرطبى المعروف بالدانى المتوفى سنة ٤٤٤ ، ولازال الناس من زمن هذا الإمام إلى اليوم عالة على كتبه ترجمه الذهبى فى الرابعة عشر من تذكرته ، ونقل عن الحافظ أبى محمد الحجرى أنه قال ذكر بعض الشيوخ أن أبا عمرو الدانى لم يكن فى عصره ولا بعد عصره أحد يضاهيه فى حفظه وتحقيقه اه . وقال الذهبى أيضاً : قلت إلى أبى عمرو المنتهى فى إتقان القراءات ، والقراء خاضعون لتصانيفه ، واثقون بنقله فى القراءات والرسم والتجويد والوقف والابتداء ، وغير ذلك ، وله مائة وعشرون مصنفاً قال : وقد استوفيت أخباره فى تاريخ القراء وفى تاريخى الكبير اه .

بعض أعيان المالكية الذين ردوا على محمد بن الحسن رحمه الله أيضا

وممن رد على الكوفيين ، واحتج لمذهب مالك من العراقيين غير القاضى إسماعيل تلميذه أبو الحسن بن الشاب البغدادى بكتاب فى نحو مائتى جزء وأبو بكر محمد ابن أحمد المعروف بابن الوراق المروزى المتوفى سنة تسع وعشرين وثلاثمائة أحد تلامذة القاضى اسماعيل أيضا ألف هذا الإمام كتباً جليلة على مذهب مالك ، منها كتاب الرد على محمد بن الحسن ، ومنها خمسون كتابا فى بيان السنة ، ومنها كتاب فى مسائل الخلاف والحجة لمذهب مالك ، وشرح مختصر بن عبد الحكم الصغير وكان رحمه الله محدثا فقيهاً . قال الخطيب له مصنفات حسان محشوة بالآثار ، يحتج لمذهب مالك ويرد على مخالفيه ، وكتبه تنبئ عن مقدار علمه وتفقه على القاضى اسماعيل وعلى أصحاب ابن بكير وغيره ، وممن روى عنه أبو بكر الأبهرى وأبو اسحاق الدينورى ولعل أوسع رد للمالكية على أهل العراق وأجمعه كتاب النصرة لإمام دار الهجرة ، للقاضى عبد الوهاب بن نصر البغدادى ، المتوفى بمصر سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة ، وتقدم عن الحافظ العلامة المقرئ أنه فى مائة مجلد ولهذا الفاضل تآليف كثيرة مفيدة فى المذهب والخلاف والأصول ، ومن أهل

أفريقية من تلامذة الإمام سحنون ابنه محمد صنف كتابه الكبير الجامع لفنون العلم مائة جزء مشتمل على نحو ستين كتابا فى فنون العلم المختلفة ، منها الرد على الإمام الشافعى وعلى أهل العراق ، وكتاب الحجة على القدرية ، وكتاب الحجة على النصارى وكتاب الإمامة ، وكتاب الرد على البكرية ، وكتاب الإيمان والرد على أهل الشرك ، وكتاب الرد على أهل البدع ، وعبد الله بن طالب قاضى القيروان ، المتوفى سنة خمس وسبعين ومائتين ، له مصنف فى الرد على المخالفين لمالك مطلقا ، وكتاب فى الرد على الكوفيين وعلى الإمام الشافعى ، وسعيد بن الحداد القيروانى ، المتوفى سنة اثنتين وثلاثمائة ، وكان هذا الإمام يجرى فى مضمار فحول المجتهدين المستقلين ، له تآليف عظيمة ، منها كتاب إيضاح المشكل ، وكتاب المقالات رد فيه على أهل المذاهب أجمعين ، وكتاب الاستيعاب ، وكتاب الأمالى ، وكتاب عصمة النبيين ، وغيرها . قال ابن حارث ألف الشيخ أبو عثمان بن الحداد تأليفاً رد به على الشافعى وبعث به إلى المزنى وابن أبى سعيد ، فلما ورد على المزنى رآه وسكت ، فجعل رجل من البغداديين يحركه فى جوابه والمزنى يعرض عنه ، فلما أكثر عليه رمى إليه بالكتاب وقال : أما أنا فقرأته وسكت ، فمن كان عنده علم فليتكلم ، وله مناظرات كثيرة مع دعاة الفاطميين وغيرهم أجلت عن ظهوره فيها ، ودلت على إمامته مذكور بعضها فى معالم الإيمان فى ترجمته ، ومن المصريين محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم . قال فيه ابن حارث كان من العلماء الفقهاء مبرزاً من أهل النظر والمناظرة والحجة فيما يتكلم فيه ويتقلده من مذهبه ، وإليه كانت الرحلة من المغرب والأندلس فى العلم والفقه ، وإليه انتهت رياسة العلم بمصر وقال فيه شيخه الإمام ابن القاسم وهو إذ ذاك صغير له نحو ثمان سنين إن قبل محمد لعلماء ، ولهذا الإمام تآليف كثيرة فى فنون العلم والرد على المخالفين ، منها كتاب فى الرد على أهل العراق وكتاب فى الرد على الشافعى ، ومحمد بن إبراهيم الاسكندرى المعروف بابن المواز ، المتوفى سنة تسع وستين ومائتين ، تقدم أنه خص فى كتابه الكبير المعروف بالموازية قسما فى الرد على أهل العراق وعلى الشافعى بمسائل من أحسن كلام وأقبله ، فهؤلاء المذكورون وكلهم متأخرون عن محمد رحمه الله فى درجة تلامذة تلامذته ليسوا بدونه فى الفقه ، بل جلهم قد جمع الله له بين علمى الأثر والنظر ، وليس فى أصحابه رحمه الله من يقارب أى واحد منهم عند من أمعن النظر وأنصف .

أسطورة ملصقة بمالك فى إطراء محمد بن الحسن رحمه الله

قال حضرته فى صفحة ٥٥ من بلوغ أمانيه تحت عنوان (بعض كلمات أهل العلم فى الثناء على محمد بن الحسن) مانصه ذكر ابن أبى العوام الحافظ بسنده أن مالك بن أنس قال يوما وعنده أصحاب الحديث : مايأتينا من ناحية المشرق أحد فيه معنى ، وكان فى الجماعة محمد بن الحسن فوقعت عينه عليه فقال إلا هـذا الفتى اهـ وأنت تعلم أنه أتاه ابن المبارك ووكيع وعبد الرحمن بن مهدى وهو فضله بهذا اللفظ عليهم اهـ) أقول هذه أسطورة ظاهرة الافتعال يبطلها الواقع من وجوه : الأول ابن أبى العوام مجهول متعصب ، فلو كان إسنادا صحيحاً متصلا إلى مالك معين الرجال والكتاب لم يقبل لأجله ، فكيف وقد قطع حضرته زمامه واقتصر عليه . فقال : ذكر ابن أبى العوام الحافظ بسنده الثانى هذا الكلام المفتعل على مالك عام يشمل تفضيل محمد فى الفقه والحـــديث على كل من قدم من المشرق كما هو ظاهر فى قوله مايأتينا من ناحية المشرق أحد فيه معنى إلا هذا الفتى . الثالث وعليه فقد قدم المدينة من هو أجل فى الفقه من محمد كسفيان الثورى وعبد الله بن المبارك وشيخه أبى حنيفة وأبى يوسف ، فمن المستحيل تفضيل مالك لمحمد على أىّ واحد من هؤلاء ، ومالك أتقى لله من ذلك وأدرى بمراتب العلماء ، وقد ثبت ثناؤه على الإمام أبى حنيفـة الثناء البليغ ، وتبجيله للامام الثورى ، وإكرامه لعبـد الله بن المبارك الرابع ظاهر قوله فى الأسطورة وعنده أصحاب الحديث تفضـيل مالك لمحمد على كل من قدم من أئمة الحديث من المشرق وهو مستحيل أيضاً الخامس مهزلة المهازل تفسير حضرته لهذه الأسطورة بقوله (وأنت تعلم أنه أتاه ابن المبارك ووكيع وعبد الرحمن ابن مهدى وهو فضله بهذا اللفظ عليهم) أما ابن المبارك فهو إمام فى الحديث والفقه مجتهد مطلق لايقل عن أبى حنيفة ومالك فى علمه وإن أخذ عنهما الرواية ، فشهرته بذلك عند أهل العلم لا تحتاج إلى دليل ومحمد لايدانيه فضلا عن كونه يفضل عليه ، فترجمة الحنفية والمالكية له فى طبقاتهم إنما هو باعتبار أخذه عن إمامهم لالكونه مقلداً بل هو مستقل ، ولم يقم دليل على أنه صنف فى مذهب أبى حنيفة كتباً ، ولو صح ذلك ماحصر الحنفية تدوين مذهب إمامهم فى كتب محمد بن الحسن ، وكم يضطرنا حضرته لتكرار هذه المسألة ، فتنديد حضرته بابن فرحون المالكى فى تعليقة التأنيب

صفحة ٧ إيغال فى التعصب وسوقه لإسناد ابن عبد البر واحتجاجه به ؛ على أن ابن المبارك ألف فى فقه أبى حنيفة لاحجة فيه وفيـه غش وتضليل . قال فى آخر صفحة ٧ من تأنيبه : ومن أصحاب أبى حنيفة عبد الله بن المبارك ، وعلق عليه بما نصه : (وهذا يرد على صنيع ابن فرحون حيث ذكره فى طبقات المالكية لمجرد أن روى عن مالك بعض أحاديث . قال ابن الدخيـل : حدثنا جعفر بن إدريس المقرى ، حدثنا محمد ابن أبى يحي . قال حدثنا محمد بن سهل قل : سمعت ليث بن طلحة يقول سمعت سلمة بن سليمان يقول : قلت لابن المبارك وضعت من رأى أبى حنيفة ولم تضع من رأى مالك قال لم أره علما اه كما فى جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢ — ١٥٧) يعنى أنه ألف فى فقه أبى حنيفة ولم يؤلف فى فقه مالك ، ومثله كيف يصح أن يذكر فى عداد المالكية اه) أقول : هذا الإسناد بعينه مذكور فى الجزء الثانى من جامع بيان العلم وفضله للحافظ ابن عبد البر صفحة ١٥٧ فى باب حكم قول العلماء بعضهم فى بعض ، وعقبه ابن عبد البر بقوله : وهذا مما ذكرنا مما لايسمع من قولهم ولا يلتفت إليه ولا يعرّج عليه ، فجعله لابن الدخيل بقوله قال ابن الدخيل دخيل والإحالة به على ابن عبد البر بقوله كما فى جامع بيان العلم لابن عبد البر غش وتضليل مفضوحان يؤيدهما تركه لترجمة ابن عبد البر التى ساق فيها هذا الإسناد وهو قوله باب حكم قول العلماء بعضهم فى بعض ، ولتعقيبه وهو قوله وهذا مما ذكرنا مما لايسمع من قولهم ولايلتفت إليه ولايعرج عليه ، وأما تفسير حضرته لقول سلمة بن سليمان لابن المبارك وضعت من رأى أبى حنيفة ولم تضع من رأى مالك ، ولقول ابن المبارك فى جوابه لم أره علما بقوله ، يعنى أنه ألف فى فقه أبى حنيفة ولم يؤلف فى فقه مالك ، فعجيب وهو باطل من ثلاثة أوجه : الأول مادة وضعت من كذا لايصح تفسيرها بأنه ألف فى فقه أبى حنيفة جزماً كما يعلم ذلك من راجع القاموس وغيره من كتب اللغة وإنما معناها الحط من القدر والنقص من المال ، فمعنى وضعت من رأى أبى حنيفة ولم تضع من رأى مالك أسقطت منه بعضا لكونه واهيا فى نظرك ليس من العلم أى الظن القوى ولم تضع من رأى مالك ، أى ولم تسقط من رأى مالك فقال إنه لم يره أى رأى مالك علما أى ظنا قويا الثانى قد ترجم الحنفيـة الإمام ابن المبارك فى طبقاتهم ولم يدعوا أنه ألف فى فقه أبى حنيفة قال العلامة اللكنوى

فى فوائده : وروى الكثير وصنف الكتب فى أبواب العلم ، فليراجع من شاء ترجمته فى الفوائد ، وعلى هذا يسقط قول حضرته ، ومثله كيف يصح أن يذكر فى عداد المالكية الثالث على فرض صحة تفسيره هذا يترتب عليه جهل قبيح وسوء أدب كبير ، وهو أنه لافقه لإمام من أئمة الدين الصحابة فمن بعدهم من سادات علماء التابعين وأتباعهم يستحق أن يؤلف فيه لكونه علماً إلا رأى أبا حنيفة رحمه الله ، فلا خصوصية لمالك على هذا ، وعلى كل هذه الوجوه لايلتفت إلى هذا الكلام الذى قذفت به سورة الغضب البشرية كما قال الحافظ بن عبد البر ، وهذا مما ذكرنا لايسمع من قولهم ، ولايلتفت إليه ، ولايعرج عليه ؛ ومن المعلوم المجزوم به عند أهل العلم قاطبة أن محمداً رحمه الله تعالى لايدانى أى واحد من أهل المشرق ممن أخذ عن مالك الرواية كوكيع وعبد الرحمن بن مهدى ، وعبد الله بن مسلمة القعنبى ، فضلا عن كونه يفضل عليهم ، وهاهى مناقبهم يرن صداها فى كتب الطبقات والتاريخ ، وقد ترجم الذهبى فى طبقات الحفاظ كلا من الإمامين أبى حنيفة وأبى يوسف ترجمة حافلة ولم نجد لمحمد رحمه الله فيها ذكرا ، مع أنه ترجم فيها من هو مختلف فيه من الرواة ممن ادعى حضرته أنه تخرج به فى الفقه كيحي الوحاظى الحمصى حتى أعوز أمره عبد الحى اللكنوى لنقل الثناء عليه من المؤرخين المتأخرين قال فى ترجمته فى الفوائد مانصه : جلالته ووثاقته مستفيضة مشهورة ، وقد أثنى عليه كثير من المؤرخين ، منهم ابن خلكان فى تاريخه ، واليافعى فى مرآة الجنان ، والسمعانى فى الأنساب ، والذهبى فى العبر بأخبار من غبر ، وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين ، وبسطوا فى ذكر أوصافه ، وطولوا الكلام فى ذكر مناقبه اهـ . قلت وهؤلاء المؤرخون الذين ذكر أنهم أثنوا عليه كلهم شافعية

البحث الثانى فى إبطال دعوى مقارنة أهل العلم بين مالك ومحمد بن الحسن بأسطورة ابن أبى العوام

ذكر حضرته فى صفحة ١١ من بلوغ أمانيه ترجمة مشتملة على بحثين نصهما

بعض ماجرى بينه وبين مالك ، ومقارنة أهل العلم بينهما

وقد فندت كلامه فى الأول منهما وهو بعض ماجرى بينه وبين مالك ، وتعقبته

فى جميع ماشط به قلمه عن جادة الاعتدال فيه وفى غيره من رسائله وتعاليقه مما له مناسبة بهذا البحث ، واستلزم ذلك الإسهاب ؛ والآن أتكلم على الشق الثانى من ترجمته وهو مقارنة أهل العلم بينهما قال فى صفحة ١٣ من بلوغ أمانيه مانصه (وكثير من أهل العلم يفضل محمد بن الحسن على بعض مشايخه فى الفقه ، فضلا عن مشايخه فى الحديث وقال الحافظ أبوالقاسم بن أبى العوام السعدى : سمعت الطحاوى يقول : قال سمعت محمد بن سنان يقول سمعت عيسى بن سليمان يقول : لما قدم يحيى ابن أكثم مع المأمون يريد مصر لقى يحيى بن صالح الوحاظى (من مشايخ البخارى بالشام) فقال له يا أبا زكريا أيما كان أكثر تيقظاً مالك بن أنس أو محمد بن الحسن ؟ فقال له يحيى بن صالح : كان محمد بن الحسن نائماً مستثقلا أيقظ من مالك جالسا مجتمعاً اهـ وروى الخطيب بسنده عن يحيى بن صالح أنه قال: قال لى ابن أكثم قد رأيت مالكا وسمعت منه ورافقت محمد بن الحسن ، فأيهما كان أفقه ؟ فقلت محمد ابن الحسن فيما يأخذه لنفسه أفقه من مالك اهـ) أقول: ألا أتحف القراء ولو بتسمية واحد من هذا الكثير الذين فضلوا محمد بن الحسن على بعض مشايخه فى الفقه فضلا عن مشايخه فى الحديث حتى يستر به عوار هذه الدعوى ، ولكن قد تحققنا أنه ليس هنا عالم واحد من المسلمين فضل محمداً على بعض مشايخه فى الفقه أو على بعض مشايخه فى الحديث فكيف بالكثير ؟ فكلامه هذا إذا هو البضاعة المعتاد تقديمها للقراء لسد الفراغ ، ثم هو يدفع نفسه بنفسه ، فقوله على بعض مشايخه فى الفقه بصيغة الجمع يقتضى أن لمحمد رحمه الله مشايخ كثيرين فى الفقه ، وفضله كثير من العلماء على بعضهم ولم يختلف اثنان من أهل العلم فى أن محمدا ليس له فى الفقه إلا شيخان فقط ، الإمام النعمان ، ثم صاحبه أبو يوسف ، ولم يقل ذوعقل إنه أفضل من شيخيه فى الفقه حتى إن الحنفية جعلوا قوله فى الفتوى بعدهما صرح الحصكفى فى مقدمة دره بأنه يفتى بقول الإمام على الإطلاق ، ثم بقول الثانى ثم بقول محمد اهـ . فهذا الكلام لامعنى له إلا التمهيد للنيل من مالك بأسطورة ابن أبى العوام وهراء الوحاظى إن صحت نسبته إليه ، فلو اطلع حضرته على خزائن العلم كلها فى جميع العالم ، واستعان بكل غال فى تعصبه على المطالعة لما أمكنه أن يثبت عن إمام من أئمة الدين الذين رأوا مالكا ، أو اطلعوا على علمه وعاصروا محمد بن الحسن أنه فضله على مالك فى الفقه

الكلام على إسناد ابن أبى العوام هذا إجمالا وتفصيلا

ابن أبى العوام مجهول والطحاوى ثقة ومحمد بن سنان مختلف فيه وعيسى بن سليمان مجهول ويحي بن أكثم مختلف فيه ، وكذلك يحي الوحاظى ؛ فقد اشتمل على ستة : ثقة ومجهولين ، وثلاثة مختلف فيهم فهو ساقط لااعتبار له ، وأما إسناد الخطيب إن صحت نسبته إليه ، فسبيله فى السقوط سبيل هـذا ، فقد تملص من عزوه إلى أى كتاب من كتب الخطيب ومن ذكر رجاله واكتفى بالأخيرين ، وقد علمنا أنهما مختلف فيهما ، وعلى فرض صحة إسناده لايستنكر روايته عن الوحاظى النيل من مالك بهذا الهذيان ، وقد روى فى تاريخه بهتانا كثيرا فى الإمام أبى حنيفة عن أناس كثيرين (وتفصيلا) ابن أبى العوام غير معروف ، وقد منحه حضرته لقب الحافظ وأدرجه فى قائمة الحفاظ التى جعلها لأتباع الإمام أبى حنيفة فى آخر مقدمة نصب الراية ، وقال إنه توفى فى حدود خمس وثلاثين وثلاثمائة ، ومجرد ذكر الذهبى له فى تذكرته فى ترجمة النسائى بقوله : قال قاضى مصر أبو القاسم عبد الله بن أبى العوام السعدى ، حدثنا النسائى الخ لايدفع عنه الجهالة ، فلم يذكره أهل الطبقات فى جملة المحدثين فضلا عن اعترافهم له بأنه حافظ بل ولاالمؤرخون كابن الأثير فى كامله وابن كثير فى بدايته ، بل ولا الحنفية فى طبقاتهم وجمعه كتابا فى فضائل الإمام أبى حنيفة وتأليفه مسنده لايستلزم عدالته عند أئمة الحديث ولا جعله محدثا وحافظاً ، ومحمد بن سنان الأموى مولاهم القزاز شيخ الطحاوى نزيل بغداد كذبه الإمام أبو داود وابن خراش وقال الدارقطنى لابأس به فقد جرحه الأكثر ، مات سنة إحدى وسبعين ومائتين . وهناك راو آخر يقال له محمد بن سنان الباهلى العرقى ثقة مات قبل ولادة الطحاوى بنحو ست سنين ، وعيسى بن سليمان مجهول أيضا لم أقف له فى كتب الرجال والتاريخ على ترجمة ، ويحي بن أكثم القاضى تكلم فيه ابن معين وأبو حاتم والإمام إسحاق ابن راهويه وقال ابن الجنيد كان يسرق الحديث ووثقه الأقلون ، ويحي بن صالح الوحاظى ضعفه الأكثرون أيضاً أحمد بن حنبل والعقيلى وقال جهمى والكوسج وقال مرجىء . وقال أبوزرعة الدمشقى عن ابن معين ثقة وأبو حاتم صالح ، وقدأراد حضرته أن يرفع من شأنه فجعل بين قوسين هكذا (من مشايخ البخارى بالشام) ومشيخته على البخارى لاتدفع عنه الضعف ، ولاتحط من قدرالإمام البخارى ونسبته

إلى مشايخ البخارى الذين ينوف عددهم عن ألف وجلهم عدول عدم ، ثم إن يحيى ابن أكثم لايمكن مع علمه وذكائه جهله إمامة مالك فى الفقه ، وقد رأى بعض خواص تلامذته ، وأثنى عليه ثناء بليغاً لم يمنحه لبلديه محمد بن الحسن ، نقل ابن فرحون فى ديباجه فى ترجمة عبد الملك بن الماجشون مفتى المدينة فى زمانه وأحد تلامذة مالك ثناء العلماء عليه إلى أن قال وقال يحيى بن أكثم القاضى (عبدالملك بحر لاتكدره الدلاء) فالذى يثنى على تلميذ مالك هذا الثناء البليغ ، ولم ينقل الحنفية أنه أثنى على محمد رحمه الله مثله يجهل منزلة الرجلين فى الفقه حتى يسأل الوحاظى الذى هو دونه فى العلم والفقه والشهرة بين أهل العلم بمراحل كما يعلم ذلك من ترجمتى الرجلين فى كتب الطبقات والتاريخ ، وقد ادعى حضرته فيما تقدم أن ابن أكثم والوحاظى ممن تخرج بمحمد رحمه الله وقد أبطلناه ، ونزيد هنا قال الذهبى فى تذكرته فى ترجمته وثقه جماعة وقد تكلم فيه لأجل بدعته وقال أيضاً قال أبوعوانة : حسن الحديث صاحب رأى ، وكان عديل محمد بن الحسن الفقيه إلى مكة وكتب المعلق عليه هنا مانصه : زاد فى الجواهر المضية وسمع الإمام محمد بن الحسن اهـ . قلت ثبت بما قاله الذهبى أن من تكلم فيه لأجل بدعته وبما قاله أبوعوانة أنه حسن الحديث صاحب رأى أنه يميل لرأى المعتزلة وهم مناوئون لأهل الأثر ، فهو إذا محدث متعصب فلا اعتبار لكلامه هذا لوصح عنه ، ومجرد سماعه من محمد لايجعله فقيها ، فضلا عن كونه تخرج به ، فضلا عن كونه يسند إليه حكم المفاضلة بين فقهاء الإسلام ، ومما لايختلف فيه اثنان من علماء المسلمين أن الإمام مالكا مجتهد مطلق ، ومحمد أقصى أمره مجتهد منتسب ، وعليه فمن الحيف ترجيح المحدث للمنتسب على المستقل واعتماد المقلد المتعصب على ذلك ، ومع طغيان قلم حضرته وشذوذه عن جميع المسلمين ، نبحث فى هذه المقارنة والترجيح .

كثرة الأئمة المبرزين فى الرواية والدراية والتصانيف من تلامذة مالك وتلامذة تلامذته

فلا يخلو ترجيح أحد الرجلين على صاحبه من أحد أمرين : إما بكثرة المتخرجين البارزين على يده أو بجودة التصانيف فى العلم والفقه ، وقد حاز التبريز وقصب السبق فى كلا الأمرين تلامذة مالك بل تلامذة تلامذته على محمد بن الحسن رحمه الله ،

فلو قارن حضرته بين محمد بن الحسن وبين عبد الرحمن بن القاسم مثلا ، أو أشهب أوعبد الملك بن الماجشون أوابن وهب أوعبد الله بن عبد الحكم أوابنه محمد أوأصبغ ابن الفرج ، أوعبد الملك بن حبيب ، أوسحنون أوابنه محمد ، أو أحمد بن المعذّل البصرى ، أو تلميذه القاضى اسماعيل ، أومحمد بن المواز ، أوالحارث بن مسكين ، أوعيسى بن دينارالقرطبي ، وهؤلاء كلهم من أعيان فقهاء الأمة الإسلامية من تلامذة مالك وتلامذة تلامذته ، وتلامذة تلامذة تلامذته لقرب من الصواب ، فمن يطالع طبقات الفقهاء والمحدثين والأدباء بانصاف ، ولم يغط داء التعصب شعوره يجد كل واحد ممن ذكرنا يفوق محمداً رحمه الله ، إما بكثرة الأعيان المتخرجين على يده أوبجودة التصانيف أوبكليهما ، ومنهم من أربى عليه بالجمع بين الفقه والحديث كابن وهب وابن القاسم وتلامذتهما سحنون وأصبغ والحارث بن مسكين ومحمد بن عبد الله ابن عبد الحكم ، وكالقاضى اسماعيل بن حماد ، وقد تقدم أن مالكا رحمه الله أملى مذهبه على أصحابه الكثيرين من مختلف البلدان وهم دوّنوه ، ومذهب الإمام أبىحنيفة رحمه الله انحصر تدوينه ونشره فى كتب محمد رحمه الله كما ذكرذلك الحنفية فى ترجمته فهل يصح ترجيح شخص نشر علم شيخه بتصانيفه على إمام أملى علمه على تلاميذه الكثيرينالثقات وهم دوّنوه وبثوه للناس مع آرائهم عند عاقل ؟ وهل يستطيع أىّ إنسان أن ينقل نقلا صحيحا عن أى عالم من الأقدمين أنه سوّى بين محمد وبين ذلك الإمام الذى ضربت له أكباد الإبل من نواحى المعمورة ، ولم ير نفسه أهلا للفتيا حتى أجازه سبعون محنكا من علماء المدينة وأقر له ، وأثنى عليه مشايخه وأقرانه ومن بعدهم وإذا ذكر العلماء فمالك النجم الثاقب، كلمة عالم قريش والمسلمين فىزمنه كافية فى تقدير إمام دار الهجرة ومن المعلوم أن تصانيف الإمام محمد رحمه الله كانها أوجلها فى الفروع الفقهية ، وذكر الحنفية فى ترجمته أنه صنف تسعمائة وتسعين كتابا كلها فى العلوم الدينية بصيغة التمريض التى هى (قيل) ونص ذلك من فوائد اللكنوى (وفى التقدمة شرح المقدمة قيل إنه صنف تسعمائة وتسعين كتابا كلها فى العلوم الدينية اه) فمدونة الإمام سحنون التى سمعها من الإمام ابن القاسم ، وهى سماعه فقط من مالك ، وأدخل فيها بعض اجتهاده ، ورتب وهذّب كثيرا من كتبها مما كانت عليه من الاختلاط فى الترتيب العراقى الذى اشترطه أسد على ابن القاسم

فى سماعه واحتج لها بالآثار ومات قبل إتمام ذلك ، وهى فى عدة مجلدات لا تقل عن تصانيف محمد رحمه الله ، ومن أمعن النظر وأنصف يجد الإمام ابن القاسم وتلميذاه سحنون وأصبغ بن الفرج إن لم يكن كل واحد منهم أفقه من محمد رحمه الله ، فهو يساويه ، وكذلك الأئمة ابن وهب وأشهب وعبد الله بن الحكم ، وهذه أقوالهم واجتهاداتهم محلى بها مذهب مالك كأقوال واجتهادات الصاحبين فى مذهب الإمام أبى حنيفة رحمهم الله ، وأما تميز المذكورين عليه بعلم الأثر فمما لاينكره إلا مكابر ، وتصانيف كل واحد من عبد الملك بن حبيب والمحمدين الأربعة الذين قالوا فيهم لم يجتمع فى عصر واحد من أئمة مذهب مالك مثلهم اثنان مصريان محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم ومحمد بن المواز ، واثنان قرويان محمد بن سحنون ومحمد بن عبدوس لاتقل فى الإجادة عن تصانيف محمد رحمه الله ، ولا يبعد من الصواب من يقول إن تصانيف ابن حبيب وابن سحنون ومحمد بن عبد الحكم والقاضى اسماعيل فى مختلف الفنون ، وكتاب محمد بن المواز أوسع وأجود من تصانيف محمد بن الحسن رحمهم الله جميعاً ، ومن ظن أن الفهم والتأليف العراقى مضمون لهما الصواب على الفهم والتأليف الحجازى أوالشامى أو المصرى مثلا ، فقد خرج عن جادة الاعتدال ، وأوغل فى بيداء التعصب :

ومن ظن ممن يلاقى الحروب بأن لايصاب فقد ظن عجزا

بعض الأعيان من أتباع الإمام أبى حنيفة برّزوا على من تقدمهم من أصحابهم

العلم منحة إلهية لايختص به متقدم عن متأخر ، فقد جاء بعد أصحاب محمد رحمه الله طائفة من أتباع الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه برزوا فيه وحازوا قصب السبق على من تقدمهم من أصحابهم شهرة واتساعا فى الحفظ والدراية ، منهم مشيد صرح مذهب النعمان بعلم الأثر الإمام أبوجعفر الطحاوى ، المتوفى سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ومؤلفاته كثيرة جيدة ، ومنهم الإمام البلخى المشهور بالحاكم الشهيد ، المتوفى سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة ، وتصانيفه الكثيرة تدل على كمال فضله منها المنتقى والكافى وهما أصلان من أصول مذهب الإمام أبى حنيفة رحمه الله بعد كتب الإمام محمد ابن الحسن، قالوا كان هذا الإمام يحفظ ستين ألف حديث من حديث رسول الله

صلى الله عليه وسلم ، وممن تتلمذ له الحافظ أبو عبد الله الحاكم بن البيع ، ومنهم أبو زيد الدبوسى المتوفى سنة ثلاثين وأربعمائة بيخارى أجل مؤلفاته الأسرار . قال ابن خلكان وهو أول من وضع علم الخلاف وأبرزه إلى الوجود ، والمحقق الكمال بن الهمام المتوفى سنة إحدى وستين وثمانمائة .

وقد انتهى ما كتبته على رسائل وتعاليق الشيخ الكوثرى ففيه كفاية ودلالة للباحث السرى على باقى كلامه فى مؤلفاته مما شط به قلمه عن جادة الاعتدال فى حق العلماء .

أسأل الله أن يقينى جنف الجنان بالتعصب لبعض العلماء الأعيان ، وأستغفره من زلفات القلم واللسان ، وما أبرئ نفسى عما كتبته من الجهل والخطأ والنسيان ؟

الخاتمة فى ذكر عشرة أحاديث حكمية أخلاقية

(١) أخرج الإمام مسلم وابن ماجه عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال : «إن الإسلام بدا غريباً وسيعود غريباً كما بدا فطوبى للغرباء».

(٢) أخرج البيهقى بإسناد حسن عن ابن عباس رضى الله عنهما عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « خياركم أحاسنكم أخلاقا الموطئون أكنافا ، وشراركم الثرثارون المتفيهقون المتشدقون »

(٣) أخرج أبو نعيم فى الحلية مرسلا عن عروة بن رويم عنه عليه الصلاة والسلام قال: « خيار أمتى الذين يشهدون أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله الذين إذا أحسنوا استبشروا ، وإذا أساءوا استغفروا ، وشرار أمتى الذين ولدوا فى النعيم وغذوا به ، وإنما نهمتهم ألوان الطعام والثياب ويتشدقون فى الكلام ».

(٤) أخرج الطبرانى بإسناد ضعيف عن عبد الله بن السعدى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خيار أمتى أولها ، وآخرها نهج أعوج ليسوا منى ولست منهم »

(٥) أخرج الديلمى عن أنس مرفوعا عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس ، وأنفق الفضل من ماله ، وأمسك الفضل من قوله ، ووسعته السنة ولم يعدل عنها إلى البدعة »

(٦) أخرج الطبرانى فى الأوسط عن ثوبان بإسناد حسن عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « طوبى لمن ملك لسانه ، ووسعه بيته ، وبكى على خطيئته »

(٧) أخرج ابن حبان فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يبصر أحدكم القذاة فى عين أخيه وينسى الجذع فى عينه»

(٨) أخرج الترمذى وابن حبان فى صحيحه عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : « صعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر فنادى بصوت رفيع فقال : يا معشر من أسلم بلسانه ولم يفض الإيمان إلى قلبه ، لا تؤذوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم ، فانه من تتبع عورة أخيه المسلم تتبع الله عورته ، ومن تتبع الله عورته يفضحه ولو فى جوف رحله » إلا أن ابن حبان قال فى روايته « يا معشر من أسلم بلسانه

ولم يدخل الإيمان قلبه ، لاتؤذوا المسلمين ولا تعيروهم ، ولاتطلبوا عثراتهم » الحديث

(٩) أخرج الإمام أحمد والبخارى فى صحيحه وابن ماجه عن أنس رضى الله عنه قال : قال عليه الصلاة والسلام : « لايأتى عليكم عام ولا يوم إلا والذى بعده شر منه حتى تلقوا ربكم » . قال العزيزى وفى العلقمى عن ابن مسعود « لا يأتى عليكم يوم إلا وهو أقل علما من اليوم الذى مضى قبله ، فاذا ذهب العلماء استوى الناس فلا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر فعند ذلك يهلكون »

(١٠) أخرج الإمام أحمد فى مسنده والإمام البخارى بإسناد صحيح عن مرداس الأسلمى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يذهب الصالحون الأول فالأول ، ويبقى حفالة كحفالة الشعير أو التمر لايباليهم الله تعالى بالة ». والله أعلم ؟

بحمد الله قد تم طبع كتاب [تنبيه الباحث السرى إلى مافى رسائل وتعاليق الكوثرى] مصححا بمعرفة لجنة من العلماء برياسة الشيخ أحمد سعد على

القاهرة فى يوم الخميس ١ من رمضان سنة ١٣٦٧ هـ

٨ يوليو سنة ١٩٤٨ م

ملاحظ المطبعة — مدير المطبعة

محمد أمين عمران — رستم مصطفى الحلبى

فهـــرس

تنبيه الباحث السرى : إلى ما فى رسائل وتعليق الكوثرى

صحيفة

صحيفة

تصويب الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٣	٢٥	اعتكاف	اعتساف
٥	١٢	فكيف هذا	فكان ماذا
١٦	٢	قبلها	قبلهما
١٧	٢٧	رماها	راماها
١٩	٢	في أحكامه	من أحكامه
٢٣	١٣	فيحنق	فليحنق
٢٣	٢١	صفة ٢٥	صفحة ٢٥
٢٥	١٠	السائحة	السائغة
٢٥	٢٣	المجرح	المخرّج
٢٨	١١	في الملك	على الملك
٢٨	١٦	شدقية	شدقيه
٣١	٢٣	غير مضرّ	غير مفسّر
٣٥	١	وصنّف	مُصنّف
٣٦	٦	إلى الساجى	إلى السائب
٣٩	٢٣	الأزرمى	الأذرمى
٤٠	٥	الأزرمى	الأذرمى
٤٤	٣	عيينة	عُتيبة
٤٥	١٨	ضعيفة	متعبة
٥٤	٨	فرخ	فروُّخ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٥٧	٢٥	فى أعيان	من أعيان
٥٨	١٤	الأزرمى	الأذرمى
٥٨	٢٢	هراد	دهراً
٦٠	٤	صفحة ١٢	فى صفحة ١٢
٦٠	١٤	زفكى	زنكى
٦٢	١٦	قريشى	قُرَشى
٦٥	١٥	فالإمام	الإمام
٧١	٢٥	فى باب	من باب
٨٣	٢	نفجها	نضجها
٨٥	٧	بكليوس	بطليوس
٨٩	٤	جيدة فى جميعها	جيدة جميعها
٩١	٥	نخطأ	خطأ
٩٢	٨	عفّان	عِنَان
٩٦	١٣	لهذا	فهذا .
١٠٥	١٤	ورمس	ودمس
١١٠	١٤	والملول	والملوك
١١٤	٧	فى طريق	من طريق
١١٥	١٢	ورمسه	ودمسه
١١٨	٢	محمد سحنون	محمد بن سحنون
١٢٠	١٤	وغيرهما	وغيرها
١٢٥	١٢	نحتاج	نحن نحتاج
١٣٠	١٠	فإن أحمد	لأن أحمد

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٣٠	١٧	بن دارة	بن وارة
١٣٣	١٣	بنيل	نبيل
١٤٤	١	الروايات هذه	هذه الروايات
١٤٨	٢٤	ولكن	ولكنى
١٥٤	١٦	الإمام	للإمام
١٦٢	٩	خدلم ياتميم بن خذلم	حذلم ياتميم بن حذلم
١٦٥	٢٦	كتابين عظيمين	كتابان عظيمان
١٦٦	٤	من المروية	المروية
١٦٨	١٧	مالكا	ما كان
١٧٢	٤	فى المدينة	فى المدنية
١٧٣	١٢	قال قال العلامة	قال العلامة
١٧٣	١٦	والتحريض	والتمريض
١٧٦	١٧	وأبو الوليد	وأبى الوليد
١٧٧	٤	الغريابى	الفريابى
١٨١	٢٠	قِبَلَ محمد لعلماء	قِبَلَ محمد علماً
١٨٦	١٩	العرق	العوَقى
١٨٩	٤	بن الحكم	بن عبد الحكم